جامعة الخرطوم

معهد الدراسات الافريقية والاسيوية

الحزب الشيوعى السودانى والمسألة الجنوبية ، ١٩٤٦ ـ ١٩٨٣

(الجزء الثاني)

بحث مقدم ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجيستير ـ فى الدراسات الافريقية والاسيوية

مقدمه :

جعفر كرار أحمد

اشراف :

الاستاذ الدكتور / الفاتح عبد الله عبد السلام

١٩٩٠

الجـــزء الثـــانـــي مـــن الرســـالـــة

الباب الرابع

الحزب الشيوعي السوداني

والمسألة الجنوبية

اكتوبر ١٩٦٤ – مايو ١٩٦٩

البـــاب الرابـــــــع
==============

الفصـــــــل الاول
============

٤ ـ ١

الحزب الشيوعى السودانى والمسألة الجنوبيـــــة

اكتوبر ١٩٦٤ ـ يونيـو ١٩٦٥

لقد تعرضنا فى الباب السابق لمواقف الحزب الشيوعى الســـودانى تجاه سياسات حكومة الرئيس ابراهيم عبود العسكرية فى الجنوب رافضا الحـــل العسكرى وسياسات التعريب والاسلمة وتهميش البنية الثقافية واللغوية والدينيـــة فى الجنوب ٠

وظلت ادبيات الحزب الشيوعى طوال هذه الفترة تؤكد على اهميـــة استعادة الشعب لمؤسساته الديمقراطية واطلاق حرية التعبير والتنظيم كطريـــق اساسى للوصول الى حلول لمشاكل السودان ومن ضمنها المسألة الجنوبية كما عمل الحزب وباستمرار على كشف التجاوزات التى ترتكبها قوات الحكومة وقوات الانيانيا ضد حقوق الانسان ، مطالبين بحل سلمى يلبى مطالب الجنوبيين العادلة فـى حكم ذاتى يكفل لهم حرية التصرف فى شئونهم الداخلية فى اطار الســـــودان الديمقراطى الموحد ٠

فى هذا الفصل من الباب الاول سنتعرض لمواقف الحزب الشيوعـــى السودانى من المسألة الجنوبية خلال فترة حكومة اكتوبر الشعبية المدنية والممتـدة من اكتوبر ١٩٦٤ ـ يونيو ١٩٦٥ ، حيث انعكاسات الوضع السياسى على المســألة الجنوبية وجهود البحث عن حل سلمى للمسألة الجنوبية لاستتباب الامـن فـــى الجنوب ومؤتمر المائدة المستديرة ، ومواقف القوى السياسية فى الشمال والجنـــوب

من التطورات السريعة والمتواترة للاحداث فى الجنوب والشمال على حد سواء والتى لها علاقة بالمسألة الجنوبية مثل قيام الانتخابات واحداث العنف التى تنفجر هنا وهناك ٠

كان واضحا ومنذ ساعات الثورة الاولى ان حكومة القوى الحديثة المدنية التى افرزتها ثورة اكتوبر ١٩٦٤ ، قد وضعت المسألة الجنوبية فى صلب اهتماماتها ٠ ويعزى بعض المحللين هذا الامر للنفوذ الكبير الذى يتمتع به الحزب الشيوعى السودانى داخل هذه الحكومة ، ويعتبر محمد عمر بشير ان تعيين سرالختم الخليفة رئيسا للوزراء مؤشرا قويا لجدية حكومة اكتوبر للسعى للوصول الى حلول سلمية مرضية لكافة الاطراف ، لما يتمتع به الرجل من احترام فى اوساط المتعلمين الجنوبيين لما عرف عنه المامه واهتمامه بشئون الجنوب، وكان لتعيين كلمنت امبورو وزيرا للداخلية ومسئولا عن شئون الامن فى كل القطر دليلا آخرا على صدق الحكومة ٠ (١)

ولم يكن قادة الحركة السياسية الجنوبية فى الداخل والخارج ببعيدين عن الاحداث فى الشمال اذ سرعان مارحب حزب سانو بسقوط الحكم العسكرى واعلنوا فى مذكرة للحكومة فى الخرطوم ترحيبهم بالعودة للخرطوم مشترطين اصدار عفو عام عن اللاجئين الجنوبيين خارج السودان والاعتراف بحزب سانو كحزب سياسى داخل السودان والدعوة الى مؤتمر مائدة مستديرة يضم احزاب الشمال والجنوب والنقابات ومراقبين عرب وافارقة لوضع اسس ثابتة للعلاقات الدستورية بين الشمال والجنوب ٠ (٢)

---

(١) بشير ، مشكلة جنوب السودان ، ص ١٨٧ ٠

(٢) نفسه ٠

وبدأت فى الخرطوم حركة دائبة ومتفائلة فى اجواء الفرح العـــارم باستعادة الشعب لمؤسساته الدستورية ، وكان الحل السلمى الديمقراطى للمسألة الجنوبية يبدو أقرب من اى وقت مضى فى تاريخ السودان ٠٠ لقد اطلقت الديمقراطية سراح الشعب السودانى وبدأ بطاقاته الجبارة الطيبة قادرا علـى صياغة فهم جديد للعلاقة بين الشمال والجنوب ، وأمتلئت اعمدة الصحف بحديث شيق وجاد عن امكانية الحل السلمى لمشاكل البلاد كلها ٠

واعلنت جبهة الجنوب عن نفسها كحزب سياسى وتقدمت خطـوات تشارك فى السلطة وفى الحل السلمى لقضايا السودان ، وانهالت تصريحـات المسئولين فى حكومة اكتوبر المدنية وعلى رأسهم رئيس الوزراء سرالختم الخليفة لتؤكد على اقتناعها بفشل ادوات العنف والقوة الغاشمة وحوار البندقية فى حـل المسألة القومية فى السودان ، واكدت حكومة اكتوبر بان مشكلة الجنوب يعتبـر من " اعظم المشاكل القومية العاجلة فى الوقت الحاضر ويجب معالجتهـا بسـرعة فائقة وهمة قويـة "٠ (٣)

وسرعان مادعمت صحافة الحزب الشيوعى السودانى ومؤسساته الشبابيـة وكوادره فى الحركة النقابية ووزرائه داخل الحكومة الانتقالية خط حكومة اكتوبـر الشعبية ، وبدأت صحف الحزب حوارا واسعا حول ضرورة عقد مؤتمر المائـدة المستديرة وضرورة التحضير الجيد له ٠

ووسط اجواء التفاءل التى خيمت على البلاد فى تلك الايام بقرب حلول مشاكل السودان الاقتصادية ومسألة الحرب والسلام فى الجنوب ، ووسـط

---

(٣) نفســه ص ٢٩٨ ٠ ٠

المجهودات الجادة التى بذلتها حكومة اكتوبر الشعبية للتمهيد لمؤتمر المائدة المستديرة ، وقعت احداث السادس من ديسمبر الدامية ، عندما انفجرت اعمال عنف فى الخرطوم اتخذت طابع عرقى وعنصرى وذلك بعد ورود معلومات حول اعتقال وزير الداخلية كلمنت امبورو على يد عناصر شمالية أبان مهمة رسمية له فى الجنوب ، وكانت جماهير غفيرة نظمتها جبهة الجنوب فى انتظار وزيرها فى مطار الخرطوم ، حينما حمل اليها النبأ الكاذب ، حيث كانت ردة فعلها بدأ حملة تخريب واعمال عنف واسعة شملت منطقة مطار الخرطوم والديوم ، سقط خلالها عدد من القتلى والجرحى بين الجانبين . (٤)

استنكر الحزب الشيوعى السودانى احداث السادس من ديسمبر وقال " انها مؤامرة دبرتها القوى الاستعمارية واعوانها من الرجعيين بهدف فصل الجنوب ووضع العراقيل امام الحركة الوطنية ، ودعا الى مزيد من اليقظة والحذر ". (٥)

ورغم مرارة الاحد الدامى الا ان الحزب واصل دعوته للسلام فعمل من داخل حكومة اكتوبر على اصدار قرار العفو العام كما ساهم الحزب فى الوفود التى قابلت زعماء التمرد فى الخارج ولعب دورا فى اللجنة التحضيرية لمؤتمر المائدة المستديرة . (٦)

واستنفر الحزب فى تلك الايام كافة اجهزته ومراكز تأثيره فى الحركة النقابية والطلابيه والنسائية والشبابية لدفع عجلة السلام الى الامام وحماية

---

(٤) ساره مليت ، الصحافة السودانية وقضية الجنوب ، اكتوبر ١٩٦٤ - مايو ١٩٦٩ . رسالة دبلوم ، غير منشورة ، معهد الدراسات الاضافية ، جامعة الخرطوم ، ص ٢ .

(٥) الميدان ، ١٩٦٤/١٢/١٣ .

(٦) الحزب الشيوعى السودانى ، وقضية الجنوب ، ص ١٢ .

والدفاع عن حكومة اكتوبر الشعبية ، حيث لعب وزرائه دورا كبيرا فى استصدار مجلس الوزراء فى جلسته المنعقدة فى ٢٥ ديسمبر ١٩٦٤ قرارا بمساواة الاجور فى الشمال والجنوب بالنسبة للموظفين والعمال وكل العاملين فى القطاعات الحكومية . (٧)

والواقع ان هذا المطلب مطلب قديما ظل الحزب الشيوعى والحركة النقابية يسعيان لتحقيقه منذ الخمسينات .

ودفع الشيوعيين المسيطرين على الحركة النقابية فى ذلك الوقت اتحاد العمال واتحاد المزارعين للالتفات حول ميثاق يرى الحزب انه يمثل كل قوى ثورة اكتوبر ١٩٦٤ ، وتم التوقيع على ذلك الميثاق الذى اطلق عليه" الميثاق الديمقراطى الاشتراكى " وذلك فى ١٠ يناير ١٩٦٥ من ممثلى لاتحاد العمال ولاتحاد المزارعين وجاء فى مقدمته " نحن القوى الوطنية الديمقراطية التقدمية" حيث طرح الميثاق حلولا للمسألة الاقتصادية والسياسية فى البلاد ، وحول الجنوب اكد الميثاق على ان " السودان قطر موحد متعدد القوميات ، وان أى حل يتجاهل هذه الحقيقة لن يلاقى سوى الفشل ، واشار الميثاق الى ان العدو الرئيسى للشعب فى الشمال والجنوب هو الاستعمار وان الشرط الرئيسى لايجاد حل سلمى ديمقراطى للمسألة الجنوبية هو احلال السلام والهدوء فى المديريات الجنوبية وتسليم المتمردين لاسلحتهم ". (٨)

وفى تحليل قدمه سكرتير الحزب الشيوعى السودانى عبدالخالق محجوب لاعمال اللجنة المركزية للحزب فى دورتها المنعقدة فى الاسبوع الثانى من يناير

---

(٧) انظر الميدان ، ١٩٦٤/١٢/٢١ العدد ٤٠٠

(٨) دراسات نقابية ، الاتحاد العام لعمال السودان ، ١٩٦٥/١/١٥ ص ٦٥ .

١٩٦٥ ، اشار عبدالخالق الى انه رغم ان القوى اليمينية فى الحركة السياسية فى الجنوب قد زاد نفوذها كنتاج طبيعى لاخطاء النظام العسكرى ، الا اننا نلاحظ ظهور قوى ديمقراطية وتقدمية فى الجنوب حتى بين التنظيمات الجنوبية مثل حزب سانو ، ويشير عبدالخالق محجوب الى ان هذه العناصر ربما لم تستطع ان تعبر عن نفسها خلال العهد العسكرى وهى من الممكن ان تضعف قوى اليمين اذا استخدمت سياسة السلم فى الجنوب واذا صحبتها سياسة الحزم ضد المستعمرين وتدحضهم ، وقد بنى عبدالخالق تحليله هذا على اساس ان اليمين فى الجنوب لا يمكن ان يكون له اساس مادى كوجود شبه اقطاع مثلا ، الا انه من الممكن ان يتمثل فى تدخل استعمارى أو نقص قومى ، مؤكدا انه باتت الآن تلوح فى الافق اكثر من فرصه للرأى العام فى الجنوب للسير فى الطريق الديمقراطى . (٩)

ان تحليل السكرتير العام للحزب الشيوعى السودانى وملاحظاته حول ظهور قوى اقرب التصاقا بالافكار اليسارية هو تحليل صحيح ، وهى ظاهرة مرتبطة بظروف دوليه فى مقدمتها بروز نجم الاشتراكية وحركات التحرر الوطنى فى الستينيات ونزوع هذه الحركات للتحالف والاقتراب من الافكار والمعسكر الاشتراكى .

وبالفعل دخل الى صفوف الحزب الشيوعى السودانى بعد ثورة اكتوبر اعداد كبيرة من الجنوبيين . " الا ان الحزب الشيوعى لم يستطع ان يقدم ثقافة ووعى ماركسى للمجموعات الجديدة التى انتظمت داخل صفوفه ". (١٠)

---

(٩) الميدان ، ١٩٦٥/١٠/٢٣ .

(١٠) لقاء مع جوزيف ، الدستور ، مصدر سابق .

وانتقلت بعد اكتوبر اجهزة الحزب الشيوعى بقوة لتأسيس قواعـــد العمل الديمقراطى فى الجنوب من جديد ، وبدأت حركة نشطة لاتحادات العمال هناك لتشييد وبناء مادمرته آلة القمع العسكرية للدكتاتورية السابقة ، وتم فـى مطلع عام ١٩٦٥ انشأ اتحاد الشباب السودانى فى الجنوب ، وحث برنامجه فـى تلك الفترة على التركيز على عملية السلام وانجاح فكرة مؤتمر المائدة المستديـرة وانهاء الحرب ، واعلن عن قيام لجان السلام فى الاستوائية وبحرالغزال وواو تحت رعاية الحزب الشيوعى واتحاد الشباب السودانى واتحاد العمال الذى يصفه جوزيـف مدسـتو بانه كان اقوى تنظيم ديمقراطى يجمع كل المحبين للسلام فـى الجنوب . (١١)

وتابع الحزب الشيوعى مواقف القوى السياسية المختلفة من مسألة السلام فى السودان ليعلق على قبول حزب سانو مبدأ التفاوض داخل السودان ليصـف هذا القرار بانه خطوة جادة نحو عقد مؤتمر المائدة المستديرة وقال الحزب "ان قبول سانو للتفاوض داخل السودان يعكس اتساع الرغبة بيـن جماهير شعبنا فى الشمال والجنوب لوقف التقاتل المسلح والتوصل الى حلول مرضية ، وقال ان اكتوبر قد فتحت الباب لهذا التطور الهام واثبتت ان الصعاب الوطنية يمكن ان تحـل فقط عن طريق سيادة الديمقراطية " . (١٢)

ووصف الحزب التوجه نحو الحل السياسى للمسألة الجنوبية بعد ثـورة اكتوبر بانه انتصار للقوى الديمقراطية التى ظلت ترفع صوتها منذ اغسطس ١٩٥٥ ضد الحلول العسكرية ، ورحب الحزب بما التزم به سانو من الدعوة الى وقف اطـلاق

---

(١١) المصدر السابق .

(١٢) الميدان ، ١٩٦٥/١/٣٠ .

النار فى المديريات الجنوبية وهو شرط لا غنى عنه للدخول فى مؤتمر المائدة المستديرة، الا ان الحزب اعترض على شرط سانو برفع حالة الطوارىء مشيرا الى ان الحزب ظل تاريخيا يرفض قانون الطوارىء لكن الوضع القائم اليوم فى الجنوب يستدعى استمرار حالة الطوارىء فهناك فرق مسلحة تستهدف القضاء على السلطة المركزية وتعمل على فصل الجنوب بقوة السلاح ،وان الطريق الوحيد لرفع حالة الطوارىء هو العمل على وقف اطلاق النار وقفا تاما وتسليم السلاح وتسريح كل منظمات الجنوبيين المسلحة ، ودعا الحزب سانو ليواكب دعوته لرفع حالة الطوارىء بالدعوة لالغاء السلاح ، مشيرا الى ان من اهم شروط التحضير لمؤتمر المائدة المستديرة هو اشراك كافة المنظمات السياسية الجنوبية فى الاعداد للمؤتمر . (١٣)

ومؤتمر المائدة المستديرة يقترب من الانعقاد قدم الحزب الشيوعى السودانى مشروع برنامجه الجديد للرأى العام المهتم بالعمل السياسى فى البلاد، واشار البرنامج الى حل مشكل القوميات على اسس المساواة والاخاء والتضامن من اجل بناء مجتمع جديد واقامة الاخاء مع الكادحين على اساس النضال ضد القهر القومى والاستعمار " . (١٤)

وواصل الحزب الشيوعى عبر ادبياته دعوته الى توسيع قاعدة الحكم المحلى كشكل ملائم للديمقراطية وتكوين المجالس عن طريق الانتخابات المباشرة، ومنح السلطات الاقليمية كافة السلطات التى تساعد على نموها اقليميا حتى تصبح فى وضع يمكنها من المساعدة فى رفع الاقتصاد وتنظيم شئونها المالية والقضائية

---

(١٣) الميدان ، ١٩٦٥/١/٣٠ .

(١٤) الفجر الجديد ، مارس ١٩٦٥ ، العدد السابع ، ص ٠٧

وشئون الامن فى مقاطعاتها والسير فى اتجاه حل سلمى للمسألة الجنوبية عن طريق الحكم الاقليمى الديمقراطى فى اطار السودان الموحد والعمل من جانب الدولة على انشاء المشروعات العمرانية لتنمية امكانيات ذلك الجزء المتخلف من القطر والنهوض بمستواه الثقافى والاقتصادى ، والحزب يرى انه لابد من وضع السلطة السياسية فى يد القوى الوطنية الديمقراطية التى تمثل مصالح العمال والمزارعين والمثقفين والرأسمالية الوطنية المعادية لرأس المال الاجنبى والممثلين الديمقراطيين للقوميات الجنوبية وتوفير الديمقراطية الى لحد الاقصى فى كافة اوجه الحياة ، مشيرا الى ان تحقيق هذه الاهداف وانجازها يفتح افاقا رحبة للانتقال للاشتراكية . (١٥)

وأبان ذلك الكم الهائل من الحوار حول مستقبل الجنوب الذى فجرته الديمقراطية ، يتقدم جوزيف قرنق المتخصص فى شئون الجنوب داخل الحزب الشيوعى السودانى الى امام ليطرح بشكل اكثر تفصيلا ووضوحا مساهمة حزبه النظرية فى الحل ، ويبدأ جوزيف بتعريف للحركة القومية فى جنوب السودان " بانها حركة من جانب اقليات قومية من اجل الديمقراطية وضد الاستغلال والقهر القومى الذى تمارسه البيروقراطيه فى الشمال وفى الجيش والمحاولة لفرض اللغة العربية والاسلام على الجنوب على حساب لغاتهم القومية ". (١٦)

وعلى اساس هذا التعريف يرى جوزيف قرنق ان الحل للمسألة الجنوبية يجب ان يكون حلا يمكن بمقتضاه حماية أهل الجنوب من ما أسماه بالقهر والاستغلال الذى تمارسه البرجوازية الشمالية وان يحمى ذلك الحل السعى

---

(١٥) محمد على " طريق السودان للاشتراكية " الفجر الجديد ، العدد السابع ، مارس ١٩٦٥ ، ص ١٢ ، ١٣ .

(١٦) جوزيف قرنق " الجنوب " حقائق اساسية ، مجلة الفجر الجديد ، العدد السابع ، مارس ١٩٦٥ ، ص ٢٧ .

السودانى ككل من التدخل الاجنبى ، ويرتكز الحل الذى يطرحه "شـيوعيـين آنذاك على لسان جوزيف قرنق على قيام سلطة تشريعية للمديريات الجنوبيـة منتخبة على اسس ديمقراطية وقيام مجلس تنفيذى مكون من وزراء محليين يعطى صلاحيته ادارة الشئون الآتيـة :ـ

١) سلطة مراقبة وتسيير الادارة المحلية بما فى ذلك المديرين والموظفيـن المحليين وتعيين الموظفين ٠

٢) سلطات مراقبة اعمال الشرطة فى المديريات الجنوبية ٠

٣) سلطات لادارة الخدمات المحلية بما فى ذلك سلطات فتح المستشفيات والمراكز الصحية ٠

٤) سلطات تنظيم اعمال الغابات والزراعة والثروة الحيوانية وكافة اعمـال المصالح الحكومية ذات الصيغ الانتاجية واخضاعها للوزراء المحليين ٠

٥) سلطات لانشاء ادارة المدارس فى اطار السياسة العامة للتعليـم التى وضعتها الحكومة المركزية كمايشمل ايضا تطوير التعليم بما يتلائـم مع الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للسودان كدولة نامية ٠

٦) سلطات للادارة المحلية فى الجنوب ، انشاء وحدات حكومية مشابهـة لوحدات الحكومة المركزية ولكن لا تتعارض معها ٠

٧) سلطات لتطوير اللغات الجنوبية بما فى ذلك تدريس تلك اللغات فـى مدارس الجنوب ٠

٨) سلطات لعمل برامج تنمية بقدر ما تسمح به الموارد المالية للجنوب بما في ذلك بناء وصيانة الطرق ٠

ويؤكد الحل المطروح على اهمية ان تقوم الحكومة المركزية بتمويل الحكومة المحلية فى الجنوب والخدمات التى تقوم بها وكذلك مؤسساتها المركزية وتنمية ونطوير المشروعات الانتاجية تم تسلمها للحكومة المحلية كقاعدة اقتصادية ومصدر لتمويل الحكومة المحلية بالجنوب ، كما يؤكد هذا المشروع ، على ان السياسة الخارجية والدفاع والعمل والشرطه والتخطيط الاقتصادى ومشروعات التنمية الكبرى تقع ضمن اختصاصات الحكومة المركزية ، ويكون تمثيل الجنوبيين فى البرلمان والحكومة المركزية بالطرق العادية ٠ (١٧) *

ويمثل مارحب الحزب الشيوعى السودانى باستجابة سانو للحوار داخل السودان رحب الحزب بوصول وليم دينق الى الخرطوم مشيرا الى ان وصوله يعد كسبا كبيرا لسياسة الحل الديمقراطى السلمى لمشكلة الجنوب منبها الى ان ضعف عدد المشاركين فى مؤتمر المائدة المستديرة واستعجال النتائج سيعوق كثيرا وسيساعد العناصر الانفصالية مشيرا الى انه بعد اكتوبر قويت العلاقات والصلات بين حركات التحرر الافريقية والحركة الثورية فى السودان الامر الذى ساعد على انتصار مفاهيم اكثر واقعية وديمقراطية لحل المسألة الجنوبية ٠ (١٨)

وشارك الشيوعيون السودانيون فى تلك الايام فى لجنة الاحزاب الشمالية الخاصة بمؤتمر المائدة المستديرة بنشاط عكسته صحافة الحزب واعلنت

---

(١٧) نفسه ص ٢٨ ٠

* قمنا بوضع نقاط الحل المطروحة دون تعرف لأهميتها ولصعوبة اختصارها او التصرف فى المعنى ٠ (الباحث)

(١٨) الميدان ، ١٩٦٥/٣/٤ ٠

الميدان الصادرة فى الاسبوع الاول من مارس ١٩٦٥ ، ان جبهة الهيئات واحزاب الشعب الديمقراطى والوطن الاتحادى والامة والاخوان المسلمون اتفقوا جميعا حول سياسة موحدة بالنسبة لمشكلة الجنوب تقوم على عدم التفريط فى وحدة البلاد ورفض الانفصال وان الاحزاب الشمالية تعترف بان هناك اختلافات ثقافية واقتصادية وسياسية وعنصرية بين الشمال والجنوب ، ونقلت الميدان عن وكالة انباء الخرطوم يومئذ بان الاحزاب الشمالية تعترف فى مشروعها بالامانى الوطنية للجنوبيين وضرورة قيام برلمان محلى ومجلس وزراء فى الجنوب وان يكون للجنوب تمثيل خاص فى جهاز الخدمة المدنية فى المديريات الجنوبية . واعطاء البرلمان المحلى فى الجنوب سلطات لتنظيم الزراعة والاقتصاد والنظام والصحة على ان يمارس البرلمان المركزى سلطات شئون البلاد الكبرى . (١٩)

ومن الملاحظ ان مشروع البرنامج الذى تناقلته وكالات الانباء المحلية للاحزاب الشمالية يقترب بشكل كبير من البرنامج الذى طرحته قيادات الحزب الشيوعى السودانى .

ورغم ان الحزب الشيوعى اكد على عدم استعجال نتائج الحوار والتحضير الجيد له وتوسيع قاعدة الحوار مع كافة القوى السياسية فى الجنوب الا انه وقبل اربعة ايام من انعقاد مؤتمر المائدة المستديرة شنت صحيفة الحزب هجوما عنيفا على الاحزاب الشمالية والجنوبية على السواء واتهمت احزاب الشمال بالعمل على تسويف وتأخير حل المسألة الجنوبية فى وقت يعانى فيه الكادحين الجنوبيين ويلات الحرب وانعدام الخدمات الصحية وهاجم مقال رئيسى فى الصحيفة قيادات حزب سانو المتواجدة فى كمبالا ووصفهم بانهم لا يملكون نفوذا على جماهير

---

(١٩) الميدان ، ١٩٦٥/٣/٣

الجنوب ولا على المقاتلين بدليل انهم لم ينصاعوا الى توجيهاته بالغاء السلاح كما ان جبهة الجنوب لا تمثل الكادحين الجنوبيين ولا حتى الموظفين بدليل فشل الاضراب الذى دعت اليه قبل اسبوع ، ووصفت قيادات سانو وجبهة الجنوب بانهم " حفنه " تعمل على تنفيذ المخطط الاستعمارى لفصل الجنوب مستغلة مشاعر الجنوبيين ضد القهر الداخلى الواقع عليهم ، واتهمت الميدان جبهة الجنوب وحزب سانو بالعمالة لحكومة تشومبى فى الكنغو ، وقالت ان جبهة الجنوب تسعى لفصل الجنوب ، واشارت الميدان الى ان القتال فى الجنوب لن يتوقف ابدا الا اذا هزم المتمردين هزيمة عسكرية ساحقة وان هذه الهزيمة لن تتم الا اذ تم تقديم حل سلمى سليم للمسألة الجنوبية اقتنع به المواطن العادى فى جنوب السودان (٢٠)

واخيرا ادت المفاوضات فى الداخل والخارج والحوار الثرى الجاد والطويل بين القوى السياسية فى الشمال والجنوب والذى بدأ منذ ساعات الثورة الاولى فى اكتوبر ١٩٦٤ الى عقد مؤتمر المائدة المستديرة الذى دعا اليه حزب سانو وذلك فى الفترة مابين السادس عشر من مارس الى التاسع والعشرين من ذلك الشهر .

وحضر المؤتمر ٤٥ عضوا يمثلون الاحزاب الشمالية و ٢٧ عضوا يمثلوا الجنوب بالاضافة الى مراقبين من يوغندا وكينيا وتنزانيا وغانا ونيجيريا والجزائر والجمهورية العربية المتحدة ، وترأس المؤتمر النذير دفع الله مدير جامعة الخرطوم وكان مندوب كل من الاحزاب الشمالية السته اما رئيس الحزب أو سكرتيره العام . (٢١)

---

(٢٠) الميدان ، ١٢/٣/ ١٩٦٥ .

(٢١) بشير ، سلطة جنوب السودان ، ص ١٩٧ .

وافتتح المؤتمر النذير دفع الله موضحا ان فكرة المؤتمر جاءت كنتاج موضوعى لثورة اكتوبر التى تفجرت لتصحح اخطاء الحكم العسكرى ولترسم مجتمعا يقوم على الديمقراطية واحترام حقوق الافراد والجماعات واعقبه سر الختم الخليفه الذى اشار فى خطابه الى ان مشكلة الجنوب نتاج لظروف طبيعية وتاريخية وسياسية معاصرة وان وجود التباين بين الشمال والجنوب ليس بالضرورة مدعاة للخلاف ، وقال ان حملة الدعاية التى قادها رجال الدين الاوربيين حملوا مسئولية عهود الرقيق المظلمة للشماليين وتجاهلوا دور اسلافهم فى تجارة الرقيق . (٢٢)

اما ممثل جبهة الهيئات عبدالله السيد فقد اعترف بوجود اختلافات تاريخية وجغرافية بين الشمال والجنوب مستعرضا الخلافات بينهم مشيرا الى ان الغرض من هذا المؤتمر هو الوصول الى حلول مرضية لكافة الاطراف تحقق مصالح الجنوب والقطر كله ، مع اعطاء ضمانات كافية من جانب الاحزاب والهيئات الشمالية وان ماسيتم التوصل اليه سوف يجد الاعتبار الكافى فى الدستور الدائم للبلاد عند قيام الجمعية " . (٢٣)

وبدأ ممثلوا الاحزاب الشمالية والجنوبية يطرحون وجهات نظر احزابهم ، فاشار الصادق المهدى رئيس حزب الامه الى امتزاج العرب الوافدين بالنوبه والزنوج وادى هذا التزاوج والتمازج الى السودان الحديث الذى نراه الآن ، واشار الى ان اتصال شمال السودان بجنوبه ترك جوانب مشرقة كالاسلام واخرى مظلمة كالنخاسه وقال ان محاولة الاستعمار البريطانى تنصير

---

(٢٢) وكالة السودان للأنباء ، ادارة المعلومات والبحوث ، جنوب السودان والمؤتمر الدستورى " ملف " يونيو ١٩٨٧ ، ص ١٧

(٢٣) نفسه ، ص ١٨ .

وانجلترا وجعله موطن تجمع قومي خال من العنصر الاسلامي والعرب ممـا ادي الى تطور الشمال والجنوب في اتجاهات متنافرة ، وقال انه يتوقع ان يلقي المتمردون السلاح بعد سقوط الحكم العسكري ولكن هذا لم يحدث ، وتطرق الصادق المهدي الى النظم الفيدرالية ودعوة حق تقرير المصير ، وقال ان تقرير المصير اذا ما اعطي لاجزاء من القارة الافريقية بعد ان نالت استقلالها يعني تفتيت المصير ، اما النظام الفيدرالي فانه يبدو نظاما غير ثابتا ، واقترح الصادق تحديد الاخطاء والاتفاق على تعميمها بوضعها تحت هيئة قانونية تصوغها في شكل دستوري واداري يكون بمثابة مشروع يقدم للجمعية التأسيسية القادمة وقال ان النائب الجنوبي الذي تنتخبه جماهير الجنوب هو وحده الذي يقول الرأي النهائي في الجنوب (٢٤)

اما اسماعيل الازهري ممثل الوطن الاتحادي فقد اشار الى فخره بالعروبة والاسلام التي انارت عقل العالم مشيرا الى ان معركة التحرر التي تدور اليوم على اشدها في افريقيا تتطلب التعاون بين العناصر العربية والافريقية وقال اننا نقبل عن طواعية واختيار وبل وفي كثير من الغبطة أي حل يصل اليه المؤتمر يؤمن الالتقاء مع الاخوة الجنوبيين ويوطد السلام بين مختلف اجزاء القطر ولايهم كثيرا ان يكون فدراليا أو حكما محليا أو ذاتيا مشيرا الى اهمية تطوير الجنوب اقتصاديا وصحيا وتعليميا . (٢٥)

ويلخص علي عبدالرحمن ممثل حزب الشعب الديمقراطي الحل الامثل للمسألة الجنوبية في منح المناطق المتخلفة عناية خاصة وان يتاح لها فرص التقدم على ان يكون للمديريات الجنوبية نوعا من انواع الحكم المحلي في اطار السودان الموحد بشرط ان لايفضي الى الانفصال مؤكدا ان السودان بحدوده الحالية وحدة لا تتجزأ وهو قطر عربي بالرغم من وجود جماعات بشرية غير عربية ، واشار

---

(٢٤) نفسه، ص ١٨ .

(٢٥) نفسه ص ١٩ .

سيادته فى معرض رده على اعلان الانفصال انه من الغريب ان تقود حركة ١٩٢٤ الخالدة ضابط من ابناء الجنوب ومن قبيلة الدينكا لتوحيد وادى النيل من جوبا الى الاسكندرية ، بينما نسمع نغما نشازا هذه الايام فى احراش الجنوب يدعو للانفصال . (٢٦)

وعن جبهة الميثاق الاسلامى تحدث محمد يوسف مشيرا الى ان عالم اليوم يتجه نحو التكتل وتجاوز حدود القوميات الضيقة مشيرا الى ان ظاهرة الرقيق كانت ظاهرة عمت العالم كله وقال ان العنصرية فكرة ضاله وان اختلاف الالوان مدعاة للتعارف مؤكدا ان جبهة الميثاق ترى ان الحل الطبيعى للمشكلة هو الحكم الاقليمى المتطور " . (٢٧)

اما ممثل الحزب الشيوعى السودانى عبدالخالق محجوب فقد اكد على ان ثمة تغيرات جديدة افرزتها ثورة اكتوبر ومن اهمها قبول الحركة السياسية بالحل السلمى لمشكلة الجنوب ، وكنا نأمل لو شملت تلك التغيرات مفاهيم بعض اخواننا الذين يسموننا احفاد الزبير ، ومضى يقول نعم نحن احفاد الزبير ونحن لا نتهرب من تاريخنا ، وتجارة الرقيق كانت مدفوعة من الاستعمار الاوربى ولمصلحتة وهى وصمة عار عليه وعلى كل من نفذها ، ولكننا نذكر من لا يرون سوى الجانب المظلم من تاريخنا الغابر ان اخواننا الافارقة نقلوا بالآلاف لزراعة القطن فى الولايات الجنوبية لامريكا وبواسطة وكلاء اوربيين ولا زال زنوج امريكا يعانون من سياسات التفرقة العنصرية والقهر القومى، وعرج عبدالخالق ليقول " ان احفاد الزبير يتغيرون ويتطورون مع الزمن وهم يبنون

---

(٢٦) نفسه ص ١٨ .

(٢٧) نفسه ص ١٩ .

السودان الحديث وتنشأ بينهم منظمات حديثة متقدمة مثل الحزب الشيوعى السودانى " (٢٨)

ومضى عبدالخالق يشير الى ان من اهم عوامل فشل الشمال فى ايجاد صيغة لحل المسألة الجنوبية هو عدم تأطير ديمقراطية برلمانية قادرة على حل مشاكل البلاد اذ ان تشريعات الاستعمار وقوانينه ظلت باقية وظلت مؤسساته الاقتصادية باقية ولم يحدث اى تغيير فى الاقتصاد السودانى وبقى جهاز الحكم بعيدا عن الشعب ومعاديا له ، كما ان قيادة الحركة السياسية فى الجنوب ظلت بلا رؤية برنامج واضح لتطوير الجنود اقتصاديا وثقافيا ، وظلت الحركة السياسية فى الجنوى رهينة للقوى الاجنبية والمبشرين والتعصب القبلى . ومضى عبدالخالق يشير الى انه لا يمكن الحديث عن التخلف فى الجنوب بمعزل عن التخلف الاقتصادى والاجتماعى فى كافة السودان ، وقال " ان حل مشكلة الجنوب هى فى القضاء على التخلف لا فى الجنوب وحده بل فى السودان اجمع وان الطريق الاشتراكى يشكل الضمان الوحيد والعملى لتطور السودان" (٢٩)

ومضى عبدالخالق يرفض فى خطابه صيغة الفيدرشن مشيرا الى ان الذين يطالبون بالفيدرالية لم يقدموا لنا برنامجا يوضح بان هذه الصيغه قادرة على انتشال الجنوب من مهاوى التخلف ، مؤكدا ان الحزب الشيوعى السودانى حيث يطرح الحكم الذاتى الاقليمى كحل لمشكلة الجنوب ياخذ فى اعتباره مهام التطور الوطنى الديمقراطى وحق الاقليات القومية فى الدولة المستقلة الموحدة وظروف العالم من حولها ومسئولياتها فى بناء الوحدة الافريقية المتحررة، واقترح

---

(٢٨) خطاب الحزب الشيوعى السودانى فى مؤتمر المائدة المستديرة " ارشيف جريدة الميدان " .

(٢٩) نفسه ص ٣ .

" قيام مجلس تمثيلي ديمقراطي للجنوب يراعى فيه تمثيل القبائل المتخلفة ومجلس تنفيذي خاضع له للاشراف على شئونه المحلية من تعليم وصحة وطرق وماشابه ذلك وان تحتفظ الحكومة المركزية بسلطاتها في التخطيط العام والسياسة المالية والخارجية والدفاع " ٠ (٣٠)

واشترط الحزب الشيوعي لنجاح هذا الحل اشاعة الديمقراطية ولتمهيد الطريق لتطبيق هذا الحل لابد دوما من توفر الامن في الجنوب واقترح التوقيع على ميثاق يدين سياسة العنف والارهاب وسياسة الفتن العنصرية واثارة الاحقاد ٠

وطالب عبدالخالق في خطابه التمهيد لطريق الحل الديمقراطي انشاء مجلس قومي يضم شماليين وجنوبيين للنظر في تخطيط وتطوير اقتصاديات الجنوب والنظر في انشاء مؤسسات تبشير سودانية والعناية بتدريب الجنوبيين على مهام الادارة والاستيلاء على مشاريع الانتاج وبناء قطاع عام منتج يساعد في تطوير الجنوب مستقبلا واقترح اخيرا التوقيع على برنامج للتطوير يكتسب صفة القانون او قانون مبرمج يتم تنفيذه على مراحل زمنية محدده لتطوير الجنوب " ٠ (٣١)

هذه كانت وجهات نظر الاحزاب الشمالية الكبرى داخل مؤتمر المائدة المستديرة اما وجهات النظر الجنوبية ، فقد تحدث اقري جادين الذي اشار الى ان سياسات الشماليين تجاه الجنوب بعد الاستقلال كانت تهدف الى تعريب

---

(٣٠) نفسه ص ٤ ٠

(٣١) نفسه ص ٦ ٠

وإسلمة الجنوب وانه لا يرى حلا للمسألة الجنوبية سوى اعطاء الجنوب استقلاله لان الجنوبيين يرفضون الحكم العربى فى الجنوب " . (٣٢)

اما وليم دينق المعروف باتجاهاته الوحدوية القوية فقد اكد ان الاتحاد الفيدرالى لا يتعارض وميثاق منظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة وانه الطريق الوحيد لحل المسألة الجنوبية . (٣٣) ×

اما ممثل جبهة الجنوب فقد اشار الى ان من رأى جبهة الجنوب وحزب سانو فى العلاقة بين الشمال والجنوب اجراء استفتاء فى الجنوب لتقرير المصير سواء بالاتحاد الفيدرالى أو الوحدة مع الشمال أو الانفصال فى مدة اقصاها شهرين ". (٣٤)

لكن الاحزاب الشمالية التى طرحت مشروع اتفاق لحل المسألة الجنوبية اكد على تكون المديريات الجنوبية الثلاث وحدة اقليمية تخضع لحكومة اقليمية وان توضع خطط تضمن تطوير الاقتصاد والتعليم والخدمات الاجتماعية. كما أكد المشروع على تأسيس برلمان مستقل وحكومة اقليمية مستقلة ، ومجلس للوزراء ينتخبه البرلمان الاقليمى على ان تحوى سلطات الحكومة البرلمان المركزى مسائل السياسة الخارجية والدفاع والقضاء وأمن الدولة .. الخ (٣٥)

ازاء هذا كان طبيعيا ان ترفض الاحزاب الشمالية مشروع الساسة الجنوبيين الذين اقترحوا استفتاء على نظام فيدرالى فى الجنوب أو الوحدة أو الانفصال

---

(٣٢) وكالة الانباء " جنوب السودان " ، ص ١٩ .

(٣٣) نفسه ، ص ١٩ .

× وليم دينق ممثل الجناح المعتدل والوحدوى فى حزب سانو . اما الجناح المتطرف ذو الميول الانفصالية فقد كان ممثل داخل المؤتمر بقيادة أقرى جادين وكان يتعاون وينسق مواقفه السياسية مع جبهة الجنوب . (الباحث)

(٣٤) نفسه ، ص ٢٠ .

(٣٥)

وعلق السكرتير العام للحزب الشيوعي عبدالخالق محجوب على مطالب الجنوبيين يومذاك بالتصويت على النقاط الثلاثة قائلا " انكم تتقدمون باقتراح لاجراء استفتاء حول نقاط ثلاثة فيدرشن ، وحدة ، انفصال ، فاذا كنتم تعترفون بوجود اتجاه للوحدة ، فلماذا رفضتم تمثيله في هذا المؤتمر ، يبدو انكم تريدون الاستفتاء حول النقطة الاولى والثالثة " . (٣٦)

واشار عبدالخالق مخاطبا اصحاب اقتراح الاستفتاء بانه قد فاتهم ان حق الانفصال يكون هدفا للقومية الواحدة والجنوب ليس كذلك وهو قرار مرفوض بوصفه يفتت كيان دولة ناشئة في وقت ترتفع فيه شعارات الوحدة الافريقية . وناشد الجنوبيين ان يعطوا السودان فرصه ليبنى نفسه كبلد موحد وقوة موحدة " . (٣٧)

كانت هذه مواقف القوى السياسية الشمالية والجنوبية بشكل عام ومواقف الحزب الشيوعي السوداني بشكل خاص داخل مؤتمر المائدة المستديرة . ومن الملاحظ ان ثمة تفكير جديد وطرح اكثر نضجا لاحزاب الشمال تجاه المسألة الجنوبية التي كانت في كثير من الاحيان ترفض اساسا الاعتراف بوجود مشكلة قومية اصلا وكانت تميل لنهج العنف والتصلب في مقابلة الآماني المشروعة للجنوبيين — ان الطرح الراقي والمتقدم للاحزاب الشمالية وخصوصا المشروع الذي قدمته الاحزاب الشمالية لحل المسألة الجنوبية يعتبر بحق انتصارا للطرح النظري للحزب الشيوعي السوداني الذي ظل ومنذ زمن طويل يدعو لنبذ العنف والاعتراف بالآماني القومية للجنوبيين السودانيين والتمسك بالحلول الديمقراطية السلمية للصراع .

---

(٣٦) لمحات من تاريخ الحزب الشيوعي ، مصدر السابق ، ص ١٣٩ .

(٣٧) نفسه .

وامام الرؤية الموحدة والمتقدمة لاحزاب الشمال خرجت القوى السياسية الجنوبية باراء متباينة ومختلفة حرمت قوى وحدوية مثل حزب الوحدة الذى يقوده سانتينو دينق من حضور المؤتمر • وساد داخل المؤتمر فى اوساط الجنوبيين خط الانفصال اكثر من أى خط آخر وتمثل هذا فى مشروع الاستفتاء على حق تقرير المصير ، ومشروع تقسيم الجنوب الى اقليمين كل اقليم مستقل عن الآخر وباقى القطر بشئونه الداخلية والخارجية والدفاع والأمن أى اقامة دولتين مستقلتين بشكل تام •

ورغم ان خط الانفصال العاصف المغذى باحقاد نتائج السياسات الخاطئة وفى مقدمتها سياسات الحكم العسكرى السيئة الصيت والتى بجنوحها للاستخدام اللا محدود للعنف الهبت مشاعر التعصب والانغلاق القومى والحقد فى الجنوب، كان هو الخط السائد الا ان منارات الوحدة فى الجنوب كانت ترابط هنا وهناك ترفع صوتها بشجاعة مؤمنة بامكانية التعايش السلمى بين ابناء الوطن الواحد وفى مقدمة تلك الاصوات كان وليم دينق والكثير من فصائل العمل الديمقراطى بين الجنوبيين • وأمام عناد المفاوض الجنوبى الذى لم يكن مستعد نفسيا للمس التفكير الجديد فى الشارع الشمالى وايقن الجميع باستحالة الوصول الى اتفاق فى الوقت الراهن ، وللخروج من مأزق الفشل ولفتح نوافذ الأمل من جديد ، اعلن عن تكوين لجنة الاثنى عشر لتواصل الحوار حول مستقبل العلاقات الدستورية بين الشمال والجنوب ، على ان ينعقد المؤتمر بعد ثلاثة اشهر •

ولاشك ان المؤتمر فشل فى الوصول الى الاهداف التى انعقد من اجلها لكن انعقاد المؤتمر نفسه كان مهما كمؤشر هام على رغبة الشمال فى البحث عن حل سياسى كما أن قبول الكثير من ممثلى الجنوب الجلوس فى مائدة واحدة يدل ايضا على رغبة فى انهاء الصراع فى السودان • (*)

(*) يقول محمد عمر بشير ان مندوبى الجنوب وافقوا فى اجتماع سرى ان تستبعد لجنة الاثنى عشر أى مشروع يستهدف الابقاء على الوضع الراهن أو الانفصال ووافقوا على البحث عن حل دستورى يضمن وحدة السودان ، ولكنهم طالبوا الاحزاب الشمالية ـ على الا ينشر هذا الجزء من الاتفاق على الجماهير •

وبعد ان رفع مؤتمر المائدة المستديرة كان الحزب الشيوعى السودانـــى دون غيره مطالب بالرد على تساؤلات بعض الجنوبيين الذين طالبوا الحـــزب الشيوعى بموقف واضح من مبدأ حق تقرير المصير للشعب فى جنوب السودان بـــل طالبوه بمساندة هذا الحق بحسبان ان الماركسية اللينينية تؤمن بحق تقريـــر المصير للشعوب المضطهدة (٣٨)

وردت قيادات الحزب الشيوعى على هذا الطرح مشيره الى انه من الصعب تشبيه الوضع فى الجنوب بوضع الشعوب المضطهدة فى الامبراطورية الروســـية او العثمانية أو الهنغارية حيث نشأت الحركات الوطنية ضد التسلط الاجنبى واحتلال ضم تلك الدول رغم ارادتها الى حظيرة الامبراطوريات ، الامر الذى يعنى انعـــدام التطور التاريخى المشـترك ، لكن الصلة بين الجنوب والشمال وبين العرب والزنوج فى الســودان صله نشـأت منذ قرون طويلة ولم تنشأ تحت قهر دوله شماليـــة لقبائل الجنوب وتعرضت هذه العلاقات نفسها للقهر الاجنبى المشترك خلال الحكم العثمانى المصرى والحكم البريطانى ، ومضى كاتب المقال يقول ، بل انه قبل القهر الاجنبى لبلد السـودان فان علاقات مختلفة قائمة بين الدويلات والاتحادات والقبائـل فى الجنوب والوسط والغرب والشرق وطوال هذا التاريخ حدث التمازج الذى تتكـون منه الشخصية السودانية الحالية التى تختلف عن العرب فى البلدان العربية وعـــن الافارقة فى البلدان الافريقية . (٣٩)

واشار الكاتب ايضا الى ان الانجليز لم يكونوا يحكمـون الجنوب باســم الشمال كما ان معركة الاستقلال نفسها كانت فى الواقع معركة لتقرير المصيـــر

---

(٣٨) محمد ابراهيم نقد ، الجنوب وحق تقرير المصير ، الفجر الجديد ، العـــدد الثامن ، ابريل ١٩٧٥ ، ص ١٣ .

(٣٩) نفســـه .

واعلن استقلال السودان كوحدة سياسية واقتصادية واجتماعية وجغرافيـــــة واحدة ولم يعلن الاستقلال للشمال دون الجنوب ، ويعترف الشيوعيين ان الجنوب لم ينعم بثمار الاستقلال تماما مثل الشمال ، الا ان الوضع فى الجنـــوب كان اسوء اذ لم يلتفت قادة مابعد الاستقلال الى اعطاء الجنوب وضعه الخاص حتى داخل اطار الفقر والتخلف العام للمجتمع السودانى • (٤٠)

ويعتقـــــد الشيوعيين السودانيين ان الدعوة الى حق تقرير المصيـــر تخفى داخلها اهداف انفصالية تماما مثل دعاوى الاستفتاء والفيدرشن ، ومضى كاتب المقال يحاور الرأى العام الجنوبى مشيرا الى ان الاخوة فى الجنوب يخلطـــون بين حقبتين ، حقبة الكفاح الوطنى العام لتحقيق الاستقلال وحقبة الكفـــاح لتطوير الاستقلال وتعزيزه بوصفه خطوة رئيسية لحل المشاكل الداخلية الكبـــرى مثل الاصلاح الزراعى والتصنيع ومشكلة الجنوب وقال " نحن نعلم انه بدون حـــل المسألة الجنوبية يصعب علينا الارتقاء بذلك الجزء من الوطن ليكون عنصرا فعـــالا ورصيدا قويا فى معركة الديمقراطية فى البلاد " (٤١)

الا ان الكاتب اكد ان الحزب رغم تمسكه بتطبيق الحكم الاقليمى المحلى للجنوب داخل اطار الدولة السودانية الديمقراطية الموحدة بوصفه الحل الصحيح يدرك ان الحل النهائى لمشكلة الاقليات القومية يتم فى ظل الاشتراكية عندما يـــزول الاستغلال الرأسمالى والقهر القومى " • (٤٢)

واشتدت وتائر المعارك فى الجنوب وكثفت الانيانيا هجماتها على القـرى والاهداف المدنية والعسكرية مستفيدة من قرارات العفو العام والتزام الجيش بعـــدم

---

(٤٠) نفســـه •
(٤١) نفســـه •
(٤٢) نفســـه

مهاجمة مواقع الانيانيا الا فى حالة الدفاع عن النفس ، وكان ممثلوا الجبهة القومية للهيئات قد نبهوا فى مؤتمراتهم فى واو وملكال الى ان قوات الانيانيا دخلت مدينة واو بازيائهم العسكرية مستغلين قانون العفو العام وقاموا بالنصب واعمال العنف . (٤٣)

وانتقد الحزب الشيوعى مبدأ سرالختم الخليفة بعدم التعرض لقوات الانيانيا الا فى حالة الدفاع عن النفس مشيرين الى ان الموقف فى الجنوب يتدهور بسرعة وتنتشر المذابح وفق خطه للارهاب وراء ها الاستعمار ومع ذلك لا يزال البعض منا ينادى بعدم التعرض للخارجين على القانون وعلى وحدة الاراضى السودانية ، واشار الحزب الى رفضه لمنطق رئيس الوزراء سرالختم خليفه مناديا " بمقابلة العنف بالعنف الذى يردع اعداء السودان بصورة حازمة على حد تعبير الحزب " . (٤٤)

وكانت الميدان قد ذهبت الى اكثر من الدعوة لاستخدام العنف ضد المتمردين وذلك عندما نادت باثارة موضوع التدخل الاجنبى فى جنوب السودان امام مؤتمر رؤساء الحكومات العربية المنعقد فى القاهرة وفى الجامعة العربية لادانة التدخل الاجنبى فى شئون السودان واتخاذ الخطوات اللازمة لاحباطه . (٤٥)

وتنتقد الباحثة ساره مليت كوال موقف الحزب الشيوعى السودانى الدعوه باستخدام العنف فى الجنوب بقولها " ان هذه الدعوة تتنافى مع مقررات المائدة المستديرة " (٤٦) .

---

(٤٣) بشير مشكلة جنوب السودان .

(٤٤) الميدان ، ١٩٦٥/٥/٣١ .

(٤٥) الميدان ، ١٩٦٥/٥/٢٩ .

(٤٦) ساره مليت ، الصحافة السودانية ، ص ٦٠

لكن ساره لم توجه أى انتقادات لدعاة الحل العسكرى فى الجنوب ٠

ولكن ورغم ان الحزب الشيوعى نادى باستخدام القوة فى مواجهة قوات الانيانيا الا انه ظل يطالب وباستمرار باستتباب الأمن فى الجنوب مشيرا الى انه مضى على مؤتمر المائدة المستديرة اسابيع لم يتم خلالها شيء لتنفيذ ما اتخذ فيه من قرارات ومن اهمها استتباب الأمن فى الجنوب ٠ (٤٧)

وهكذا وفى اجواء انفراط عقد الأمن فى الجنوب وتسارع وتيرة الضغوط السياسية على حكومة سرالختم الخليفة من الحزبين الكبيرين الامه والوطنى الاتحادى وحركة الاخوان المسلمين ، تلك الضغوط التى بدأت منذ الساعات الاولى لانتصار الثورة الشعبية ، حيث كانت هذه القوى ترى وباستمرار ان الحكومة الانتقالية يسيطر عليها الحزب الشيوعى ، ولم يكن هذا القول ببعيد عن الواقع الحال اذ ظلت القيادات المتنفذه فى جبهة الهيئات ووزراء الحركة النقابية مؤيدين صلبين لأطروحات الحزب الشيوعى السياسيه والاقتصادية ، رضخ رئيس الوزراء سرالختم الخليفة الى مطالب الاحزاب الكبرى فى اجراء الانتخابات وواجه قرار اجراء الانتخابات فى ابريل ١٩٦٥ عقبات شتى اهمها حالة الامن فى الجنوب التى لاتسمح بقيام انتخابات خارج المدن الكبرى ، كما أن مؤتمر المائدة المستديرة لم يتضمن أى بند بخصوص العلاقات الدستورية بين الشمال والجنوب ، الا انه كان واضحا ان حزبى الامه والوطنى الاتحادى لم يكونا مكترثين للاوضاع الامنيه ولا بمقررات مؤتمر المائدة المستديرة ، واتفقا على اجراء الانتخابات فى الشمال وارجاء اجرائها فى الجنوب الى حين استتباب الأمن ، وكانت احزاب الشعب الديمقراطى وسانو وجبهة الجنوب قد عارضوا قيام الانتخابات فى الشمال فقط لمافيه

---

(٤٧) الميدان ، ١٩٦٥/٤/٢٤ ٠

من مساس لوحدة البلاد ، الا ان جبهة الجنوب وسانو سرعان ماوافقا على اجراء الانتخابات فى الشمال فقط على ان لا يصدر البرلمان المقبل تشريعات خاصة بالجنوب كما تظل وزارات الداخلية والمواصلات والاشغال من نصيب الجنوبيين ٠ (٤٨)

وعارضت قيام الانتخابات فى الشمال فقط الحركة النقابية ، والحزب الشيوعى السودانى الذى طالب فى بيان اصدرته السكرتارية المركزية للحزب فى العاشر من ابريل بمد الفترة الانتقالية وتأجيل الانتخابات لأن ذلك يعطى البلاد فرصه لاستتباب الامن فى الجنوب ويساعد على دراسة اخطاء الماضى واستقصاء اسباب فشل الاشكال التى مارسنا بها الديمقراطية مشيرين الى معارضتهم لانتخابات فى الشمال دون الجنوب لان ذلك حسب قولهم يفتح ثغرة العناصر المتطرفه للعبث بوحدة البلاد وقالوا ان عقد الانتخابات فى ٢١ ابريل مسئولية من اسموهم بالقوى الرجعية ٠ (٤٩)

واشار الحزب الى ان من اهم الشروط لقيام جمعية تأسيسية هو اجراء الانتخابات فى جميع اجزاء القطر مؤكدا انه اذا تمت انتخابات فى الشمال فقط فستكون ثمرتها برلمانا شماليا فقط يعطى دعاة الانفصال مساحة كبيرة للحركة ضد وحدة البلاد ، ونادى الحزب بضرورة تشكيل حكومة قومية لمواجهة التحدى ٠ (٥٠)

وعندما دخلت المسألة الجنوبية دائرة المناورات والمكاسب السياسية والحزبية وفقد الوسط السياسى الجديه التى اتسمت بها شهور مابعد الثوره فى طرحه

---

(٤٨) انظر محمد عمر بشير ، مشكلة جنوب السودان ، خلفية النزاع ومن الحرب الى السلام ، مصدر سابق ٠

(٤٩) الميدان ، ١٩٦٥/٤/١١ ٠

(٥٠) الميدان ، ١٩٦٥/٣/٢٦ ٠

للمسألة الجنوبية وتقدم نواب شماليون قالوا انهم فازوا بالتزكية فى دوائر الجنوب وقبلوا كأعضاء فى البرلمان ٠ ادان الحزب الشيوعى هذا المسلك مؤكدا ان هؤلاء النواب لا يمثلون جماهير الجنوب وانهم جاءوا من وراء ظهر الجماهير، وانتقد الحزب القادة الجنوبيين الذين وافقوا على اجراء الانتخابات فى الشمال فقط مشيرا الى ان هؤلاء القادة اشتركوا تاريخيا مع ما اسماهم بالقوى الرجعية فى عدد من المواقف المعادية لمصالح البلاد جنوبها وشمالها ٠ (٥١)

وبقيام الانتخابات التى افرزت حكومة محمد احمد محجوب الاولى عادت الاحزاب مرة اخرى الى دست الحكم واعدة ان تقود البلاد الى آفاق اكثر رحابة فى طريق الديمقراطية والتنمية ، وان تعيد الأمن فى ربوع الجنوب وتأسس لحل سلمى ديمقراطى للمسألة الجنوبية يلبى الطموحات المشروعة للشعب السودانى فى الجنوب ٠

وباستعراض سريع لمواقف الحزب الشيوعى فى الفترة الانتقالية نجد ان الحزب ساهم فى الاعداد لمؤتمر المائدة المستديرة مؤكدا على اهمية اشراك كل الفعاليات الجنوبية السياسية ٠ وقبل قيام مؤتمر المائدة المستديرة طرح الحزب قيام سلطة تشريعية للمديريات الجنوبية منتخبة على اسس ديمقراطية وقيام مجلس تنفيذى مكون من وزراء محليين بصلاحيات واسعة فى اتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية فى الجنوب بدعم اقتصادى قوى من المركز فى اطار التعددية والنظام البرلمانى ٠

طرح داخل مؤتمر المائدة المستديرة الحكم الذاتى الاقليمى الذى يأخذ فى اعتباره مهام التطور الوطنى والديمقراطى وحق الاقليات القومية والظروف الافريقيه

---

(٥١) الميدان ، ١٩٦٥/٥/١ ٠

٤ ـ ٢

الحزب الشيوعى السودانى والمسألة الجنوبية

يونيو ١٩٦٥ ـ مايو ١٩٦٩

لقد تابعنا فى الفصل السابق جهود حكومة اكتوبر الشعبية للوصول الى حل سياسى للمسألة الجنوبية تلك الجهود التى اسفرت عن مؤتمر المائدة المستديرة ورصدنا مواقف الحزب الشيوعى السودانى فى هذه الفترة ، ان كان فى فترة الاعداد للمؤتمر او داخل مؤتمر المائدة المستديرة وتابعنا مواقفه تجاه شارع الاحداث فى الجنوب ومواقفه تجاه مسألة الانتخابات فى جزء من القطر ومسألة العنف فى الجنوب، الى ان اصبحت الانتخابات التى افرزت حكومة محمد احمد محجوب الاولى فى يونيو ١٩٦٥ امرا واقعا .

فى هذا الفصل سنحاول ان نتتبع مواقف الحزب الشيوعى السودانى من المسألة الجنوبية فى الفترة من يونيو ١٩٦٥ وحتى مايو ١٩٦٩ تاريخ الانقلاب العسكرى الذى أطاح بالمؤسسات الدستورية للبلاد .

هذه الفترة شهدت عودة الاحزاب الكبرى الى السلطة واتساع دائرة العنف فى الجنوب ودخول المسألة الجنوبية رغم حساسيتها وتعقيداتها دائرة المناورات السياسية ومشروع دستور ٦٨ الاسلامى ، الذى يعتبره الجنوبيين الوحدويين اخطر وثيقة انفصالية قدمتها القوى السياسية فى الشمال .

كما شهدت هذه الفترة واحد من افزع اخطاء الديمقراطيات فى السودان الا وهو حل الحزب الشيوعى السودانى وحرمانه قانونا من مزاولة نشاطه السياسى .

وايقاف صحيفته الميدان عن الصدور . *

كان واضحا أن نتائج انتخابات دوائر الخريجين انتصارا كبيرا للحزب الشيوعى السودانى الذى حصل على احد عشر مقعدا من مجموع خمسة عشر مقعدا هى عدد المقاعد المخصصة لدوائر الخريجين فى عموم القطر . ومنذ ساعات الديمقراطية الاولى بدأ الحزب غير واثقا فى مقدرات الاحزاب الحاكمة للتصدى وحل مشاكل البلاد الكبرى ، وخصوصا مشكلة الجنوب ، ففى أول خطاب لحكومة المحجوب الاولى داخل البرلمان فى يونيو ١٩٦٥ حول المسألة الجنوبية ، انتقد عضو البرلمان الشيوعى جوزيف قرنق خطاب الحكومة مشيرا الى ان الخطاب لم يعطى القضية حجمها الطبيعى . واقترح باسم المعارضة الشيوعية داخل البرلمان " اقامة مجالس اقليمية للاشراف على المشاكل المحلية لان السودان يتكون من قوميات عديدة يجب الاعتراف بها ومنحها حقها فى حكم نفسها فى اطار وحدة البلاد " . (٥٢)

وواصل الحزب انتقاداته عبر صحافته لموقف القوى السياسية فى الشمال والجنوب متهما جبهة الجنوب بالتآمر مع الاحزاب الشمالية الحاكمة حاليا طيلة الفترة الانتقالية ، وشاركت فى سحب الثقة من حكومة اكتوبر وعجلت اجراء الانتخابات رغم معارضتها المعلنة لها وذلك خدمة لما اسماه الحزب " لحفظ التجمع الرجعى " . (٥٣)

واشار الحزب فى معرض انتقاداته لجبهة الجنوب من انها لم تتخذ أى موقف ضد اعمال التخريب والعنف فى الجنوب كما رفض ممثلوها صراحة أن يدينوا

---

* بعد أن منعت السلطات صحيفة الميدان عن الصدور ، اصدر الحزب الشيوعى صحيفة اخبار الاسبوع ، حيث سنتابع مواقف الحزب من خلال هذه الصحيفة ومن خلال صحف ومجلات أخرى كالفجر الذى يحتل موقع رئيس التحرير فيها السكرتير العام للحزب الشيوعى عبدالخالق محجوب .

(٥٢) الميدان ، ١٩٦٥/٦/٢ ، العدد ٥١٥ .

(٥٣) الميدان ، ١٩٦٥/٦/١٦ ، العدد ٥٠٥ .

تلك الاعمال سواء فى لجنة الجنوب او لجنة الاثنى عشر المنبثقة عنها كما سكتت الجبهة عن احداث الاحد الدامى" ديسمبر " وساهمت فى التوتر الذى اعقبها كما اشترك لوقالى احد وزراء الجبهة فى مؤتمر العناصر الانفصالية السائرة الذى شجع اعمال العنف والارهاب فى الجنوب ، واتهم الحزب الجبهة ايضا بالتعاون مع حكومة تشومبى فى الكنغو ضد سلامة وسيادة الاراضى السودانية ، ونبهت الميدان فى افتتاحيتها الرئيسية الى ان الصراع الدائر اليوم حول المراكز فى مجلس السيادة ومجلس الوزراء هدفه وضع جبهة الجنوب فى مركز متقدم بالنسبة للمنظمات الجنوبية وأخرى لخدمة اهداف تأثيرية ضد وحدة البلاد "٠(٥٤)

وتحدثت صحافة الحزب الشيوعى فى تلك الايام عن وضع أمنى شديد التفجر فى الجنوب وهو وضع لا يتحمل المناورات من جانب احزاب الحكومة، واستنكر الحزب قيام وحدات من الجيش باعمال عنف ضد الجنوبيين ، مشيرا الى حادث الاسبوع الاول من يوليو ١٩٦٥ الشهير وحوادث جوبا " ، وكان بعض المتمردين قد هاجموا أحد جنود الجيش فى مدينة جوبا واردوه قتيلا مستخدمين آلة حادة " ساطور " وهربوا الى حى الملكية فى المدينة وكان ان قام الجيش بمحاصرة الحى وقتل حسب الارقام الرسمية ٤٢٠ جنوبيا ، الا ان الميدان التى استنكرت قيام الجيش بقتل المدنيين شككت فى الاحصائية الرسمية وقالت ان العدد كان اكبر " (٥٥)

وفى هذا الجو جو العنف والتوتر فى الجنوب اعلن الحزب الشيوعى السودانى انسحابه من عضوية لجنة الاثنى عشر مطالبا بتجميد قرارات مؤتمر المائدة المستديرة حتى يستتب الأمن فى الجنوب "٠(٥٦)

---

(٥٤) نفس المصدر ٠

(٥٥) الميدان ، ١٩٦٥/٧/١١ ، العدد ٥٢٣ ٠

(٥٦) نفس العدد ٠

وبعد ثلاثة أيام فقط على حوادث جوبا المنافية لحقوق الانسان وقع حادث واو الاكثر بشاعة فى تاريخ الحرب الاهلية فى السودان ، لتصل هستيريا العنف من جانب القوات المسلحة الحكومية الى اعلى معدلاتها وذلك عندما هاجمت وحدات من الجيش حفل زواج لشباب جنوبيين وقتلت اكثر من ٥٥ مدنيا بحجة سماع طلقات نارية ووجود متعاونيين مع قوات التمرد ، وسرعان ما اختلقت الحكومة القائمة آنذاك اعذارا وتبريرات لهذا الحادث الاجرامى منا على سبيل المثال ادعاء الحكومة ان قوة من المتمردين قد دبرت خطة عسكرية للاستيلاء على مدينة واو " . (٥٧)

ازاء هذا الحادث الجديد وجهت صحافة الحزب الشيوعى السودانى انتقادات حادة لقيادة الجيش ولحكومة محمد احمد محجوب وحملتها مسئولية تصعيد المسألة الجنوبية واعاقة عملية السلام وانتهاكات حقوق الانسان فى الجنوب ، وبعثت السكرتارية المركزية للحزب الشيوعى السودانى بخطاب الى رئيس الوزراء أكد فيه ان المعلومات التى تحصل عليها الحزب تختلف عما ورد فى البيانات الرسمية مشيرا الى ان خطورة تلك الاحداث كونها تتعلق بقضية قومية كبرى حرصنا على تتبعها باهتمام ويقظة ومعالجتها وفق مبدأ الحل الديمقراطى الذى اتفقت عليه جميع الاحزاب فى مؤتمر المائدة المستديرة ، واشار الخطاب الى انه من الواضح ان تلك الاحداث تعتبر تجاوز احدود الحل الديمقراطى السلمى ، وكذب الخطاب المعلومات الرسمية المعلنة والتى ذكرت ان قوة من المتمردين قد خططت للاستيلاء على مدينة واو ، مؤكدا ان المعلومات التى يمتلكها الحزب تتناقض مع التطور الرسمى للاحداث ، فقد وقع حادث واو يوم الاحد ٦٥/٧/١١ أثناء حفل عرس نظمه شابان يدعى احدهما سيريلو ريحان وهو تاجر معروف بمركز قوقريال والاخر ابن عم

---

(٥٧) الميدان ، ١٩٦٥/٧/٢١ ، العدد ٥٣١ .

الاول ويدعى اوتافيو دينج مارور ريحان وهو باشكاتب مركز النونج ، وقد بدأ الحفل بعد اتمام مراسم الزواج فى كنيسة واو عصرا ، ومضى الخطاب يورد الحقائق التالية :ـ

١) قائمة الضحايا تدل على ان ٨٠٪ من اعضاء الحفل موظفون فى دواوين الحكومة وليس بينهم من تدور حوله شبهة بانه من المتمردين ٠

٢) لم يعثر على أى اسلحة فى مكان الحادث ٠

٣) الطلقة الاولى بشهادة من تبقوا على وجه الحياة انطلقت من الخارج ومن بعض افراد السلاح الطبى ٠

٤) يقدر عدد القتلى بحوالى ٥٦ قتيلا ٠

وكان الحزب قد أرفق قائمة باسماء الضحايا ٠ (٥٨)

واختتم الحزب خطابه مؤكدا على ان " كل طلقة تخرق صد مواطن برىء تخرق دستور البلاد ومبادىء الديمقراطية وتقوض اسس الوحدة الوطنية وتخدم مخططات الاستعمار والانفصاليين " ٠ (٥٩)

وطالب الحزب رئيس الوزراء بالبدء فى تحقيق سريع للكشف على ابعاد حادث واو ٠

كانت حوادث جوبا ، واو ، المأساوية مؤشرا على تنفذ دعاة الحل العسكرى داخل قيادة الجيش السودانى والحكومة السودانية وان مشاعر عرقية وقومية فاشيه

---

(٥٨) السكرتارية المركزية للحزب الشيوعى السودانى ، خطاب رئيس الوزراء حول احداث واو ، ٢٠ يوليو ١٩٦٥ ٠ الميدان ١٩٦٥/٧/٢٦ ، العدد ٥٣١

(٥٩) نفسه

وجدت السبيل للتعبير عن نفسها بشكل هستيرى ، وان ثمة نكسة خطيرة وجروح غائرة قد بدأت فى الاتساع والنزيف وكان واضحا ان حكومة محمد احمد محجوب التى اعلنت منذ ساعاتها الاولى شروعها فى استخدام السلاح والشدة فى مواجهة المتمردين وتصفيتهم قد خلطت بين تصفية مواقع المتمردين العسكرية وتصفية المواطنيين البسطاء المسالمين فى المدن ـ ومما يجعل الامر صعبا على التصديق ان هذه الحوادث قد جرت فى زمن الديمقراطية والمؤسسات الدستورية وسيادة القانون ٠

وكان ان زادت حدة المعارك فى الجنوب ووسع المتمردين هجماتهم على المنشاءات الحكومية والمدنية والعسكرية ، ووجدت آلة الدعاية الانفصالية العرقية زخم جديد لدوران عجلاتها واصبح من الصعب الدفاع عن موقف الحكومة السودانية آنذاك ٠٠ فقد كانت النزعات القومية فى اعلى درجات الانفلات بين الطرفين المتقاتلين

وطالب الحزب الشيوعى الذى ظل يؤكد طوال فترة الستينيات على ضلوع قوى اجنبية مع المتمردين بضرورة تصفية مناطق النفوذ الاجنبى فى البلاد وتحديد مصير السودان كجزء من حركة التحرر العربى الافريقى وان يحدد السودان من هم اصدقائه ومن هم اعداؤه ، واتهم الحزب على لسان سكرتيره العام عبدالخالق محجوب حكومة ليبدلوفيل فى الكنغو واثيوبيا ومن اسماهم بالعناصر المواليه للاستعمار فى كينيا ويوغندا وافريقيا الوسطى بالعمل على فصل الجنوب وخلق كنغو أخرى فى السودان والقضاء على القوات المسلحة فى الجنوب ، وطالب الحزب الحكومة بالعمل على الآتى :ـ

١) كشف كافة الحقائق حول الجنوب امام الجمعية التأسيسية ٠

٢) الغاء الاتفاقيات التى وقعت مع اثيوبيا واعادة النظر فــــــى سياسات الحكومة تجاه الكنغو وذلك بتأييد حكومة الكنغو الثوريــة وفتح ابواب المساعدات لها حتى نجعل فاصلا بيننا وبين حكومة تشومبى وان تشــرف على هذه المساعدات القوات المسلحــــــة السودانية ٠

٣) قطع العلاقات الدبلوماسية مع الدول التى تساعد على الانفصال مهما كان وضعها وان نقدم ادلة فاضحه لها على وجه الســـرعة الى هيئة الامم المتحدة ٠

٤) تسـليح الجيش من المعسكر الاشتراكى والجمهورية العربية المتحدة ٠

٥) توسيع قاعدة القوات المسلحة بتعيين الوطنيين المستعدين للدفاع عن سيادة الوطن ووحدته ٠

٦) توفير الحريات الديمقراطية الى اقصى حد لتوحيد الصفوف للمعركة ضد مؤمرات الاستعمار " (٦٠)

وكانت صحيفة الميدان قد ابرزت فى ذات التاريخ اعتداء قوات المتمردين على الباخرة ابوقرجــه واعلان حالة الطوارىء فى القوات المسلحة لمواجهة الموقــف المتردى أمنيا فى الجنوب ٠

وفى اليوم التالى مباشرة رفعت السكرتارية المركزية للحزب الشيوعى مذكرة لمجلس الوزراء دعت فيها الى ضرورة دعوة المجلس ورؤساء الاحزاب الى اجتماع سريع يحددون فيه ميعادا لسفرهم لجنوب السودان حتى يتمكنوا من الاحاطة بالموقــف

---

(٦٠) حيث السكرتير العام للحزب لصحيفة الميدان حول الوضع فى الجنوب ، الميدان ١٩٦٥/٨/٥ ، العدد ٥٢٤ ٠

مباشـرة ، ودعوة الجمعية التأسيسية لجلسة طارئة واطلاعها على الحقائـــــــق في الجنوب وقطع العلاقات الدبلوماسية مما كل من يساعد حركة التمرد وتقديـــــم شكوى عاجلة للامم المتحدة وحث اصدقاء السودان في العالم لتأييد قضيتنا وتسليح الجيش من المعسكر الاشتراكي ودعوة المواطنيين بالتطوع والكف عن سياسة الضغط والهجوم على الحريات . (٦١)

واستمر الوضع الامني في التدهور في الجنوب واستمرت حالات انتهاك حقوق المواطن الجنوبي بواسطة الجيش ، وواجه المواطن الجنوبي فتـــــرات عصيبة ، حيث يؤكد النائب البرلماني الشيوعي الرشيد نايل الذى ارسله حزبـــــه لتقصى الحقائق في الجنوب في تلك الفترة ان الجيش كان يقتل أي جنوبي تدور حوله شبهات بالتعاون مع المتمردين ." (٦٢)

وتابعت صحيفة الميدان الوضع في الجنوب على صعيد الخبر والتحليـل فنقلت ان ازيون مونديري وزير المواصلات السابق قد انضم الى صفوف المتمرديـــن ونقلت عـــــن فيلمون مجاك عضو مجلس السيادة مناداتــه بأهمية اتخاذ اجراءات صارمة ضد قادة جبهة الجنوب باعتبارهم من الانفصاليين الذين يقومون باعمـــال ضارة كما نقلت عن محى الدين مهدى تصريحات حول الوضع الصحى في الجنـوب ، أكد فيها ان الوضع الصحى يدعو الى القلق وان شبح المجاعة يهدد مناطق واسعة في الجنوب ". (٦٣)

ومع ازدياد عمليات العنف والانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان بيـــن الجانبين الجيش وقوات التمرد بعث قداسة البابا بولس السادس ببرقية حـــول

---

(٦١) الميدان ، ١٩٦٥/٨/٦ .

(٦٢) الرشيد نايل المحامى ، ٦٠ عاما ، عضو برلمان شيوعى ، أبان الديمقراطية الثانية ، الخرطوم ، ١٩٨٧/٦/١٣ .

(٦٣) الميدان ، ١٩٦٥/٨/٦ ، العدد ٥٤٥ .

تطورات الوضع فى الجنوب اعرب فيها عن قلقه لمايجرى هناك

وكان ان علقت صحيفة الميدان فى افتتاحيتها الرئيسية على البرقيـــة مشيرة الى ان هذه الرسالة تأتى فى اطار التدخل فى الشئون الداخلية للسودان وان البرقية تنم عن سوء القصد وتنطوى على تدخل واضح فى الشئون الداخليـة ، واقتطفت الميدان من البرقية قولها " لقد تلقى قداسة البابا بالمزيد مـــن الاسـف لانباء الحوادث المحزنه عن الخراب الذى يحدث فى الجنـوب بسـبب ما يلاقى اهله من عنت " كما اشارت الى طلب البابا من رئيس الوزراء " العمـل على عودة الهدوء والطمانينة واحترام حقوق الانسان واتفاق اعمال العنف واراقـة الدماء ، واشارت الميدان الى ان قضية الجنوب قضية داخلية ولن نقبل تدخـلا من أى كان ولو كان البابا ، خاصة عندما تتضمن النصائح حديثا عن العنـت الذى يلاقيه اهل الجنوب دون الحديث عن التدخل الاجنبى على حدودنـــا الشرقية والجنوبية ، وقالت الميدان " لماذا لا يشير البابا الى هذه الجهات ان كان صادقا " ٠ (٦٤)

واشارت الميدان فى مجمل انتقاداتها للرسالة البابوية الى ان مذابـح لم يعرف لها التاريخ مثيلا يرتكبها الامريكيون فى فيتنام ، ولكننا لم نسمع نـداء من البابا للولايات المتحدة الامريكية لوقف اعمالها الهمجية ولم نسمع نداء من البابـا ضد ابادة الدول الاستعمارية لشعب الكنغو وقتلهم للنساء والاطفال بالجمله ، ووجهت الميدان حديثها لرئيس الوزراء طالبة منه " رفض الخطاب بوصفه تدخلا غير لائق فى شئوننا الداخلية بدلا من الرد شاكرا ببرقية رقيقة " ٠ (٦٥)

ودفع الحزب الشيوعى السودانى بمؤسساته النقابية وتنظيماته المختلفة ومـن ضمنها التجمع الاشتراكى لاصدار بيانا حول المسألة الجنوبية مطالبا بحكومة قوميـة

---

(٦٤) هذه الرسالة تدخل فى شئوننا الداخلية ، افتتاحية الميدان ، ١٩٦٥/٨/١٠ ، العدد ٥٩٨ ٠

(٦٥) نفســه ٠

تضم العمال والمزارعين والمثقفين يسندها مجلس قومى بدلا من الجمعية الحالية ، وطالب البيان بمساندة ثوار الكنغو واريتريا وطلب العون من الجمهورية العربية المتحدة "٠(٦٦)

ويبدو ان قضية النواب الذين فازوا بالتزكية عن المديريات الجنوبية كانت لاتزال تشغل الرأى العام فى الشمال ، اذ جعل الجنوب من هذا الحديث مثار انتقادات حادة للاحزاب الكبرى فى الشمال التى اصرت على التمسك بقانونية وصحة تمثيل هؤلاء النواب للجنوب ، رغم ان جميعهم من الشمال ماعدا واحد، واشارت الميدان الى ان هذا التمسك من الاحزاب ليس جديدا فقد اتخذت تاريخيا من نواب الجنوب فى البرلمانات السابقة سوقا للنخاسه ووسيله للضغط حتى عصفت الايام بالبرلمان نفسه ، ومضت الميدان تقول " ان الجميع استبشروا خيرا بقبول الاحزاب لمقررات مؤتمر المائدة المستديرة، لكن يبدو ان تلك الاحزاب كانت تمهد للوصول الى السلطة فقط وما ان وصلت حتى بدأت تتنكر لوعودها التى قطعتها للجنوبيين حول الانتخابات التكميلية والمحافظة على حقوق الجنوبيين وعدم وضع تشريعات دستورية تمس الوضع فى الجنوب حتى تقام فيه الانتخابات واشارت الميدان الى انه مهما كانت النظره الدستورية المجرده او المتحيزه فان حقيقة سياسية ستبقى وهى ان الحكم الاقليمى الذاتى للمديريات الجنوبية ومجلسه التشريعى الاقليمى الذى يمثل قبائلها ومثقفيها لن يضم بين اعضائه شماليين ٠٠٠٠ ونوهت الميدان الى انه لو جارينا منطق الاحزاب وقرار المحكمة العليا كان يمكن ان يترشح من ٦٣ دائرة بالجنوب نواب من الشمال ويفوزون بالتزكية وتنتهى بهذا مسألة الانتخابات التكميلية ، ومضت الميدان تؤكد على ان التجربة اثبتت ان الحل السياسى للمسألة الجنوبية يجب ان يسير جنبا الى جنب مع الحل العسكرى للقضاء على ما اسمته الميدان بالمنظمات الارهابية ، على ان يبقى الحل السياسى فى

---

(٦٦) الميدان ، ١٩٦٥/٨/١٥ ٠

المقام الأول احترام ارادة الجنوبيين وحقوقهم ، الا ان فرض نواب بالتزكية واعتبارهم ممثلين للجنوب الذى ينتظر انتخابات تكميلية يزيد من جديد من اخطاء الماضى ويمهد لزيادة العنف ٠ (٦٧)

فى ١٩٦٥/٨/١٣ القى الحزب الشيوعى المزيد من الضوء حول مواقفه من لجنة الاثنى عشر والاحداث الراهنة فى الجنوب فى مذكرة بعث بها الى اعضاء لجنة الاثنى عشر ، واكد فيها مواقفه السابقة من عمل اللجنة مشيرا الى ان الحزب كان قد سبق له ان اعلن رأيه حول الانسحاب من لجنة الاثنى عشر وقدم اقتراحا بتجميد نشاطها ومقررات مؤتمر المائدة المستديرة حتى يستتب الامن فى الجنوب كشرط ضرورى للسير بالحل السلمى الى امام ٠ ومضى الحزب يشير الى انه لا زال عند رأيه حول أعمال هذه اللجنة وان موقفنا كان واضحا منذ اليوم الأول لتكوين اللجنة فقد طلبنا ادانة العنف والتدخل الاستعمارى والقضاء على المنظمات الارهابية ووقف التدخل الاجنبى ، ومضى الخطاب يقول " ان تطورات الموقف فى الجنوب تجعلنا نتمسك برأينا اكثر من قبل اذ لابد من تجميد نشاط هذه اللجنة وبذل المزيد من الجهود لارساء السلام ، اما الشروع فى دراسة الوضع الدستورى وحالة الامن على ماهى عليه الآن فانه لا يخدم غرضا وقال الخطاب" نحيطكم علما بان الحزب الشيوعى يتمسك بقراره حول الانسحاب من اللجنة وعدم الاشتراك فى مناقشة الوضع الدستورى" ٠ (٦٨)

والجدير بالذكر ان حزب الشعب الديمقراطى كان قد سحب مندوبه من لجنة الاثنى عشر فى العشرين من يوليو ١٩٦٥ وذلك فى بيان سياسى جماهيرى

---

(٦٧) محمد ابراهيم نقد ، اخطاء الماضى فى ثوب جديد ، الميدان ، ١٩٦٥/٨/١٥ ٠

(٦٨) مذكرة الحزب الشيوعى السودانى الى اعضاء لجنة الاثنى عشر ، ١٩٦٥/٨/١٣ "مصادر خاصة "

اكد فيه سحب مندوبه لانه ماعاد يطمئن في ظل الظروف الراهنة في الجنوب الى اى معلومات تدلى بها الحكومة حول الجنوب كما ان لجنة الاثنى عشر قد فقدت صلاحيتها واصبحت غير ذات موضوع بعد انتهاء المدة المحددة لانجاز اعمالها دون ان تتمكن من انجاز مهمة واحدة ٠ (٦٩)

ومع تصاعد اعمال العنف في الجنوب ، طالب اتحاد العمال الحكومة بعدم التستر على الدول الاستعمارية واخفاء دورها في تصعيد الصراع ، واكد الاتحاد ان الطريق الى حل مشكلة الجنوب هو المزيد من الحريات وتحسين مستوى المعيشه في الشمال والجنوب ٠ (٧٠)

هذا في الوقت الذى ظلت ادبيات الاتحاد النسائى السودانى المرتبط كما اتحاد العمال في تلك الفترة بالحزب الشيوعى تنادى بعدم تصعيد الحرب في الجنوب والدعوة الى حوار ٠ (٧١)

وحذر الحزب في تلك الايام العصيبة الحكومة من المضى قدما في سياسة الحد من الحريات واسكات المعارضة بحجة الوضع في الجنوب ، وقال الحزب ان الحكومة عندما تعلن انها ستقضى على التمرد في غضون اسابيع قليله تسير في خطى النظام العسكرى السابق الذى كان يلقى بمثل هذه التصريحات بينما كانت مناطق التمرد تتسع والقتال في المديريات الجنوبية ينتشر كعدوى الكوليرا" ٠ (٧٢)

ويمضى الحزب يتابع كل صغيرة وكبيرة مرتبطة بالمسألة الجنوبية ماضيا في ارسال انتقاداته الحادة لدوائر العمل السياسى الجنوبية والشمالية والتى يصفها

---

(٦٩) نفسه ٠
(٧٠) الميدان ، ١٩٦٥/٨/٢٣ ، العدد ٥٥٩ ٠
(٧١) فاطمة احمد ابراهيم ، لقاء سابق ٠
(٧٢) الميدان ، ١٩٦٥/٨/٣

على الدوام بعدم الجدية فى التعامل مع المسألة الجنوبية منتقدا فى منتصف سبتمبر اتفاقا سريا قالت صحيفة الميدان فى افتتاحيتها الرئيسية بانه تم التوصل اليه بين حزبى الامه والوطن الاتحادى وحزب سانو ، ويقضى الاتفاق على قبول حزب سانو اجراء انتخابات تكميلية فى المديريات الجنوبية فى نوفمبر ١٩٦٥ مهما كانت الاوضاع ثمنا لاشتراكه فى الوزارة ، وقالت الميدان ان حزب سانو قبل هذا الشرط وهو يستعد لتقديم مرشحيه لشغل المنصبين الوزاريين الشاغربين ، ووصفت الميدان هذا الاتفاق بانه " مؤامرة رخيصه جديدة "٠(٧٣)

وقالت الميدان انه فى ظل ظروف التمرد والتدخل الاجنبى والارهابى فان اية انتخابات تجرى ستكون تزييفا لارادة الشعب فى الجنوب ، وسيأتى الى الجمعية نوابا لا يتمتعون بشروط النيابة الفعلية ، ومضت الميدان تقول " ان الهدف الرئيسى من هذا الاتفاق هو تكملة الاجراءات لاقامة ديكتاتورية سافرة مستندة الى اغلبية رجعية هائلة فى الجمعية التأسيسية "٠(٧٤)

وعاد الحزب فى سبتمبر ١٩٦٥ يؤكد رفضه لسياسة الحل العسكرى للمسألة الجنوبية مشيرا الى ان سياسة المجازر التى ادارتها حكومة عبود فى الجنوب طريقا للوحدة بين شعب الوطن ادت الى نتائج عكسية تماما ، وقال الحزب انه يرفض هذا الاتجاه وفرض نمط الحياة الثقافية الشمالية على الجنوبيين كسياسة فتح الخلاوى والمساجد كما كان يفعل مدير الاستوائية أبان عهد عبود "٠

وطالب السكرتير العام للحزب فى ندوة اقامها فى دار الحزب بالخرطوم (٧٥)

---

(٧٣) الميدان ، ١٩٦٥/٩/١٦ ٠

(٧٤) نفسه ٠

(٧٥) الميدان ، ١٩٦٥/٩/١٧ ، العدد ٥٨١

بالاتجاه للتسلح من الشرق لأن الغرب يدعم الانفصاليين منبها الى اهمية انهاء الحرب اساسا لأن استمرارها يشكل خطورة على الاقتصاد الوطنى ومشيرا الى ان القوات المسلحة استنزفت قبل عام ١١ مليون من الجنيهات ، الامر الذى دفع السودان للاقتراض من السويد ، وهاجم السكرتير العام للحزب الاتجاهات التى صورت انسحاب الحزب من لجنة الاثنى عشر وكأنهم لايعملون لمصلحة العمل الوطنى العام ، مشيرا الى ان هذا الفهم خاطيء غير ملم بالمفاوضات التى جرت فى مؤتمر المائدة المستديرة والتى اشترطنا خلالها وبعدها استتباب الأمن لتحرير أى حل سياسى ٠ (٧٦)

وحول قرى السلام التى نظمتها حكومة محمد احمد محجوب لاستقبال الجنوبيين العائدين أو الفارين من الحرب الاهلية ومحاولة توطينهم ٠ (٧٧) انتقد الحزب هذه الفكرة مؤكدا انها غير عملية وانها تنطوى على التهديد ولا ترسم خطة لحياة الناس ومعيشتهم واقترح قيام مجلس للانتاج ووكالة للتطوير الاقتصادى فى الجنوب لخلق نوع من الوحدات الانتاجية تجتذب اليها الناس فيجدون العمل والقوت والخدمات والحماية من القوات المسلحة فيستقر الناس العائدين" ٠ (٧٨)

وردا على تصريح نشرته الصحف للصادق المهدى رئيس حزب الامه قال فيه ان التمرد عفوى وغير منظم وغير متماسك ومجرد فوضى ولا توجد أى منظمة سياسية ورائه "٠ قال الحزب " ان هذا يعنى تغطية تامة للتآمر الاستعمارى على بلادنا وعلى وحدتها ونادى الحزب بالوحدة ضد حكومة الصادق ـ مانو "٠ (٧٩)

---

(٧٦) نفسه
(٧٧) بشير ، مشكلة جنوب السودان ، خلفية النزاع ، ص ٣٠٢ ٠
(٧٨) الميدان ، ١٩٦٥/٩/١٧ ، العدد ٥٨١ ٠
(٧٩) الميدان ، ١٩٦٥/٩/١٩، العدد ٥٨٢ ٠

وحذر الحزب الحكومة من مغبة الاستمرار فى سياسات العنف منبهـا الى انه عندما تصبح الحياة قاسية وصعبة على المواطن المسالم لن يكون امامـه طريق سوى الانضمام للمتمردين ٠ (٨٠)

وسرعان ماانتقد الحزب فى مؤتمر صحفى عقدته الهيئة البرلمانية للحـزب مجمل سياسات الحكومة تجاه الجنوب واكد على ان الخطوات التى اتخذتها الحكومـة لمعالجة الامر هناك لن يساعد على ارساء الحل السلمى مستندا على واقع ضعيـف تدريب القوات المسلحة على حرب العصابات وتسليح الجيش من ذات الدول التـى تسلح الانفصاليين واخضاع مشكلة الجنوب للمكاسب والمصالح الحزبية الضيقة وذلـك بالتحالف مع سانو وادخاله الوزارة على اساس اجراء انتخابات فى الجنوب بطريقـة وصفها الحزب بانها شاذة وغريبة " انتخابات على مراحل ، وقبول الفائزيـن بالتزكية ٠ (٨١)

كما وصف الحزب استمرار اعمال لجنة الاثنى عشر بانه تخدير للنـاس اذ انه لا يمكن تقديم آلاف المشاريع داخل اللجنة دون ان تجدى شيئا ٠ (٨٢)

وشدد الحزب الشيوعى من معارضته للحكومة المركزية ونشطت النقابـات التابعة له ولاتحادات ومنظمات الشباب والنساء والطلاب فى تكثيف المعارضة السياسية للحكومة واعلن الحزب انه لن يوقف معارضته للحكومة الا بشروط اهمها فضح الحكومـة للدول التى تساعد المتمردين واعلان ان امريكا وبريطانيا وفرنسا واسرائيل وايطاليـا

---

(٨٠) الميدان ، ١٩٦٥/٩/٢٠ ، العدد ٥٨٣ ٠
(٨١) الميدان ، ١٩٦٥/٩/٢٤ ، العدد ٥٨٨ ٠
(٨٢) نفسـه ٠

ودول حلف الاطلنطى تقوم بأعمال عدوانية ضد السودان وتسليح لجيش من المعسكر الاشتراكى وتوفير العتاد والمؤن والتدريب " ٠ (٨٣)

وكان ان انفردت صحيفة الميدان بنشر مقتطفات من مذكرة تقدم بها ضباط القوات المسلحة العاملون فى المديريات الجنوبية احتوت على معلومات تشير الى ان القوات المسلحة استولت على وثائق وأدلة تثبت اشتراك عدد من الدول الاجنبية فى تمويل وتسليح حركة التمرد واتهمت المذكرة الحكومة بالتردد فى فضح هذه الدول ، وطالبت بتسليح الجيش من الاتحاد السوفيتى ومصر وعلى جناح السرعة "٠ (٨٤)

كان واضحا ان المطالب التى طرحتها مذكرة ضباط القوات المسلحة هى نفس المطالب التى ظل الحزب الشيوعى ينادى بها وخصوصا الاتجاه شرقا لتسليح الجيش ٠

وأمام حالة التردى الأمنى فى الجنوب وماوصفه الحزب الشيوعى بالازمة الاقتصادية الطاحنة فى الشمال تقدم الحزب فى الاسبوع الاخير من اكتوبر باقتراحا الى الجمعية التأسيسية بسحب ثقتها من الحكومة على اساس ان الحكومة آنذاك فشلت فى معالجة المسألة الجنوبية وتجهيز الجيش وحل القضية الاقتصادية مما يجعل الديمقراطية نفسها مهددة بالخطر ٠ (٨٥)

ورفض الاقتراح بالطبع ٠٠٠

وشهد شهرى اكتوبر ونوفمبر انتقادات حادة لاداء الحكومة على صعيد المسألة الجنوبية والسياسية والاقتصادية ، وكثفت صحافة الحزب الحزبية والشبابية

---

(٨٣) الميدان ، ١٩٦٥/١٠/١٥ ، العدد ٦٠٥ ٠

(٨٤) الميدان ، ١٩٦٥/١٠/٢٩ ، العدد ٦١٤٠

(٨٥) نفســه _

والنقابية والنسائية من حملتها ضد الحكومة المركزية ، كما شهدت هذه الفترة انعطافا جماهيريا واضحا تجاه خط الحزب الشيوعى وخصوصا فى المدن وقد انعكس بشكل واضح فى نتائج انتخابات الدائرة الجنوبية بامدرمان فقد نال احمد زين العابدين مرشح قيادة الوطن الاتحادى والمدعوم من حزب الامه وحركة الاخوان المسلمين ٥٣٥٧ صوتا وحصل عبدالخالق محجوب السكرتير العام للحزب الشيوعى على ٥٢٦٩ صوتا أى بفارق ضئيل وقدره ٨٨ صوتا فقط ٠ (٨٦)

ويبدو أمام نهوض هذه القوة الجديدة المدعومة بشكل رئيسى من قطاعات واسعة من القوى الحديثة وجزء لا يستهان به من جماهير الاحزاب الكبرى والتى باتت تحظى بعطف واضح من قيادات حزب الشعب الديمقراطى ، قررت بعض الاوساط داخل الحزب الوطنى الاتحادى وحزب الامه وحركة الاخوان المسلمين حرمان الحزب الشيوعى السودانى قانونا من مزاولة نشاطه وطرد نوابه من البرلمان ومصادرة صحافته ٠

وهكذا كان فقد اعلن تحالف الوطن الاتحادى والامه فى ١٩٦٥/١٠/١٥ من داخل البرلمان عدم شرعية الحزب الشيوعى السودانى واتخذ القرار شكله الاجرائى فى ١٩٦٥/١٠/٢٢ ، ومع ذلك استمر الحزب فى محاولات لاكتساب شرعيته من داخل النظام فأيدت المحكمة العليا فى ١٩٦٦/١٢/٢٢ استئنافا تقدم به ضد قرار الجمعية عليه فى ٦٥/١١/٢٢ غير ان نفس الجمعية البرلمانية عادت فى اليوم التالى على قرار المحكمة فرفضت نتيجة الاستئناف وتكرر نفس الشيء لدى قرار محكمة الاستئناف فى ١٩٦٧/٤/١٧ ٠ (٨٧) *

---

(٨٦) الميدان ، ١٠ نوفمبر ١٩٦٥٠

(٨٧) محمد ابوالقاسم حاج حمد ، السودان المأزق التاريخي وآفاق المستقبل ، بيروت ، دار الكلمة للنشر ، ١٩٨٠ ص ٤٢٠ ، ٤٢٦ ٠

* اكد عضو البرلمان وعضو الحزب الشيوعى الرشيد نايل المحامى فى معرض لقائنا معه ان اغلبية النواب الجنوبيين وقفوا وساندوا داخل البرلمان قرار حل الحزب الشيوعى السودانى ٠

وأمام حرمان الحزب قانونا من نشاطه داخل البرلمان ومنع صحيفته الميدان عن الصدور وطرد نوابه من الجمعية التأسيسية عمل الحزب وبسرعة على اصدار صحيفة اخبار الاسبوع التى حلت محل الميدان والتى انتقد من خلالها الحزب الشيوعى مشروع الحكم الذاتى للمديريات فى السودان والذى طرحه رئيس الوزراء أبان رحلته الشهيرة للمديريات الجنوبية فى ابريل ١٩٦٦ كطريقة لحل مشكلة الجنوب ، مشيرا الى ان المشروع لا يرقى لحل مشكلة الجنوب مؤكدا ان المسألة الجنوبية هى نفسها مشكلة من مشاكل الديمقراطية وتشمل كل الجنوب كوحدة ، وتساءل الحزب عن العلاقة بين قضية الجنوب وقيام مجالس للحكم الذاتى للمديريات فى الخرطوم وودمدنى والدامر ، وحذر الحزب من ان المشروع برمته هو مجرد ابعاد مشكلة الجنوب واغراقها فى خضم مشاكل القطر ، ومضى الحزب يقول " ان مشروع رئيس الوزراء لا يرقى الى مستوى الحلول التى قدمتها الاحزاب الشمالية فى المائدة المستديرة والتى اقترحت معاملة كل الجنوب كأقليم واحد وان ما يطرح اليوم يعد خطوة الى الوراء "٠(٨٨)

وسرعان ما أسس الحزب الشيوعى السودانى تنظيما جديدا تحت اسم حزب الجنوب الديمقراطى فى عام ١٩٦٦ كمنبر ديمقراطى يتنفس من خلاله الحزب فى الجنوب بعد قرار حله على أمل ان تنتظم داخله القوى الوحدوية والاشتراكية والمتعاطفة مع برنامج الحزب الشيوعى السودانى ، ولكن فشل الحزب فى استقطاب جماهير الجنوب ويعزى جوزيف موستو فشل حزب الجنوب الديمقراطى الى ان اعضائه اساسا كانوا اعضاء الحزب الشيوعى نفسه اضافة الى عدم وجود شخصية ديمقراطية جنوبية بارزة يمكن ان تتولى قيادة الحزب ، حيث انتهى الحزب فعليا قبل وقوع انقلاب ٢٥ مايو العسكرى "٠(٨٩)

---

(٨٨) جوزيف قرنق ، مسألة جنوب السودان ، ورحلة رئيس الوزراء الى الجنوب ، صحيفة اخبار الاسبوع ، ١٩٦٦/٤/٢٦ ٠

(٨٩) جوزيف موستو ، مصدر سابق ٠

وعندما اتجهت الحكومة فى اكتوبر ١٩٦٦ لاجراء الانتخابات التكميليه فى الجنوب عارض الحزب قيام الانتخابات وقال انها تجرى فى جو غير ديمقراطـــى وذلك لان المتمردين يسيطرون على المواطنيين فى الغابة ويفرضون نفوذهـــــم واتجاهاتهم كما ان التسجيل نفسه يتم تحت قانون الطوارىء مما لا يسمح للاحزاب والهيئات فرصـة تحويل معركة التسجيل الى معركة جماهيرية مفيـدة ، كمـا ان التسجيل نفســه يتم بلا رقابة من الحكومة ، ونبه الحزب الى أن نســـبة التسجيل تكاد تكون معدومه وسط النساء وهذا حق اكتسبته المرأة السودانيـــة كما ان بعض الاحزاب مثل حزب الوحدة يعتمد على فرق مسلحة " الحرس الوطنى" ويمنع بالقوة أى نشـاط سياسى لمعارضيه وقال الحزب " ان الغرض مـــــن الانتخابات فى الجنوب هو الوصول الى فرض دستور رجعى يمر عبر الجمعيـــة او العمل على تحويلها الى برلمان "٠(٩٠)

واتهم الحزب الصادق المهدى رئيس الوزراء الذى أصر على قيام الانتخابات واتهم معارضى الانتخابات بانهم يتلاعبون بمصالح الشعب ، اتهمه بانه يعمل على المجىء بنواب من وراء ظهر المواطن الجنوبى من خلال عملية تزوير سياسى منظم وقـــال ان معارضى الانتخابات هم حزب الشعب الديمقراطى والوطن الاتحادى ، حزب الجنوب الديمقراطى وجبهة الجنوب والحزب الشيوعى فمن بقى اذن وقال " ان الحكومة الراهنـــة تتجه نحو الحلول العسكرية الامر الذى عكسته الميزانية التى قدمت والتى اشـارت الـــى الزيادات الهائلة فى النفقات على القوات المسلحة والبوليس كنتيجة طبيعية لسياســـة الطريق العسكرى ٠ (٩١)

وتدهورت العلاقة بين الحكومة المركزية والحزب الشيوعى حد اعتقـــال عضويته فى الجنوب واطلاق البوليس السياسى خلف عضوية الحزب الفعلية فى الاقليـــم

---

(٩٠) اخبار الاسبوع ، ١٣/ ١/ ١٩٦٦ ، العدد ٤٥ ٠

(٩١) اخبار الاسبوع ، ١١/ ٢/ ١٩٦٧ ، العدد ٦٠ ٠

الجنوبى للمراقبة والمتابعة ورفضت طلبا تقدم به مجموعة من الشيوعيين السودانيين الجنوبيين لاصدار صحيفة قالوا ان هدفها الاساسى الدفاع عن وحدة البلاد ووقف النشاط الاستعمارى والتجسس فى الجنوب ، وكان أول المستهدفين والذين طالهم الاعتقال هو جوزيف قرنق عضو اللجنة المركزية للحزب. (٩٢)

وفى هذا الجو جو الاحباط الخانق فى اوساط الشيوعيين السودانيين نتيجة لحرمان حزبهم قانونيا من مزاولة نشاطه وطرد نوابه ومصادرة صحيفته الرسمية ومطاردة عضويته واعتقالها عقد الحزب الشيوعى واحد اهم مؤتمراته الحزبيه على الاطلاق الا وهو المؤتمر الرابع للحزب الشيوعى السودانى فى اكتوبر ١٩٦٧ ، وقد تناول المؤتمر فى تقريره العام الذى نشر كوثيقة تحت عنوان الماركسيه وقضايا الثورة السودانية ، تناول الوضع على الساحة الدولية والعربية والافريقية وقضايا حركة التحرر وماوصفه بازمة النظام الرأسمالى واتساع الجبهة الاشتراكية المعادية للامبرياليه . *

وخصص التقرير الجانب الاكبر منه بالطبع لمعالجة قضايا المجتمع السودانى السياسية والاقتصادية وتناول بالدرس والتحليل البنية الاقتصادية فى السودان وتوازن القوى فى الساحة السودانية وتطور قوى الثورة السودانية ومسألة الديمقراطية فى السودان .

---

(٩٢) اخبار الاسبوع ، ١٩٦٦/١٢/١ .

* يبدو ان الشيوعيين السودانيين مثلهم ومثل الحركة الشيوعية العالمية ماعدا والى حد ما تلك التى تعيش فى اوربا الغربية " الشيوعية الاوربية " التى تخلت منذ وقت مبكر عن ديكتاتورية البروتارية ، لم يستطيعوا النفاذ الى حقيقة ان هناك ازمة سياسية واقتصادية عميقة فى انظمة المعسكر الاشتراكى بما فيه الاتحاد السوفيتى الامر الذى عكسته التحولات الدرامانيكية فى اوربا الشرقية والاتحاد السوفيتى فى نهاية عام ١٩٨٩ حيث تخلت الاحزاب الشيوعية فى هذه الدول عن نظرية ديكتاتورية البرولتارية وقبلت التخلى عن السلطة منفردة واتجهت نحو التعددية الحزبية واقتصاد السوق . (الباحث) وقف الباحث بنفسه على التغيرات السياسية فى بعض دول المعسكر الاشتراكى فى كل من رومانيا وبلغاريا .

ويبدو واضحا ان نص التقرير العام المجاز في هذا المؤتمر يحظى باحترام شديد عند الشيوعيين السودانيين بوصفه قدم تحليلا وافيا وعالج المسألة السودانية مستخدما اداة تحليل ماركسي لقضايا المجتمع السوداني ... الا اننا نعتبر هذه الوثيقة وثيقة ناقصة ، اذ انها تجاهلت دونما مبرر واضح واحده من اهم القضايا السودانية الا وهي المسألة الجنوبية الامر الذي يبدو غير متناسقا مع ذلك الاهتمام التاريخي الكبير الذي ظل يوليه الحزب الشيوعي للمسألة الجنوبية ، فهذا المؤتمر الهام مر مرورا عابرا اثناء حديث التقرير عن المستقبل والدور السياسي لقوي القطاع الحديث " القوي الحديثة " والتي يعول عليها الحزب في احداث تطور ثوري هائل في المجتمع وانجاز مايسميه الحزب " بمهام الثورة الديمقراطية حيث اشار الحزب في التقرير الى ان امكانية احداث تطور ثوري في البلاد اعتمادا على قوي القطاع الحديث وتنمية الثورة الديمقراطية بين الاقسام البعيدة عن النشاط السياسي المباشر ، نواجه مشكلة حقيقية ببين الوضع في الجنوب وذلك لوجود حركة سياسية معادية لتطور الثورة الديمقراطية وعرج التقرير يشير الى ان جماهير الشعب السوداني في الجنوب ـ كأقليات قومية ـ ذات مصلحة اساسية في انجاز الثورة الديمقراطية " ومن هنا يأتي اهمية مساعيها لبناء حلف ثابت بين التجمعات القومية الجنوبية والحركة الديمقراطية في شمال البلاد " . (٩٣)

هذا كل ماحتواه تقرير المؤتمر الذي حوي ١٨٧ صفحة ، وكان من المتوقع ان يخصص المؤتمر في تقريره العام جزء خاص عن الجنوب مستكشفا بشكل اشمل واقع الجنوب الاقتصادي راسما طريقا واضحا لتطوير البنية الاقتصادية والثقافية والسياسية والاجتماعية في الجنوب بحسبان ان المسألة الجنوبية تلقي بشكل مباشر

---

(٩٣) نص التقرير العام المجاز في المؤتمر الرابع للحزب الشيوعي السوداني في اكتوبر ١٩٦٧ ، الماركسية ، قضايا الثورة السودانية ، الخرطوم ، دار الوسيلة للطباعة والنشر ص ص ١٣٦ .

بظلالها على قضايا المجتمع السوداني المختلفة كالمسألة الاقتصادية والسياسية ثم ان المسألة الجنوبية هي نفسها مسألة ثقافية ومسألة هوية ، لم يكن من السهل تجاهلها وعدم رصدها بدقة داخل اروقة المؤتمر وفي ثنايا تقريره العام المجاز .. ولم نجد لاحقا أي تبرير مقنع من قيادات الحزب على هذا القصور وكان هذا فعلا نقصا خطيرا كان على الحزب تداركه .

وبعد انتهاء المؤتمر الرابع للحزب الشيوعي اصدرت اللجنة المركزية بيانا حول القضايا التي عالجها المؤتمر ، اشارت الى ان المؤتمر عالج الوضع على الصعيد الافريقي ورصد تحركات استعمارية لتفتيت وحدة الدول الافريقية النامية عن طريق اثارة الصراعات القبلية والقومية وقالت اللجنة المركزية في بيانها ان السودان كبلد افريقي يواجه نفس المشكلة في الجنوب ، حيث تعمل بعض القوى على فصل الجنوب وقال البيان " ان توحيد السودان لا تقتصر اهميته محليا بل يمتد الى النطاق الافريقي كله ولا سبيل لهذه الوحدة الا على اساس ديمقراطي وتحالف القوى المؤمنه بوحدة السودان في الشمال والجنوب" .(٩٤)

ومضى الحزب الشيوعي ليكشف اكثر وضع الجنوب في خارطة التفكير السياسي الحكومي في ذلك الوقت اثناء تناوله للوضع السياسي والاقتصادي في السودان أبان مناقشة سكرتيره العام عبدالخالق محجوب لميزانية ١٩٦٨ _ ١٩٦٩ أمام الجمعية التأسيسية ، وبعد ان أتهم عبدالخالق الفئات الحاكمة منذ الاستغلال بالفشل في حل قضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السودان ، اشار الى انه " يكفينا هنا ان نميط اللثام عن ميزانية ١٩٦٨ _ ١٩٦٩ التي خصصت للجنوب ١٢ مليون جنيه لتكاليف الدفاع بينما لم تتجاوز مخصصات الخدمات الصحية

---

(٩٤) اخبار الاسبوع ، ١٩٦٧/١٠/٢٨ ، العدد ٧٩ .

والاجتماعية والاقتصادية حدود ١٣ر٢ مليون جنيه "٠ (٩٥)

وقال ان هذا دليل واضح على سوء استغلال الموارد المتاحة الناتج عن السياسات العقيمة التى تسير عليها الحكومات فى معالجة قضية الجنوب وتعجب من ان وزارة كوزارة الثروة الحيوانية يعتمد لها فى هذه الميزانية نصف مليون جنيه فى بلد توجد بها ثروات حيوانية تبلغ اكثر من ٣٢ مليون رأس من الماشية "٠ (٩٦)

وعندما بدأت بوادر الانعراج نحو دستور دينى لدولة ثيوقراطيه فى السودان بدأت صحافة الحزب الشيوعى واجهزته ومنذ وقت مبكر مهاجمة مشروع الدستور الاسلامى المقترح وعقد الحزب تحت لافتاته المختلفة اتحادات النساء والشباب والحركة الطلابية والحركة النقابية سلسلة من الندوات منبهين الى خطورة هذا الدستور على وحدة البلاد وعلى مستقبل تطور العملية الديمقراطية فى السودان ، وربطت صحافة الحزب بين حل الحزب الشيوعى ومصادرة نشاطه قانونيا والسعى الى اجازة دستور اسلامى يقنن مصادرة الديمقراطية والجمهورية الرئاسية ودعا الحزب ما اسماهم بالقوى الديمقراطية والحادبة على مصلحة البلاد ووحدتها والحركة النقابية لمواجهة مؤامرة اجازة الدستور الاسلامى على حد تعبير القيادات الحزبية آنذاك ، كما اجرى الحزب اتصالات مع ممثلى الاحزاب الجنوبية وواصل حوارا واسعا حول اهمية التعاون المشترك لاسقاط مشروع الدوله الدينية فى السودان ٠ (٩٧)

---

(٩٥) الحزب الشيوعى السودانى ، طريقان فى التنمية الاقتصادية ، خطاب عبدالخالق محجوب فى مناقشة ميزانية ١٩٦٨ ــ ١٩٦٩ ، الخرطوم ، دار الفكر الاشتراكى ص ١٧

(٩٦) نفس الصفحة ٠

(٩٧) التجانى الطيب ، مصدر سابق ٠

واثمرت مجهودات الحزب عن عدة بيانات نقابية ومذكرات كان اشهرها الخطاب الذى ارسله الحزب الشيوعى السودانى ممثلا فى حزب الجنوب الديمقراطى الذى كان يقوده عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعى جوزيف قرنق واحزاب سانو وجبهة الجنوب ، وكان الخطاب قد رفض بشدة الاقتراح الخاص بوضع دستور اسلامى أو شبه اسلامى للسودان حيث رفض الخطاب بشدة أى اقتراح يرمى الى تفضيل دين معين على الاديان الاخرى على مستوى الدولة فى مجتمع متعدد الاديان مثل السودان وحذر الخطاب اللجنة المناطه بها وضع الدستور من انها ستتحمل مسئولية جسيمة ان هى وضعت هذا المعوق الجديد فى التفاهم بين الشمال والجنوب ورفض الخطاب منطق الداعين الى دستور اسلامى على اساس ان الاسلام دين الاغلبية مؤكدا ان فرض دستور دينى بطريقة اوتوماتيكية بالضرورة دعوة لعدم المساواة والتميز بين المواطنيين ، واتهم الخطاب الاوساط الداعية الى الدستور الاسلامى بادخال العنف والاساليب الارهابية فى الحياة السياسية وفرض منطقها بالقوة ورفع شعارات التصفية الجسدية فى وجه مخالفيها فى الرأى ٠ (٩٨) ×

وما أن بدأت الجمعية التأسيسية تناقش مشروع الدستور الاسلامى حتى نصدى النواب الشيوعيين لمشروع الدستور ، حيث اشار ممثل الحزب احمد سليمان المحامى اثناء عرضه لخطاب الحزب الشيوعى فى الجمعية التأسيسية الى ان الحزب " يريد دستورا علمانيا يكفل حرية الاديان ويكفل حيدة الدولة اعمالا للقاعدة القائلة بان الدين لله والوطن للجميع " ٠ (٩٩)

---

(٩٨) اخبار الاسبوع ، ١٩٦٧/٤/٨ ، العدد ٦٧ ٠

× ارسل هذا الخطاب الى رئيس اللجنة القومية للدستور فى الخرطوم ووقع كل من :ـ
١) هلرى لوقالى عن جبهة الجنوب ٠
٢) فيليب اوبانقا عن حزب سانو ،
٣) جوزيف قرنق عن حزب الجنوب الديمقراطى "

(٩٩) اخبار الاسبوع ، ١٩٦٨/٦/٢٠ ، العدد ٨٩ ٠

كما أكد احمد سليمان بان الدستور العلماني لا يناهض الدين الاسلامي ولا يحد من نفوذه منبها الى ضرورة الدستور العلماني في بلد متعدد الاديان مثل السودان ، وقال " ان الدستور الذى يسعى اليه الحزب يحمى الخدمة المدنية من التغول والفساد السياسي ويحافظ على وحدة البلاد " . (١٠٠)

كما اصدر الحزب بيانا جماهيريا أكد فيه رفضه لما اسماه بدستور الديكتاتورية وقال " ان المسئولية الوطنية تحتم على الحزب كشف التهريج والتزييف وان هذا الدستور في محتوياته الاساسية ماهو الا اداة لتقنيين الثورة المضادة ولقفل الطريق أمام تقدم السودان وتصفية الثورة السودانية وفرض نظام ديكتاتورى عن طريق الادوات الدستورية " . (١٠١)

ونلاحظ انه وما ان طفا مشروع الدستور الاسلامى فى السطح وحتى انهيار المؤسسات الدستورية فى مايو ١٩٦٩ ، كثف الحزب هجومه على القوى السياسية الحاكمة فى الشمال ، ولم تنج الحركة السياسية الجنوبية هى الاخرى من غضب قيادات الحزب الشيوعى الذين نعتوا القيادات الجنوبية بالانتهازية وانهم حصروا الصراع السياسى فى دائرة المكاسب الشخصية والعلاوات وقال " ان تاريخ الحركة السياسية فى الجنوب هو تاريخ الاحلاف مع الرجعية فى الشمال ضد قوى التقدم " (١٠٢)

وانتقدت قيادات الحزب ماوصفوه بالنظرة الضيقة للقيادات السياسية الجنوبية التى تعزل المسألة الجنوبية عن الواقع الدولى وعن مشاكل الديمقراطية والتخلف فى السودان ، ووصفت هذا النهج بانه يضر بحركة التقدم وبمستقبل السودان ككل .

---

(١٠٠) نفسه

(١٠١) نفسه .

(١٠٢) جوزيف قرنق ، الحركة السياسية فى الجنوب ، اخبار الاسبوع ، ١٩٦٩/٢/٢٠ ، العدد رقم ١١١ .

كما اتهم الحزب جبهة الجنوب بالفساد مشيرة الى انها بدأت تقدم مكافات من مخصصات الدولة لمؤيديها ، كما انها بدأت فى توزيع رخص السلاح والاستيراد ، الا ان جوزيف قرنق حمل المثقفين التقدميين فى الشمال مسئولية الضعف الفكري الذي تعانى منه الحركة السياسية فى الجنوب ٠ (١٠٣) ٠

الا ان قيادات الحزب طرحت ابان الصراع ضد الدستور الاسلامى برنامجا محددا للاتفاق مع القادة الجنوبيين يفسح المجال للتنسيق فى المسألة مقاومة الدستور الاسلامى وتأجيج المطالبة بمشاريع محدودة لتطوير الجنوب والحكم الذاتى وتأمين الديمقراطية ٠ (١٠٤)

واحتد الجدال فى الشهرين الاخيرين من عمر التجربة الديمقراطية فى السودان بين انصار ا لدستور الاسلامى وانصار الدستور العلمانى ، ونشطت حرمة المذكرات والبيانات الحدة المؤيدة والمعارضة للدستور ، وكان واضحا ان مواقف الحزب الشيوعى السودانى واحزاب الجنوب قد تلاقت ولاول مرة منذ زمن طويل وذلك فى شهر الصراع حول الدستور الاسلامى ، ونشطت فى هذه الفترة اقلام المفكرين والكتاب الشيوعيين لتلقى المزيد من الضوء على موقف الحزب من مشروع الدستور المقترح ليسطر عبد الخالق محجوب عدة مقالات نقدية عارض مضمونها مشروع الدستور ووصف مشروع الدستور بأنه غطاء للجمهورية الرئاسية المتمتعة بسلطات واسعة هدفها الاساسى تصفية الديمقراطية وقوي الثورة السودانية ، ويذهب عبد الخالق الى ان شعار الجمهورية الاسلامية والرئاسية رفع فى ظروف ثورة اكتوبر بعد ان بدأ واضحا للقوة السياسية التقليدية والامة والاتحادي ، ان ثمة قوي جديدة نشأت وهى قادرة على الاطاحة بأي نظام لايعبر عن امانى الجماهير بواسطة الاضراب السياسى العام فتفتقت الذهنية السياسية عن ان الجمهورية الرئاسية المسيجة بدستور اسلامى مزعوم هو الحل

---

(١٠٣) نفسه ،

(١٠٤) جوزيف قرنق ، ازمة الحركة الجنوبية وواجباتنا ، اخبار الاسبوع ، ١٣/٣/١٩٦٩م العدد ١١٢ ٠

الذى تراه تلك الفئات حتى لايعود الاسبوع العاصف الذى ختم اكتوبر ١٩٦٤ ويؤكد عبدالخالق على ان ماذهب اليه مشيرا الى ان مسودة الدستور تمنح رأس الدولة سلطات واسعة وتحاصر العمل الديمقراطى النقابى وتضيق على الحريات وتفسر الدين تفسير رجعيا يحمى نظام الفساد والرأسمالية والجمود فى السودان ٠ (١٠٥)

ومع اشتداد معركة الدستور واتساع حالة الفوضى السياسية فى البلاد وتراجع مستوى المعيشة ونشاط القوى الحديثة فى تجميع صفوفها لمواجهة قضية الديمقراطية والحريات الاساسية التى اخذت تتناقص مساحتها يوما بعد يوم ومع اتساع دائرة العنف فى الجنوب بعد ان زود مشروع الدستور الاسلامى آلة الدعاية الانفصالية زخما جديدا وتأكيدا على ان الشمال يتآمر على الجنوب فى ثقافته وهويته ودينه وحقوقه كما كانت تقول قيادات المعارضة المسلحة فى الجنوب ، كان واضحا ان البلاد تتجه نحو المواجهة أى كان شكلها فكان ان اجتمعت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى فى الاسبوع الاول من أبريل ١٩٦٩ وتناولت بالنقاش مسألة الديمقراطية ومسودة الدستور الاسلامى ليخرج بقرار استنفار وتعبئة القوى النقابية والشعبية وقيادتها باتجاه دستور ديمقراطى يضمن الجمهورية البرلمانية وعلمانية الدستور واسقاط المادة ٣٣ ـ د واقرار دستورية نشاط الحزب الشيوعى السودانى واقامة حكم ذاتى فى الجنوب ٠ (١٠٦)

---

(١٠٥) انظر مقالات عبدالخالق محجوب ، حول مسودة الدستور الاسلامى ٠
اخبار الاسبوع ، ١٩٦٩/٣/١٣ ، العدد ١١٢ ٠
اخبار الاسبوع ، ١٩٦٩/٣/٢٧ ، العدد ١١٣
اخبار الاسبوع ، ١٠/ ٤/ ١٩٦٩ ، العدد ١١٥ ٠
اخبار الاسبوع ، ١٧/ ٤/١٩٦٩ ، العدد ١١٦ ٠

(١٠٦) اخبار الاسبوع ، ١٩٦٩/٤/١٠ ، العدد ١١٥ ٠

ولكن وبعد اسابيع قليلة من نداء الحزب الشيوعى السودانى للحركة الجماهيرية لتجميع صفوفها ومقاومة الدستور الاسلامى وسياسات مصادرة الحريات ووسط الجدل المتصاعد ساعة بعد ساعة بين انصار الدستور الاسلامى والدستور العلمانى واستشراء الحرب فى الجنوب وفى اجواء الاحباط السياسى العام وتراجع عجلة الاقتصاد ، وفى خضم استعداد القوى الحديثة لخوض معركة فاصلة مع القوى التقليدية عبر معركة الدستور الاسلامى والحريات ، قفز العسكريون الى السلطة فى صباح ٢٥ مايو ١٩٦٩ ليحيلوا كل المؤسسات الدستورية الى التقاعد السياسى ويصادروا ماتبقى من حريات وليدخل السودان واحدة من اكثر حقبه ظلاما وانتهاكا لحقوق الانسان ٠

بشكل عام تستطيع ان نجمل مواقف الحزب الشيوعى السودانى فى هذه الفترة الزمنية موضوع الفصل يونيو ١٩٦٥ ، مايو ١٩٦٩ ، بان الحزب بدأ معارضة مبكرة لحكومة محمد احمد محجوب الاولى ٠ وقد جعل الحزب من انفلات الوضع الامنى فى الجنوب وفشل الحكومات المتعاقبة طوال هذه الفترة فى ايجاد حل سلمى للمسألة الجنوبية ومحاصرة نشاط حركة الانيانيا الانفصالية العسكرى حجر الزاوية فى هجومه على هذه الحكومات ودليله على فشلها فى ادارة شئون البلاد٠ كما كان حادا فى طرحه السياسى تجاه القوى السياسية الجنوبية التى ارتضت المؤسسة البرلمانية اطارا للعمل السياسى ، وكان دائم الاشارة الى ان هذه القوى باعت نفسها وقضيتها لاحزاب الشمال الحاكمة ، كما شهدت هذه الفترة انسحاب الحزب من لجنة الاثنى عشر بوصفها جهازا ميتا ٠

ادان الحزب العنف الذى كانت تمارسه جماعات الانيانيا الانفصالية واتهم الجماعات الحكومية والجهاز الرسمى بانتهاك حقوق الانسان فى الجنوب ، رفض الحزب

دخول نواب شماليين الجمعية التأسيسية على اساس تمثيلهم لجماهير الجنـــــوب بعد ان أعلن عن فوزهم بالتزكية فى دوائر الجنوب ، كما رفض الانتخابـــــات التكميلية فى الجنوب فى ظل ظروف انفلات الحالة الامنيـــة ٠

شهدت هذه الفترة واحدة من افدح اخطاء الديمقراطيات فى الســودان وذلك عندما أقدمـــت الاحزاب الحاكمة على حل الحزب الشيوعى قانونا وحظر نشاطـه وطرد نوابه من الجمعية التأسيسية وعدم الانصياع لقرارات السلطة القضائية ٠

عارض الحزب الشيوعى بشكل قوى مشروع الدستور الاسلامى وطالـــب بدستور علمانى يحفظ وحدة السودان ويرسخ الديمقراطية ٠

تقاربت فى هذه الفترة مواقف الحزب الشيوعى واحزاب الجنوب التـــى كانت تعارض هى ايضا مشروع الدستور الاسلامى وتنادى بدستور علمانى ، الا ان هذا التقارب لم يسفر عن برامج عمل وتنسيق سياسى بين الحزب وهذه الاحزاب ٠

لا يجد الباحث المتتبع لذلك الاهتمام الملحوظ الذى يوليه الحـــزب الشيوعى ومنذ الاربعينيات للمسألة الجنوبية مبررا لذلك الاهمال الصارخ الـــذى عكســه التقرير العام المجاز فى المؤتمر الرابع للحزب فى اكتوبر ١٩٦٧ لواقـــع ومستقبل الصراع فى الجنوب ٠ وكان ذلك المؤتمر قد ناقش بشكل واسع قضايـــا السودان الاقتصادية والسياسية ، الا انه مر مرورا عابرا على مانعتبره واحدة من اعقد مشاكل السودان السياسية والاقتصادية والثقافية ، الا وهى المسألة الجنوبية ٠

٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠

الباب الخامس

الحزب الشيوعي السوداني والمسألة الجنوبية

مايو ١٩٦٩ - يوليو ١٩٨٣

الباب الخامس

الفصل الاول

الحزب الشيوعى السودانى والمسألة الجنوبية

مايو١٩٦٩ — يوليو ١٩٧١

٥ ـ ١

الحزب الشيوعى السـودانى والمسـألة الجنوبيـة

٢٥ مايـو ١٩٦٩ ـ ١٩ يوليـو ١٩٧١

الفترة من ٢٥ مايو ١٩٦٩ ـ ١٩ يوليو ١٩٧١ واحدة من اعقد مراحل التطور السياسى فى السودان وذلك لاكثر من سبب ، ويكفى ان نشير الى ان هـذه الفترة شهدت النهاية العملية للديمقراطية الثانية فى السودان ، وطرح برنامج يسـارى للتغيير فى السودان ، وجد قبول جماهيرى واسع ، وشهدت هذه الفترة لاول مره تحالف واضح الملامح بين الحزب الشيوعـى السودانى وسلطـة ٢٥ مايو . وانتهت هـذه الفترة بصراع مسـلح مع الاحزاب التقليدية قمعتـه سلطة ٢٥ مايو بشكل دموى فـى الجزيرة ابا ، ومع الحزب الشيوعى السودانى فى ١٩ يوليو ولاول مرة فى تاريـخ السـودان الحديث براق دم غزير فى صراع سياسى داخلى.

وعلى صعيد المسألة الجنوبية شهدت هذه الفترة ولاول مرة اعتراف الدولة كسلطة حاكمة بوجود مشكلة طارحة ملامح حل ماركسـى للمسألة القوميـة فـى السـودان .

اننا نحاول فى هذا الجزء من الباب ان نتابع مدى تأثير الحزب الشيوعى السودانى ومساهمته فى برنامج السلطة آنذاك فيما يختص بالمسألة الجنوبية كطرح فكرى وايديولوجى للقضيـة وكمساهمة عمليـة فى دفع عجلات الحل الديمقراطى السلمى الـى الامام ، والى أى مدى نجح الشيوعيون السودانيون اثناء اشتراكهم فى السلطة فى الفترة من ٩ يونيو ١٩٦٩ وحتى ١٩ يوليو ١٩٧١ . فى اثبات صحة طرحهم الفكرى فيمايختـص بامكانية الحل الديمقراطى السلمى للمسألة القومية فى السـودان .

لقد شهدت الفترة من ٢٥ مايو ١٩٦٩ ـ ١٩ يوليو ١٩٧١ احداث متشابكة وغنية فيما يختص بموقف الحزب الشيوعى السودانى من المسألة الجنوبية بشكل خاص والصراع السياسى بشكل عام .

سياسيا وجد الحزب الشيوعى السودانى وزرائه يذاعون فى المذياع وسلطة جديدة تتبنى برنامجه السياسى ، واربعة وزراء يحملون عضوية الحزب فى مجلس قيادة الثورة وهم جوزيف قرنق ، محجوب عثمان ، موريس سدره وفاروق ابوعيسى .

وطرحت مجمل القوى السياسية السودانية علامة استفهام حول علاقة الحزب الشيوعى السودانى بانقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩ .
ولكن بيان من اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السودانى صدر فى ٢٥ مايو ١٩٦٩ اجلى بعض الغموض ، وان لم يكن كل الغموض حول هذه العلاقة ، فالبيان الذى صدر فى اعقاب اجتماع اللجنة المركزية للحزب فى مساء ٢٥ مايو ١٩٦٩ أكد ان ماجرى صباح هذا اليوم انقلاب عسكرى وليس عملا شعبيا مسلحا قامت به قوى الجبهة الوطنية الديمقراطية عن طريق قسمها المسلح "(١)

ومضى البيان يوضح ان السلطة اليوم تتشكل من فئة البرجوازية الصغيرة وانها استطاعت ان تزيح قوى الثورة المضادة من على قمة السلطة ، لكنها ستلقى الفشل اذا اختطت لنفسها طريقا يعادى قوى الثورة السودانية ".(٢)

---

(١) بيان اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السودانى ، الخرطوم ، ٢٥/مايو ١٩٦٩.
(٢) نفسه . ص

وراح البيان يغازل السلطة الجديدة مشيرا الى انه لكيما ترتبط السلطة الجديدة ارتباطا عميقا فى الاهداف وفى المنهج بالقوى الديمقراطية لابد ان يلعب الحزب الشيوعى دورا بارزا فى دعم وحماية هذه السلطة امام خطر الثورة المضادة وان يحتفظ بقدراته الايجابية فى نقد وكشف مناهج البراجوازية الصغيرة وتطلعاتها غير المؤسسة فى نقل قيادة الثورة من يد الطبقة العاملة الى يدها ومضى البيان يعجل شرطا اساسيا للحزب الشيوعى لتأييد السلطة الجديدة عندما يقول " ان تأييد الحركة الجماهيرية للسلطة الجديدة مرتبط بمدى استجابتها للمطالب العريضة للحركة الجماهيرية والتى تستهدف التغيير الاجتماعى الديمقراطى وسيرها فى طريق الارتباط بالشعب " (٣)

وراح البيان يحذر الحركة الشعبية من التأييد الاجوف الذى يساعد العناصر الوصولية والانتهازية التى تتمسح باعتاب كل سلطة جديدة ٠

ويقول محمد سعيد القدال ان اللجنة المركزية ناقشت ايضا فى ذلك الاجتماع مسألة الوزراء الشيوعيين هل يمتنع الحزب عن دخول الوزارة ، ويصر على تعيين الوزراء الذين يمثلونه ام يقبل بالمشاركة بالكيفية التى اختارها مجلس قيادة الثورة ، ووافقته اللجنة المركزية على مسئولية الاشتراك فى الحكم ولكنها عبرت عن تحفظها على الصيغة المفروضه على الحزب باختيار الوزراء الذين يمثلونه ، وقد نقل جوزيف قرنق هذا الرأى الى بابكر عوض الله الذى قال بان تكوين المجلس لم يتم على اساس تحالف سياسى وانما على اساس الميزات الشخصية ٠ (٤)

---

(٣) : نفسه ٠

(٤) صحيفة الميدان ، ١٩٨٥/١٠/٤ ، مقال بقلم محمد سعيد القدال الحزب الشيوعى السودانى ، وانقلاب مايو ٠

وبعد اسبوع واحد من استيلاء العسكريين على السلطة وفى صباح ٢ يونيو ١٩٦٩ دعت الاتحادات والنقابات التى يسيطر عليها الحزب الشيوعى الى موكب يونيو الشهير والذى كان واحد من اضخم المواكب فى تاريخ السودان الحديث ، وقد شارك فى الموكب المجلس العام للنقابات الذى يضم اتحاد العمال ، اتحاد الموظفين اتحاد المعلمين ، وشاركت فيه اتحادات المزارعين وقطاعات عريضة من الشعب السودانى جذبتها شعارات التغيير الاجتماعى والتنمية لصالح بسطاء الناس • وفتح هذا الموكب ابواب التأييد الجماهيرى الواسع للسلطة الجديدة •

ولكن يبدو ان العلاقة بين الحزب الشيوعى السودانى وسلطة مايو كانت متوترة منذ ايامها وحتى بعد ان ساهم الحزب الشيوعى بتأمين سند شعبى هائل للانقلابيين ، اذ عملت السلطة الجديدة على تعميق الخلافات داخل الحزب الشيوعى السودانى بين تيار معارض تقليديا لتوجهات عبدالخالق محجوب سكرتير الحزب يقوده محمد احمد سليمان واحمد سليمان وبقية الحزب الشيوعى بقيادة عبدالخالق محجوب من جانب آخر "• (٧)

و بدو ان قائمة الصراع بين الحزب الشيوعى السودانى وسلطة ٢٥ مايو طويلة ، ففى سبتمبر ١٩٦٩ استدعى وزير الداخلية اعضاء اللجنة المركزية للحزب وذلك بارسال أمر قبض الى كل واحد منهم ، وكان الهدف من وراء

(*) نشط تيار داخل الحزب الشيوعى السودانى وخصوصا بعد ان تجاوزت الاحزاب التقليدية تقاليد العمل البرلمانى وقامت بحل الحزب الشيوعى السودانى فى ١٩٦٦ يدعولتجاوز العمل الجماهيرى والشعبى والوصول الى السلطة عن طريق الانقلابات العسكرية الامر الذى ظل برفضه عبدالخالق محجوب وترفضه ادبيات الحزب فى اكثر من دورة حزبية على الاقل حتى صبيحة الـ ٢٥ مايو ١٩٦٩ • واتسع هذا التيار بعد انقلاب جعفر نميرى حيث اسفر عن وجهة بالتحالف التام والارتماء فى احضان سلطة ٢٥ مايو العسكرية وانتقلوا فعليا من صفوف الحزب الشيوعى الى السلطة الجديدة • وعمل هذا التيار على شق الحزب واضعافه والتمرد عليه تم العمل على تصفيته سياسيا وفكريا وجسديا بعد احداث ١٩ يوليو ١٩٧١ الدامية •

الاستدعاء بذلك الاسلوب هو ابراز السلطة المنفرده وعدم الاعتراف بالوجود المستقل للحزب الشيوعى وانه تابع للسلطة وليس حليف " ٠ (٦)

ومظهر آخر من مظاهر الخلاف كان ذلك البيان العنيف الذى اصدره مجلس قيادة الثورة يهاجم فيه تصريح صحفى لـ بابكر عوض الله أدلى به فى المانيا الشرقية ، والذى اتسم بالعداء والهجوم الشديدين على الحزب الشيوعى ، وكان رأى عبدالخالق محجوب ان يستقيل الوزراء الشيوعيين احتجاجا على ذلك البيان ولكن رأى عبدالخالق هزم داخل اللجنة المركزية نتيجة للتوازنات التى كانت تحكمها ٠ (٧)

وقد نشر البيان فى الصحف المحلية آنذاك ٠

فى اواخر ١٩٦٩ جرى تعديل وزارى خرج بموجبه محجوب عثمان والدكتور موريس سدره ، وحل محلهم احمد سليمان المحامى وعمر الحاج موسى ٠

مرة أخرى كان رأى عبدالخالق محجوب ان يستقيل بقية الوزراء الشيوعيين ولكنه ايضا هزم ٠ (٨)

وتشير وثائق الحزب الشيوعى السودانى الى ان الخلاف بين اركان النظام والحزب الشيوعى وصل الى درجة استدعاء المكتب السياسى للحزب للتوبيخ والتهديد وذلك عندما أصدر الحزب بيانا بمناسبة عيد الاستقلال فى يناير ١٩٧٠ ، فاستدعى بابكر عوض الله اعضاء المكتب السياسى وأوضح لهم ان الاحزاب قد حلت وان السلطة قد تغاضت عن ممارسة الحزب الشيوعى لنشاطه فى الماضى اما الآن فان الحكومة

---

(٦) كتاب محمد، لمحات من تاريخ الحزب الشيوعى ، ص ١٧٢

(٧) نفسه

(٨) نفسه ٠

لن تسمح بذلك .(٩)

وكان الاعلان عن تكوين الاتحاد الاشتراكي السوداني تنظيما سياسيا وحيدا للسلطة قد عمق اكثر الخلاف بين الشيوعيين والسلطة . وسرعان ماتم اعتقال عبدالخالق محجوب أبان حوادث الجزيرة ابا في مارس ١٩٧٠ التي قمعتها السلطة العسكرية بصورة لم يعهدها تاريخ السودان الحديث ، حيث اشيع ان عبدالخالق محجوب عارض الطريقة التي مارستها السلطة في حوارها العنيف مع المعارضة التقليدية، ونفي عبدالخالق محجوب والصادق المهدي الى مصر مبعدين عن السودان .

ولأول مرة يصدر الحزب الشيوعي السوداني بيانا جماهيريا طالب فيه باطلاق عبدالخالق محجوب ووصف فيه سياسة السلطة بانها " رده يمنية شاملة ستطيح بمكاسب الشعب ".(١٠)

ومنذ ساعات الاعتقال الاولى لعبدالخالق محجوب في مارس ١٩٧٠ تدافعت الاحداث وتباعدت الشقة بين الشيوعيين وبين نظام ٢٥ مايو حتى قام النظام بحل اتحاد الشباب السوداني والاتحاد النسائي وهما تنظيمان ديمقراطيان يتمتع الحزب الشيوعي فيهما بنفوذ كبير . كما حدث اختلاف كبير في وجهات النظر ازاء قوانيين المصادرة والتأميم

وكان لابد للحزب الشيوعي السوداني ان يناقش طبيعة السلطة السياسية ويحدد موقفا واضحا ازاء السلطة وذلك في المؤتمر التداولي لكادر الحزب في ٢١ أغسطس ١٩٧٠ ، وبالفعل دار نقاش طويل حول علاقة الحزب بالسلطة وقام المؤتمر بفصل كل القيادات

---

(٩) لمحات من تاريخ الحزب الشيوعي ، ص ١٧٤ .

(١٠) بيان من المكتب السياسي للحزب الشيوعي ، ٢١/١١/١٩٧٠.

الحزبيـــة الموالية للسلطة • (١١)

وكان هذا القرار رسالة واضحة لسلطة ٢٥ مايو من الحزب ، والتـــــى رأت بابعاد ثلاثة من اعضائه فى مجلس قيادة الثورة فى ١٦ نوفمبر ١٩٧٠ وهــــم، بابكر النور ، وفاروق حمدالله وهاشم العطا • وفى مساء نفس اليوم اعتقــــل عبدالخالق محجوب وزج به فى زنزانه منفرده ثم نقل الى المعسكر الحربـــــى بامدرمان ثم الى معسكر الشجرة •

ولم يكن امام الحزب الشيوعى السودانى الا تحديد موقف اكثر وضوحا يحفظ للحزب كرامته ، فكان بيان ١٩٧٠/١١/٢١ ، الذى وصف فيه الحزب الشيوعى قرار مجلـس قيادة الثورة بابعاد عناصره الثلاثة بانه " انقلاب يمينى " (١٢)

وبعد البيان مباشـرة هاجم الرئيس جعفر نميرى الحزب الشيوعـــى فى اكثر من حديث جماهيرى داعيا الى ضرب الحزب الشيوعى وتمزيقه ، وشهد شـــهرا مايو ويونيو اعتقالات واسعة فى صفوف الكادر المتقدم من الحزب الشيوعى ، وشهد شــهر يونيو ١٩٧١ هروب عبدالخالق محجوب من معتقله فى الشجرة • (١٣)

وما ان اطل صباح ١٩ يوليو حتى قامت عناصر من الضباط الاحرار مواليـــة للحزب الشيوعى بحركة عسكرية اطاحت بالسلطة القائمة فأصدرت اللجنة المركزية للحزب بيانا فى ٢٠ يوليو ١٩٧١ تؤيد فيه الحركة العسكرية ووصفت نظام جعفر نميـــــرى

---

(١١) كتاب معرض لمحات من تاريخ الحزب ، مصدر سابق ، ص ١٨٠ •

(١٢) نفســـه

(١٣) نفســه •

بالدكتاتورية مشيرة الى ان التغيير الذى حدث يفتح الطريق واسعا لتحقيق الثورة الوطنية الديمقراطية ٠ (١٤)

وبيدو ان البيان نجح فى استقرار طبيعة سلطة جعفر نميرى حيثما قال " لقد اقام الحكم البائد دولة المخابرات والتجسس فى البلاد وستكشف الايام الوسائل المخزية التى كان يستعملها جهاز الأمن القومى والرقابة فى تعذيب الموطنيين " (١٥)

بهذا البيان اعلن الحزب الشيوعى السودانى تأييده لحركة ١٩ يوليو ١٩٧١ ، وان كان من الصعب اثبات انه كان منظما للعمل العسكرى ، ولكن حالما بدأ العمل ، القى الحزب الشيوعى السودانى بكل ثقله من اجل انتصار حركة ١٩ يوليو التى سرعان ماهزمت ، وفشل قادتها فى الاحتفاظ بالسلطة واغرق النظام الحزب الشيوعى السودانى فى الدم ٠ (*)

هذا فيما يختص بعلاقة الحزب الشيوعى السودانى بالصراع السياسى فى تلك الفترة والذى انتهى بشكل دموى كما أسلفنا ، اما فيما يختص بمواقفه من المسألة الجنوبية طوال الفترة من ٢٥ مايو ٦٩ ـ ١٩ يوليو ١٩٧١ ، فقد شهدت تلك الفترة ورغم صور التوتر والشد والجذب التى لازمتها نشاط كثيف ورؤية واضحة واسس ومنطق حل المسألة ، ويمكن رصد مواقفه فى تلك الفترة وملامح طرحه الايديولوجى

---

(١٤) بيان اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السودانى ، ١٩٧١/٧/٢٠ ٠

(١٥) نفسه ٠

(*) اعدم بعد حركة ١٩ يوليو قادة الحزب الاساسيين عبدالخالق محجوب جوزيف قرنق ، الشفيع احمد الشيخ ، وصفى جسديا كادره العسكرى ،

والعمل من خلال تبنيه وصياغته ودفعه لبيان ٩ يونيو ١٩٦٩ ، ونشاطه في وزارة شئون الجنوب التي كان على رأسها عضو اللجنة المركزية للحزب جوزيف قرنق ،

فبعد اسبوعين من استيلاء سلطة جعفر نميري للسلطة دفعت ببيان ٩ يونيو ، الذى اعده وصاغه جوزيف قرنق . (١٧)

وطرح البيان الذى لا يزال الحزب الشيوعي السوداني يتبنى مضمونه بوصفه الطريق السليم تجاه حل المسألة الجنوبية ، طرح الحكم الذاتي الاقليمي للجنوب وطالب بتوفير ثلاثة شروط لتطبيق ذلك الحل وهي :-

اولا : توفير وضمان الديمقراطية للجماهير في الجنوب

ثانيا : وضع برنامج للتنمية حسب واقع الجنوب وطاقة البلاد .

ثالثا : المساعدة على بناء حركة للقوى الديمقراطية والتقدمية في الجنوب .

وهكذا يبقى بيان ٩ يونيو أول بيان حكومي لم يتهيب الاعتراف بالواقع بوجود اختلافات وفوارق تاريخية وثقافية بين الشمال والجنوب . وان من حق شعبنا في الجنوب ان ينمي ويطور ثقافاته وتقاليده ، وربط بيان ٩ يونيو انتصار الحكم الذاتي الاقليمي في الجنوب ببناء حركة اشتراكية ديمقراطية في الجنوب تضع يدها على يد الحركة الثورية في الشمال على قدم المساواة في سبيل تحقيق الاهداف المشتركة ولتتقلد تلك الحركة الديمقراطية في الجنوب زمام السلطة (١٨)

---

(١٧) مقابلة مع التجاني الطيب عضو اللجنة المركزية للحزب في يوم الثلاثاء ٩ يونيو ١٩٨٧ .

(١٨) جمهورية السودان الديمقراطية ، وزارة الارشاد القومي ، الحكم الذاتي الاقليمي للجنوب بيان السيد اللواء أ . ح جعفر محمد نميري رئيس مجلس قيادة الثورة ، المطبعة الحكومية ١٠ يونيو ١٩٦٩ ، ص ٣ .

وبعد البيان جماهير الجنوب لممارسة حقهم فى الحكم الاقليمى فيقرر استمرار مد فترة قانون العفو العام ، ووضع برنامج اقتصادى اجتماعى ثقافى للجنوب، وتعيين وزير لشئون الجنوب ، والاعداد لتدريب كادر متمرس لتولى المسئولية. (١٩)

وقد اقر البيان العمل على انشاء لجنة خاصة للتخطيط الاقتصادى فى الجنوب واعداد ميزانية خاصة بالجنوب تستهدف رفع مستواه ليقف على قدميه فى وقت قريب . واهتم البيان بدعوة الجنوبيين الموجودين بالخارج للعودة الى وطنهم ليتعاونوا مع الحكومة لبناء الجنوب والسودان . وسرعان ما اظهر مجتمع الجنوبيين الموجودين فى الخرطوم استجابتهم لهذا البيان بمظاهرة تأييد واسعة فى الخرطوم فى الاسبوع التالى " (٢٠)

وبمجرد ما اعلن الجنوبيين صراحة عن تأييدهم لهذه السياسات ، اعلن الرئيس جعفر نميرى تعيين جوزيف قرنق الذى كان احد اعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السودانى وزيرا لشئون الجنوب ، وكان يحتل قبل هذا المنصب منصب وزير التموين ، وذلك لتنفيذ سياسة الحكومة الجديدة تجاه الجنوب .

وهكذا بدأ الشيوعيون مهماتهم على رأس اهم وزارة انيط بها تقديم النصح حول افضل الطرق لتنفيذ برنامج الجنوب والتنسيق بين اجهزة الدولة وتنفيذ برامج

---

(١٩) نفسه ، ص ٤ .

(٢٠) افريقيا كتاب غير دورى ، يعنى بالقضايا الافريقية ، العدد الاول اكتوبر ١٩٨٦ القاهرة ، دار المستقبل العربى ، مقال اوراق من جنوب السودان الحكم الذاتى خريطة جديدة للصراع ، بونا ملوال ، ص ٣٣ .

الاعاشة والمشاريع الاقتصادية والاجتماعية . رغم ان بعض زعامات الجنوب كانت تأمل في تكوين وزارة مستقلة وكاملة لشئون الجنوب . (٢١)

وحفلت هذه الفترة بنشاط داخلي وخارجي ملحوظ فيما يختص بدفع سياسات بيان ٩ يونيو الى الامام وشهدت هذه الفترة زيارات لوفود على مستوى عال لمديريات الجنوب والى دول الجوار ومناطق تجمعات اللاجئين ، فصدر قانون العفو العام في اكتوبر ١٩٦٩ وجددت فترة سريانه الى اكتوبر ١٩٧٠ ، وشهدت هذه الفترة توقيع اتفاقية مع برنامج التغذية العالمي لمد السودان باغذية عاجلة بلغت قيمتها ٤٣٥٠٠٠ دولارا وتم استلام قيمتها ١١٫٤٢٣٠٠٠ دولار في عام ١٩٧٠. (٢٢)

كما ابرمت الحكومة في مارس ١٩٧١ واحدة من أهم الاتفاقيات التي بعثت بالحل السلمي وتطبيق بيان ٩ يونيو الى الامام بين وزير الخارجية السوداني ووزير الخارجية الاثيوبي ، وقد عمدت الاتفاقية الى محاصرة نشاط المتمردين وتحريم نشاطهم وطرد عناصرهم وزعمائهم وتشجيع عودة اللاجئين . وقد مهدت هذه الاتفاقية لتعهدات أخرى بين الحكومة السودانية - والاثيوبية فيما بعد تقضي بعدم السماح باستخدام اراضي الدولتين لاعمال موجهة ضد الوحدة القومية أو الوحدة الاقليمية لاي من الدولتين . (٢٣)

ونتحدث وثائق الحزب الشيوعي وصحفه عن هذه الفترة باهتمام شديد محاولين الاجابة على اشكاليات بيانهم الذي طرحوه في ٩ يونيو وتحويل لغة البيان

---

(٢١) Olwak. N. Regional Autonomy for the South, paper in the Fifth Erkawit Conference Juba, Jan. 1971.

(٢٢) محمد عمر بشير ، مشكلة جنوب السودان ، ص ٣٧١ .

(٢٣) نفسه ، ص ٣٨١ .

الى لغة عمل ، واعطاء اجوبة شافية للكثير من الاسئلة الفكرية والعملية التي طرحها الواقع على ارضه بعد ٩ يونيو ، مثل ذلك الشرط الذى أكد عليه بيان ٩ يونيو باهمية بناء حركة ديمقراطية فى الجنوب تلتحم برصيفتها فى الشمال لتولى زمام السلطة فى الجنوب الامر الذى سيأخذ وقتا طويلا لا تتحمله الظروف الدقيقة التى تمر بها مشكلة الجنوب ، ويعتقد الشيوعيون حول هذا الاشكال انه لا توجد طبقة عاملة فى الجنوب اضافة الى ضعف الوعى الطبقى وعدم وجود طبقة مزارعين وبرجوازيه صغيره وبالتالى وجود قطاع مثقف ضعيف يجعل من المحتم ان يكون البناء فوقيا وعن طريق السلطة الديمقراطية عن طريق اجهزة الدولة والحركة الجماهيرية وتجمع كل القوى المرتبطة بالانتاج مباشرة حتى يسهل أمر تنظيمها وتوجيها الى الطريق الديمقراطى السليم وتوحيد وزارات الزراعة والغابات والثروة الحيوانية والصناعة . (٢٤)

وقد طرح الشيوعيون آنذاك اهمية ان يكون الجنوب كله اقليما واحدا بحسبان ان اهل الجنوب يجمع بينهم من ناحية التاريخ والدين والعادات ، وان قيام اقليم واحد هام للاسراع بالتطور الاقتصادى ويقلل النفقات ويحسن الاداء . (٢٥)

ونادى جوزيف قرنق من اجل تمهيد الارض لبداية تنفيذ البرامج الاصلاحية فى الجنوب بان ينتقل للجنوب مواطنون يتميزون بالايمان بالاشتراكية والتقدم ومسلحون بالكفاءة وذلك على حد تعبير جوزيف قرنق " لاننا مقبلون على مهمة شاقة مهمة التغيير الاقتصادى والاجتماعى تغييرا جذريا ". (٢٦)

---

(٢٤) اخبار الاسبوع ، ١٩٦٩/٧/١٧ ، العدد ١٢٧ ، لقاء مع جوزيف قرنق ، وزير شئون الجنوب .
(٢٥) نفسه .
(٢٦) نفسه .

ونحت شعارات شتى منها " لقد انتهى العهد الذى كان يعتبر العمل فى الجنوب نفيا ، بل شرفا وطنيا رفيعا ، بدأ الحزب الشيوعى حطة بدأت داخل الحزب بين عضويته وبتوجيه من قيادات الحزب العليا طالبا من عضويته تقديم طلب نقل للجنوب للمساهمة فى البناء وتنفيذ بيان ٩ يونيو ، وبالفعل انتقلت اعداد كبيرة من عضويته الى الجنوب تلبية لنداء الحزب ٠ (٢٧)

لقد ذهب الشيوعيون مختارون الى الجنوب من مختلف الكفاءات وبقوا هناك حتى ١٩ يوليو ١٩٧١ حيث تم اعتقالهم واعادتهم الى الخرطوم ، وكان هناك عمال واطباء وفنيين ومعلمين ومهندسين وخبراء فى شتى المجالات٠ (٢٨)

ويبدو ان جوزيف قرنق ومنذ ايامه الاولى لم يطلق الشعارات التى تفرش الارض باحلام الحل السهل السريع بل كان دائما يحذر من هذا الفهم ، ففى الاسبوع الاول من اغسطس ١٩٦٩ وفى زيارته الشهيرة الى المديريات الجنوبية خاطب جوزيف جماهير الجنوب مشيرا الى ان من " العبث ان نعتقد ان اعلان سياسة الجنوب الجديدة قد يحل قضية الجنوب اذ ان هنالك خطوات اولية لابد من انجازها وتتمثل فى تحقيق الاستقرار الكامل وعودة السلام وفتح كل المدارس المعطله واعادة المدارس التى نقلت الى الشمال واعادة فتح كل الشفخانات واصلاح الطرق وتدريب كادر من ابناء الجنوب فى الزراعة والثروة الحيوانية ووضع مشروعات جديدة للتنمية والزراعة والصناعة " ٠ (٢٩)

---

(٢٧) التجانى الطيب ، مقابلة ، مصدر سابق ٠

(٢٨) لقاء مع اسماعيل عريق ، ٤٥ سنه ، فنى طبى ، الحله الجديدة ، ١٩٨٧/٦/١٥ وهو احد اعضاء الحزب الذين نفذوا توجيهات الحزب وعملوا فى الجنوب فى تلك الفترة٠ (الباحث)

(٢٩) اخبار الاسبوع ، ١٩٦٩/٨/٧ ، العدد ١٣٠ " تغطية لزيارة قرنق للمديريات الجنوبية ٠

في اغسطس من نفس العام ١٩٧٩ سافر جوزيف قرنق على رأس وفد لزيارة يوغندا لشرح سياسات الحكومة تجاه الجنوب حيث التقى بالبابا فــي كمبالا وقد أكد جوزيف في لقائه مع البابا " ان حكومة الثورة تكفل ضمان حريـة الاديان والعبادات في السودان وتقبل بوجود ممثل دائم للفاتكان "٠(٣٠)

وقد عبر البابا عن سعادته بقبول حكومة السودان لأول مرة بوجـود ممثل دائم للفاتكان سيحضر في سبتمبر القادم للخرطوم ، واشار الى ان هذا القبـول يعكـس حسن النيه من جانب السلطة الجديدة ٠(٣١)

وكان من نتائج هذا اللقاء ان " رفض البابا استلام مذكرة من جماعـة غردون مورنات الانفصالية التي تنادي بقيام حكومة النيل "٠(٣٢)

وضمن اهتمام جوزيف قرنق بسماع كافة الاراء التقى في كبالا جماعة غوردون مورنات الذي كان ينادي بدولة انفصالية باسم (Azania) وكان يدعي انـه رئيس جمهورية هذه الدولة وقد طالبت هذه المجموعة بمؤتمر مائدة مستديرة وقـد رفض جوزيف هذا الاقتراح بحسبان ان الحل الذي طرحته السلطة الجديدة هـو افضل حل للمشكلة وان الحكومة لم تحدد تفاصيل الحكم الذاتي للجنوب وانما تريد مشاركة الجميع في وضع التفاصيل والباب مفتوح لاشتراك كافة قطاعات الشعب فـي الجنوب والشمال بما فيهم جماعة مورنات انفسـهم ٠(٣٣) ٠

---

(٣٠) اخبار الاسبوع ، ١٩٧٩/٨/١٤ ، العدد ١٣١" قرنق يتحدث عن رحلته الـى يوغندا ٠

(٣١) نفسـه ٠

(٣٢) نفسـه ٠

(٣٣) نفسـه ٠

وكانت من ثمار زيارته ليوغندا ان امتنعت الحكومة اليوغندية من التعاون مع قيادة الانيانيا ٠

وفى تلك الزيارة طالب اللاجئين المزيد من الضمانات للعـــــودة٠ (٣٤) وواصل جوزيف قرنق رحلاته فى الخارج متنقلا من قارة الى قارة فى محاولة لكسـب الرأى الافريقى والغربى الى جانب الحل السلمى الديمقراطى للمسألة الجنوبية٠ ففـى ١٦ أبريل ١٩٧٠ القى محاضرة قيمة فى مجلس العموم البريطانى عرض فيها جـــذور المشكلة وحالة التنمية الغير متوازنة بين الشمال والجنوب ومدى مسئولية الاستعمار والحكومات المتعاقبة فى الشمال ، وماهى خطوات الحل واشار قرنق الى ان كـــل المعلومات المتداولة الآن فى الغرب توخذ من مصادر اسرائيلية أو منظمـــــات الكنائس ومن مكاتب التمرد وكل هذه الجهات لها مايدفعها لتشويه صورة الصـــراع الدائر فى السودان طالبا من المجلس الاستماع الى وجهة نظره ايضا كجنوبى ولــد فى الجنوب ويحمل وجهة نظر مغايرة ووضح قرنق فى خطابه الى ان المشكلة لــم تنجم عن صراع بين المسيحية والاسلام ولا بسبب هيمنة الاسلام والمسلميـــن مشـيرا الى ان الشماليين انفسهم لايحبون ان يدخل الدين فى السياســـــة ان المشكلة الاساسية هى عدم التوازن الاقتصادى والاجتماعى والثقافى القائم الآن بين الشمال والجنوب واذا لم يعالج هذا الامر فلن يكون هناك حلا للصراع ٠ (٣٥)

ولقد ارجع جوزيف قرنق فى محاضرته جذور اللا توازن التنموى الحادث فـى السودان الى العهد التركى المصرى والفترة المهدية ، حيث تركز التطور الاقتصادى والاجتماعـــى

---

(٣٤) نفســه ٠

(٣٥) Ministry of Southern Affairs, Revolution in Action, No. 2, Regional Autonomy for the South, speech by Joseph U. Garang, Khartoum Government Printing Press, p. 4-6.

البريطاني • وبدأ الشمال يتقدم ، اما في الجنوب فقد كان الامر مغايرا • (٣٦)

وتحدث قرنق عن بيان ٩ يونيو وسياسة الحكم الذاتي الاقليمي بوصفها الطريق الى الحل السلمي في جنوب السودان ، فاضحا التدخل الاسرائيلي • والمساعدات التي تقدمها " اسرائيل " للانفصاليين مشيرا الى ان نفس المؤسسات والمنظمات التي غذت الحركة الانفصالية في بيافرا تدعم الآن المتمردين • (٣٧)

وفي مؤتمرات صحفية في لندن والخرطوم استعرض قرنق ماحققته وزارته وما انفق على المشاريع الزراعية ومياه الريف ، وتحدث عن مشاريع لزراعة البن والارز والكتان ، حيث أكد انهم خصصوا في يناير ١٩٧٠ اكثر من ٠٠٠ر٨٠٠ر١ جنيه سوداني انفقت في المجالات الآتية :ـ

الثروة الزراعية	٢٠٣ ألف جنيه سوداني
التعليم	١٢٥ " " "
الصحه	١٩٠ " " "

وقد وصل الرقم الى ٠٠٠ر٦٧٠ر٢ جنيه سوداني • (٣٨)

---

(٣٦) نفسه ص ١١ •

(٣٧) نفسه ص ٢٠ •

(٣٨) نفسه ص ٢٢ •

في ذات العام أبريل ١٩٧٠ عقد جوزيف قرنق مؤتمرا صحفيا فى سفارة السودان فى لندن اطلق فيه ذلك التحدى للمتمردين عندما وجه حديثه لهم " نحن سوف نبنىء المدارس والمستشفيات والمصانع والمدارس والطرق وانتم حطموا الجسور واحرقوا المزارع والمدارس • ولنحتكم يومئذ لشعب الجنوب الذى سيعرف من هم الذين يبنون ومن هم الذين يدمرون ساعتئذ سيختار شعبنا الذين يبنون بلاده قادة سياسيين له "•(٣٩)

ومضى جوزيف يوضح سياساته ويعمل فى اكثر من اتجاه وفى اكثر من موقع فهو يحاور المتمردين فى دول الجوار ـ ويدعوهم للعودة للخرطوم والتفاهم مع ضمانات كاملة للعودة الى الغابة اذا لم يصلوا والحكومة الى نقاط التقاء ، ومره نجده يعمل فى جبهة توطين اللاجئين حاشدا الدعم الاقتصادى والسياسى فى هذه الجبهة ومتابعا فى ذات الوقت ملامح الخطة الخمسية وسير تنفيذ المشاريع التى صدقتها الحكومة فى الجنوب ، مؤكدا فى كل مرة ان " الثورة " ماتزال فى مرحلة الاستكشاف والدراسة تحت ضائقة مالية قريبة الى الانهيار الاقتصادى • وبالفعل أكد جوزيف ان مشاريع هامة رقم الضائقة الاقتصادية قد بدأت وأخرى فى طريقها للبدء مثل مشروع حل مشكلة العطش الذى رصد له ١/٢ مليون جنيه وبناء ثلاثة مستشفيات جديدة فى كدوك ووقريبال وانزارا ، والتوسع فى زراعة الارز فى منطقة اويل فى نطاق ٥٠٠ ألف جنيه والتوسع فى الزراعة الآلية فى الرنك فى نطاق ٢٠٠ آلف جنيه ، ورصد ٢٤٨ ألف جنيه للثروة الحيوانية •(٤٠)

ولتنفيذ الجانب الدستورى من سياسات الحكومة حيال الجنوب واشتراط نشوء حركة ديمقراطية فى الجنوب ونجاح التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الجنوب نادى جوزيف

---

(٣٩) نفسه ص ٢٥ •

(٤٠) اخبار الاسبوع ، ١/١/ ١٩٧ ، حوار مع وزير الجنوب جوزيف قرنق •

بأهمية ان تكون فروع الوزارات المتصلة بالانتاج تابعه لوزارة شئون الجنوب وهى وزارات الزراعة والانتاج ، الغابات ، الثروة الحيوانية ، الصناعة ، التعاون . مؤكدا ان هذا الاجراء لو تم سينطوى على مغزى سياسى وهو ابراز شخصية الحكم الاقليمى وربطها باذهان المواطن هناك . (٤١)

ويبدو ان الشيوعيون يرون فى هذه الخطوة ، دفعه هامه لو تمت ستمضى بالتنمية بوثائر عاليه ، الامر الذى يتوقف عليه قيام الحركة الديمقراطية المشترطة فى سياسة الجنوب الجديدة .

وقد ظل شرط الشيوعيين فى بيانهم فى ٩ يونيو لنجاح الحل السلمى بناء حركة ديمقراطية فى الجنوب مثار انتقاد شديد من القيادات الجنوبية وعلامة استفهام كبيرة لشرط غير واضح الطريق المؤدى اليه . وقد كشفت الايام ان هذا الشرط كان صعب التحقيق لان حركة ديمقراطية عريضة قادرة على استلام زمام سلطة كاملة فى الجنوب لا يمكن ان يتم بقرار فوقى أو بأمانى طيبه .

وفوق هذا كان واضحا أن جوزيف قرنق وفى اثناء ممارسته لمسئولياته تجاه تنفيذ السياسات الجديدة فى الجنوب ، يواجه بصعوبات وعقبات من جهاز الدولة نفسه فهو ظل " وباستمرار ينادى بأن علينا ان لا ننسى ان القوى الرجعية داخل جهاز الدولة وحتى داخل قوات الامن تحاول تعرقل تنفيذ سياسة الجنوب عن طريق التصرفات الاستفزازية وغير المسئولة " (٤٢)

---

(٤١) نفسه .

(٤٢) اخبار الاسبوع ، ٩/١/١ ١٩ .

وكان جوزيف قرنق صادقا فى اتهامه لجهاز الدوله بعرقلة نشاطاته فى وزارة الجنوب الامر الذى اكده الرئيس جعفر نمبرى فى عام ١٩٧٢ فى خطاب له فى كلية الطب جامعة الخرطوم ، عندما قال " اننا كنا نتخطى جوزيف قرنق ونعمل من خلف ظهره لانه شيوعى "٠ (٤٣)

ولكن ورغم كافة المعوقات سرعان ماسجل الشيوعيون انتصارا اساسيا فى طريق التقدم خطوات هامة فى اتجاه الاسراع بتنفيذ بيان ٩ يونيو ، حينما وافق مجلس الوزراء فى الاسبوع الاول من فبراير ١٩٧٠ على مقترحات اللجنة الوزارية التى شكلت لدراسة تطبيق السياسة الجديدة برئاسة المقدم بابكر النور عضو مجلس قيادة الثورة " عضو حزب شيوعى " واصدار قرار نص على ان تبعث ٩ وزارات مرتبطة بالانتاج والامن والصحه نواب لوكلائها يقيمون بالجنوب للاشراف والمتابعة ، ويوصى القرار بقيام مجلس للتنسيق للاقليم الجنوبى تحت اشراف وزير الدوله لشئون الجنوب وبرئاسته مع اعطائه كافة الصلاحيات والاشراف العام وتنفيذ السياسة العامة وتنسيق وتوزيع الميزانية العامة ومباشرة الاعمال التنفيذية الاخرى ، وينص القرار ايضا على قيام مجلس تخطيطى اقليمى للجنوب تحت اشراف وزير الدوله لشئون الجنوب ايضا ، كما يوصى بانتقاء احسن الكوادر ذات المقدرة والكفاءة والتى تؤمن بالحل العلمى لقضية الجنوب وتؤمن بان لهما رساله وطنيه بأنتقائهم من جميع الوزارات ونقلهم للجنوب فورا ٠ (٤٤)

وحدد القرار مدة العمل فى الجنوب بثلاثة سنوات (٤٥) جاء هذا القرار دون شك تنفيذا للنداءات التى ظل يطلقها جوزيف قرنق منذ

---

(٤٣) الحزب الشيوعى السودانى وقضية الجنوب ، ص ٧٧ ٠

(٤٤) مهد الحزب الشيوعى السودانى لهذا القرار ببين عضويته منذ زمن ــ ارجع ص ١٠ مقابلة مع اسماعيل عربق ٠

(٤٥) اخبار الاسبوع ، ٥ فبراير ١٩٧٠ ، العدد ١٥٥ ٠

توليه مهام وزارة شئون الجنوب مطالبا السلطة باتخاذ مثل هذا القرار ليفتح الباب امام الاسراع وضمان تنفيذ سياسات الجنوب الجديدة .

واضح ان القرار يشكل خطوة انتقالية هامة فى سبيل توحيد الاشراف على شئون الجنوب الامر الذى لابد منه للوفاء بالتزامات بيان ٩ يونيو بمنح الجنوب حكما اقليميا يساعد فى بناء الامه السودانية الواحدة .

وتأتى اهمية هذا القرار بانه مهد حقيقة الارض للحكم الاقليمى ومنح وزير الجنوب قوة اساسية للتغلب على البيروقراطية والامساك بشكل افضل من السابق بخيوط تنفيذ السياسة الجديدة . كما تجاوز القرار الفهم الشمالى السائد بان الجنوب مكان للنفى والنقل التعسفى والعقابى ، بل اصبح شرفا ومسئولية يرحل اليه اهل الخبرة والكفاءة المؤمنين بمصير الوطن الواحد .

وفى هذه الفترة يحاول الحزب الشيوعى عبر صحيفته " اخبار الاسبوع" توجيه الاجهزة الاعلامية فى تعاملها مع المسألة الجنوبية فى هذه المرحلة طارحا موجهات خمس للمؤسسة الاعلامية :ـ

اولا : اقناع الناس بفكرة الحكم الذاتى فى نطاق محتوى التطور الاشتراكى ومعالجة قضية الانتماء القومى والاقليمى والقطرى .

ثانيا : خدمة اهداف وخطط التقدم الاقتصادى المرتبط بالعمل السياسى لتحقيق التغيير الاجتماعى الشامل .

ثالثا : خدمة التنظيم السياسى والمنظمات الشعبية والعمل وسط الجماهير وخاصة قطاعات الشعب فى مناطق الجنوب النائية والشديدة التأخر .

رابعا : كشف قوى الثورة المضادة واساليبها التى تعمل بها ضد حركة التقدم فى الجنوب وافتراءات الدعاية الاجنبية المعادية .

خامسا : المساهمة فى ابراز خصائص وتراث الشعب الجنوبى وتطوير وابراز مقدراته الفنية والثقافية والحضارية ٠ (٤٦)

ويبدو ان محاولات تنفيذ سياسة ٩ يونيو التى كان يقودها جوزيف قرنق كانت تواجه كثير من المصاعب وعدم التفهم من قبل دوائر فى السلطة الحاكمة بل وتحاول بعض الجهات وضع العراقيل امام الواقع النظرى والتطبيق العملى ٠ فبينما يعمل قرنق لكسب الجماهير العاملة فى الجنوب لصف السلطة الجديدة وعزلهم من التمرد فكريا وسياسيا ، تقوم هذه الجهات بتخريب خريطة الثقة التى بدأت السلطة الجديدة فى رسمها بينها وبين سكان الجنوب ، ففى الاجتماع الشعبى الكبير الذى عقده جوزيف قرنق بنادى العمال بمدينة ملكال ومع النقابيين فى واو طرح العمال الجنوبيين مسألة الاجر المتساوى للعمل المتساوى ، وانتقد سكرتير نقابة عمال الاشغال " وهو جنوبى " هذا الوضع متهما كبار المسئولين فى وزارة الاشغال فى مديرية بحر الغزال بعرقلة حقوقهم ٠ ورغم ان جوزيف وافقه والآخرين على ما طرحه ووعد بتصحيح الاوضاع ، الا ان هذا النقابى تم فصله من العمل بسبب ما قاله امام وزير شئون الجنوب ٠ (٤٧)

وتنبهت اجهزة الحزب الشيوعى السودانى لهذا الخلل ونبه له قادته فى اروقة السلطة مشيرين الى ان هناك تيار داخل السلطة يعوق تطبيق السياسات الجديدة تجاه الجنوب (٤٨)

وتطرقت الصحيفة الوحيدة الموالية للحزب الشيوعى فى ذلك الوقت" أخبار الاسبوع " مرات عديدة لهذه القضية فأثارت قضية مساواة الاجور ومشاكل العمال

---

(٤٦) اخبار الاسبوع ، ١٩٧٠/٢/١٢ ، العدد رقم ١٥٦ ٠

(٤٧) اخبار الاسبوع ، ٢١ أغسطس ١٩٦٩ ٠

(٤٨) فاطمة احمد ابراهيم ، مصدر سابق ٠

قضوا فى خدمة المصلحة مدة قد تصل الى عشرين عاما ، وعندما يطالبون بزيادة الاجور يكون مصيرهم الرفض والفصل عن العمل ، فى الوقت الذى يتمتع فيه العمال الشماليون هنا بكل حقوقهم وياخذون مرتباتهم كاملة وعلاواتهم تسير بصورة منتظمة (٤٩)

وذهبت الصحيفة تعلق على هذا الواقع تقول وهى محقة فيما ذهبت اليه ان الحديث عن الحكم الذاتى الاقليمى يصبح مجرد امنيه طيبه تدور بخلد الناس اذا لم يرتبط باحساس الكتل الواسعة من الجماهير والعمال من ابناء الجنوب بشكل خاص ٠ ولا يمكن ان تدافع جماهير العمال الجنوبيين على هذا الشعار وتلتف حوله الا اذا احست بالتعبير الايجابى فى حياتها الاقتصادية بشكل خاص ٠ (٥٠)

ولما كان موضوع التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الجنوب الهاجس الأول للشيوعيين السودانيين فى هذه الفترة للتقدم ببيان ٩ يونيو للأمام ، أولى الموضوع أهمية خاصة ، وحول التنمية فى الجنوب عقد المكتب السياسى للحزب الشيوعى فى منتصف ١٩٧٠ عدة حلقات حول التنمية الاقتصادية وفى حلقتهم التى عقدت فى الاسبوع الأول من مايو ناقش المكتب السياسى للحزب فى ورقة اعدها احد اعضاء المكتب مسألة التنمية الاقتصادية فى الجنوب ، وقدعرضت الورقه المعروضه

---

(٤٩) اخبار الاسبوع ، ٣٠/ابريل ١٩٧٠ ، العدد ١٦٤
(٥٠) نفسه ٠

فى الحلقة العلاقات الانتاجية السائدة فى الجنوب بانها اقرب الى المشاعية البدائية منها الى أى علاقات اخرى شهدها سلم التطور الاقتصادى والحضارى • ومستوى التطور الاقتصادى لا يتعدى مايسد الرمق وربما لا يصل هذا الحد وقد اشارت الورقة التى تحاول استكشاف الواقع الاقتصادى نظريا فى الجنوب ، الى انه فى اغلبية مناطق الجنوب لا يتم تبادل المنافع المادية بين الانسان والانسان بل بينه وبين الطبيعة مباشرة ودون واسطة • (٥١)

واكدت الورقة ان التطور الاقتصادى فى المديريات الجنوبية الثلاث قد انتكس عما كان عليه فى ١٩٥٥/١٩٦٠ حيث تهدد حياة الناس هناك المجاعات المتكررة • ولكن هذه العوامل مالت الورقة الى الاعتقاد بان خطة التنمية الاقتصادية للمديريات الجنوبية يجب ان تسعى لتحقيق ثلاثة اهداف يمكن ترتيبها حسب الاسبقيات التالية :ـ

اولا : الاستقرار السياسى

ثانيا : الاستقرار الاجتماعى

ثالثا : الاستقرار الاقتصادى (٥٢)

وعلى ضوء هذه الاسبقيات يبدو ان خطة التنمية يجب ان توجه فى المكان الأول لتحقيق الهدفين الاول والثانى • اذ ان هدف التنمية الاقتصادية ، يجب ان يوجه فى المكان الاول الى تحقيق الهدفين الأول والثانى ، أى ان المطلوب خطة اقتصادية " من اجل اعادة الاستقرار السياسي واعادت السلم للجنوب وكسب اوسع قطاعات

---

(٥١) ورقة اقتصادية حول التنمية فى الجنوب تقدم بها احد اعضاء المكتب السياسى فى اطار حلقة فكرية نظمها المكتب السياسى للحزب الشيوعى السودانى فى الاسبوع الاول من مايو ١٩٧٠ ، ص ١ •

(٥٢) نفسه •

الشعب فى الجنوب واقناعهم بالفرق الكبير بين السياسة الجديدة المعلنة بعد "ثورة مايو " على حد تعبير الورقة والسياسة التقليدية التى كانت تنتهجها الاحـــزاب والحكومات التقليدية حيث يجب ان تعطى الاولوية للخدمات الموجهة نحو الاستقرار . وحسب ما ترى ورقة المكتب السياسى ان تحقيق هذا الهدف وفى ظروف الجنـــوب يصبح ممكنا فقط عن طريق اجراءات اقتصادية تمس ابسط قواعد الحياة اليوميـــة للمواطنين الجنوبيين العاديين ، واشارت الورقة الى اهمية أن تبدأ الخطـــة الاقتصادية فى الجنوب من الاقليم لانه من المقبول منطقيا ان ينعدم أى احســاس بماهيـة الاقتصاد القومى فى المناطق المتخلفة كما هو الحال فى الجنـــوب اليوم ٠ (٥٣)

ولانجاز هذه الاهداف اقترحت الورقة ان توجه السياسة القومية فى الجنوب نحو اقامة مشاريع ذات عائد سريع تقدم على اعلى درجة من اللامركزية وتراعى حاليات الموقف القائم هناك بسبب الظروف السياسية والتقسيمات القبلية ، وحددت الورقـــة ان الحد الاقصى من النجاح الذى يمكن للشيوعيين ان يناضلوا من اجله فى المرحلة الاولى هو الاستقرار وتحقيق مستوى اعاشى من الاقتصاد ، اى الوصول الى مستوى التطور الاقتصادى والاجتماعى الذى كان عليه الجنوب قبل عام ١٩٥٥ ، بتحقيق هـذا الهدف يمكننا ان نخطط لمرحلة اعلى من مراحل التنمية ويصبح من الملائم الحديث آنذاك عن اهداف اقتصادية قومية (٥٤)

وحذر الشيوعيون من اتباع نفس القاعدة التى تتبع فى الشمال عند وضع خطـــه للتنمية الاقتصادية فى الجنوب ففى الجنوب لايمكن وضع الخطة السريعة على اســاس القطاعات الثلاثة ، عام ، تعاونى ، خاص ٠ لانه اساسا لايوجد قطاع تعاونى ولا يوجـد

---

(٥٣) نفســه ، ص ٢ ٠

(٥٤) نفســه ٠

قطاع خاص يتحمل جزءا من اعباء التنمية ، الا تلك النشاطات التي كان يمارسها التجار الشماليين " الجلابة " منبهين الى ان نظرة المواطن الجنوبي لنشاطات التجار الشماليين تعادل نظرتنا نحن في الشمال لرأس المال الاجنبي .

وخلصت الورقة الى اهمية ان يتحمل القطاع العام عبأ ثقيلا في مسيرة التنمية الاقتصادية في الجنوب من مرحلة مايشبه المشاعية البدائية عبورا بالاشتراكية مؤكدين ان الطريق مفتوح لتطور القطاع العام بدون صعوبات ناتجة عن مقاومة أي نشاط اقتصادي خاص على ان يركز القطاع العام ولفترة طويلة على الزراعة خاصة الغابات وزراعة المحصولات النقدية كالبن والشاي في الاستوائية ، والكناف والسكر والزيتيات ، وان نسير ببطء في مجال التصنيع المرتبط بهذه المنتجات والعمل على تطوير القطاع العام في مجال انتاج وتصنيع الفاكهة وان يكون من واجباته (القطاع العام) انشاء شبكة مواصلات برية ونيلية كشرط ضروري لعملية التنمية . (٥٥)

وانتقلت الورقة تتحدث عن دور القطاع التعاوني في التنمية والذي يقع على عاتقه اعادة التنظيم الاجتماعي وتحديث الحياة بشكل عام ، وراحت الورقة تؤكد على ان الشرط الاساسي الذي يجب مراعاته هو التوصل للشكل المناسب للتعاونية المطلوبة التي تراعي التنظيم القبلي القائم نابذين الشكل الرأسمالي الذي اخذنا به في الشمال " . (٥٦)

ان الفترة من ٩ يونيو ١٩٦٩ - ١٩ يوليو ١٩٧١ وهي الفترة التي انفض فيها تحالف الحزب الشيوعي السوداني والى الابد مع نظام جعفر نميري وبرغم

---

(٥٥) نفسه ، ص ٣ .
(٥٦) نفسه ، ص ٣ .

قصرها الا ان الشيوعيين السودانيين بذلوا فيها مجهودا فكريا وعمليا ملحوظا لاثبات طرحهم التاريخى فى امكانية الحل الديمقراطى السلمى للمسألة الجنوبية، واجهوا مفاجاءات الواقع العملى للتطبيق النظرى فيما اعتقدوه صواب ، وتصدوا لتيارات هى فى الاساس تبدو غير مؤمنة بالحل الديمقراطى ٠٠ وتحركوا بنشاط فى اكثر من جبهة ونجحوا هنا واخفقوا هناك ٠ وبعد ستة اعوام من انهيار العلاقة المتوترة مع السلطة بطرح الحزب الشيوعى السودانى فى ابريل ١٩٧٧ واحدة من اهم وثائقه عن الجنوب والتى يطرح فى جزء منها تقييما شبه شامل لهذه الفترة المعقدة التى اوكل الحزب لجوزيف قرنق قيادة سياسة الحزب فيها ، فمنذ ٩ يونيو اخذ جوزيف يطرح البيان فى اجتماعات جماهيرية عامة للجنوبيين بحضور الرئيس جعفر نميرى ، ابيل الير ٠ حيث انتظمت الجنوب حركة سياسية واسعة تمثلت فى قيام عدة مؤتمرات ومهرجانات للشباب وازاء هذا الوضع الجديد انحسر الخوف من المتمردين وبدأت الجماهير الجنوبية تعلن استيائها من الحرب واستعدادها للوقوف مع سياسات الحكومة الجديدة ضد توجهات المتمردين لعودة الحياة السياسية والاجتماعية الطبيعية ٠ وتقول الوثيقة الى انه ورغم ان الجو السياسى فى الجنوب كان مهيأ لتطبيق سياسات بيان ٩ يونيو الا ان حكومة ٢٥ مايو وضعت عراقيل امام جوزيف قرنق ، وتحدد وثيقة الحزب الشيوعى هذه العراقيل فى الآتى:ـ

اولا : حصر نشاط جوزيف قرنق فى حدود وزير دولة لشئون الجنوب وانقضت مدة عام كامل قبل ان توافق الحكومة على تكوين وزارة كاملة تتولى التنسيق بين الوزارات المختلفة فى الجنوب والصلة بمجلس الوزراء ٠

ثانيا : تقدم جوزيف قرنق باقتراح باجراء تنقلات واسعة لكبار البيروقراطيين المدنيين العسكريين المعادين تاريخيا للحل الديمقراطى السلمى من الجنوب ، الا ان اقتراحه رغم انه كان مجازا من مجلس الوزراء قد رفض ٠

ثالثا : واجه جوزيف معوقات متعمدة فى التصديق بميزانية شاملة · وكان برنامج العمل يخضع لقرارات البيروقراطيين فى كل وزارة · (٥٧)

وبعد ان طرحت الوثيقة من وجهة نظرها بعض معوقات العمل التى وضعتها جهات فى جهاز الدولة الاعلى امام جوزيف قرنق عادت الوثيقة لتعدد بعض من انجازات جوزيف قرنق مشيرة الى انه ورغم كل هذا استطاع جوزيف فى الفترة من أول يونيو ١٩٦٩ وحتى ١٩ يوليو ١٩٧١ أى فى أقل من ٢٦ شهرا ان يحقق انجازات هامة على صعيد توضيح سياسات الحكومة للرأى العام العالمى واستقطاب دوائر كثيرة فى غرب اوربا وامريكا وكندا لدعم الحل الديمقراطى السلمى ووقف المساعدات المالية والعسكرية عن المتمردين مبديا استعدادا لعقد مناقشات مع قادة المتمردين فى أى منبر يطلبونه فى اوربا مقدما ضمانات حازمة لدخولهم السودان لاجراء مناقشات مع الحكومة والعودة الى الخارج متى ما ارادوا دون اية قيود، كما طاف على البلدان الافريقية حيث يتواجد المتمردين بيوغندا ، كينيا ، افريقيا الوسطى زائير ، اثيوبيا وعقد محادثات مع حكوماتها طالبا مساعدتها فى ارجاع اللاجئين وتقديم ضمانات كافية لهم · كما استطاع بمساعدة سفير السودان فى يوغندا اقناع حكومتها بتسليم المرتزق شتاينر للسلطات السودانية وفتح باب المفاوضات مع قادة التمرد فى لندن بواسطة سفير السودان هناك للعودة الى الوطن والمساهمة فى جعل الحل الديمقراطى ممكنا · (٥٨)

واشارت الوثيقة الى المؤتمر النقابى العالمى الذى استطاع جوزيف ان يعقده فى الخرطوم بالتعاون مع اتحاد النقابات الذى كان على رأسه الشفيع احمد الشيخ والذى حضره مندوبو النقابات فى غرب وشرق اوربا وافريقيا لدعم الحل الديمقراطى لمشكلة الجنوب ·

---

(٥٧) الحزب الشيوعى السودانى وقضية الجنوب ص ١٧ ·

(٥٨) نفسه ص ١٨ ·

وقد اشار عبدالمنعم الغزالى الى هذا المؤتمر بوصفه انجازا هاما للشيوعيين السودانيين نجح فى توجيه نداء للحكومات والنقابات لدعم الحل الديمقراطى فى السودان سياسيا واقتصاديا ، وقد وجه المؤتمر فى احدى فقرات بيانه الختامى نداء للنقابات العمالية الافريقية بكشف النشاط الاستعمارى والصهيونى المعادى للشعوب الافريقية ودعم سياسات الحكومة تجاه الجنوب وتعريف العالم بهذه القضية ودعم جهود التفاوض مع تنظيمات الجنوبيين فى افريقيا للعودة الى السودان .

وقد أكد هذا المؤتمر فى بيانه الختامى على ان النقابات المشاركة ستستعمل كافة الوسائل المتاحة لهم لتعريف جماهير تنظيماتها وشعوبهم لتوضيح الابعاد الحقيقية لقضية التمرد بجنوب السودان باعتبارها مشكلة تهدد استقلال أى قطر فى افريقيا . (٥٩)

والجدير بالذكر انه اشترك فى هذا المؤتمر ٢١ وفدا يمثلون عمال اوربا الغربية وافريقيا والبلاد الاشتراكية والاتحاد العالمى للنقابات واتحاد نقابات عموم افريقيا والاتحاد الدولى للنقابات السوفيتية "(٦٠)

وعلى صعيد نشاطات وزارة شئون الجنوب عدد الشيوعيين انجازاتهم فى الآتى :ـ

اولا : نجح جوزيف فى توزيع ١١ مليون جنيه سودانى على مشاريع صحة الحيوان وتجارب زراعة السكر والبن والشاى وتوسيع مصائد الاسماك والخضر والفاكهة لتغذية مصنع تعليب الفاكهة فى واو ، وحفر ١٠٠ بئر جوفية وترميم الشفخانات التى هجرها المبشرين الاجانب منذ الستينات وبناء ثلاثة مستشفيات جديدة

---

(٥٩) الغزالى ، الشفيع أحمد الشيخ ، ص ٣٦ .

(٦٠) نفسه .

ثانيا : استصدر جوزيف قرارا من مجلس الوزراء بفتح فرص اوسع للجنوبيين فى الجيش والبوليس والسجون فوضع خطة طويلة المدى وفصل لها برامج عمل سنوية بدأت بتجنيد ١٤٤ للبوليس وترقية جنوبيين لدرجة قومندات والحاق ٦ طلبة بكلية البوليس و٧ طلاب للكلية الحربية فى حين لم يدخلها فى عشر سنوات ٥٩ ـ ٦٩ سوى عشرة فقط وتم تجنيد ٢٠٠ للقوات المسلحة وترقية ضباط جنوبيين ، ووصل الجنوبيين الى درجة سفير ، وخصصت ٢٠٪ من المقاعد فى المعاهد العليا والجامعات للطلاب الجنوبيين المؤهلين ونسبة مماثلة للبعثات فى الخارج وراحت الوثيقة تلاحظ انه ولأول مرة ومنذ اندلاع التمرد يدخل الجنوبيون بوزن كبير فى مجالس المديريات الجنوبية ٠

ثالثا : اعيد فتح المدارس التى ظلت مغلقة منذ اندلاع التمرد وتم نقل المدارس الجنوبية من الشمال الى الجنوب وشرع فى زيادة عدد المعلمين ٠

رابعا : انشأ مكتب خاص فى الوزارات لرعاية شئون الكنيسة والديانات والعبادات فى الجنوب ٠

خامسا : وضع جوزيف ضوابط صارمه لصرف ١١ مليون دولار من هيئة الامم المتحدة لعون اللاجئين كانت فيما مضى تبذر بلا رقابة ٠ (٦١)

هذه انجازات وزارة الشيوعيين بقيادة جوزيف قرنق فى ٢٦ شهرا والتى يعتبرها الحزب بكل المقاييس انجازات كبيرة على اساس انها تمت فى وقت تعمل فيه قوى من

---

(٦١) الحزب الشيوعى السودانى ومشكلة الجنوب ، ص ١٨ ٠

داخل اروقة السلطة على عرقلة سير العمل الذى يقوده وزيرهم ، ولتأكيـــد ذلك اشار الشيوعيين الى ما اعلنه الرئيس جعفر نميرى بعد ذلك فى عام ١٩٧٢ امام طلاب كلية الطب بجامعة الخرطوم من " انهم كانوا يتخطون جوزيف قرنــق ويعملون من خلف ظهره لانه شيوعى ٠ (٦٢)

وتحاول الوثيقة الشيوعية تفسير اصرار سلطة ٢٥ مايو على عرقلة خـطط جوزيف فيما يتعلق بالمضى قدما فى تنفيذ سياسات بيان ٩ يونيو بكونها أى سلطـة ٢٥ مايو ، سلطة عسكرية للبرجوازيه الصغيرة كان منهجها البحث عن الحلول الفوقية التى تتفادى جذور المشاكل ولا تتعدى سطح الشعارات "٠ (٦٣)

ان أى تقييم لهذه الفترة ٢٥ مايو ٦٩ ـ ١٩ يوليو ١٩٧١ " لا يســتطيع ان يتجاهل الدور الهام الذى قام به الشيوعيون السودانيون فى هذه الفترة فعلـى صعيد المسألة الجنوبية اثبتت الوقائع ان الشيوعيين هم الذين صاغوا واحدا مـن اهم وثائق الحوار بين الشمال والجنوب ٠ " بيان ٩ يونيو " ، ذلك البيان الذى لـم يتهيب الواقع ولأول مرة فى تاريخ الدولة السودانية الحديثة تعترف السلطة الحاكمـة بوجود مشكلة قوميات يجب ان تعالج فى اطار الاحترام المتبادل وحق القوميـات فى الحياة والتنمية والانطلاق ٠ اذ أن القوى السياسية فى السودان قبل بيـان ٩ يونيو ظلت تتحدث عن حل المشكلة سلميا دونما ان يقدموا حلا مدروسا وعميقـا تقـود الى هذا الحل السلمى الذى تحدثوا عنه ، ولأول مرة تلتف قطاعات هامـة من جماهير الجنوب وتسير المواكب فى المدن الرئيسية تأييدا لحلول سلمية تقـدم فى الخرطوم ٠

---

(٦٢) نفســه ص ١٧ ٠

(٦٣) نفســه ص ١٩ ٠

والحل الذى طرح فى ٩ يونيو ورغم انه كان حلا يتعلق بمشكلة داخلية الا انه لاقى ارتياحا اقليميا اذ ان الحل اعترف بشكل واضح بحقوق القوميات الافريقية بحسبانها جزء اصيل من التركيبة الاثنيه والسياسية فى السودان وبالتالى تأثيرها على مسار سياسة السودان الخارجية وتوجهاته القومية ، كما جعل التسامح الدينى الذى اتسمت به سياسة الجنوب الجديدة تجاه الاديان الحوار ممكنا مع الرأى العام المسيحى الغربى والحكومات التى تدعم التمرد ، ولكونه طرحا بدأ ماركسيا يبشر بحل ديمقراطى للمسألة الجنوبية باتجاه سياسة اشتراكية شاملة لقيادة القطر ، فانه كذلك كان قادرا على استقطاب الشرق الاشتراكى .

ورغم تصوير شخصيات شيوعية عاصرت هذه الفترة ٢٥ مايو — ١٩ يوليو مثل عبدالله على ابراهيم بان جوزيف قرنق كان ضعيف الثقة بالمثقفين الجنوبيين ، الا انه كان قادرا على استقطاب البعض " اذ استطاع ان يكسب الى خندق السياسة الجديدة اتون داك فى شرق الاستوائية" . (٦٤)

كما استطاع الشيوعيون فى فترة وجيزة حشد التأييد العالمى والاقليمى والمحلى لانجاح السياسات الجديدة واستطاعوا ان يوظفوا العون والمنح المقدمة للجنوب توظيفا امينا اثمر بعضه والبعض الآخر كان يمكن ان يثمر . ورغم سلسلة من الاتهامات وجهها جعفر نميرى للقيادات الشيوعية بعد ١٩ يوليو ١٩٧١ الا انه لم يستطع توجيه أى اتهام لوزير الجنوب جوزيف قرنق أو معاونيه فى قضايا الفساد المالى واستغلال السلطة .

---

(٦٤) مقابلة مع عبدالله على ابراهيم .

ولكن وبالعودة الى فقرات ببان ٩ يونيو ١٩٦٩ فيما يتعلق بشروط تنفيذ الحكم الذاتي الاقليمي واشتراط نشوء حركة ديمقراطية في الجنوب تلتحم مع رصيفتها في الشمال تتولى مقاليد السلطة في الجنوب لتنفيذ الحكم الذاتي الاقليمي ، نلمس محاولة لوصاية الشيوعيين على الحركة السياسية في الجنوب بشقيها السياسي والعسكري وهي حركة عريقة ويسلبونها بهذا حقها في تشكيل رؤيتها واضافاتها الخاصة تجاه الحل ، مع قناعتنا ان بيان ٩ يونيو ارسى ارضيه صلبه للحوار وامكانية الحل السلمي الديمقراطي للمسألة الجنوبية ولا يستطيع الشيوعيين رد اتهام البعض لهم بانهم حاولوا ان يكونوا أوصياء على محمل الحركة السياسية في الجنوب • فضلا على ذلك كان يبدو واضحا انه حتى ٩ يونيو ١٩٦٩ لم يستطيع الشيوعيين بناء حركة شعبية متأثرة ببرامجهم في الجنوب والا لما اضطروا بعد ذلك لمحاولة بنائها وولادتها ولادة قيصرية عبر جهاز الدوله • الأمر الذي يشير الى ضعف الحزب في ذلك الجزء من السودان .

وحتى عندما حاول الحزب عبر جهاز الدولة بناء تلك الحركة ، وقفت في طريقه القوى المعادية للحل الديمقراطي داخل جهاز الدولة نفسه وفي اعلى مستوياته. فلبناء مثل هذه الحركة لابد ان تخلق قاعدة للقوى الحديثة في الجنوب ، وكان بعض قطاعاتها موجودة فعلا في شكل قطاعات غير قليلة من العمال الجنوبيين والتي كان يمكن ان تكون اسهل تنظيما واكثر قربا للسياسات الجديدة • ورغم ان جوزيف قرنق حاول وبشدة استمالتهم الى خط السلطة الجديدة ، الا ان سياسات الفصل وهضم الحقوق التي مارستها جماعات عليا في الدولة تجاه العمال الجنوبيين في الاقليم الجنوبي لم يكن يساعد ابدا في بناء حركة ديمقراطية ، ورغم ان الشيوعيين قاموا هذا الاتجاه الا انهم وقفوا عاجزين حياله . (٦٥)

---

(٦٥) راجع ص ٢٩١ .

وحتى فى وزارة شئون الجنوب التى أوكل اليها تنفيذ سياسات الجنــــوب يبدو ان " العناصر الشمالية كانت على درجة من الهيمنة رغم تعاطفهم الصادق تجاه الجنوب " ٠ (٦٦)

وتحدث البيان عن شرط آخر من شروط تنفيذ الحكم الذاتى الاقليمى فــى الجنوب وهو توفير وضمان الديمقراطية للجماهير فى الجنوب ، ولم يوضح البيـــان أى ديمقراطية من الديمقراطيات السائدة كان يقصد ولم يفســر لنا كيفية توفرهـــا وضمانها ؟ !

ورغم الاهتمام بقضايا التغييــر الاقتصادى والاجتماعى فى الجنوب الا أن الحزب لم يطرح طرحا اقتصاديا مؤسسا حول قضايا التنمية والتغييــر الاجتماعى فى الجنــوب وتعكس الورقة التى قدمت فى حلقة المكتب السياسى هذا الضعف اذ تشيــر الورقـــة الى ان قيادات الحزب العليا لا زالت تتلمس وتستكشف طريقها نحو رؤية اقتصاديـــة اكثر عمقا للواقع الاقتصادى فى الجنوب ٠ ورغم ان الورقة لامست بعض آفاق الحــل الاقتصادى بخطوطه العريضه وبشكل سليم الا ان هذا لم يكن كافيا لحزب ماركســـى يعطى الجنوب اهتماما خاصا لم يحظى به فى برامج الاحزاب السودانية الاخرى ٠

ولكن ورغم كل العراقيل التى كان يضعها جهاز الدولة فى وجه تنفيذ السياســة الجديدة فى الجنوب وان جاء اعتراف جعفر محمد نميرى متأخرا لهذا الأمر عام ١٩٧٢ امام طلاب كلية الطب بجامعة الخرطوم ، استطاع جوزيف قرنق ان يقدم الكثيـــر للجنوب اقتصاديا وسياسيا ، وتعتبر بكل المعايير ما قدمه الشيوعيين السودانيين للجنوب

---

(٦٦) لقاء سابق مع عبدالله على ابراهيـم ٠

فى ٢٦ شهرا هى عمر اشتراكهم فى السلطة انجازا قياسيا ممهدين الطريق بحـزم ونكران ذات لواقع افضل للجنوب ٠

لقد وجد بيان ٩ يونيو تأييدا عظيما فى الشمال والجنوب ، وأدت الجهود التى بذلها جوزيف قرنق لاقناع الرأى العام المحلى والعالمى بجدية الحكومة فـى السعى لسـلام حقيقى وصراعه الشديد لجعل احلام بيان ٩ يونيو واقعا سياسـيا واقتصاديا يعايشه المواطن الجنوبى والجسر الجديد الذى بناه مع الاقطار المجـاورة جعلت الطريق الى السـلام ممكنا ، لقد بنت سياسات ٩ يونيو ومجهودات جوزيـف قرنق جسـر الثقة بين الجنوبيين ونظام جعفر نميرى ذلك الجسر الذى عبر بـه الجميع الى اديس ابابا ٠

وعندما بدأ الجميع يجنون ثمار ٢٦ شهرا من العمل المضنى كان الخـلاف قد وصل بين الشيوعيين وحكومة جعفر نميرى نقطة اللاعودة ، وكان الانفجار الدامـى الذى نعرفه ٠ *

هذا بالنسبة للموقف الفكرى والعملى للحزب الشيوعى تجاه المسألة الجنوبية، اما فيما يختص بالشـق الثانى من هذا الفصل وهو الموقف السياسى للحزب من سلطة ٢٥ مايو الانقلابية ، فرغم ان كثير من وثائق الحزب الشيوعى السودانى تحدثت عـن خلافات منذ الساعات الاولى للانقلاب والتى قد تبدو الى حد ما صحيحة الى ان وثائـق أخرى تشـير الى عدم وضوح الرؤية اساسا لدى قيادة الحزب سياسيا وفكريا فـى تقييمها لذلك الحدث الذى جرى فى صباح ٢٥ مايو ١٩٦٩ ٠

---

* راجع ص ٦ ٠

فبينما يصف بيان اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السودانى حركة الضباط العسكرية فى ذلك التاريخ بانها " انقلاب عسكرى وليس عملا شعبيا مسلحا ، قامت به قوى الجبهة الوطنية الديمقراطية عن طريق قسمها المسلح " . يقدم الامين العام للحزب الشيوعى وبعد اسبوعين فقط من هذا البيان فى خطابه امام مؤتمر الاحزاب الشيوعيه والعمالية فى موسكو فى يونيو ١٩٦٩ ، تحليلا مغايرا مشيرا الى ان ما حدث فى ٢٥ مايو ١٩٦٩ " حركة قام بها مجموعة من الضباط الوطنيين التقدميين معبرة عن الآمانى الشعبية ، انتزعت السلطة من يد الثورة المضادة ونقلتها الى طبقة من قوى الجبهة الوطنية الديمقراطية ".(٦٧)

هذه صوره واضحة من صور التناقض وعدم وضوح الرؤية بالنسبة للشيوعيين تجاه الموقف من سلطة الانقلاب فى ٢٥ مايو ١٩٦٩ .

ونكتفى بهذا المثال دون التطرق الى نماذج أخرى لانها ليست موضوع هذا البحث ..

....

---

(٦٧) مؤتمر الاحزاب الشيوعية والعمالية العالمي موسكو ١٩٦٩ ، خطاب عبدالخالق محجوب الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعى السودانى امام المؤتمر براغ ، مشورات السلم الاشتراكية ، يونيو ١٩٦٩ ، ص ٥٥٢ .

البـــاب الخامـــس

الفصـــل الثانـــى

الحـــزب الشيوعـــى السودانـــى والمســألـة الجنوبية

يوليـــو ١٩٧١ – يوليـــو ١٩٨٣

٥ ـ ٢

الحزب الشيوعى السودانى والمسألة الجنوبية

١٩ يوليو ١٩٧١ ـ ٣١ يوليو ١٩٨٣

فى الفصل الاول من الباب الخامس تطرقنا لواحدة من اكثر فترات الصراع السياسى جدلا فى تاريخ السودان ، حيث شهدت تحالفا مضطربا بين الحزب الشيوعى السودانى وحكومة جعفر نميرى العسكرية انتهت بشكل دموى فى ١٩ يوليو ١٩٧١ ، كما شهدت هذه الفترة ولأول مرة فى تاريخ السودان السياسى بذوغ فجر للحل الديمقراطى السلمى اسس له بيان ٩ يونيو ١٩٦٩ ومجهودات جوزيف قرنق عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السودانى ووزير شئون الجنوب الذى اعدم بعد وقت قصير من حركة ١٩ يوليو ١٩٧١ ٠

بعد ١٩ يوليو ١٩٧١ دخلت المسألة الجنوبية مرحلة جديدة نسبيا مع اعلان حكومة جعفر نميرى تمسكها ببيان ٩ يونيو ١٩٦٩ والحل الديمقراطى السلمى بتطبيق الحكم الذاتى الاقليمى ، لتقدم الحكومة خطوات واسعة باتجاه الوصول الى اتفاق مع حركات التمرد توج بتوقيع اتفاقية اديس ابابا فى ٢٧ نوفمبر ١٩٧٢ وسط زخم اعلامى داخلى وخارجى كبير ٠

سنحاول فى هذا الفصل التعرف على مواقف الحزب الشيوعى السودانى المرصودة عبر ادبياته طوال الفترة من ١٩ يوليو ١٩٧١ وحتى ١٩٨٣ ، مستعينين فى ذلك باعداد الميدان السرية ودورات اللجنة المركزية للحزب وكافة ادبيات الحزب السريه المتوفرة لدينا طوال هذه الفترة ٠

هذه الفترة شهدت تطورات شتى لامست وبعمق المسألة الجنوبية مثل الآثار الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لتطبيق الحكم الذاتى الاقليمى عبر اتفاقية اديس ابابا ،

وانعكاسات ازمة الديمقراطية فى الشمال على قضايا التنمية السياسية والاقتصادية فى الجنوب ، وانعكاسات القرار رقم (١) لسنة ١٩٨٣ والذى تم بموجبه تقسيم الاقليم الجنوبى الى ثلاثة اقاليم وتشريعات سبتمبر ١٩٨٣ الاسلامية .

هذه الفترة شهدت ايضا ظهور حركات ماركسيه فى الجنوب تدعو لتطبيق الاشتراكية العلمية مغتدية بالنظرية الماركسية اللينينية ، طالها الحزب الشيوعى السودانى بالنقد ، نحاول هنا القاء المزيد من الضوء على برامجها ونقاط الاختلاف الاساسية والانتقادات الموجهة من الحركة الماركسية الام فى السودان الحزب الشيوعى السودانى .

وينتهى هذا الفصل من الباب مع اعلان الحركة الشعبية لتحرير السودان بجناحها العسكرى الجيش الشعب لتحرير السودان عن نفسها فى ٣١ يوليو ١٩٨٣ حيث تدخل المسألة الجنوبية مرحلة جديدة تماما .

هذه الفترة شهدت اجتهادات فكرية اكثر للشيوعيين السودانيين على صعيد الجبهة الثقافية فى اطار تطوير مفاهيمهم حول الحكم الذاتى الاقليمى الذى تؤكد ادبياتهم على ان " تطوير ثقافات القوميات الجنوبية ركن اساسى من اركان نجاح تطبيقات الحكم الذاتى الاقليمى للجنوب " .

اننا نحاول هنا تتبع المواقف الفكرية والسياسية للحزب تجاه كافة هذه القضايا وعلى رأسها مواقفه النظرية والعملية من اتفاقية اديس ابابا وتطبيقات الحكم الذاتى الاقليمى وقرارات التقسيم وتقييم مواقفه واجتهاداته الفكرية فى الجبهة الفكرية الثقافية للقوميات فى الجنوب .

قبل يومين من هزيمة حركة ١٩ يوليو ١٩٧١ أكدت عبر وثائقها وخطابات قادتها على اهمية مسألة الديمقراطية لعلاقات الانتاج فى الريف لتحرير الاغلبية الساحقة من السكان لانهاء التناقض بين الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاقتصادية كشرط للوحدة الوطنية وحل مشكلة الجنوب "٠(٦٨)

وبهزيمة حركة ١٩ يوليو ١٩٧١ وماتبعها من اعدامات وتصفيات جسدية اطلق الحزب الشيوعى السودانى صرخة المقاومة مؤكدا انه " وبرغم الانتكاسة الدموية وبرغم حمامات الدم وبرغم مافقدنا من قادة قلما يجود بهم الزمن وبرغم صيد الوحوش الذى تمارسه عصابة الرده ، واعتقال الشيوعيين نواصل نحن الذين بقينا على قيد الحياة حتى الآن على الاقل مهمة الحفاظ على رأية الثورة الوطنية الديمقراطية السودانية والحفاظ على اعلام الديمقراطية والاشتراكية"٠(٦٩)

ومضت وثيقة اللجنة المركزية التى اطلقت نداء المقاومة تتحدث عن الوضع فى الجنوب مشيرة الى ان جعفر نميرى يعلن لفظيا تمسكه بالحكم الذاتى الاقليمى للجنوب بينما يطلق العناصر المعادية لوحدة السودان فى جو مصادره الديمقراطية فى الشمال ٠

وتماما مثل ماحدث لتنظيمات الحزب الشيوعي السودانى فى بقية انحاء السودان تعرضت تنظيماته فى الجنوب بعد ١٩ يوليو ١٩٧١ الى ضربات قاسية ، حيث اصبحت حرية الحركة مكفوله فقط للاحزاب الجنوبية التقليدية ٠

---

(٦٨) دورة اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السودانى نوفمبر ١٩٧١ ، ص ١٣ ٠

(٦٩) وثائق دورات اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السودانى ، دورة سبتمبر نوفمبر ١٩٧١ ، ص ٩ ٠

في نوفمبر ١٩٧١ وجه الحزب الشيوعي السوداني نداء الى جماهير الجنوب ضمن مادعا من تنظيماته في انحاء السودان ، وللتنظيمات الجنوبية الديمقراطية التي تكونت في مدن الشمال من الطلاب مواصلة التمسك ببرنامج جوزيف قرنق ، وان تساعد في فضح السلطة والعناصر الجنوبية المتعاونة معها ونقل التاثير الديمقراطي الى الجنوب ٠ (٧٠)

واهاب الحزب في هذا النداء بطلائع الجنوب التي تعلمت بتجربتها ضرورة توفير الديمقراطية والتحالف مع الحركة الديمقراطية في الشمال ان لا تنساق خلف عناصر الانفصال ٠

وظلت ادبيات الحزب الشيوعي طوال الشهور الاربعة التي سبقت اتفاقية اديس ابابا الموقعة في ٢٧ فبراير ١٩٧٢ وقانون الحكم الذاتي للمديريات الجنوبية الصادر في ٣ مارس ١٩٧٢ ، يدعو للتمسك ببيان ٩ يونيو _ موضحا انه لا يزال صالحا كاطار عملي لحل المسألة الجنوبية ٠

وبينما الحزب الشيوعي السوداني يلملم اطرافه ويلعق جراحه ، سجلت سلطة جعفر نميري العسكرية أهم انتصاراتها على الجبهة الجنوبية وذلك بنجاحها بوضع حد للحرب الاهلية المكلفة عبر اتفاقية اديس ابابا الموقعة في فبراير ١٩٧٢ بين حكومة جمهورية السودان الديمقراطية وحركة تحرير جنوب السودان وسرعان ما قننت ما جاء في اتفاقية اديس ابابا باصدار قانون الحكم الذاتي الاقليمي للمديريات الجنوبية لسنة ١٩٧٢ وذلك في ٣ مارس ١٩٧٢ والذي يمنح المديريات الجنوبية حكما ذاتيا اقليميا داخل اطار السودان الاشتراكي الموحد ، وهذا القانون الذي وافقت عليه

---

(٧٠) نفسه ص ١٤ ٠

اطراف النزاع أكد على انه جاء تحقيقا " للبيان البارز " لثورة مايو ٩ يونيو ١٩٦٩ الذى يمنح المديريات الجنوبية للسودان حكما ذاتيا اقليميا ويعتبر هذا القانون قانونا اصليا لايجوز تعديله الا باغلبية ثلاثة ارباع اعضاء مجلس الشعب وموافقة ثلث مواطنى اقليم جنوب السودان فى استفتاء عام يجرى فى المديريات الجنوبية. وتم تحديد العلاقة بين الحكومة المركزية والاقليمية على ان يعطى للحكومة المركزية الحق فى السيطرة على كل مايتعلق بالدفاع والسياسة الخارجية والتجارة والتخطيط القومى والنقل والاتصالات ، بينما تكون الحكومة الاقليمية مسئوله عن حفظ النظام والسلم والأمن الداخلى والادارة والتنمية فى المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية ومنحت الاتفاقية الاقليم الجنوبى جهازا تشريعيا ومجلس الشعب الاقليمى وجهازا تنفيذيا " المجلس التنفيذى العالى " ومنحت مؤسسات اتخاذ القرار والتشريع فى الجنوب ديمقراطية نسبية لم تكن متوفرة فى الشمال ، وانتهت الى اتفاق حول قضايا اللغة القومية والدين " حلت مشكلة الدين كجزء من التسوية التى تم التوصل اليها فى اديس ابابا ١٩٧٢ ، وتم التعبير عنها فى الدستور الوطنى عام ١٩٧٣ فقد التزمت المادة ١٦ من ذلك الدستور بالاسلام والمسيحية والديانات التقليدية" (٧١)

ان قراءة متأنية لاتفاقية اديس ابابا نوفمبر ١٩٧٢ نجد ان جهدا واضحا قد بذل فى سبيل التوصل الى حل سلمى لمسألة الحرب الاهلية فى جنوب البلاد وان قضايا مركزية اساسية للقوميات طالما انتظرت الحوار والنقاش قد وجدت فى اديس ابابا مكانا لعرض نفسها وايجاد حلول مرضية فى ذلك الوقت مثل

---

(٧١) بابكر حسن مكى ، النميرى الامام والروليت ، اسرار ١٦ سنه من حكم المشير للسودان ، القاهرة ، دار الطباعة الحديثة ، بلا تاريخ ص ١٥٩ .

البـــاب الخـــامـــس

الفصـــــل الثـــانـــى

قضايا الهوية والاقتصاد واللغة والقومية والديـــن (٧٢)

ان مفاتيح الصراع الاساسية وتعقيدات هامة وآمال قديمه ومشروعه للجنوبيين قد وجدت مجالا واسعا للتعبير والتفهم فى اديس ابابا ، واستطاعت الاتفاقيــــه ولاول مره فى تاريخ الحرب الاهليــة ان تجد تسـوية لمشكلة الحرب الاهلية فـــى جنوب الســـودان ، فقد وضع الجميع البنادق وان كان لسنوات قليلة ٠ (*)

ولقيت الاتفاقية ترحيبا محليا وعالميا واسعا لم تلاقيه أى اتفاقيه محليـــه فى ذلك الوقت ، فعلى الصعيد المحلى وجدت الاتفاقية تأييدا واسعا عند القيـادات السياسية الجنوبية وجماهير الجنوب ، واكتسب بذلك الرئيس جعفر نميرى شـــعبية لم يحظى بها أى قائد جنوبى فى تاريخ السودان الحديث ٠

على الصعيد العالمى وجدت الاتفاقية ترحيبا عالميا واسعا فقد تسابقـــت الصحافة الغربية والافريقية والعربية للاشادة بهذه الاتفاقية واعتبرتها ومضه فى ليـــل الخلافات العرقيه والقومية التى تضج بها القارة الافريقية ، وقد اعتبر رؤساء الـــدول الافريقية نجاح هذه الاتفاقية نجاحا لمنظمة الوحدة الافريقية وعلامه مضئة فى طريـــق

---

(٧٢) انظر القرار الجمهورى (تشريع) رقم (٢٩) مشروع قانون الحكم الذاتى الاقليمـــى لمديريات الجنوب لسنة ١٩٧٢ ، قانون اساسى لتنظيم حكم ذاتى اقليمـــى للمديريات الجنوبية مضمن فى ملحق رقم (٧) تقرير اعدته وزارة الخارجيـــة السودانية فى مارس ١٩٧٢ ، المسألة الجنوبية ، الطريق الى السلام ٠

(*) انظر فى ذات الموضوع السياسة الدولية ، ملف الوحدة الوطنية والسلام فـــى السودان نصوص اتفاقية اديس ابابا ، اعداد اسامه الغزالى ، ترجمة مجـــدى على عطبه ، القاهرة ، يناير ١٩٨٨ ، العدد ٩١ ، الصفحات من ١٣٦ ــ ١٥٠

الوحدة الافريقية فى المستقبل ، وشهدت تلك الايام اكثر من اشارة ورسالة تأييد من المنظمات الدولية (٧٣)

ووسط زخم الترحيب والتأييد العالمى والاقليمى لاتفاقية اديس ابابا وفى خضم الابتهاج الكبير والتأييد الواسع للقوى الجنوبية ، اعلن الحزب الشيوعى السودانى موقفا مغايرا جملة وتفصيلا ، محددا موقفه المعارض لاتفاقية اديس ابابا عبر بيان جماهيرى صدر فى مارس ١٩٧٢ مشيرا الى ان اتفاقية اديس ابابا تتناقض مع المصالح الاساسية للسودان ومع حقوق ومصالح الجماهير البسيطة من ابناء الجنوب ، ودعا البيان القوى الوطنيه للاتحاد من اجل الدفاع عن السيادة الوطنية والمحافظة على وحدة التراب السودانى وحماية ملايين المواطنين الجنوبيين من النهب والارهاب والتمزق ، وبعد ان سرد البيان مواقف الشيوعيين السودانيين من المسألة الجنوبية ودفاعهم تاريخيا على الحقوق والآمال المشروعة للجنوبيين فى التنمية والتقدم حتى بيان ٩ يونيو ١٩٦٩ الذى دعا للحكم الذاتى الاقليمى ، اتهم سلطة جعفر نميرى بانها انقلبت على بيان ٩ يونيو قبل ١٩ يوليو بزمن طويل وبعد فشل حركة ١٩ يوليو ١٩٧١ اكتمل انقلابها عليه وتمزيقها لكل اركانه وشروط تنفيذه. (٧٤)

ومضى البيان يقول " ان اتفاقية اديس ابابا " التى يعبر عنها الحزب الشيوعى السودانى فى ادبياته بتعبير " صفقه " هى النتاج الطبيعى لسياسات الحكم القائم.

وفى محاولة لادراك الابعاد الحقيقية لاتفاقية اديس ابابا القى البيان الضوء على المتغيرات السياسية المحلية والدولية التى تم فيها التوقيع على الاتفاقية ، واشار

---

(٧٣) انظر التقارير الاعلامية والسياسية للسفارات السودانية للفترة من نوفمبر ١٩٧٢ — نوفمبر ١٩٧٣ ، وزارة الخارجية السودانية ، الادارة الافريقية ، ادارة غرب اوربا والادارة العربية .

(٧٤) بيان ١٣ مارس ١٩٧٢ اتفاقية اديس ابابا تتناقض مع المصالح الاساسية لوطننا ومع حقوق ومصالح الجماهير ، الحزب الشيوعى ، ١٣/٣/١٩٧٢ ، ص ٤ .

البيان الى ان اتفاقية اديس ابابا تمت فى مناخ التحولات السياسية الداخلية التى اعقبت انقلاب ١٦ نوفمبر ١٩٧٠ الذى سار بالسلطة يمينا وخاصة عقب حركة ٢٢ يوليو ، وفى وقت تتكالب فيه الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية على دول وسط افريقيا وسعيها المحموم لصنع حزام يمتد من اثيوبيا عبر كينيا والسودان ويوغندا الى زائير بهدف بسط هيمنتها السياسية والاقتصادية على القارة بكاملها واقامة جدار سميك بين حركتى التحرر العربية والافريقية ، كما تمت الاتفاقية من وجهة نظر البيان فى ظروف اشتداد ضغط الامبريالية "و اسرائيل" والرجعية العربية لفرض استسلام مهين على مصر والدول العربية الاخرى فى مقابل تجنب الحرب وفتح قناة السويس والانسحاب من بعض الاراضى العربية ، وذهب البيان يقول انه بينما ترى فيها " أى الاتفاقية " الحكومات الافريقية المجاورة تراجعا للثورة السودانية بعيدا عن حدودها ، يحصل نظام جعفر نميرى على الثمن فى شكل مساعدات كما لمح منصور خالد ، ويتفرغ لمحاولة الحفاظ على وضعه المهتز فى الشمال ووصف البيان الاتفاقية بانها صفقة تمت بين نظام نميرى وممثلين للانيانيا نتجت عن مفاوضات تمت خارج البلاد بين طرفين سيدين متكافئين وبحضور مراقبين اجانب ، ونصت على اتفاق لوقف اطلاق النار تحت اشراف لجنة محايدة واصبح للجنوب برلمانا وحكومة ورئيس ولغة عمل غير لغة البلاد الرسمية ، ومضى البيان يقول " ومن غير ما يزعم نميرى فان الوقت المسلحة فى الجنوب لن تكون " قوميه " لانها محكومة باتفاق محدد ينص المعروف منه على ان يكون نصفها من الانيانيا ، بالاضافة الى ذلك فان قوات البوليس والسجون تخرج كلها من اشراف الحكومة المركزية ولا تصبح هذه الاتفاقية نافذة بمجرد توقيع السفاح نميرى أو ممثلة عليها وانما تحتاج ايضا الى توقيع جوزيف لاقو زعيم الانيانيا أو من يمثله " . (٧٥)

---

(٧٥) الحزب الشيوعى السودانى ، بيان ١٣ مارس ١٩٧٢ ، ص ٤ .

وأكد البيان ان الحكم الذاتي الاقليمي ليس منحه من احد ولكنه حـــق ديمقراطي مقدس لشعوب وتجمعات قومية وحدتها ظروف تاريخية معينة منبها الى أنه عندما تعترف القومية العربية في الشمال بهذا الحق للجنوب وتوفر افضل الظـروف لممارســته فانها تزيل اسباب الشـكوك والتخوف وتبنى وحدة راسخة تقوم علـــى المساواة والثقة المتبادلة ٠

ومضى البيان يؤكد ان الاعتراف للاخوة الجنوبيين بحقهم الديمقراطـــي في ممارسة الحكم الذاتي وتطوير مؤسساتهم الديمقراطية لا يمكن ان يتم في ظـــل سلطة دبكتاتورية هى نفسها غير متحررة من انماط التعصب وامراض الطبقية ٠ونـــوه البيان الى تجارب الحركة السياسية في السودان والتى اكدت بحكم التجربة ان كـــل نظام سياسى يحرم الجنوب من حقه فى الحكم الذاتي الاقليمي لا يمكن ان يكـــون ديمقراطيا وبالنتيجة فان أي سلطة ديكتاتورية في الشمال لن تكون قادرة على منـــح الجنوب حكما ذاتيا حقيقيا ، ومضى البيان يؤكد على ضرورة الوحدة الوطنية وبقـــاء الجنوب كجزء اصيل من السودان الموحد على اساس ان فرص التطور للجنوب تقبـــع في بقائــه جزءا من السودان وليس في فصله أو الحاقه بأية دولة مجاورة ، وقـــال البيان " ان اتحاد الجنوب مع الشمال على اساس الحكم الذاتي الاقليمي يتيح للجنـــوب النجاة من النزاعات القبلية الدموية التى ارهقت الكثير من الدول الافريقية" ٠ (٧٦)

ويمضى البيان في تقييمه لاتفاقية اديس ابابا متهما الاتفاقية بانها تنكرت لواحد من اهم بنود بيان ٩ يونيو ١٩٦٩ والذى يؤكد على ضرورة وضع الحكم الذاتـــي الاقليمي في يد القوى الجنوبية الوحدويه والتى ربطت مصير الجنوب ومصيرها مع القـوى الديمقراطية في الشمال على طريق الوحدة ، متهما نظام جعفر نميرى بانه ســـلم

---

(٧٦) نفســه ٠

السلطة فى الجنوب للعناصر الانفصالية والوطيدة العلاقة مع اسرائيل · وترك قوات البوليس والسجون تحت امرتها ، ويمضى البيان اكثر ليؤكد ان الاتفاقية لم تقدم أى حلول جادة لمشاكل التخلف الاجتماعى والاقتصادى الذى يمثل جذور مشكلة الجنوب مؤكدا ان التخلف الاقتصادى والاجتماعى فى الجنوب وبقية انحاء السودان ناتج عن خضوع الاقتصاد السودانى للنفوذ الاجنبى واتباع طريق التطور التقليدى الذى ورثه السودان من السلطة الاستعمارية · (٧٧)

وحول تدفق المساعدات الاجنبية للسودان والتبرعات المحلية ، اشار البيان الى ان سلطة جعفر نميرى ستدر ملايين الدولارات وتفتح الباب مرة أخرى أمام المؤسسات الاستعمارية الحديثة والبنك الدولى ومال التنمية وغيرهما " وذلك للسيطرة على مداخل الاقتصاد السودانى لاستنزاف ثرواتنا القومية بالاضافة الى تزايد الانفاق على جهاز الدولة وعلى البذخ والتفاخر وسط القيادات الادارية الفاسدة للمشروعات والمؤسسات الاقتصادية ، وتماما مثل الحكومات التى تعاقبت على السودان فانهم سيحصلون على قروض ومعونات ولكن محصولها سيصبح مثلما فى الماضى عنوانا لسيطرة الاستعمار الحديث اكثر منه مقياسا للتقدم وسيؤدى الى اشتداد الازمة الاقتصادية فى كل القطر ، ومضى البيان يدعم وجهة نظره هذا قائلا " ومما يدعم هذا ان النشاط الاقتصادى فى المديريات الجنوبية قد اصبح خاضعا لتصرف السلطات المحلية والتى تتكون من الانيانيا والقوى اليمينية الاخرى المرتبطة بالدول الاستعمارية والتى ترى مثلها الاعلى طريق التطور الرأسمالى " · (٧٨)

ومضى البيان الذى حوى سته صفحات مطوله يقول ان الاتفاقية صورت للعالم ان الشيء الاساسى فى الحكم الذاتى الاقليمى هو تسليم السلطات للجنوبيين

---

(٧٧) نفسه ·

(٧٨) نفسه ص ٥ ·

بينما جربنا نحن فى السودان وفى افريقيا هذا التطور الذى لن تكون له نتيجه غير احلال جنوبيين فى الادارة محل الشماليين ونشوء قلة متيسره ومتميزه من الموظفين ويبقى ملايين الجنوبيين البسطاء الفقراء اسرى التخلف والفقر تماما كما حدث فى شمال السودان ، وبهذا يتحول الحكم الذاتى بدلا من وسيلة ديمقراطية لتطوير القوميات فى الجنوب وسيله للاثراء وظهور طبقة من الرأسماليين الجنوبيين على حساب المواطن الجنوبى البسيط ٠

والبيان لا يرفض (جنوبة) الوظائف ويعتبرها نتيجة طبيعية للحكم الذاتى الاقليمى ولكنها يجب ان تتم فى ظل شروط عادلة وقاسية تمنع التلاعب بالسلطات والابتعاد من تضخيم جهاز الدولة وتقليل امتيازات الموظفين وتقييد سلطات البيروقراطية بمشاركة الجماهير فى ادارة المشاريع الانتاجية ويعرج البيان مرة أخرى ليؤكد ان هذا التصور لايتم الا فى ظل التطور الديمقراطى غير الرأسمالى حيث توفر مشاريع التنمية فرص العمل للاكثرية ٠ وحيث يمكن للجماهير بمشاركتها النضال ضد الظواهر غير الديمقراطية ٠ (٧٩)

ومضى البيان يشير الى حقيقة اساسية وهى ان اتفاقية اديس ابابا تقوم على مصادرة حريات الجماهير وفرض حاكمين بلا استشارة جماهيرية ولاتفويض ديمقراطى ولم تتضمن أى نصوص تؤمن على الحريات الديمقراطية وشرعية ممارستها وتعطى الانيانيا وقوى اليمين الاخرى حق احتكار السلطة والعمل السياسى فى الجنوب٠ ومضى البيان يشير الى وجود قوى اساسية خارج السودان تعارض الاتفاقية وان هنالك قوى سياسية فى الجنوب محرومه من ابداء وجهة نظرها وبهذا المستوى يصبح النظام القائم فى

---

(٧٩) نفسه ص ٦ ٠

الجنوب نظاما يقوم على الفرض والاكراه حاملا بذلك عوامل انفجاره فى داخله وبهذا يتحول الحكم الذاتى الاقليمى والذى نشأ كمطلب ديمقراطى الى ادارة للدبكتاتورية.

ونبه البيان الى ان اجواء " مصادرة الديمقراطية ستقف حجر عثرة امام النشاط الحر للقبائل والشعوب المختلفة فى الجنوب وامام تطور وازدهار ثقافاتها ، كما ستقف عقبه امام المساواة التامه بينها وهذا هو بالضبط المناخ الذى يمكن ان تفرخ فيه النزاعات والصراعات القبلية ". (٨٠)

وختم الحزب الشيوعى بيانه منبها الى ان نظام جعفر نميرى قد حول الحكم الذاتى من وسيله لتطوير شعوب وقبائل وثقافات الجنوب فى رحاب السودان الواحد الى اداة لربط السودان بقوى الاستعمار وتحويلها الى قاعدة متقدمة لضرب حركة الثورة الافريقية والعربية ، ودعا البيان القوى الوطنية والديمقراطية فى الشمال والجنوب للعمل لاسقاط حكومة جعفر نميرى واتفاقية اديس ابابا .

وبهذا البيان اعلن الحزب الشيوعى السودانى معارضته لاتفاقية اديس ابابا بوصفها صفقة تمت بين نظام غير ديمقراطى معزول فى الشمال سياسيا وبين قوى انفصالية يمينية بمساعدة ومباركة الاستعمار الغربى وذلك لتوطيد اركان حكم الفرد وتصفية الثورة السودانية وخنق حركات التحرير الافريقية .

ولكن قطاعات واسعة من المثقفين الجنوبيين رأت فى الاتفاقية منفذا سليما للحل تمسكت به بقوة وظهر بين هذه القطاعات شبه اجماع على جدوى الاتفاقية

---

(٨٠) نفسه .

ونفعها للجنوب بحسبانها نصرا قاتل من اجله الجنوبيين طويــــــــــلا ٠

ولكن يبدو ان الاتفاقية لم تجد قبولا لدى الجنوبيين خارج الحزب الشيوعى السودانى فقط بل ان الاتفاقية احدثت شرخا وبلبلة وسط عضوية الحزب الشيوعـــى السودانى من الجنوبيين فقد جاهر بعضهم بتأييده للاتفاقية بحسبانها تحمل روح الطرح الشيوعى واتهم قيادات الحزب بانها لا ترى خير الجنوب ، وتركوا صفوف الحـــزب الشيوعى مقدمين استقالاتهم احتجاجا على مقاومة الحزب الشيوعى السودانى لاتفاقيـــة اديس ابابا ٠ (٨١)

ووجه الكثير من مثقفى الجنوب الكثير من الانتقادات للحزب الشيوعى السودانى بعد اصدار ترجمه لهذا البيان باللغة الانجليزية ووزع فى مديريات الجنوب بـذات التاريخ ، ١٣ مارس ١٩٧٢ ، ودعوا الحزب الشيوعى للعمل من داخل اتفاقيـــة اديس ابابا لانها حققت لهم " أى للحزب الشيوعى " شعارا عزيزا عليهم طالمـــا رفعوه منذ الخمسينيات ٠ (٨٢)

وتعتبر انتخابات ١٩٧٢ الطلابية بجامعة الخرطوم مثالا كلاسيكيا لامتعـــاض مثقفى الجنوب من موقف الحزب الشيوعى تجاه اتفاقية اديس ابابا ٠ وذلك عندما نسـقت جبهة الجنوب وحزب سانو جهودهما مع حركة الاخوان المسلمين وحزب الامه والاتحادى الديمقراطى ونزلت فى قائمة واحدة بالضـد من قائمة الشيوعيين ٠ وكانت الجبهـــة الديمقراطية قد رشحت ثلاثة من الطلاب الجنوبيين ٠ وقد ادلى ٣٤٪ من الطـــلاب لقائمة الجبهة الديمقراطية ٠ (٨٣)

---

(٨١) مقابلة مع جوزيف مدســتو ٠
(٨٢) نفســـه ٠
(٨٣) الميدان السرية ، أول اكتوبر ١٩٧٢ ٠

لقد كان موقف المثقفين الجنوبيين من الحزب الشيوعى أبان اتفاقيـــــة اديس ابابا موقفا معاديا تماما رغم ان رأى الحزب الشيوعي السودانى تجاه اتفاقيـة اديس ابابا صاغه الشيوعيون الجنوبيون الامر الذى ساعد على بقاء الكثير مـــــن العضوية داخل الحزب رغم تراجع البعض فى الالتزام برأى الحزب تجاه الاتفاقيـة لاحقـــا ٠ (٨٤)

وظل الحزب الشيوعى السودانى يطارد الاتفاقية بانتقاداته مشيرا فى وثائـق انعقاد دورة اللجنة المركزية للحزب فى يوليو ١٩٧٢ الى ان الاتجاه الانفصالـــى ليس لديه القدرة حاليا لفصل الجنوب لكنه يعمل بوعى لاستنزاف طاقات ومقدرات الشمال وارهاقه للحد الذى يشجع الاتجاهات المتعصبة والانفصالية وسط الشماليين كما حذرت الوثيقة من خطورة الاصوات التى اخذت تبشـر بروح الاستســـــلام وتخيف الجماهير بان أى تغيير للنظام السياسى الراهن سيتبعه بالنتيجة انفصال الجنـــوب ٠ (٨٥)

ويبدو ان الشيوعيين لم يستبعدوا هذا الخطر كليا ، اذ انهم اشـــاروا الى ان هذا الخطر لايزال قائما مستندة الى شواهد تاريخية ، مثل ان القوى الاستعمارية فاقمـت من التمرد والهبت فكرته لوقف تقدم الحركة الوطنية عشـية الاستقلال ، كما الهبت الدوائر الرجعية ـ على حد تعبير الوثيقة احداث ديســـمبر ١٩٦٤ فى الخرطوم لاضعاف سلطة اكتوبر وعزلها ٠

---

(٨٤) جوزيف مدستو ، مصد سابق ٠

(٨٥) الحزب الشيوعى السودانى ، دورة اللجنة المركزية للحزب الشيوعى ، يوليـــو ١٩٧٢ ، وثائق داخلية ، لم تنشـر من قبل ٠

ناقشت هذه الوثيقة الوضع الحالى بعد اتفاقية اديس ابابا كاشفة المزيـــد من الضوء على مواقف الحزب وتحليلاته الآنيه والمستقبلية لنتائج اتفاقيـــة اديس ابابا ، ومن هنا تأتى أهمية وسرية الوثيقة ٠

واشارت الوثيقة الى ان الاتجاه الانفصالي هو نفسه لن يكون قادر على الحركة بحرية بسبب التناقضات والصراعات الداخلية التي يعاني منها ، والتي ظهرت انعكاساتها بعد اسابيع قليلة من توقيع الاتفاقية مؤكدة على ان عودة اللاجئين الى الجنوب سيفجر المشاكل الاجتماعية والاقتصادية المزمنة ، وراحت الوثيقة تؤكد ان كل يوم يمر فى حياة الجنوبيين سيعرفون ان لا حل لمشاكل حياتهم الا بوحدة مصيرهم مع القوى الديمقراطية فى الشمال ، وراحت الوثيقة تشير الى تناقضات الاتفاقية مع نفسها مؤكدة " انه وفى ميدان السياسة الخارجية استكملت السلطة باتفاقية اديس ابابا والسعودية ما بدأه ميثاق طرابلس فى الانحراف بالثورة السودانية وتصفيتها واصبح الشعار الموجه للسياسة الخارجية هو الحديث المهم عن الطبيعة العربية والافريقية والاسلامية للسودان ٠ كما كانت تردد قوى الثورة المضادة قبل ٢٥ مايو ماصاغته فى مشروع الدستور الاسلامي "٠(٨٦)

وتمضى اللجنة المركزية للحزب الشيوعى وبعد ان تؤكد على ان نتاج الاتفاقية سيكون اخضاع جماهير الجنوب واقتصادها المعلق لقوانين النهب الرأسمالي وهدم كياناتها الاجتماعية ، منبهة الى ان الدعامة الاجتماعية ورأس الرمح لتحقيق هذه الاهداف تكمن فى " توحيد المثقفين والمتعلمين ذوى التطلعات البرجوازية من الجنوبيين كطلائع للتنمية الرأسمالية وتصعيد النزعات القومية والعرقية الضيقة ضد " عرب الشمال " واستبدال" الجلابى " الشمالى بالتاجر الجنوبى والادارى الشمالى فى جهاز الدولة بالادارى الجنوبى المشبع بالتطلعات والرغبة فى ان يعوض مافاته من زمن واخذ نصيبه من الغنائم ويرتكز كل هذا على قوى المتمردين الملحقين بالجيش"٠(٨٧)

ومن نتائج تطبيق الاتفاقية كما ترى الوثيقة تخريب الدور الوطنى العام الذى تلعبه القوات المسلحة فى الحفاظ على وحدة السودان ، وذلك بادخال قوات المتمردين

---

(٨٦) نفسه ص ٤٨ ٠

(٨٧) نفسه ، ص ٥٣ ٠

العسكرية فى جسد القوات المسلحة لحراسة تنفيذ الاتفاقية وحماية السلطة .

واتهم الحزب الشيوعى السودانى اتفاقية اديس ابابا بانها وضعت المزيد من العراقيل امام حل المسألة الجنوبية مستقبلا مشيرا الى ان " قضية توحيد القبائل والقوميات الجنوبية على اسس ديمقراطية متقدمة ستظل باقية تنتظر الحل " . (٨٨)

وأمام الموقف المتشكك للشيوعيين السودانيين فى قطاعات غير قليلة من السياسيين الجنوبيين ، اشارت الوثيقة الى حقيقة هامة توصل لها الشيوعيون السودانيون منذ اكتوبر ١٩٦٤ وهى انه باستثناء الحلقات القائدة للتمرد فان اوسع الاقسام من اللاجئين الجنوبيين خارج البلاد او المحتمية بالغابة ليس فقط لا مصلحة لها فى الانفصال والسير فى ركاب القوى الاستعمارية بل هى فعلا مع وحدة التراب السودانى وضد القوى الاستعمارية ، لكنهم يحسون بان لهم قضية يصارعون من اجلها وموقفهم هو رد فعل طبيعى لمجازر القوات المسلحة ضد الجنوبيين ولاضطهاد الذى يعانونه وسياسات الحكومات التقليدية فى الشمال التى تسد الطريق امام تطلعاتهم وهم يتأملون ماتوصل اليه اخوانهم فى البلدان الافريقية والاكثر تخلفا من الجنوب ، وتتوصل الوثيقة الى ان هؤلاء بحكم خبراتهم وتجاربهم الجديدة سرعان مايكتشفوا الاتجاهات الانانية الضيقة للقيادات السياسية القابضه على السلطة فى الجنوب وسيقتنعوا بعدم جدوى الانسياق خلف هذه القيادات التى ربطت مصيرها بنظام جعفر نميرى وبالاستعمار ، ومضت الوثيقة تحدد موقف الحزب من رؤساء القبائل والسلاطين والملوك او ما اسمتهم " بالتكوينات القديمة التقليدية فى الجنوب" اشارت الوثيقة بهذا القطاع بوصفه قطاعا ظل تاريخيا معادى للانفصال معادى لقوى التمرد رافضا الانقياد خلفها . لارتباطه بجهاز الدولة المركزى واصبحت لها مصالح

---

(٨٨) نفسه ص ٥٤ .

مادية ـ نقدية وعينية ومصالح معنوية جعلتها اقرب الى وحدة السودان ورفض التمرد ودعاوى الانفصال ، ومن دوافع ميلها للوحدة خوفها من سيطرة المتمردين من القوى الحديثة جنود، متعلمون ، شباب قيادات سياسية على مقاليد الأمور في الجنوب فتفقد سلطتها على القبيلة وبالتالى نفوذها ، كما ان مجموعة كبيرة من شيوخ القبائل وقفت ضد التمرد لما تعرضت له من ابتزاز وضغط المتمردين والهجمات العشوائية للجيش الشمالى ، ويشير الشيوعيين الى الحزب يعمل على الاستفادة من نفوذهم القبلى لدعم مواقع الوحدة ، ولكن المقابل ليس تخليد وتكريس وضعها الاجتماعى والادارى وانما السعى وانتقال الجنوب من الادارة الاهلية للحكم المحلى باسلوب مرن لا يدفعها لموقف عدائى "٠(٨٩)

وحذر الحزب الشيوعى من ردة فعل مجموعة الجلابة الشماليين ـ رأس المال التجارى فى الشمال ٠ والذين سينحسر نفوذهم التجارى فى اسواق الجنوب بعد الاتفاقية وستنفجر احقاد الجنوبيين ضدهم بوصفهم يمثلون تجسيدا حيا ويوميا لاضطهاد الشمال للجنوبيين " والذين سوف يعملون على تغذية واذكاء نار التعصب وشوفينية القومية الاكبر البرجوازية فى الشمال ، وستنتقل هذه المجموعات من الدعوه الى القمع ولا شيء غير القمع كما فى الماضى الى التغيض والدعوه لترك الجنوب وشأنه ولينفصل اذا ارادوا الانفصال "٠(٩٠)

ولاحظ الشيوعيون تباين المواقف تجاه اتفاقية اديس ابابا داخل القوات المسلحة مشيرين الى ان الاحساس بخطر الاتفاقية على وحدة البلاد هو الشعور السائد ،فمن الناحية العسكرية فان مجموعات كبيرة من الضباط تعى خطورة ادماج المتمردين فى

---

(٨٩) الحزب الشيوعى السودانى ، وقضية الجنوب ، ص ١٦ ٠

(٩٠) دورة يوليو ١٩٧٢ ، ص ٥٥ ٠

جسم القوات المسلحة ، قطاعات أخرى تعارض الاتفاقية من ناحية حرمانها من العلاوات والترقيات والامتيازات واثناء وجودها فى الجنوب ، وحرمانها من النشاط التجارى الذى كانت تشارك فيه من تعيينات الجيش ومؤنه أو حماية تجارة الجلابة ونقلها بالطوف العسكرى ، ايضا هناك مجموعات تضم قطاعات من العسكريين الجنوبيين تعارض ترقية جوزيف لاقو الى رتبة لواء وترقية مجموعات من المتمردين الى مناصب ضباط عظام .

وحول موقف القوى السياسية التقليدية فى الشمال من الاتفاقية يرى الشيوعيون انها تبدى معارضتها للاتفاقية فى حدود مصالحها منتقدا مبدأ التنازلات التى قدمتها السلطة للمتمردين وليس مبدأ التنازلات وتحسب التحالفات وانحياز جانب من الجنوبيين المتحالفين معها للسلطة والاتفاقية وتعى الموقف القوى الذى احتلته مجموعات الجنوبيين الحاكمة فى الضغط السياسى مستقبلا .

ولكن مالبثت الوثيقة ان عادت لتؤكد ان الاقسام الاوسع من جماهير الاحزاب التقليدية تعى خطورة الاتفاقية على استقلال البلاد وسيادتها وأمنها . (٩١)

وقد حددت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى فى يوليو ١٩٧٢ مهام عملية لمواجهة اتفاقية اديس ابابا واسقاطها على رأسها قيادة حملة فى جنوب السودان لاطلاق الحريات الديمقراطية وحق تكوين النقابات والاحزاب والمنظمات الاجتماعية والثقافية وحق اصدار الصحف وحرية التعبير والنشر والاجتماع وحق الجماهير فى انتخاب ممثليها فى كل اجهزة السلطة الاقليمية والمركزية بحرية ودون حجر أو قيود مع مراعاة التمثيل العادل لشعوب وقبائل الاقليم صغيرها وكبيرها ، والعمل على كشف مواقع الفساد والتلاعب

---

(٩١) نفسه ص ٥٦ .

الناجم عن توزيع المؤن والغذاء ات والمساعدات الانسانية المخصصة لبسطاء الجنوبيين ، وأهابت اللجنة المركزية فروع الحزب فى الجنوب للتصدى لهذه المهمة وتجميع فروع الحزب المنهكة من ضربات ما قبل وما بعد حركة ١٩ يوليو وتنشيط وبناء الحركة النسائية والشبابية الديمقراطية ٠

وفى اشارة الى وجود اتجاهات فى الجنوب تعمل على بناء تنظيمات ديمقراطية ماركسية خارج سيطرة الحزب الشيوعى السودانى أهابت اللجنة المركزية عضويتها " بالنضال ضد الدعوه الاقليمية الضيقة لخلق تنظيمات ديمقراطية منفصلة للجنوبيين " (٩٢)

وحول تنشيط حركة المزارعين وتنظيمها اكدت اللجنة المركزية ان حركة مزارعين نشطة كانت متواجدة فى منطقة أويل والرنك وملوط والاستوائية وبالقرب من واو وقد استطاعت هذه الحركة فى فترات معينة الى صياغة مطالبها وفرض استقلالها فى الاتصال بالحكومة المركزية دون وساطة الاحزاب والسياسيين فى الجنوب واضافة الى مشاريع التنمية الحالية كمشاريع الزراعة الحديثة فى المديريات الثلاثة "٠ (٩٣)

آمنت اللجنة المركزية على السعى لتنشيط هذه الحركة وتقديم الدعم التنظيمى لها ٠ ولم تستثنى اللجنة المركزية للحزب بناء حركة طلاب ديمقراطية فى الجنوب مؤكدين على انهم وتماما فى تصديهم لقضايا الحياة اليومية فى الجنوب سيرفعوا ويعرضوا قضايا التضامن مع الثورة الافريقية ، وعلى هذا الطريق اكد الشيوعيين بانهم " سيطوروا علاقات مباشرة مع الجماعات الماركسية والتقدمية فى الدول الافريقية المجاورة ويستفيدوا من فتح الطرق مع دول شرق افريقيا والصله الدائمه بين أهل الجنوب وشعوب وقبائل تلك البلدان "٠ (٩٤)

---

(٩٢) نفسه ص ٥٩ ٠

(٩٣) نفسه ٠

(٩٤) نفسه ، ص ٦٠

يعمل عملاء المخابرات الامريكية والغربية تحت ستار انهم خبراء ومندوبين للهيئـــات الاجنبية والدولية للاغاثـة . (٩٦)

وعاد البيان ليؤكد ما اكدته قيادات شيوعية عن وجود بنود سريه حوتهـــــا اتفاقية اديس ابابا لم تعلن (٩٧)

وكان بيان الحزب الشيوعى السودانى الصادر فى مارس ١٩٧٢ حول الاتفاقية قـــد اشار فى اطار حديثة عن الجانب الامنى فى الاتفاقية الى ان هناك بنود غير معروفـــه فى الاتفاقية . (٩٨)

وذلك عندما اشار البيان الى ان اهداف اتفاقية اديس ابابا الرامية الى تحويـــل الجنوب الى مركز متقدم لضرب حركات التحرر الوطنى فى شرق ووسط افريقيا بـــات واضحا ، ومضى البيان يقول انه " بدأت تتكشف الاتفاقيات السرية مع زائير لضـــرب اللاجئين والتآمر عليهم وعزلهم فى معسكرات خاصة كما وقع صدام مسلح بين ثوار الكنغـــو والجيش السودانى راح ضحيته مائة شخص من الجانبين ، وهذا جزء من الاتفاق العام مع كل من الامبراطور هيلاسلاسى وتمبل باى لضرب ثوار اريتريا وثوار تشاد" . (٩٩)

ورغم انه من الممكن ان يكون نظام جعفر نميرى وخصوصا بعد تحوله غربـــا فى اعقاب حركة ١٩ يوليو ١٩٧١ ضالعا وبشكل مباشر وغير مباشر فى اتفاقيات اقليمية تهدف لتأمين مصالح انظمة سياسية افريقية معادية لشعوبها وتأمين مصالح قوى كبـــرى فى المنطقة وذلك بمحاصرة حركات التحرر الافريقية فى الجوار ، الكنغو ، زائير ، اريتريا

---

(٩٦) بيان اصدره الحزب الشيوعى السودانى ، تحت عنوان عام من الخيانه ٢٥ فبراير ١٩٧٣ .
(٩٧) مقابلة مع صديق عمر ، مصدر ســابق .
(٩٨) انظر بيان ١٣ مارس ١٩٧٢ ، ص ٤ .
(٩٩) الحزب الشيوعى عام من الخيانة ، بيان صادر فى ٢٥ فبراير ١٩٧٣ .

الا ان حديث الشيوعيين السودانيين في ذلك الوقت عن تضمن اتفاقية اديس ابابا لبنود سرية لم يثبت صحته في الواقع وقد مرت الآن اكثر من سبعة عشر عاما على الاتفاقية ٠

البيان يشير ايضا الى تناقص اعتمادات الحكومة المركزية (من ٦ مليون الى ٤ر٥ مليون) وتضخم جهاز الحكم الاقليمي بخلق (٢١ر٠٠٠) لارضاء الانيانيا مشيرا الى انهيار الخدمات الطبية والتعليمية والارتفاع الجنوني للاسعار ، كما اشار البيان الى تعنت السلطة الاقليمية في الجنوب في تعاملها مع الحركة المطلبية وذلك عندما قابلت السلطة في الجنوب اضرابات عمال الاشغال والصحه والتربية والتعليم في سبيل التثبيت في العمل وحق الترقي بالتنكيل والتشريد ، وقال البيان ان السلطات " شردت ٥٠٠ عامل من الاشغال وسرحت ١١٥ من عمال الزراعة بتركاكا أعمال الزراعة في تركاكا يعملون بالسخره ويتقاضون اجرا صفيحة ذره في الشهر "٠ (١٠٠)

وحول نتائج هذا العام وسط القوات المسلحة في الجنوب اشار البيان الى ان ضباط الانيانيا فرضوا شروطهم وأدى هذا الوضع الى تفكك الجيش وانهيار الانضباط العسكري وشاع اسلوب عدم الانصياع للاوامر وانقسم الجيش الى مجموعتين كل لهما ادواتها وعرباتها الخاصة وليس بعيدا بالطبع قياداتها الخاصة على حد تعبير البيان ٠

شهدت سنوات مابعد ١٩٧٣ عملا سياسيا ودعائيا كثيفا قاده الحزب الشيوعي السوداني استهدف استعراض حقائق الوضع الاقتصادي والسياسي في الجنوب وقضايا الفساد المالي والاداري ، مناشدا القوى الوطنية الى مواجهة سلطة جعفر نميري

---

(١٠٠) نفسه ٠

التى تسعى بحكم التزاماتها فى اديس ابابا لفسح المجال للتآمر الامبريالى الرجعى فى منطقة البحر الاحمر وسط وشرق افريقيا منها السلطات السودانية بالعمل على تصفية وضرب الثورة الاريترية ، ودعا الحزب الى تقديم كل مساندة ممكنة لثوار اريتريا والكنغو ومساعدتها على توحيد صفوفها ورفع قدراتها الفكرية والتنظيمية والسياسية ". (١٠١)

وفى تعليقها على التعديل الوزارى الذى اجراه رئيس الحكومة الاقليمية آنذاك ابيل البر فى سبتمبر ١٩٧٣ ، قالت الميدان السرية ان الحكام فى الجنوب عملوا على تصعيد وتوسيع هوة الصراع القبلى نتيجة لانقساماتهم وصراعاتهم فى الوقت الذى يحاولون ان يوهموا جماهير الجنوب ان متاعب سبعة عشر عاما من الجوع والتشريد والموت والخراب الاقتصادى قد انتهت بوضع السلطة فى ايديهم ناسية أو متناسية ان القوى التقليدية التى استلمت السلطة فى الشمال منذ فجر الاستقلال لم تغير من وجه الحياة . وحذرت الميدان ان هذه التجربة تتكرر الآن وبشكل اكثر حدة فى الجنوب بعد اتفاقية اديس ابابا . (١٠٢)

وواصلت الميدان تعليقها فى مقالها المطول حول التعديل الوزارى مشيرة الى ان المجاعة اصبحت تهدد اكبر مناطق الجنوب وسط صراعات قيادات السلطة الاقليمية بين مجموعة الوزراء العائدين بقيادة (آريون منديرى) والوزراء بالداخل الذين ينقسمون هم على انفسهم ايضا ، مجموعة يقودها صومبل آرو ومجموعة جبهة الجنوب بقيادة هلرى لوقالى وآبيل البر ، وحذرت الميدان من ان مجموعات الصراع هذه نقلت صراعاتها الى القبائل لاستخدام نفوذها القبلى فى صراعاتها السياسية ضد الآخرين . وقالت الميدان ان آبيل البر واهم ان ظن ان بامكانه صرف جماهير

---

(١٠١) دورة اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السودانى مايو ١٩٧٣ ، ص ٧٤ - ٧٥ .
(١٠٢) الميدان السرية ، من ثمار اتفاقية اديس ابابا - التعديل الوزارى لايحل الازمة بالجنوب ، سبتمبر ١٩٧٣ ، العدد ٦٥٩ ، ص ٧ .

الجنوبيين عن حقيقة الاوضاع المتدهورة في الجنوب ، ونادت الميدان بان الحل يكمن في الغاء اتفاقية اديس ابابا ووقف تنفيذها ونزع السلطة من يدي القوى التقليدية والانفصالية "٠(١٠٣)

بحلول عام ١٩٧٤ وبعد ان سارت اللجنة المركزية للحزب خطوات واسعة نجاه تأمين قيادة محلية جنوبية حلت محل القيادات الشمالية التي كانت تقود النشاط الحزبي والسياسي في الجنوب والتي ابعدت عن الجنوب بعد اعتقالات ١٩ يوليو ١٩٧١ المشهورة ، وبعد ان بدأ الجنوبيون يكتشفون الخلل في اتفاقية اديس ابابا كان الحزب قادرا على استعادة وضعه الطبيعي وعرض وجهة نظره السياسية واقناع قطاعات كبيرة بان الاتفاقية لم تحل قضاياهم الاساسية "٠(١٠٤)

وفي عام ١٩٧٥ واصل الحزب اصدار بياناته السياسية حول الوضع في الجنوب باللغتين العربية والانجليزية " كان سبق للحزب ان اصدر بيان ١٣ مارس ١٩٧٢ وفبراير ١٩٧٣ والخاصين باتفاقية اديس ابابا باللغة الانجليزية في جنوب السودان "٠ فاصدر الحزب في جوبا في ١٩٧٥ بيانا حول المجاعة التي ضربت كثير من مناطق الجنوب حيث اكد البيان بعد ان حلل اسباب المجاعة بحسبانها نتاج طبيعي لازمة سلطة اقليمية غير مكترثة بقضايا الجماهير الجنوبية وسلطة مركزية معادية للديمقراطية ٠ واكد البيان انه بات الآن يتساوى الشخص الذي يموت برصاص التمرد أو الجيش وذلك الذي يموت بالمجاعة ، ومنذ عام ١٩٧٥ ظلت فروع الحزب في المديريات الجنوبية تصدر وبانتظام البيانات السياسية باللغتين العربية والانجليزية "٠(١٠٥)

---

(١٠٣) نفسه ٠
(١٠٤) جوزيف مدستو ، مصدر سابق ٠
(١٠٥) صديق عمر ، مصدر سابق ٠

وواصل الحزب الشيوعى نداءاته للحركة الوطنية فى الشمال والجنوب لبناء وحدة ديمقراطية للنشاط السياسى الشجاع فى سبيل القضايا البسيطة القريبة من أهل الجنوب مثل النضال من اجل توفير الحد الادنى لتوطين العائدين من غذاء ومأوى . ودواء لمكافحة الاوبئة وكشف فساد المفسدين والرقابة الصارمة على الموارد المالية الشحيحة وانتزاع حرية النشاط السياسى والنقابى بعيدا عن وصايا الاتحاد الاشتراكى حيث ستتجمع كما يقول الشيوعيين من خلال هذا النشاط القوى المؤتمنة على الحكم الذاتى الاقليمى وتعزل عناصر الانفصال "٠ (١٠٦)

ولم يمضى زمن طويل على استنتاجات الشيوعيين السودانيين من ان اتفاقية اديس ابابا لن تجلب الاستقرار والامن فى جنوب السودان ، حيث اندلعت اعمال العنف مرة أخرى فى مارس ١٩٧٥ ، والجنوب يحتفل باعياد الوحدة وفى ذلك الوقت كانت تجرى عملية استبدال السلاح بين الرئيس جعفر نميرى وقائد التمرد جوزيف لاقو فى واو عندما قامت قوات الانيانيا المتواجدة بحامية اكوبو باعالى النيل بالتمرد ورفضت تسليم السلاح القديم وجردت القوة الشمالية من سلاحها وأسرت افرادها وقتلت قائدها الجنوبى العقيد ابيل شول ٠ (١٠٧)

ونشر الحزب الشيوعى السودانى معلومات يوم ذاك عن انباء اشتباكات فى منطقة الحامية المتمردة وازهاق ارواح العديد من الضباط والجنود الشماليين الاسرى ٠

---

(١٠٦) بيان صادر عن سكرتارية اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السودانى فى فبراير ١٩٧٥ ٠

* صدر هذا البيان بعد التعديل الوزارى الذى وصفه الرئيس جعفر نميرى بانه نقطة تحول وقمه فى الديمقراطية وتصحيحا للاخطاء والسلبيات بينما وصف الشيوعيون التعديل الوزارى بانه انقلاب داخلى هدفه انقاذ السلطة من السقوط تحت تفاقم الغضب الشعبى (الباحث)

(١٠٧) الميدان مارس ١٩٧٥ ٠

ونبهت الميدان السرية فى ذلك الوقت الى ان تمرد اكوبو لن يكون آخر مظاهر التدهور فى الجنوب فقبله تمردت الكتيبة ١١٦ فى جوبا واندلعت مظاهرات النوير التى عمت كل العواصم والمدن الجنوبية "٠ (١٠٨)

واكدت قيادات الحزب الشيوعى فى تعليقها على تمرد اكوبو مؤكدة " ان انفجارات الجنوب الجزئية والرتيبة اساسا متينا لربط الحركة الثورية فى الشمال والجنوب وتدخل كرصيد جديد للحل الديمقراطى مشيرة " الى ان وراء تلك الانفجارات قوى جنوبية جديدة تخرج للنضال من واقع مصالحها الطبقية واليومية وترتبط فى النضال ضد السلطة المركزية التى تسند السلطة الاقليمية "٠ (١٠٩)

وتحت عنوان ماذا يجرى فى الجنوب استعرض الحزب الشيوعى السودانى جهود السلطة لالغاء داخليات المدارس وفرض الرسوم المدرسية ، كما استعرض عدة جرائم ضد المال العام ارتكبها مسئولين فى الحكومة الاقليمية ٠ وقد اكدت جريدة الميدان ان محكمة جوبا اصدرت قرارا بحفظ البلاغ المرفوع من وزارة المواصلات الاقليمية ضد الجنرال اندروز مدير شركة تكما البريطانية وكانت الوزارة قد تعاقدت مع الشركة لتشييد بعض الطرق فى المديرية الاستوائية واتضح اثناء العمل ان هذه الشركة لا رصيد لها ، زمضت صحيفة الميدان تكشف المزيد من الحقائق والمعلومات حول هذه القضية مؤكدة ان السيد وزير المواصلات بازبونى مندبرى وقع عقدا مع هذه الشركة الوهمية حيث كان يعرف مديرها عندما كان خارج السودان واتفقا على نهب الدولة اكثر من ١٨٥ ألف جنيه بالعملة الصعبه وبموافقة هلرى لوقالى وزير المالية الاقليمى والذى كان نصيبه من الصفقة مرسيدس ، واعتقل اندروز المدير الوهمى

---

(١٠٨) نفسه ٠

(١٠٩) حوار اجرته الميدان الصادرة فى مارس ١٩٧٥ مع مركز الحزب الشيوعى فى مأمنه السرى ٠

للشركة ولم يعتقل السادة الوزراء ٠ (١١٠)

هذا وكانت جريدة الصحافة الصادرة فى ١٩ فبراير ١٩٧٥ قد اشارت لهذه الحادثة بعد ان فاحت الرائحة واصبح من الصعب اخفاء معالمها ٠ (١١١)

وهكذا ظلت صحيفة الميدان طوال الفترة من نوفمبر ٧٢ ـ ابريل ١٩٨٥ مصدرا هاما لحقائق الوضع فى الجنوب كاشفة عن ادق تفاصيل قضايا الفساد المالى والادارى فى الجنوب معلنة عن مئات من التجاوزات المالية والادارية التى يرتكبها المسئولين عن الحكم فى الجنوب تماما كما كانت تعكس قضايا الفساد فى الاوساط الحاكمة فى الشمال ٠ والمتتبع الدقيق لهذه الصحيفة السرية الواسعة الانتشار فى اوساط الطلاب والمثقفين والعمال فى الشمال والجنوب والتى لعبت دورا هاما فى تشكيل رأى عام محلى يجد ان قيادات الجنوب لم تعد تضع جماهير الجنوب فى حساباتها ٠ (١١٢)

وفى تطور سياسى مفاجىء فى الشمال جنحت فيه القوى التقليدية المتمثلة فى الجبهة الوطنية السودانية للتصالح مع سلطة جعفر نميرى ، وبدأ حوار مع حكومة بدأ باتصالات فى مطلع ١٩٧٧ وتوج بلقاء رئيس الجبهة ورأس الدولة فى يوليو ١٩٧٧ فى مدينة بورتسودان ٠ اصدر الحزب الشيوعى بيانا رافضا المصالحة مع النظام طارحا برنامجا للنضال الوطنى داعيا الى جبهة واسعة للديمقراطية وانقاذ الوطن ٠

---

(١١٠) الميدان مارس ١٩٧٥ ٠

(١١١) جريدة الصحافة ، ١٩ فبراير ١٩٧٥ ٠

(١١٢) انظر جريدة الميدان ، فبراير ٧٢ ـ ابريل ١٩٨٥ ٠

(*) انظر ايضا ٠ Advance, Organ of the Communist Party of Sudan for Southern Region, 1978 - 1985.

The Sudan Bulletin, issued by the Central Committee, Communist Party of Sudan. 1972 - 1985.

حيث اشار حول الوضع فى الجنوب " انه لصيانة وحدة الوطن ومواجهة مخاطر التمزق والنظره الانفصالية والاقليمية الضيقة تعترف الجبهة وتصون الحقوق القومية والديمقراطية للاقليات القومية بدعم وتطوير الحكم الذاتى الاقليمى للجنوب وتبنى الاهداف والمطالب الديمقراطية للتجمعات الاقليمية واحترام منظماتها التى تعبر بها عن مطامح تغيير وتحديد الحياة فى مناطقها . (١١٣)

ومرة أخرى تصدق تحليلات الشيوعيين السودانيين بان اتفاقية اديس ابابا بظروف توقيعها وبالقوى المناط على عاتقها تنفيذ الحكم الذاتى الاقليمى لن تكون قادرة على منح الجنوب أمنا ولا استقرارا مشيرين فى وقت لاحق ان حوادث تمرد أكوبو فى مارس ١٩٧٥ لن تكون آخر اعمال العنف والتمرد ، وبالفعل فقد شهد الثانى من فبراير ١٩٧٧ احداث ومقدمات لاحداث عنف فى عاصمة الاقليم الجنوبى جوبا ، حيث وصفت اجهزة الاعلام الرسمية ماحدث فى مطار جوبا آنذاك بانها محاولة تخريب قامت بها حفنة من المرتزقة الوافدين من الخارج للاستيلاء على مطار جوبا تمهيدا لنزول قوات خارجية ، بينما اكد الحزب الشيوعى بان ماحدث فى الثانى من فبراير ١٩٧٧ انقلاب عسكرى قادته عناصر جنوبية سبقته اعمال سياسية وعسكرية واسعة واجتماعات شارك فيها مدنيون وعسكريون فى جوبا وبقية مدن الجنوب وان الوقائع والتحقيقات اثبتت ان عدد الجنود والصف الذين سيقدمون للمحاكمة يفوق المائة غير الذين فروا للغابة . (١١٤)

ويشير الشيوعيين السودانيين لاحداث مطار جوبا فبراير ١٩٧٧ والتى يطلقون عليها فى ادبياتهم " انقلاب الثانى من فبراير العسكرى الفاشل ، بانها تجىء بمثابة

---

(١١٣) اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السودانى ، الديمقراطية مفتاح الحل للازمة السياسية جبهة الديمقراطية وانقاذ الوطن ، اغسطس ١٩٧٧ ، ص ٣١ .

(١١٤) الحزب الشيوعى السودانى وقضية الجنوب ص ٢

الاجابة على تساؤلات المواطنيين حول مصير الجنوب بعد نهاية السنوات الخمس المحددة لتنفيذ اتفاقية اديس ابابا مارس ٧٢ ـ مارس ١٩٧٧ ، ان محاولة الانقلاب حسب تحليلات قيادات الحزب الشيوعى اكدت فشل الاتفاقية فى حل المسألة الجنوبية بشقيها القومى والسياسى الاقتصادى الاجتماعى ، ودحضت هذه المحاولة تقديرات سلطة جعفر نميرى بان الجنوب استعاد استقراره ووحدة قومياته وقبائله وان قوات الانيانيا انصهرت فى جسد الجيش السودانى ، واكدت وثائق الحزب الشيوعى فى تلك الفترة ان سياق الاحداث العام يشير كما المحنا من قبل ان احداث التمرد فى معسكرات قوات الانيانيا فى جوبا وكبويتا وأويل ليست احداث فردية معزولة ٠ (١١٥)

ان انقلاب الثانى من فبراير الفاشل على حد تعبير الشيوعيين لم يكن سوى حلقة فى سلسلة الصراعات السياسية والعسكرية للاستحواذ على السلطة الاقليمية وهو وثيق الصلة باحداث التمرد فى معسكرات الانيانيا والتعديلات الوزارية فى اجهزة السلطة الاقليمية وترفيع وتخفيض العديد من القادة السياسيين الجنوبيين فى قيادة الاتحاد الاشتراكى ، واعتقال ومحاكمة بعضهم وانعكاسات الصراع على منصب قائد القيادة الجنوبية والترقيات للرتب العسكرية العليا فى القوات النظامية من بين صفوف الانيانيا ٠ (١١٦)

فى هذا الاطار يضع الحزب الشيوعى السودانى احداث نوفمبر ١٩٧٧ ، مشيرا انه بانفجار تلك الاحداث عادت قضية الجنوب من جديد لنقطة البداية ، نقل قوات وتعزيزات عسكرية من الشمال لمدن الجنوب تمشيط الغابات التوتر والمطاردة

---

(١١٥) نفسه ص ٢ ٠

(١١٦) نفسه ٠

على الحدود الجنوبية والجنوبية الغربية والشرقية ورحيل جماعات جنوبية غير قليلة للبلاد المجاورة وهجرة الشباب الجنوبي من الجنسين الى الشمال بحثا عن العمل والامن والاستقرار وتوسع فى خدمات هيئات الغوث العالمية للجنوب ٠

ويستعرض الحزب الشيوعى السودانى الحصيلة النهائية لتطبيق اتفاقية اديس ابابا بعد خمس سنوات من التجربة العملية ، مشيرا الى وجود جيشين شمالى مركزى وجنوبى اقليمى مستشهدين على ذلك بحقيقة احتفاظ قوات الانيانيا بجزء كبير من سلاحها فى الغابة وتسليم جزء يسير منها ــ التالف والضعيف مقابل استلامها للاسلحة التى يستخدمها الجيش المركزى ، فمجموعات الانيانيا التى تمردت بعد اتفاقية اديس ابابا وهربت الى الغابة توجهت مباشرة الى مخابىء اسلحتها ٠

لم تنشأ فى الجنوب مشاريع لاستيعاب الايدى العاملة للعائدين وفشلت حمله ارسالهم للعمل فى الريف واضطرت الحكومة المركزية ان تخلق فى عام واحد ٢٠٫٠٠٠ وظيفة بمرتبات من الخزينة المركزية ، ومن جملة ٢٥ مليون جنيه خصصت كميزانية سنوية للحكومة الاقليمية للعام المالى ، دفعت الحكومة المركزية ٢٠ مليون جنيه وغطت الحكومة الاقليمية ٥ ملايين جنيه من الضرائب وارتفع ماتصرفه الحكومة المركزية لتغطية نفقات اجهزة الدولة فى الجنوب من ٢٠ مليون الى ٥٠ مليون جنيه فى السنه الخامسة والاخيرة لتطبيق الاتفاقية ٠ ومضى الحزب الشيوعى يشير فى وثيقته الهامة حول الجنوب والصادرة فى ابريل ١٩٧٧ بعدد حصيلة تنفيذ الاتفاقية منبها الى انتقال مؤسسات واجهزة نظام حكم الفرد بكاملها الى الجنوب بعد ان ظلت متمركزة فى الشمال واصبح الجو السائد فى الجنوب

هو جو مصادرة الحريات الديمقراطية ، منتقدا وبشـدة القادة الجنوبيين السياسيين والعسكريين القابضين على السلطة الاقليمية الذين انغمسوا فى قضايا الفساد المالى مثل تبديد اموال صندوق توطين اللاجئين على يد كلمنت مبورو واستيلاء لوبارى رامبى على ٧٠٠٠٠ جنيه استرلينى خصصت لشراء معدات وادوات مدرسية من كينيا واختلاس ازبونى منديرى للمبالغ المخصصة لبناء وترميم مدارس فى منطقته ٠ (١١٧)

ومضت الوثيقة تتحدث عن نتائج ٥ اعوام من الانتفاقية مشيرة الى فشل الاتحاد الاشتراكى فى توحيد شعب الجنوب وتحوله " الى مظله للصراعات الحزبية والسياسية ومكانا لتفاقم النعرات القبلية يتجمع المتعلمين من ابناء القبائل الصغيرة تحت قبته ضد نفوذ قبيلة الدينكا — اكبر قبائل الجنوب باعتبار ان ابيل اليير يحابيها بالخدمات والوظائف لانه احد ابنائها " ٠ (١١٨)

واشارت الوثيقة الى انتعاش الدعوة للانفصال خارج اجهزة السلطة واتساع نشاط حركة تحرير جنوب السودان التى تنادى بانفصال الجنوب ، كما ظهرت حركات سياسية صغيرة تدعو لاسقاط السلطة الاقليمية دون ان تحدد برنامجها للمستقبل ، واشارت الوثيقة الى اهمية مواجهة قضايا الجنوب بعد اتفاقية اديس ابابا لا بالعودة الى اوضاع ماقبل الاتفاقية ولا بقبولها كأمر واقع وشر لابد منه بل بوحدة نضال شعبى السودان فى الشمال والجنوب للاطاحة بسلطة جعفر نميرى واعوانه الجنوبيين والشماليين واستعادة الديمقراطية وحل المسألة الديمقراطية سلميا وعلى هدى

---

(١١٧) نفسه ، ص ٦ ٠

(١١٨) نفسه ، ص ٧ ٠

ان الحزب لا يعادى قوات الانيانيا ولا يعتبرها خائنة مقدرا الدوافع الوطنيـــة التى دفعتها لحمل السلاح "٠(١٢٤)

ويبدو ان الشيوعيين رغم هذا الموقف المتفهم للاسباب النفسية والسياسية التى دفعت افراد الانيانيا لحمل السلاح فى وجه السلطات المركزية منذ زمن طويل الا انها تنبه الانيانيا فى صيغة اشبه بالتحذير عندما يقولوا " ولكن يجب ان يفهم الانيانيا انهم ليسوا سادة الموقف لمجرد انهم يحتفظون بالسلاح وينتمون لصفوف القوات المسلحة فمواقف التعصب من جانب الجنوبيين يقابلها تعصب اكبر من جانب الشماليين الذين لا يوافقون على ان تذهب مواردهم ومدخراتهم القومية للصرف على الجنوب فى حالة الحرب وفى حالة السلم "٠(١٢٥)

وينبه الحزب الشيوعى السودانى الجنوبيين بان المواطن الشمالى لايرى فى اتفاقية اديس ابابا منهجا للحفاظ على وحدة وسيادة لاستقرار السودان ٠ بل يرى فى الجنوبيين شركاء وحلفاء لنظام ديكتاتورى صادر الحريات وبطش بالمعارضين " وسوف يتولد مع الزمن شعور عدائى ضيق الصدر يدعو علنا لانفصال الشمال عن الجنوب "٠(١٢٦)

كما نبه الحزب الشيوعى الى ان مواقع التعصب وسط افراد الانيانيا فى الجانب العسكرى تدعم الاتجاهات التى لا ترى حلا لمشكلة الجنوب الا باستخدام السلاح ضد الجنوبيين ٠

---

(١٢٤) دورة اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السودانى ، يونيو ١٩٧٥ ، ص ٤٨ ٠
(١٢٥) الحزب الشيوعى وقضية الجنوب ، ص ٢٥ ٠
(١٢٦) نفســه ٠

وانتمائهم للطبقة العاملة ابرياء من جرثومة التعصب القومى والعرقى للقوميات الصغرى والتعالى القومى للقوميات الكبرى ، ويعلن الشيوعيون السودانيون انهم متفهمون للاسباب التى دفعت بالآلاف من الجنوبيين ومن مختلف القوميات والقبائل على حمل السلاح دفاعا عن قضيتهم ، " لكننا لم نؤيد التمرد فى اية لحظة من تاريخه كأسلوب سليم لحل مشكلة الجنوب ". (١٢٢)

وتتساءل وثائق الحزب عن ما جناه افراد الانيانيا بعد خمسة اعوام من وقف الحرب لا شيء سوى رتب عسكرية صغيرة أو وظائف فى الدرجات الدنيا فى جهاز الخدمة المدنية بينما يتمتع قادة التمرد بامتيازات وظيفية وسياسية ومالية ضخمة ، فاين ماحاربتم من اجله ، اين الخدمات الصحية والتعليمية لاهلكم اين الرعاية البيطرية للابقار والتوسع الحديث فى الزراعة والغابات ومصائد الاسماك وتشييد الطرق الجديدة ، واكد الحزب الشيوعى انه يعتبر افراد الانيانيا جزءا لا يتجزأ من لحم ودم شعبنا وهم بحكم تجربتهم السياسية والعسكرية ومستوى تخلف وطننا يدخلون ضمن طلائع شعبنا المستنيرة ومكانهم الطبيعى الوقوف مع الجماهير فى ميدان النضال لتحقيق تقدم السودان شمالا وجنوبا ". (١٢٣)

ونادى الحزب افراد الانيانيا بالتحرر من نظرة التعصب والاحقاد والانتقام والاصرار على المكاسب الشخصية وان ينخرطوا فى الحركة السياسية لخدمة مصالح اهلهم فى الجنوب .

وكانت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السودانى فى يونيو ١٩٧٥ قد دعت الشيوعيين السودانيين توضيح موقف الحزب من الصراع الدائر فى الجنوب مؤكدين

---

(١٢٢) الحزب الشيوعى السودانى وقضية الجنوب ، ص ٢١

(١٢٣) نفسه ص ٢٢

كما حدد الحزب الشيوعى السودانى موقفه من رؤساء القبائل والعشائر وقادة التمرد وقوات الانيانيا ، حدد موقفه من المتعلمين والطلاب الجنوبيين مشيرا الى انهم فى التعامل مع المثقفين والمتعلمين الجنوبيين " لا ننطلق من احكام مسبقة أو ضيق صدر ذاتى فهم طلائع قبائلهم وعشائرهم ولهم وزنهم فى صياغة الرأى العام والافصاح عن مصالح القوى الاجتماعية التى تعيش خارج التاريخ " (١٢٧)

ويشير الحزب الى ان التقدم تجاه المثقفين والمتعلمين الجنوبيين وجذبهم للخط الديمقراطى لا ينطلق من كسبهم كحلفاء مؤقتين فى معركة سياسية عابرة ، انما تدعوهم بقوة لتحمل واجباتهم فى صياغة حلول عملية لمشاكل الجنوب والشمال على السواء بدلا من النظرة الفوقية للجماهير وحديثهم الذى لا ينقطع عن الانفصال واضطهاد الشمال للجنوب دون ان يساهموا فى تحليل الواقع والصراع ضد مسببات هذا الاضطهاد الواقع على الجنوب والشمال " . (١٢٨)

ونعود ثانية وثائق الحزب الشيوعى الصادرة فى السبعينات لتنتقد وبمرارة اهمال اتفاقية اديس ابابا والقادة الجنوبيين واحد من أهم اركان الحكم الذاتى الاقليمى الا وهو الجانب الثقافى ، حيث يرى الشيوعيين السودانيين ان قادة الجنوب اهملوا طوال فترة حكمهم جانب الثقافة لحضارات وقبائل وقوميات الجنوب .

ان احساس الشيوعيين السودانيين بالمرارة لما وصفوه باهمال اتفاقية اديس ابابا والقادة الجنوبيين للجانب الثقافى لايجىء من روح انتقادية ذاتية ، فوثائق الحركة الشيوعية السودانية تشير الى وعى مبكر لقضايا ثقافات القوميات فى الجنوب حيث وصل

---

(١٢٧) دورة اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السودانى ، يونيو ١٩٧٥ ، ص ٥٢ .
(١٢٨) الحزب الشيوعى السودانى ، وقضية الجنوب ، ص ٢٧ .

تعبيرهم عن هذا الاهتمام ذروته فى بيان ٩ يونيو ١٩٦٩ ، وواصلوا حتى بعد انهيار تحالفهم السياسى مع نظام جعفر نميرى تأكيدهم على هذا الجانب ، ففى آخر ما خطه سكرتير الحزب الشيوعى عبدالخالق محجوب قبل اعدامه اكد فى وثيقة حول البرنامج على اهمية التشجيع الفعلى للنمو الحر لثقافات التجمعات القومية والقبلية الاكثر تخلفا ، حيث لن يكون هناك نمو فعلى لهذه الثقافات الا اذا بعثت لغات ولهجات هذه المجموعات وعهدت الدولة الوطنية الديمقراطية بحرية الى تشذيب تلك الادوات للتوسل بها فى التعليم وان تصبح هذه الثقافات جزءا من المكونات العضوية للثقافة السودانية ". (١٢٩)

وكجزء من دفاع الشيوعيين السودانيين عن ثقافات القوميات فى جنوب السودان انتقدوا محاولة فرض اللغة العربية كلغة رسمية من قبل الحكومات فى الشمال بحسبانها " سياسة تنطوى على انكار مستقيم لحقيقة التكوين البشرى المتباين للبلاد والاختلاف الموضوعى لخصائصه التاريخية والثقافية ". (١٣٠)

وينتقد الحزب الشيوعى دستور ١٩٧٣ كشاهد على حد تعبيرهم على انقلاب سلطة جعفر نميرى على روح اعلان ٩ يونيو اذ لم يقف الدستور على اعلان العربية كلغة رسمية بل لم يسمح فى بنوده باية مساحة للغات المحلية حتى فى حيز التنويه بما يكفى ان نسميه مجرد اهتمام بها ". (١٣١)

ويرى الحزب الشيوعى ان انتقاده لمحاولة فرض اللغة العربية ليس تحاملا على العربية فالعربية مساهمة خصيبه فى وحدة السودان ، ولكن لا يجىء ذلك من

---

(١٢٩) انظر عبدالخالق محجوب ، حول البرنامج ، المؤتمر الخامس سبتمبر ١٩٧٣ ، ص ١٧ .
(١٣٠) كاتب الشونه ، ص ١٤ .
(١٣١) نفسه

امتياز بها تنفرد به اللغة العربية على اللغات المحلية ، وانما لان شروط التطور الاقتصادى والاجتماعى هو الذى انتخب اللغة العربية لذلك الدور وجعلها اداة للتواصل والتلاحم الاجتماعى بدون ان يترتب على هذا مصادرة اللغات المحلية لاننا لو جحدنا الكيانات القومية والقبلية فى الجنوب حقها فى استخدام لغاتها المحلية واحللنا عن طريق العنف القانونى اللغة العربية كلغة رسمية سنصيب التماس الاجتماعى فى الصميم لان علاقة اللغة العربية واللغات المحلية علاقة تدور فى خندق الوحدة من خلال التنوع وليس فى خندقين متناحرين ٠ (١٣٢)

لان الوطن ليس سوقا قوميا تتوحد فيه العملة والجمرك واللغة بأوامر وقوانيين رسمية فالوطن هو هذه الشعوب والقبائل التى ترنو للخير والتكامل وليس ثمة لغة لم تساهم فى هذا الشوق الجليل "٠ (١٣٣)

من هذا المنطلق انتقد الحزب الشيوعى السودانى المثقفين الجنوبيين الذين ظلوا تارة ينادون بجعل اللغة السواحليه بوصفها لغة افريقية لغة الجنوب الرسمية وتارة المطالبة بالانجليزية كلغة رسمية للجنوب ، الشيء الذى يرى فيه الحزب الشيوعى انفصال حاد للمثقف الجنوبى عن تربته واحتقارة للغات المحلية "٠ (١٣٤)

ويرى الحزب الشيوعى السودانى ان المثقفين الجنوبيين تحدثوا طويلا عن خصائص اقليمهم الزنجى المختلف عن الشمال العربى واشعلوا حربا اهلية امتدت

---

(١٣٢) نفسه ، ص ٣٥ ٠
(١٣٣) نفسه ، ص ٣٩ ٠
(١٣٤) نفسه ، ص ٣٩ ٠

لسبعة عشر عاما بعدها ظهر عدم جديتهم ومزاعمهم حول تلك الثقافة الزنجية واضطهادهم للغات المحلية كأميز عناصرها "فجوزيف ادهو الذى خاطب مؤتمر التعليم فى جوبا فى يوليو ١٩٧٢ ناصحـ ـــنا ان لا يضيع التلاميذ الجنوبيين وقتهم فى تعليم اللغات المحلية ، وعلق الحزب الشيوعى يومها على هذا الموقف مشيرا الى ان المقاتل من اجل الحرية والثقافة الزنجية اصبح وزيرا للتعليم بالانابة واصبح تعليم اهم عناصر تلك الثقافة الزنجية مضيعة للوقت واصبحت الحساسيات تجاه العرب واللغة العربية تستحق ادارة الظهر بينما كانت هى جلد الطبول ودويها ".(١٣٥)

كما وقف الحزب الشيوعى موقفا منتقدا لطلاب جامعة جوبا الجنوبيين فى عدم مطالبتهم بانشاء معهد أو كلية فى الجامعة تعنى بتدوين ودراسة وكتابة اللغات ولهجات قوميات وقبائل الجنوب وانخراطهم فى صراع مفاضله بين اللغة العربية والانجليزية ، ووصف هذا الموقف بعدم القومية ووقعهم تحت تأثير الاستعمار الاجنبى والغربى فى الاقليم الجنوبى واشار الحزب مجددا " الى ان اللغات المحلية فى الجنوب هى الوحيدة القادرة على التعبير عن الجنوبيين ومخاطبة العامة التى لم تدرس اللغة العربية والانجليزية وطالب طلاب جوبا ان يتولوا أمر لغاتهم المحلية بالعناية والرعاية ".(١٣٦)

واذا الصراع الخفى الدائر بين القيادات الجنوبية والانباء المتواترة عن المجاعات وغموض الموقف فى الجنوب بعد ان ضربت اجهزة الاعلام الرسمية ستارا من صمت حول الوضع هناك ، وبعد ان بات المراقبون يتشككون فى ان اتفاقية

---

(١٣٥) نفسه ، ص ١٦

(١٣٦) الميدان ، مايو ١٩٧٩ ، العدد ٦٩٢ ، ص ٤ .

اديس ابابا قد لاتكون نجحت فى تحقيق اهدافها ، نشرت صحيفة الميدان السرية المحظورة لتنقل للرأى العام فى الشمال انباء السخط الشعبى والمظاهرات العنيفة التى اندلعت صبيحة يوم ١٩٧٨/٩/٢٩ ضد الرئيس جعفر نميرى وضد اتفاقية اديس ابابا التى كانت الى وقت قريب انتصارا هللت له القيادات الجنوبية ، وقد نظمت تلك المسيرات العناصر المتشددة فى سانو والتى يعتقد الحزب الشيوعى انها " تخطط للانفصال ولو فى المدى البعيد "٠(١٣٧)

وحذرت صحيفة الحزب فى تلك الفترة من تعاظم روح العداء للشماليين من العناصر القريبة من السلطة بصفة خاصة ، دون الجنوبيين البسطاء الذين يعانون هم ايضا اضطهاد واحتقار تلك العناصر حيث يصل العداء فى حالات كثيرة الى الاشتباكات العنيفة والقتل " كما حدث فى هجوم بعض المسلمين على قرية اكوكو " ٧٠ ميلا شمال ملكال " حيث احرق المسلمين الآلات الزراعية وقتلوا ثمانية مزارعين شماليين "٠(١٣٨)

وتحدثت الميدان فى تلك الفترة عن حملة اعتقالات تمت فى الجنوب كرد فعل لحديث بعض المعارضين عن جرائم فى المال العام والفساد ارتكبتها على ذمة صحيفة الميدان قيادات السلطة فى الجنوب امثال صوميل ارو نائب رئيس المجلس التنفيذى العالى الذى عجز عن تبرير ادخاله مبلغ ٢٠٠٠٠ر٢٠ جنيه من مال اغاثة منكوبى السيول فى حسابه الخاص ببنك الوحدة وجوبا وانفجار ازمة الاتهامات التى وجهت لجوزيف لاقو بانه ينفق على بناء منزله فى جوبا من الخزينة العامة وبانه وضع مبلغ مليون ونصف

---

(١٣٧) الميدان ديسمبر ١٩٧٨ ، العدد ٦٩٣ ٠

(١٣٨) الميدان فبراير ١٩٧٩ ، العدد ٦٩٤ " من مقال فى عيد الوحدة الوطنية المزعومة تتنامى اتجاهات الانفصال فى الجنوب "٠

دولار امريكى من مال الدولة باسمه فى بنـــك كينـى "٠(١٣٩)

وباتساع حركة الاعتقالات فى الجنوب بسبب النقد لاداء الحكومة الاقليمية اكتملت الحلقة القاسية " المجاعات والفساد وانعدام الديمقراطية ومصادرة الحريات" ٠

وفى هذا الجو ، جو الفساد المالى والازمة الاقتصادية الطاحنة ومصـادرة الحريات بدأت تنشط بشكل ملحوظ الحركات الصغيرة المعادية للحكومة الاقليمية فى الجنوب والمركزية فى الخرطوم ، حيث تطرح هذه الحركات الصغيرة برامجـا سياسيا تهدف للاطاحة بالحكومة الاقليمية والتمرد على السلطة المركزية ، وتبـدو حركة العمل الوطنى " N A M " انشط هذه الحركات ، وحسب البيـــان الرسمى للحركة والصادر فى يناير ١٩٨٠ ، فان الحركة تنحو نحواً ماركسيا يؤمن بالاشتراكية العلمية كحل لقضايا التخلف الاجتماعى والاقتصادى فى الجنوب ٠

وكانت هذه الحركة قد اصدرت أولى بياناتها فى منتصف السبعينات انتقدت فيه مواقف وتصرفات حكومة الجنوب الاقليمية ونادت بوحدة جماهير الجنوب ضـــد الحكومة الاقليمية وحكومة نميرى فى الخرطوم٠ (١٤٠)

هذه الحركة اتهمت عبر بيانها الرسمى فى يناير ١٩٨٥ ما اسمتهم بالبرجوازية والرجعية والقوى اليمينية الجنوبية بالتحالف مع القوى الرجعية والبرجوازيه فى الشمال للمزيد من الممارسات القمعية للشـــعب الجنوبـى مدعومين من الرجعية العربيـــة

(١٣٩) نفســه ٠

(١٤٠) النشرة ، الاثنين ٤ مارس ١٩٨٥ ، عدد رقم ٤٠ ، مجلة اسبوعية سياسيـــة محدودة التوزيع تعنى بشئون المعارضة وحركات التحرر فى الوطن العربى والعالم تصدر عن شركة برسـلاى انترناشيونال المحدودة ، اثينا ، اليونان ، رأى الحزب الشيوعى السودانى فى تنظيمات المعارضة الجنوبية ٠
انظر ايضا فى الميدان اغسطس ـ سبتمبر ١٩٨٤ ، العدد ٧٢٧ ٠

والامبرياليــه العالمية لبناء مجتمع رأسمالي في الجنوب "٠(١٤١)

وتحدثت هذه الحركة عن السبعينات بوصفها فترة شهدت تغيرات سياسية هامة كان لابد ان تواكبها بروز حركة ديمقراطية ثورية جديدة في الجنوب تعمــل ضد التخلف والاستقلال والامبريالية والرجعية العربية ٠ وكانت حركة العمل الوطنى هى المرشــح لهذا الدور "٠(١٤٢)

والحركة التى تعلن عن نفسها بوصفها حزب افريقى جاء ليخلص الانسان الافريقى فى جنوب السودان من الفقر والمرض تؤكد ان الجنوب ممكن ان يبقــى جزء ا من السودان فقط فى اطار حكومة اشتراكية لكنها تشير الى ان الســودان " قطر افريقى وسيبقى افريقى رغما عن مخططات التوسعيين العنصريين العرب "٠(١٤٣)

وتؤمن حركة العمل الوطنى ببناء السودان على مرحلتين تبدأ بانشــاء حكومة اشتراكية فى الجنوب ، وبعد ان تستقر هذه الحكومة الاشتراكية ، تشن حربــا طويلة لتحرير بقية السودان تماما كما حررت فيتنام الشمالية جنوب فيتنام بعد ذلــك تعلن حركة العمل الوطنى السودان دولة اشتراكية علمية موحدة "٠(١٤٤)

والبيان الذى ينزع نحـو التحليل الطبقى للمجتمع والتاريخ طارحا رؤيــة ايديولوجية مهتديا بالفكر الماركسى يزخر بالكثير من التناقضات ، فالحركة مثــلا " لا تقبل فى صفوفها الا الافارقة من سكان الجنوب "(١٤٥)

---

(١٤١) The Manifesto of the Nationalist Action Movement (NAM), Juba, Southern Sudan, 9 January, 1980. P. 13

(١٤٢) نفســه ٠

(١٤٤) نفســه ٠

(١٤٥) نفســه ٠

ولتأكيد الطابع الاقليمي للحركة أكدت في بيانها الرسمي ان مركز الحركة يبقى في مدينة جوبا ويمكن ان ينتقل مركز الحركة الى أي مكان آخر في حدود الاقاليم الجنوبية وليس أي مكان آخر في السودان" ٠ (١٤٦)

ويؤكد بيان الحركة ان الطبقة العاملة الافريقية هي وحدها القادرة على خوض النضال كطليعة للحركة الثورية الافريقية في السودان " (١٤٧)

والبيان يشير الى طبقة عاملة افريقية سودانية ولم يشير الى طبقة عاملة سودانية ٠

ان أي قراءة جادة لبيان حركة العمل الوطني الصادر في يناير ١٩٨٠ الذى البس الحركة رداء ماركسيا فضفاضا ، تستطيع ان تلمس نبرة اقليمية وعرقية لا يخطأها المتخصص ٠ (١٤٨)

وسرعان ماتعود هذه الحركة لتصور بياناً في مايو ١٩٨٣ تطرح من خلاله برنامجا لحزب العمال والمزارعين كحزب طليعي يعمل على توحيد المنظمات الجنوبية ذات الاصل الافريقي على حد تعبير البيان ، مثل حركة اخوة التضامن ، والحركة الموحدة للتحرير الشامل لجنوب السودان ، وحركة طليعة الدفاع عن وحدة جنوب السودان ، وحركة الانيانيا الثانية "٠ (١٤٩)

---

(١٤٦) نفسه ٠
(١٤٧) نفسه ٠
(١٤٨) لمزيد من المعلومات راجع بيان حركة العمل الوطني الصفحات من ١٧ - ٢٠
(١٤٩) النشره ، مصدر سابق ، ص ٢٤ ٠

وينادى البيان " بتوحيد كل السودانيين من اصل افريقى الذين تضطهدهم الامبريالية والاستعمار الاستيطانى العربى فى السودان "٠(١٥٠)

والسودان حسب وجهة نظر البيان قطر لشعب افريقى تعيش بينه اقلية عربية تمثل ٣٠٪ فقط من تعداد السكان ٠

وبيانات حركة العمل الوطنى التى تصنف الحركة على انها حركة يسارية تتضامن مع المعسكر الشيوعى والاشتراكى ، تناولها الحزب الشيوعى السودانى بالنقد الذى يجيء على حد تعبير الحزب الشيوعى السودانى من باب كسر الحواجز بين الحركة السياسية فى الشمال والجنوب، كشرط من شروط وحدة الوطن ٠ ولايمان الحزب بان ثمة قوى سياسية جديدة بدأت تشق طريقها فى الجنوب مسلحة بالوعى والمعرفة والتجارب ، لها رؤيتها وتصوراتها التى يجب ان يستمع اليها باهتمام وقد مضت اكثر من عشرة اعوام على تطبيق الحكم الذاتى الاقليمى لمست خلالها هذه القوى فشل القيادات الجنوبية التقليدية ٠

ومضى الحزب الشيوعى السودانى بعدها منتقدا بيان حركة العمل الوطنى متهما الحركة بالعرقية والابتعاد عن تحليل الواقع تحليلا سليما مشيرا الى ان الغطاء الماركسى الذى تلفحت به الحركة لن يخفى منطلقاتها العرقية والعنصرية البعيدة من أى فكر انسانى أو تقدمى ، وذلك بعد ان فند دعوة الحركة بمقاومة ما اسمته بالاستيطان العربى فى جنوب السودان ، حيث أمن الحزب على ان لا اساس لهذا الطرح مشيرا الى ان عدد الجنوبيين فى الشمال اكبر بمئات المرات من عدد الشماليين فى الجنوب ، واشار الحزب الى انه اذا سلمنا جدلا ان الاقلية العربية تمثل

---

(١٥٠) نفسه ص ٢٥ ٠

٣٠٪ من تعداد السكان فكيف نقبل منطقيا ان تكون كل هذه الاقلية العربية حاكمة ومسيطرة على الدولة ورأس المال ونحن نعلم ان من هذه الاقلية عمال كادحون وفقراء ٠ (١٥١)

وانتقد الحزب الدعوة لحزب طليعى يوحد ما اسمته الحركة بالشعب الافريقى ضد عرب الشمال ، كما تساءل الحزب عن ماذا يقصد حركة العمل الوطنى بطبقة عاملة سودانية ذات سمات جنوبية ، حيث اكد الحزب انه ليس هناك طبقة عاملة سودانية ذات سمات جنوبية وأخرى ذات سمات شمالية ٠

ورغم هذا الانتقاد الحاد الذى وجهه الشيوعيون لبيان وبرامج حركة العمل الوطنى الا انهم عادوا ليؤكدوا ان جنوح الحركة نحو التحليل الاجتماعى التاريخى لقضايا الجنوب والسودان تعتبر خطوة متقدمة وان لم تتطابق مع موقف الحزب الشيوعى السودانى ٠ (١٥٢)

وضمن نفس التوجه الذى اعلن عنه الحزب منذ بداية السبعينات بتوسيع الحوار مع التنظيمات والقيادات والمثقفين الجنوبيين والاقتراب منها ، فتح الحزب فى نوفمبر ١٩٨٣ حوارا مع قطاعات من المعارضة والمثقفين الجنوبيين التى كانت رهن الاعتقال فى سجون الرئيس جعفر نميرى فنظمت عضوية الحزب داخل المعتقلات عدة ندوات تحت عنوان قضية الجنوب والوضع الراهن ، اشترك فيها الى جانب الجنوبيين والشيوعيين عشرات المعتقلين ، ورغم اختلاف توجهاتهم ومشاربهم الا ان الندوة خرجت ببيان حول قضية الجنوب اعترف ان للجنوب وضعا خاصا تاريخيا وحضاريا ودينيا وهذه حقيقة لابد من وضعها فى الاعتبار وبعدالة عند وضع أى دستور للسودان ، كما أمن البيان على

---

(١٥١) نفسه ٠

اهمية ايلاء المناطق المتخلفة فى السودان اهتماما خاصا عند وضع خطط التنمية ، وان تقوم العلاقات بين جميع الاديان والملل على اساس لا اكراه فى الدين وان لا يسمح للنفوذ الاجنبى بالتسلل عبر القنوات الدينية كما أكد البيان على ان فى السودان تراثا لغويا عريقا مشيرا الى ان السودان أخذ فى الانفتاح على حضارة الانسان مما أدى لتعدد اللغات الاجنبية ولا سيما فى الثقافة السودانية المعاصرة ، وذهب البيان الى انه لابد من لغة خطاب واحدة ، ولاسباب موضوعية عديدة ينبغى اعتبار اللغة العربية لغة خطاب رسمى فى السودان " (١٥٢)

وقد أمن البيان على حرية الاعتقاد الدينى والعبادات والاحوال الشخصية والتراث الثقافى والفنى ، ولكل أهل السودان تمام الحرية فى تنظيم هذه الانشطة واختتم البيان مؤكدا على ان هذه الاسس هى قاعدة اساسية تقرها الحركة السياسية السودانية مفتاحا لحل مشكلة الجنوب وتقبلها القوى السياسية الجنوبية اساسا دائما للحل السلمى الذى يتجاوز بالحوار التآمر الدامى . (١٥٣)

بنهاية السبعينات وحتى سبتمبر ١٩٨٣ شهدت المسألة الجنوبية وتطبيقات الحكم الذاتى الاقليمى تطورات غاية فى الاهمية وذلك بعد ان قامت حكومة الرئيس جعفر نميرى باتخاذ عدة قرارات متنوعة حول الجنوب وجدت معارضة شديدة فى الاقليم الجنوبى حتى من بعض القيادات المحسوبه على الرئيس جعفر نميرى ، ارخت لانهيار اتفاقية اديس ابابا ووسعت فى اعتقادنا

---

(١٥٢) الميدان ، نوفمبر ١٩٨٣ ، العدد "٧٢١" ندوة عن الجنوب بعنوان قضية الجنوب والوضع الراهن " بيان حول قضية الجنوب " .

* صدر البيان فى سجن كوبر المركزى وانفردت بنشره صحيفة الميدان .

(١٥٣) نفسه .

من هوة الخلاف بين الشمال والجنوب وعمقت اكثر احاسيس انعدام الثقة بين شطرى القطر بدءا بمشروع تعديل المادة الرابعة لضم مناطق الشمال واتخاذ القرار الخاص ببناء مصفاة البترول بكوستى بدلا من بانتيو ثم اقرار معاهدة التكامل والدفاع المشترك بين مصر والسودان ثم الانهيار الشامل لما تبقى من اتفاقية اديس ابابا بعد قرارات تقسيم الاقليم الجنوبى الى ثلاثة اقاليم فى الخامس من يونيو ١٩٨٣ واخيرا اعلان تطبيق الشريعة الاسلامية فى السودان فى سبتمبر ١٩٨٣ ٠ والذى نسف آخر ماتبقى من نشيد السلام فى القطر ٠

وثائق الحزب الشيوعى السودانى لم تتجاهل هذه القضايا الساخنة والكبيرة وهو الذى ظل عبر نشاطه السياسى اليومى فى مراكز تواجده وعبر صحفه وادبياته الناطقة باللغة العربية والانجليزية، يتابع حقائق الموقف فى الجنوب ، راصدا ومقيما الاحداث ، وإن كانت قياداته وهى مطالبة بتوضيح وجهة نظر حزبها فى احداث مابعد ١٩٧٩ بشكل خاص ، قد اكدت ان طبيعة القرارات المنافية للديمقراطية والبعيدة عن روح اتفاقية الحكم الذاتى الاقليمى الموقعة فى عام ١٩٧٢ والمناقضه لتعهدات النظام مع الحركة السياسية فى جنوب السودان ، لم تفاجئها ، فقد اكدت قيادات الحزب منذ السبعينات ان القوى الحاكمة فى الشمال بطبيعتها المعادية للديمقراطية غير مؤتمنة على انجاز مشروع متكامل للحل السلمى الديمقراطى فى جنوب السودان تماما كما القيادات الجنوبية الحاكمة فى الجنوب والمعادية تاريخيا لوحدة القطر ٠

وقد تناول الحزب الشيوعى السودانى مذكرة النواب الجنوبيين فى مجلس الشعب والموجهة للرئيس جعفر نميرى والتى عرضوا فيها موقفهم حول التكامل

مع مصر خلال انعقاد جلسات المجلسين المصرى والسودانى بالخرطوم ، وكانت مذكرة النواب الجنوبيين والمعارضة لاتفاقية التكامل مع مصر قد تناولت قضايا هامة ذات تأثير مباشر على مصير السودان والعلاقات المصرية السودانية والسودانية العربية .

فكتب الحزب الشيوعى معلقا على المذكرة وموضحا رأيه متضامنا مع وجهة نظر النواب الجنوبيين فى معارضة اتفاقية التكامل المرفوضه تماما لدى قيادات الحزب والتى فرضتها حكومة الرئيس انور السادات فى مصر ، مشيرة الى انه يدعم حق الجنوبيين فى حرية معتقداتهم الدينية وحماية وتطوير ثرواتهم ولغاتهم وثقافاتهم فى مواجهة فرض اللغة العربية بقوة القانون ونشر الاسلام قسرا ، كما ايد وجهة نظر الجنوبيين فى اعتراضهم على صيغة الدستور الاسلامى الواردة فى اتفاقية التكامل والتشريع والقانون . (١٥٤)

كما ايد الحزب ماجاء فى مذكرة النواب الجنوبيين حول خطورة الدور الذى تلعبه حكومة السودان فى المنطقة كشرطى لقمع حركات التحرر فى المنطقة دافعا السودان فى معارك غير مبررة ضد جيرانه . (١٥٥)

لكن الحزب الشيوعى السودانى لم يتفق مع النواب الجنوبيين فى طبيعة النفس المعادى للعرب وللوحدة العربية الذى صبق روح المذكرة ونادى بضرورة فتح منافذ جديدة للكفاح المشترك مع شعب مصر المعارض للتكامل واوضح الحزب انه

---

(١٥٤) الميدان ، فبراير ١٩٧٩ ، العدد رقم ٦٩٤ .
(١٥٥) نفسه .

خلال المعارك السياسية اليومية المشتركة سيعدل النواب الجنوبيين الكثير من استنتاجاتهم الخاطئة التى وردت فى المذكرة مثل رفض حقيقة العلاقة المميزة والتاريخية التى تربط بين شعب مصر والسودان وحول الدور الايجابى لحركة الوحدة العربية والتضامن الافريقى "٠ (١٥٦)

٠ وكان موقف الحزب من اتفاقية الدفاع المشترك انها اتفاقية معزولة من الشعب جاءت لحماية نظام الرئيس جعفر نميرى من بطش الحركة الشعبية والمعارضة السودانية ٠

وقد دعا الحزب الشيوعى السودانى الى حركة جماهيرية عريضة لمواجهة سياسات الحكومة مشيرا الى ان حركة المذكرات ونقاش البرلمانات لن يغير من مخططات حكومة جعفر نميرى ولن تجبرها على تغيير الطريق الذى سارت معه باتجاه اتفاقية التكامل والدفاع المشترك ٠ (١٥٧)

وبعد اندلاع المظاهرات العنيفه فى جنوب السودان بعد اعلان مشروع تعديل المادة الرابعة لضم مناطق البترول بالمديريات الجنوبية لبعض مديريات الشمال ٠ وبدأت بوادر ازمة تهدد بتفاقم الصراعات القبلية وصراع القوميات فى هذا الجزء من السودان ، بينما رفض قادة الجنوب القرار رفضا شاملا ، اصر سكان دارفور فى غرب السودان على ضم حفرة النحاس التى تعتبرها حكومة الاقليم الجنوبى ضمن حدودها ، حيث انتقد الحزب الشيوعى السودانى اتجاه حكومة الرئيس جعفر نميرى حل المشكلة بالتصويت بحسبان ان المشكلة المطروحة امام

---

(١٥٦) نفســه ٠

(١٥٧) نفســه ٠

المجلس ليست مشكلة حدود ادارية فقط ، ولكنها تتصل بمناطق تعايش وتلامس قوميات فى السودان ٠ (١٥٨)

ورصدت صحيفة التقدم * فى تلك الايام ردود الفعل السياسية والشعبية مؤكدة ان مشروع تعديل القرار " رقم ٤ " واجه مقاومة قومية من ابناء الجنوب فلقد صوت ٦٥ نائبا فى مجلس الشعب القومى ضد المشروع واستأنفوا لدى المحكمة العليا وسارت مظاهرات فى كل مدن جوبا ، واو ، ملكال قوامها الطلاب والمواطنيين مدعومة من القادة السياسيين الجنوبيين بما فيهم اولئك الذين فى الحكم ٠ (١٥٩) *

ففى ملكال خاطب محافظ المديرية المتظاهرين ليومين على التوالى مدينا تعديل الحدود ، بينما تزعم حسب رواية صحيفة التقدم ، المظاهرات فى جوبا قادة الاتحاد الاشتراكى السودانى ، كما هاجم فى داخليات طلاب جامعة الخرطوم انتون داك نائب رئيس مجلس الشعب القومى التعديل الذى طبخه على حد تعبيره ابيل الير ونميرى "٠ (١٦٠)

ورصدت الصحيفة من خلال تقييمها لمواقف القوى السياسية للقرار ورد فعل القرار كواقف شديدة المقاومة لحزب سانو وموقفا اتسم بالتردد لحزب جبهة الجنوب ٠ (١٦١)

---

(١٥٨) نفسه

* التقدم Advance لسان حال الحزب الشيوعى السودانى فى جنوب السودان ، تصدر باللغة الانجليزية ٠

(١٥٩)

(١٦٠) نفسه ٠

(١٦١) نفسه ٠

وفى هذا الجو طالب بعض الانفصاليين فى الجنوب بضم ابيبى فى جنوب كردفان الى بحر الغزال واجبرت حركة الاحتجاج الواسعة تلك الحكومة المركزية على الانسحاب وتشكيل لجنة من عشرة اعضاء من الجنوبيين والشماليين لتحرى الحقائق ٠

ويرى الحزب الشيوعى السودانى ان الحكومة طرحت مشروع قانونها لتعديل الحدود امام مجلس الشعب فى وقت تم فيه تدجين قادة سياسيين جنوبيين مثل ، ابيل الير ، وجوزيف لاقو وتحجيم نفوذ ونشاطات آخرين مثل كلمنتميورو وآرو ، واضعاف وضع الانيانيا بترحيلها الى شمال السودان واستقطاب بعض زعمائهم الى صفوف الحكومة (١٦٢)

وشدد الحزب على موقفه الرافض لتعديل الحدود ووقوفهم الى جانب تقسيم الحدود الذى تم فى الاول من يناير ١٩٥٦ ، وقال الحزب ان الصراعات القبلية بين دينكا " انوك " والمسيرية فى ابيبى لا تحل بأوامر ادارية تضم ابيبى الى بحر الغزال ، واشاروا الى ان الصراعات القبلية فى هذه المنطقة ظلت باقية حتى بعد اتفاقية اديس ابابا وتطبيق الحكم الذاتى الاقليمى "٠ (١٦٣)

واوضح الحزب الشيوعى ان المنطق الذى يجعله يقبل مبدأ التعايش السلمى بين الشعب فى الشمال والجنوب فى اطار سودان موحد وهو الذى يجعله يقبل تعايش دينكا " انوك " والمسيرية " ابيبى" داخل محافظة كردفان ، منبها الى ان

---

(١٦٢) نفسه ٠

(١٦٣) نفسه

العناصر الانفصالية التى طالبت بفصل الجنوب والحاقه بيوغندا هى ذات العناصر التى تطالب بضم ابيبى الى بحر الغزال . (١٦٤)

وسرعان مايرتكب نظام جعفر نميرى خطأ آخر غير مبرر وذلك باعلانه تشييد مصفاة البترول فى كوستى بدلا عن بانتيو الامر الذى أدى الى انفجار السخط الشعبى فى الجنوب واندلاع المظاهرات والصدامات وقد كتب يومذاك الحزب الشيوعى السودانى معربا عن تفهمه لتطلعات ابناء الجنوب بعد اكتشاف البترول فى الجنوب الى جانب الغرب فى ان يصبح البترول مصدرا للتنمية وتنشيط ساكن الحياة فى الجنوب واعرب الحزب عن تفهمه لدوافع احتجاجات ومظاهرات الجنوبيين فى مسألة الخيار لموقع المصفاة بين كوستى وبانتيو . وينتقد الحزب نظام الرئيس نميرى بانه تجاهل التطلعات المشروعة لابناء الجنوب ولم يبذل أى جهد مستنير أو صبور لاقناعهم ان الثروات القومية فى باطن الارض وفوقها ملكية لكل الشعب السودانى وان تطوير الجنوب رهين بترشيد التخطيط الاقتصادى وتوزيع الدخل القومى واعادة توزيعه مع العناية الخاصة بالتنمية فى الجنوب بتخلفه الموروث وآثار سنوات التمرد .

ونبه الحزب الشيوعى الى ان الجميع فى الشمال والجنوب يواجهون واجب استرداد سيادة السودان على بتروله من التنقيب الى التكرير والتسويق داخليا وخارجيا . (١٦٥)

ودعا الحزب الشيوعى السودانى الى مقاومة سياسات نميرى النفطية وتراجعه عن قرار استهلاك البترول داخليا لتوفير الطاقة للانتاج الزراعى

---

(١٦٤) نفسه .

(١٦٥) الميدان ، عدد فبراير، اغسطس ، سبتمبر ١٩٨٣ .

والصناعى والنقل والخدمات وخضع لشروط شركة شيفرون بتصدير البترول كيما ترتفع قيمة اسهمها فى سوق المال العالمية وكيما تضمن استعادة استثماراتها ونصيبها فى الارباح لان السودان عاجز عن توفير العملة الصعبة لتغطية ذلك ٠ (١٦٦)

وكان الشيوعيون السودانيون قد تحدثوا ايضا عن سماح الرئيس جعفر نميرى لشركة شيفرون ووزارة الدفاع الامريكية اقامة ثلاثة قواعد عسكرية فى شكل مطارات حربية ومحطات اتصال فى بانتيو ومريدى ، كفياليتجى غرب بحر الغزال كما انتقدوا أوامره كقائد عام ووزير دفاع باخلاء مديرية الوحدة من السكان لحماية حقول النفط " ٠ (١٦٧)

ووسط تنامى اتجاهات المقاومة وعدم الخضوع للقرارات التى تصدرها السلطة المركزية واتساع دائرة الاحتجاج داخل الحكومة الاقليمية ومؤسساتها ، وعودة المثقفين الجنوبيين للتذمر والتكتل فى مواجهة السلطة المركزية بدأ الرئيس جعفر نميرى يلوح بتقسيم الجنوب الى ثلاثة اقاليم وسط معارضة اغلب قبائل الجنوب ومعظم قادة الجنوب المعروفين مثل ابيل الير الذى قام الرئيس جعفر نميرى بالتخلص من ادارته فى اكتوبر ١٩٨١ عندما حل مجلس الشعب الاقليمى ، وتعيين حكومة مؤقته لتوجيه الجنوب الى انتخابات واستفتاء عام حول مسألة اعادة تقسيم الاقليم الجنوبى الى ثلاثة اقاليم ٠ وجاءت نتيجة الانتخابات التى اجريت فى منتصف ١٩٨٢ بتفوق ضئيل لمؤيدى اعادة التقسيم والذين يمثلون القبائل

---

(١٦٦) سكرتارية اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السودانى ، رأى الحزب الشيوعى السودانى فى قضية الجنوب ، مذكرة للمجلس العسكرى الانتقالى، وتجمع النقابات والاحزاب السياسية ٠

(١٦٧) نفسه ٠

الصغيرة ، على المعارضين الذين كانوا بالاساس من الدينكا اكبر قبائل الجنوب ، وفي خضم الصراع السياسي الذى احاط بالانتخابات قرر الرئيس جعفر نميرى ان ينفذ ما اتت به نتيجة الاستفتاء وان ينفذ فكرة تقسيم الجنوب الى ثلاثة اقاليم " وهي اقليم بحر الغزال وتكون عاصمته مدينة واو ، واقليم الاستوائية وتكون عاصمته مدينة جوبا ، اقليم اعالي النيل وعاصمته ملكال "٠(١٦٨)

وهكذا اتخذ الرئيس جعفر نميرى قراره بتقسيم الجنوب دون الرجوع لاتباع الاجراءات التى حددتها اتفاقية اديس ابابا وضمنت في المادة (٣٤) من قانون الحكم الذاتي الاقليمي للمديريات الجنوبية ١٩٧٢ ، حيث اعطى هذا القانون ضمانا دستوريا اذ اعتبرته المادة (٨) من دستور السودان ١٩٧٣ قانونا اساسيا لا يجوز تعديله الا وفقا للنصوص الواردة فيه حيث يقضي التعديل وفقا للقانون اغلبية ثلاثة ارباع مجلس الشعب القومي وموافقة اغلبية ثلثي مواطني اقليم جنوب السودان في استفتاء عام يجرى في ذلك الاقليم، ××

وهكذا ومرة أخرى تصدق الى حد كبير استنتاجات الحزب الشيوعي السوداني بان حكومة الرئيس جعفر نميرى لن تحترم اتفاقياته مع الساسة الجنوبيين لانها غير مؤتمنة لتنفيذ الحكم الذاتي الاقليمي كحل ديمقراطي سلمي لمسألة الجنوب ، حيث نبه الحزب الشيوعي السوداني لمخاطر التقسيم مشيرا الى ان الرئيس جعفر نميرى لجأ الى حل مجلس الشعب والحكومة الاقليمية ، ونفذ

×× لمزيد من المعلومات راجع قانون الحكم الذاتي الاقليمي للمديريات الجنوبية عام ١٩٧٢ ٠

انقلاب قصر وعين حكومة عسكرية بحجة الاشراف المحايد على انتخابات جديدة واستفتاء على التقسيم عندما فشل فى اصدار قرار التقسيم من داخل المجلس الاقليمى ٠ وانتقد الحزب الشيوعى السودانى بشدة الحجج التى يسوقها جوزيف لاقو ومؤيديه مثل ادعائهم بان التقسيم يحصر نفوذ الدينكا فى اقليم بحرالغزال ونفوذ النوير والشلك فى اعالى النيل ويعطى القبائل الصغيرة فى الاستوائية نفوذا اكبر بعد ان ترحل مجموعات الدينكا من الاستوائية التى دخلتها عقب فيضانات الاربعينيات وحذروا من نوع هذه الحجج وماتنطوى عليه من قنابل زمنية سرعان ماتفجر الصراعات القبلية وتنسف المحتوى القومى للحكم الاقليمى ٠ (١٦٩)

ودعا الحزب الشيوعى بتحويل الاستفتاء الى نشاط سياسى جماهيرى فى الجنوب لتنوير سكان الجنوب بمبادىء الحكم الذاتى الاقليمى كحل للمشكلة القومية فى اطار السودان الموحد ، وكشف مخاطر التقسيم وحشد الجماهير لتشارك فى الاستفتاء وتدلى باصواتها ضد التقسيم لدعم وحدة الجنوب ووحدة السودان ودعا الحزب الشيوعى القوى السياسية الجنوبية لتوحيد وتنسيق نشاطاتها لهزيمة التقسيم ٠ (١٧٠)

كما اصدر الحزب الشيوعى السودانى بيانا جماهيريا فى تلك الايام وزع فى الاقليم الجنوبى باللغتين العربية والانجليزية ، اكد فيه ان التقسيم خرق صارخ

---

(١٦٩) الميدان ، فبراير ١٩٨٢ ، العدد ٧١٣ ، ص ٣ ٠

(١٧٠) نفسه ٠

لاتفاقية اديس ابابا منبها الى ان التقسيم سيفاقم من مشكلة الحكم فى الجنوب ويؤدى الى اعاقة التنمية فى الاقليم ، وخاطب الحزب الشيوعى القوى السياسية فى الجنوب حتى هؤلاء الذين انقادوا وراء فكرة التقسيم مثل جماعات الاستوائية وقبائل الفرتيت منبها الى ان التقسيم هدف فى الاساس الى اضعاف وحدة القوى السياسية الجنوبية وعدم السماح لها بالتكتل كحكومة واحدة حاكمة ومعارضة ، الامر الذى شكل ويشكل شرخا فى هيبة الحكم المطلق للفرد . (١٧١)

وكشف الحزب عن ان بعض اوساط الرأسمالية فى الشمال بدأت ترحب بفكرة التقسيم من منطلق ان ينشغل الجنوبيين فيما بينهم بالصراعات الاقليمية فلا يتحدوا ضد الشمال من جهة وان تجد الحكومة المركزية فرص اكبر للضغط على حكومة كل اقليم من الاقاليم الثلاثة فى الجنوب وفى اثارة الصراع بينها . (١٧٢)

وعلى المستوى العملى لتطبيق قرار التقسيم اشار الحزب الى ان تنفيذ الفكرة سيؤدى الى ارهاق خزينة الدولة بالصرف على الحكومة الاقليمية ومجلس الشعب الاقليمى اضافة الى الصرف على حكومة ومجلس شعب فى الاستوائية وبحر الغزال واعالى النيل فى الوقت الذى لم تتوفر اية موارد ذاتية تذكر لتغطية ولو ١٠٪ من ميزانية الاقليم السنوية رغم مضى عشرة اعوام على توقيع اتفاقية

---

(١٧١) صديق عمر ، مصدر سابق .

(١٧٢) الميدان ، يونيو ١٩٨١ ، العدد رقم ٧١٠ ، مقال بعنوان ، ١٢ عاما على بيان ٩ يونيو ١٩٦٩ ، مشكلة الجنوب بين الحل الديمقراطى والمزايدات .

اديس ابابا · (١٧٣)

وواصل الحزب الشيوعى دعوته للقوى السياسية فى الشمال والجنوب للعمل المشترك لاسقاط حكومة جعفر نمبرى بوصفه نظاما غير مؤتمن على صيغة الحكم الذاتى الاقليمى وراحوا يؤكدون انه وبعد مرور ١٢ عاما على بيان ٩ يونيـــــو تتعرض مشكلة الجنوب لمزايدات خطيرة يقودها جعفر نمبرى وجوزيف لاقو تصـل ذروتها فى مسألة تقسـيم الجنوب الى ثلاثة اقاليم بهياكل تشريعية وتنفيذية اسـوة باقاليم الشمال بهدف غير معلن فى هذه المرحلة المبكرة وهو تصفية الحكـــــم الذاتى الاقليمى للتجمعات القومية والقبلية فى الجنوب · (١٧٤)

واتهم الحزب الشيوعى قيادات الجنوب السياسية بالتخلى عن مصالح ومشاعر سكان الجنوبي واتخذوا من مناصب الحكم الذاتى الاقليمى المركزى وسيلة للثــــراء والجاه واستغلوا علاقاتهم القبلية استغلالا فجر الصدامات الدموية فى اكثر مـــــن مكان · (١٧٥)

وقبل ان يهدأ الوضع فى الجنوب بعد معارك التقسيم والسخط الشـــعبى الذى زامن اتساع نطاق المجاعات والعطالة والهجرة الجماعية شمالا الى الاقاليـــم الشمالية وجنوبا الى الدول الافريقية المجاورة ، اعلنت الحكومة المركزية فى الخرطـوم تطبيق قوانيين سبتمبر الشرعية ، ومرة اخرى امتلاءت شوارع المدن فى الجنـوب بالمواكب وارسلت عشرات المذكرات من قبل الساسة الجنوبيين وعلى رأسهم قيـادات

---

(١٧٣) نفســـــه ·
(١٧٤) نفســـــه ·
(١٧٥) نفســـــه ·

قيادات السلطة الاقليمية فى الجنوب الى الرئيس جعفر نميرى ، يعلنون فيها رفضهم القاطع لهذه القوانيين ، وكانت اشهر تلك المذكرات تلك التى رفعهـا جوزيف لاقو وابيل البر للرئيس جعفر نميرى وناشدوا فيها جعفر نميـرى مراجعة قرارات تطبيق الشريعة الاسلامية فى السودان " قوانيين سبتمبـر " وطالبوا حكومته بالالتزام باتفاقية اديس ابابا ودستور السودان ١٩٧٣، واشاروا فى مذكرتهم الى خطورة تطبيق هذه القوانيين على الوحدة الوطنية وعلـى روح التسامح الدينى فى السودان وحقوق السودانيين غير المسلمين . (١٧٦)

ومرة أخرى وقف الحزب الشيوعى السودانى معارضا قوانيين سبتمبر ١٩٨٣ " قوانيين الشريعة الاسلامية " بحسبانها لاتصلح فى مجتمع كالسودان متعـدد الاجناس والقوميات وبالتالى فهى لا تساوى بين السودانيين ، وانتقد الحـزب بشدة هذه القوانيين مشيرا الى ان " نميرى والاخوان المسلمين زرعوا بـذور الفتنة الطائفية فى الشمال واعمتهم شهوة الحكم والمصلحة عن الواقع الموضوعـى للسودان وتعدد كياناته ودياناته ونصبوا من انفسهم اوصياء على معتقدات النـاس مستخدمين باسم الدين قوانين وضعية جديدة لارهاب حركة المعارضـة الشعبية ". (١٧٧)

ومضى الحزب يقول " ان حركة المعارضة الشعبية التى واصلت نشاطهـا ومقاومتها تستكين ، وتتراجع وسرعان ماستكشف ماستكشف لعبة السياسـة

---

(١٧٦) بابكر حسن مكى ، نميرى الامام والروليت ، " مذكرة جوزيف لاقـو ابيل البر للرئيس جعفر نميرى حول اعلان احكام الشريعة فى السودان ".

(١٧٧) الميدان ، اكتوبر ١٩٨٣، العدد ٧٢٠ .

التى يمارسها نظام جعفر نميرى وحلفائه الاخوان المسلمين باسم الاسلام فالمعركة فى حقيقتها ليس خيارا بين قوانيين الشريعة الاسلامية والقوانيين الوضعية لكنها معركة خيار بين الحرية والديمقراطية ، وقوانيين الفرد ومصادرة الحريات "٠(١٧٨)

وقد سلطت صحافة الحزب الضوء طوال الفترة من ٨٣ ـ ١٩٨٥ على ردود الفعل السياسية للمواطنيين الجنوبيين وتنظيماتهم ، نشر الحزب البيان الذى اصدره الطلاب الجنوبيين فى جامعة الخرطوم فى اواخر سبتمبر ١٩٨٣ والذى اتهموا فيه نظام جعفر نميرى وتنظيم الاخوان المسلمين بنشر الفتنة وزرعها بين شعب السودان الواحد ، وقد نبه بيان الطلاب الجنوبيين " من ان التشريعات الجديدة التى تجعل اقسام واسعة من السكان مواطنون من الدرجة الثانية تعطى دعاة الانقسام الى جانب العوامل المزمنه الاخرى كرتا تاريخيا لترويج دعوتهم لفصل الجنوب عن بقية القطر "٠(١٧٩)

افسحت صحيفة الميدان مساحة واسعة لمذكرة الطلاب الجنوبيين بجامعة جوبا والتى اعترضوا فيها على تطبيق تشريعات سبتمبر ١٩٨٣ على الجنوب منبهين الى مخاطر اسلمة الجنوب ، وقد ارسلوا صورة من المذكرة المرفوعة للرئيس جعفر نميرى للامم المتحدة ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، ومجلس الكنائس العالمى والسودانى ٠ (١٨٠)

---

(١٧٨) نفسه
(١٧٩) نفسه
(١٨٠) مصدر السابق ، مذكرة للرئيس جعفر نميرى حول تشريعات سبتمبر ١٩٨٣ بتاريخ ٥ اكتوبر ١٩٨٣ ٠

كما نشرت صحيفة الميدان مذكرة جوزيف طمبرة حاكم وامين الاتحاد الاشتراكى بأقليم الاستوائية للرئيس جعفر نميرى والتى عبر فيها " اصالة عن نفسه ونيابة عن مواطنى الاستوائية على اعتراضه على فرض التشريعات الاسلامية وتعديل الدستور الامر الذى اثار القلق لدى عامة الشعب" (١٨١)

واشار حاكم الاستوائية فى مذكرته انه " بفرض قوانين الشريعة سوف لن تكون هناك مساواة ويعتبر غير المسلمين مواطنيين من الدرجة الثانية ، الآن وقد صارت التشريعات اساس النظام القضائى فان هذا يعنى ان المسلمين سوف يقمعون تعاليم الديانات الاخرى تحت الوطأة الثقيلة لسلاح الشريعة الاسلامية "٠ (١٨٢)

وطوال الفترة من سبتمبر ١٩٨٣ ـ ٦ أبريل ١٩٨٥ ظلت ادبيات الحزب الشيوعى تعارض قوانين سبتمبر ١٩٨٣ من منطلق انها تصادر ماتبقى من حريات فى الشمال والجنوب وتهدد وحدة البلاد السياسية ، مؤكدين ان قوانين سبتمبر كانت النعش الذى حصلت عليه اتفاقية اديس ابابا ٠

وبعد احدى عشر عاما من تطبيق اتفاقية اديس ابابا وفشل القادة الجنوبيين والشماليين على السواء فى حكم السودان وبعد ان خرقت حكومة الرئيس جعفر نميرى اتفاقية اديس ابابا بعد تقسيم الجنوب وسط اجواء

---

(١٨١) الميدان اغسطس، سبتمبر ١٩٨٤ ، العدد رقم ٧٢٧ ، مذكرة جوزيف طمبره بالرقم (٨٤٧/٧) حول التشريعات الاسلامية ٠

(١٨٢) نفسه ٠

الانهيار الاقتصادى واتساع نطاق المجاعات وانتقال اجهزة حكم الفرد بكامل ادواتها من الشمال الى الجنوب وعدم الثقة بين قادة ومواطنى الاقاليم الجنوبية والسلطة المركزية فى الخرطوم وبعد تعدد حوادث التمرد واندلاع اعمال العنف، اندلعت الحرب الاهلية الثانية بعد انفجار اعمال العنف بشكل واسع بعد تمرد الكتيبة ١٠٤، ١٠٥ فى بور فى ١٩٨٣/٥/١٦ ، واعلان الحركة الشعبية لتحرير السودان عن نفسها ، لتدخل المسألة الجنوبية مرحلة جديدة بوجود قوى سياسية وعسكرية خارجة عن السلطة المركزية ، تتبنى توجهات سياسية وعقائدية لم تكن معروفة عن حركات المقاومة للسلطة المركزية فى جنوب السودان من قبل ، فالحركة التى اطلقت على نفسها الحركة الشعبية لتحرير السودان وجناحها العسكرى الجيش الشعب لتحرير السودان ، والتى اعلنت عن نفسها واهدافها فى بيانها التأسيسى الاول فى ٣١ يوليو ١٩٨٣ ترفض الحديث عن المسألة الجنوبية بمعزل عن مسألة الحكم فى السودان وقضايا التنمية السياسية الاقتصادية والاجتماعية للمناطق الاكثر تخلفا فى السودان مؤكدة ان الانفصال مشروع معادى لوحدة وتقدم القطر وانه غير وارد تماما فى خياراتها الحاضرة المستقبلية والحركة التى نشأت فى الجنوب وضعت فى اولويات اهدافها تحرير السودان كافة وبناء السودان الاشتراكى الموحد" ، (١٨٣)

وتقول الحركة " ان الطريق الوحيد للحيلولة دون تفتيت القطر هو تطبيق حل ديمقراطى لكل من مسألة القوميات والدين فى اطار سودان اشتراكى موحد ، مؤكدة انها هى الفصيل الذى قدر له القيام بهذه المهمة عن طريق الكفاح المسلح" (١٨٤)

---

(١٨٣) بيان الحركة الشعبية لتحرير السودان ، ٣١/ يوليو/١٩٨٣ ، ص ٥ .

(١٨٤) نفسه .

وتؤكد الحركة خطها الوحدوى فتقول " انها تؤمن ايمانا قاطعا بوحدة السودان وان نضالنا لم يتخذ أى صورة عرقية أو دينية واننا نقف من اجل التطور المتكافىء لكل القوميات من اجل حرية العقيدة لكل التيارات بدون أى تمييز وتعصب وعن حركة تضم كل القوميات السودانية وتناضل من اجل الوحدة والسلم والتقدم " . *

والحركة الشعبية التى بدأت كمجموعات صغيرة بعد تمرد بور مالبثت ان انضم اليها الآف الشباب الجنوبيين من جميع قبائل الجنوب ومن بينهم شباب الاستوائية المؤيدين بشدة لقرارات التقسيم ، وذلك بعد اعلان قوانين سبتمبر ١٩٨٣ فى السودان ، هذه القوانيين التى لم تترك لحكومة جعفر نميرى صديقا واحدا فى الجنوب ولتتسع الحركة وتصبح واحدة من اقوى الحركات السياسية والمسلحة فى جنوب السودان واصبحت فعليا مركز استقطاب للمعارضين الجنوبيين للسلطة المركزية .

وكان من الطبيعى ان نرصد وجهة النظر السياسية للحزب الشيوعى السودانى تجاه هذه الحركة التى مثلت انعطافا هاما فى التاريخ السياسى لمسألة الجنوب بوصفها أول حركة سياسية سودانية تتخطى منذ لحظات انطلاقها الاولى حدود الاقليم الجنوبى لتطرح قضايا السودان بحسبان ان ازمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى الجنوب هى جزء من ازمة الحكم والتنمية فى كل القطر. ومع تنامى نفوذ الحركة فى جنوب السودان وتعاطف قطاعات هامة من القيادات النقابية ، واليسارية ومع توجهات الحركة الشعبية وسط حالة الاحباط السياسى

---

* لمزيد من المعلومات حول الحركة الشعبية لتحرير السودان ، ارجع الى " البيان التأسيسى للحركة ".

الذى لازم فترة مابعد قوانيين سبتمبر وقرارات حل النقابات ، وكان لابد للحزب الشيوعى السودانى ان يخرج من صمتــه الذى امتد لعام كامل منذ اعـــلان الحركة عن نفسها فى يوليو ١٩٨٣ ، ليظهر أول تحليل سياسى يسمى حمــل موقف الحزب الشيوعى السودانى من الحركة الشعبية لتحرير السودان وذلك فـــى يونيو ١٩٨٤ .

وبعد ان استعرض الحزب وثائق وادبيات الحركة اعربوا عن ترحيبهـــم بالموقف الايجابى من وحدة السودان فى برنامج الحركة واعتبروه استخلاصا عاقـــلا لتجارب مريرة مرت بها الحركة السياسية فى جنوب البلاد وشمالها ". (١٨٥)

وحول التركيبة السياسية للحركة قال الحزب " انه لايمكن تصنيـــــف هذه الحركة من منطلق ايدولوجى واحد ، وفى سياق ماورد فى برامجها يتضـــح انها حركة سياسية عامة تجمع مختلف الاتجاهات السياسية والفكرية بوحدها برنامج سياسى واحد مستمد من قضية الجنوب "*(١٨٦)

لكنهم انتقدوا افتراض الحركة الشعبية بان شكل النضال المسلح هو الشـــكل الوحيد الممكن فى الصراع مع حكومة الرئيس جعفر نميرى ، مؤكدين ان هـــذا الامر يتنافى مع واقع الحركة السياسية فى البلاد ويكاد ينســخ دور الحركة الجماهيرية فى الشمال ويسلبها حقها ان تختار بتقديرها واقتناعها اللحظة التى تحصل فيهـــا

---

(١٨٥) الميدان ، يونيو ، يوليو ١٩٨٤ ، العدد رقم ٧٢٦ .

(١٨٦) نفســـه .

* ردد الرئيس جعفر نميرى واجهزة اعلامه الرسمية ان الحركة الشعبية التى يقودها جون قرنق قرنق دى ميـور حركة شيوعية ماركسية .

السلاح مؤكدين ان النضال المسلح لا يلغى دور الحركة الجماهيرية فى الشمال والجنوب والمنظمة فى اتحاداتها ونقاباتها أو اشكالها النضالية الاخرى مهما كان التضييق عليها وضيق مساحة الحركة حولها ، كما اختلف الحزب مع الحركة الشعبية فى طرحها لنفسها كبديل عن الحركة السياسية فى الشمال والجنوب ٠ (١٨٧)

ورغم هذه التحفظات التى استعرضها الحزب الشيوعى السودانى الا انه ظل متعاطفا مع الحركة الامر الذى عكسته وثائقه وادبياته على اساس انها حركة معارضة لحكم الفرد تلتزم ببرنامج وحدوى بعيدا عن الانفصال ، مع انه لم يتخلى عن انتقاداته للحركة طوال وبعد عهد الرئيس جعفر نميرى ٠ (١٨٨)

وهكذا وباندلاع الحرب الاهلية الثانية وتبلور حركة مسلحة تحظى بدعم كبير فى الجنوب هى الحركة الشعبية لتحرير السودان تضع فى صلب برامجها مسألة ومستقبل الحكم فى السودان وليس فى الجنوب فقط ٠ تقاتل لاعادة صياغة الحياة فى السودان نصيرا للمناطق الاكثر تخلفا موقظة ساكن الحياة فى اطراف الوطن المشلوله واقاليمه المهملة ، تدخل المسألة الجنوبية مرحلة تاريخية وسياسية جديدة ٠ سينتظر الباحثون وقتا طويلا حتى يتمكنوا من دراستها واستنباط حقائق موضوعية وعلمية لهذه المرحلة المتميزة فى تاريخ المسألة الجنوبية وربما فى تاريخ المسألة السودانية بأكملها ٠

---

(١٨٧) الميدان ، يونيو ، يوليو ١٩٨٤ ، مصدر سابق ٠

(١٨٨) العودة الى اعداد صحيفة الميدان فى الفترة من يونيو ١٩٨٤ حتى ابريل ١٩٨٥ ، نلاحظ ان الحزب كان يوجه عضويته وقرار صحيفة الميدان للاستماع الى راديو الحركة الشعبية للتعرف على مايحدث فى الجنوب ٠

لقد عالج هذا الفصل فى الباب الخامس والاخير وثائقيا وتحليليا مواقف الحزب الشيوعى السودانى الفكرية والسياسية تجاه المسألة الجنوبية خلال الفترة من يوليو ١٩٧١ وحتى يوليو ١٩٨٣ تاريخ اعلان الحركة الشعبية لتحرير السودان عن نفسها لتبدأ مرحلة جديدة فى تاريخ المسألة الجنوبية ٠

وشهدت هذه الفترة توقيع وانهيار اتفاقية اديس ابابا الشهيرة ، هذه الاتفاقية التى اسس لها بيان ٩ يونيو ١٩٦٩ ومجهودات جوزيف قرنق وبذلت للوصول اليها حكومة جعفر نميرى مجهودات كبيرة وناجحة وصلت من خلالها الى اتفاق هام حول قضايا اللغة والقومية والهوية والدين ، وكانت الاتفاقية قد عالجت المسألة الدينية كجزء من التسوية الشاملة التى وصلت اليها اطراف النزاع أبان توقيع اديس ابابا وتم التعبير عنها فى الدستور الوطنى عام ١٩٧٣ ٠

ان قانون الحكم الذاتى الاقليمى لعام ١٩٧٢ والذى كان لب اتفاقية اديس ابابا يعتبر من اهم القوانيين والاتفاقيات التى عالجت المسألة العرقية والقومية والدينية فى افريقيا ٠ على الاقل فى شكله النصى المعلن عنه ٠

والاتفاقية التى لاقت قبولا محليا واقليميا ودوليا لاقت معارضة عنيفة من قبل الحزب الشيوعى السودانى وتعدى نقد الحزب واتهامه للقوى السياسية المحلية والاقليمية والخارجية السياج الاقليمى والغربى المؤيد للاتفاقية الى منظمات واحزاب فى المعسكر الشيوعى التى قابلت الاتفاقية بارتياح ، متهما

هذه الجهات الاخيرة بانها تمارس الدجل الفكرى البعيد عن التفكير الماركسى السليم. *

ووصف الحزب الشيوعى السودانى الاتفاقية بانها صفقة سياسية بين القادة المرتبطين بالقوى الاستعمارية والبعيدين عن هموم المواطن الجنوبى البسيط والمشبعين بالروح الانفصالية وحكومة جعفر نميرى المعادية للديمقراطية فى الشمال .

ونبه الحزب الشيوعى السودانى الى ان القوى السياسية التى وقعت على اتفاقية الحكم الذاتى الاقليمى " حكومة جعفر نميرى وقادة التمرد غير مؤتمنة على تنفيذ الحكم الذاتى الاقليمى فى الجنوب ، وساق الحزب حجج كثيرة لمعارضته للاتفاقية مشيرا الى ان التجربة السودانية اثبتت انه لا يمكن ان يتم الاعتراف بالحكم الذاتى الاقليمى فى الجنوب وتطوير مؤسساته الديمقراطية فى ظل سلطة ديكتاتورية فى الشمال ، فالنظام الذى يصادر الحريات فى الشمال لا يمكن ان يمنح الجنوب حكما ذاتيا نزيها . منبهين الى ان الاتفاقية لم تطرح حلولا جادة لمشاكل التخلف الاقتصادى والاجتماعى فى الجنوب .

وقد وصل الحزب منذ الايام الاولى للاتفاقية الى استنتاجات مفادها ان الاتفاقية ستفرز قلة من الموظفين والحكام الميسرين بينما ستبقى ملايين الجنوبيين البسطاء والفقراء اسرى التخلف والفقر وسيتحول الحكم الذاتى الاقليمى بدلا من وسيلة ديمقراطية لتطوير القوميات فى الجنوب الى وسيلة للاثراء وظهور طبقة من الرأسماليين الجنوبيين على حساب المواطن العادى فى الجنوب .

كما شكك الحزب فى ان اطراف اقليمية ودولية قامت بالاعداد والتمهيد والمساعدة فى الوصول الى هذه الاتفاقية لتثبيت اركان سلطة جعفر نميرى حتى يتفرغ لدوره فى تنفيذ المخططات الاستعمارية فى المنطقة وعلى رأسها ضرب حركات التحرر الوطنى فى دول الجوار ٠

وتحدث الحزب عن بنود سرية نصت عليها الاتفاقية تتستر عليها حكومة جعفر نميرى تستهدف وحدة السودان فى المستقبل ٠

الا ان الواقع لم يثبت صحة هذا الاستنتاج وقد مر على توقيع اتفاقية اديس ابابا اكثر من سبعة عشر عاما ٠ وظل الحزب وباستمرار ومنذ ايام الاتفاقية الاولى يؤكد ان اتفاقية اديس ابابا لن تجلب الاستقرار فى الجنوب ٠

وفى السبعينات نبه الحزب الى ان تصوير الجنوب كرصيد اساسى لحكومة جعفر نميرى المرفوضه فى الشمال والتلويح بقوات الانيانيا بقمع المعارضة السياسية وسط استنزاف الجنوب لمقدرات الشمال دون العمل على طرح حلول لمشاكل الجنوب وتأمين فهم سليم فى الجنوب والشمال يؤكد على مصير واحد للسودان ، ويرسى اسس لتعاون الحركة السياسية فى الجنوب مع رصيفتها فى الشمال لهزيمة سياسات جعفر نميرى سيخلق فى المستقبل تيارا فى الشمال ينادى علنا بانفصال الشمال عن الجنوب ٠ *

(*) بالعودة الى صحيفة السياسة وصحيفة الايام فى الفترة من ١ يناير ١٩٨٧ الى ١ يناير١٩٨٨ سنلحظ نشر عدة مقالات من كتاب ينتمون جغرافيا الى مناطق الشمال يدعون علنا لانفصال الشمال عن الجنوب وللمثال وليس الحصر ٠
انظر السياسة ٢٧ يناير ١٩٨٧ مقال حول مسألة فصل الجنوب ، الفاضل عباس محمد ومقال فى ذات التاريخ منقول عن صحيفة كردفان الصادرة فى ١١/١٢/١٩٦٤ تحت عنوان بل الانفصال التام ياسيدى ساتربنو هو المطلوب ٠
* صحيفة الايام ٦ مارس١٩٨٨ استعرض منبر الرأى عدة مقالات حول فصل الجنوب بين المؤيدين والمعارضين ٠

ودفع الحزب الشيوعى السودانى ثمنا غاليا لمعارضته الاتفاقية اذ ترك الحزب الكثير من الجنوبيين من اعضاء الحزب مشككين فى سلامة موقف الحزب من الاتفاقية التى رأوا فيها ماظل يبشر به الحزب منذ زمن طويل من حتمية تطبيق حل علمى للمسألة القومية ٠ كما دفع الحزب نتيجة لهذه المعارضة خمسة اعوام من العزلة فى الجنوب ٠

لكن الحزب الشيوعى السودانى رغم كل هذا كان يبدو ثاقب النظر حينما ادرك ان حكومة جعفر نميرى المعادية للحريات فى الشمال لايمكن ان تؤتمن على رسالة تطبيق الحكم الذاتى الاقليمى فى الجنوب ، كما ان قادة التمرد بحكم تركيبتهم الفكرية والطبقية غير مؤتمنين هم ايضا على تطوير صيغة الحكم الذاتى الاقليمى فى الجنوب ، اذ سرعان ما انخرط حكام وقادة الجنوب فى قضايا الفساد الادارى والمالى والهاب الصراعات القبلية والحزبية مهملين قضايا التنمية وحلول المشاكل اليومية التى تواجه المواطن السودانى فى الجنوب ٠

كما انتقلت كل ادوات حكم الفرد من الشمال الى الجنوب لتقضى على ماتبقى من حرية نسبية كانت تتمتع بها مؤسسات الحكم فى الجنوب ٠

ووسط التردى الاقتصادى وانتشار المجاعات فى الجنوب وفشل حكام الخرطوم وقادة الجنوب فى تحقيق ماوعدت به اتفاقية اديس ابابا انفجر العنف مجددا ومبكرا فى مارس ١٩٧٥ وذلك عندما وقع تمرد اكوبو المعروف فى اعالى النيل حيث قتل الضابط النظامى العقيد ابيل اشول ثم احداث الثانى من فبراير ١٩٧٧ فى مطار

جوبا والتى تردد وثائق الحزب الشيوعى بانها كانت محاولة انقلابية فاشلة استهدفت مطار جوبا كمقدمة للاستيلاء على الجنوب ٠

لقد اثبتت اعمال العنف هذه صدق استنتاجات الحزب من حيث ان الاتفاقية لا تجلب استقرارا فى الجنوب ٠

وتوالت مؤشرات انهيار اتفاقية اديس ابابا اذ سرعان ما اخلت الحكومة المركزية بل بتعهداتها مع قادة الجنوب باحترام بنود الاتفاقية واقدمت على توقيع اتفاقية التكامل والدفاع المشترك مع مصر ، وقامت بتعديل حدود المديريات الجنوبية والعمل على تشييد مصفاة البترول فى كوستى بدلا عن بانتيو ؛ وفجرت اخيرا الصراع القبلى والعرقى فى الجنوب باصرارها على تقسيم الجنوب الى ثلاثة اقاليم موضحة بهذا القرار عن عدم ايمانها بصيغة الحكم الذاتى الاقليمى وعدم احترامها لاتفاقية اديس ابابا ٠

وقامت الحكومة فى نفس العام بنسف ماتبقى من بنود اتفاقية اديس ابابا باعلانها تطبيق قوانيين سبتمبر ١٩٨٣ الاسلامية فى السودان ٠

كان للحزب الشيوعى السودانى مواقف معلنة تجاه هذه القضايا تطابقت تقريبا مع مواقف الحركة السياسية فى الجنوب التى تكتلت بعد اعلان قوانيين سبتمبر ضد حكومة جعفر نميرى ٠ فقد رفض الحزب قرار التقسيم بوصفه استهدف تصفية الحكم الذاتى الاقليمى للتجمعات القومية والقبلية فى الجنوب ، كما عارض قوانيين سبتمبر الشرعية بوصفها قوانيين لا تصلح فى مجتمع متنوع الثقافات والاعراف والديانات ٠

هذه الفترة دون الفترات السابقة شهدت ورغم ظروف العمل السياسى اليومى مجهودات للشيوعيين السودانيين على الجبهة الثقافية مشيرين الى ان قادة الجنوب اهملوا طوال فترة فترة حكمهم فى الجنوب جانب الثقافة لحضارات قبائل وقوميات الجنوب • فقد شجع الحزب قطاعات الطلاب والمتعلمين الجنوبيين للانتباه لثقافات الجنوب وتطوير لغاتهم واحترامها وعدم التعالى عليها بوصفها احدى الاركان الهامة فى نجاح الحكم الذاتى الاقليمى مستقبلا •

والواضح ان استنتاجات الحزب الشيوعى بان اتفاقية اديس ابابا بتركيبة القوى التى سيقع على عاتقها تنفيذ اهدافها فى الجنوب وطبيعة السلطة السياسية فى الشمال التى سترعى تنفيذ الاتفاقية ستفشل فى دعم ركائز الاستقرار والسلام فى الجنوب كانت صحيحة •

الا أن معارضة الشيوعيين لاتفاقية اديس ابابا جملة وتفصيلا ومناداتهم بالغائها ينم عن تسرع نتج عن غلبة روح المعارضة السياسية والكراهية الشديدة لنظام جعفر نميرى على القراءة المنهجية المتأنية التى جبل عليها الشيوعيين السودانيين • فحدة المعارضة السياسية لحكومة جعفر نميرى منعت قادة الحزب من ان يروا الكثير من الايجابيات فى قانون الحكم الذاتى الاقليمى الموقع فى مارس ١٩٧٢•

لقد انتهت هذه الفترة من تاريخ وتطور المسألة الجنوبية باندلاع الحرب الاهلية الثانية واعلان الحركة الشعبية لتحرير السودان عن نفسها كمركز استقطاب سياسى لقوى المعارضة الجنوبية بشقيها السياسى والعسكرى طارحة ولأول مرة

فى تاريخ الجنوب السياسى برنامجا سياسيا يشمل القطر كله معلنة انها تقاتل من اجل اعادة صياغة الحياة فى السودان كله وليس فى الجنوب وحده ٠

وكان الحزب ورغم تعاطفه مع الحركة الا انه انتقد تدجيا لطرح نفسها بديلا للحركة السياسية فى السودان والحل العسكرى طريقا أوحدا لحل مشاكل القطر ٠ وبهذا الطرح انتقلت الحركة الجديدة بالمسألة الجنوبية من مشكلة جزء من القطر الى مشكلة القطر كله صارحة وبالحاح شديد مسألة الحكم وتقسيم السلطة والثروة وبشكل أقوى قضية الهوية على بساط البحث والنقاش ٠

....

الخاتمـــــة :

تناولت هذه الرسالة موقف الحزب الشيوعى السودانى رؤيته ومنهجـــــــه واسهاماته واسلوب تناوله للمسألة الجنوبية كواحدة من اعقد مسائل السودان السياسية والاقتصادية والثقافية والتى يعنى عدم التوصل الى حلول لها المزيد من الدم والتمزق والفقـر .

وقد لاحظت الرسالة فى الباب الاول الذى حوى ثلاثة فصول تناول المسألـة القومية بشكل عام وتطرق للمسألة القومية فى الاتحاد السوفيتى والصين ويوغسلافيـــا والمسألة القومية فى اثيوبيا . والصراع الاثيوبى _ الاريترى ، لاحظت ان المسألة القومية بكافة تعقيداتها واشكالياتها السياسية والاقتصادية والثقافية ليست مقصورة على دول مايسمى بالعالم الثالث . لكنها ايضا ميراث من الصراع يشكل هاجسا فى الكثير من الدول المتقدمة والصناعية مثل كندا والاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الامريكية .

تطرقت الرسالة فى هذا الباب لواحدة من أهم التجارب والحلول القوميـــة المطروحة فى الساحة الدولية ونعنى التجربة السوفيتية باطارها النظرى الماركســـى _ اللينينى والتى افترضنا نجاحها فى وضع حلول معقولة للمسألة القومية ، الا ان واقـع دراسة التجربة اشار الى انه وبالرغم من ان مجهودا كبيرا قد بذل فى سنوات الثورة الاولى فى الاتحاد السوفيتى ذلك المجهود الذى قاده فلاديمير لينين ليؤسس ولأول مرة فى تاريخ الاتحاد السوفيتى لحلول تعترف للشعوب والاقليات والقوميات بحقوقها الثقافية والسياسية والاقتصادية بشكل راق ، الا ان ستالين مستفيدا من عدم وجود ضمانـــات ديمقراطية حقيقية تحمى حقوق هذه القوميات استطاع ان يطيح بمكتسبات شعوب وقوميات الاتحاد الســوفيتى وان يصيب الحل الماركسى اللينينى القومى المبنى على التراضى والتسامح فى مقتل . وذلك حينما بدأت حملة تنكيل وقمع واستلاب قومى لحساب القومية الروسية

ومركزة السلطة ورحلت يومها أمم كاملة من مسقط رأسها • وتم اعدام قيـــادات قومية شيوعية عديدة لمحاولتها الدفاع عن حقوق شعوبها وقومياتها فى وجه التسلط الستالينى • ولينفجر الاتحاد السوفيتى من اقصاه الى اقصاه عند أول بادرة للاصلاح الديمقراطى ووضح جليا ان هذه الشعوب كان لديها الكثير لتقوله •

ان الدرس المستفاد من التجربة السوفيتية انه فى غياب الديمقراطية بكل ماتعنى من حرية تكوين الاحزاب وحرية التنظيم والانتخابات الحره والتظاهر وابداء الرأى عبر مؤسسات ديمقراطية مختارة تتفاقم المسألة القومية •

ان الديمقراطية هى العمود الفقرى لأى برنامج سياسى يستهدف وضع اسس لحلول قومية لا يصيبها التآكل ورغم تقديرنا للمجهود الكبير الذى بذله قيادة الاتحاد السوفيتى ومفكريه الا ان البرنامج السياسى المطروح لحل المسألة القومية هناك يظل تنقصه الديمقراطية والا فان التجربة كلها مهددة بالانهيار فى اثيوبيا صادرت المؤسسة السياسية القومية الامهرية روح التنوع الفنى فى اثيوبيا وصادرت حقوق القوميات الثقافية والاقتصادية والسياسية •

ليس امام اثيوبيا اليوم سوى الاستجابة للمطالب الديمقراطية العادلة للقوميات الاثيوبية ومنحها كامل حقوقها الثقافية والسياسية والاقتصادية ، ولن تكون اثيوبيا قوية وموحدة الا اذا اعترفت بمطالب هذه القوميات وتخلل نسيج المجتمع الاثيوبى المتعدد القوميات نشيد الديمقراطية •

فيما يختص بالصراع الاريترى — الاثيوبى فانه فى تقديرنا ليس امام اثيوبيا سوى ان تعترف بحق تقرير المصير للشعب الاريترى على اساس ان اريتريا لم تكن

فى يوم من الايام جزء من اثيوبيا • على ان يختار الشعب الاريترى فى انتخابات حرة ونزيهة اما الاستقلال الكامل عن اثيوبيا او ايجاد صيغة للفيدرالية أو الكونفيدرالية او الحكم الذاتى الاقليمى او أى صيغة يختارها الشعب الاريترى •

مع انه فى ظل المتغيرات الدولية والاقليمية الراهنة ليس امام شعوب هذه المنطقة سوى البحث عن صيغ للتكتل سياسيا واقتصاديا والتعاون المشترك لاقصى درجة لمواجهة التحديات الاقتصادية والدولية •

فيما يختص بموقف الحزب الشيوعى السودانى من المسألة الاريترية فقد لاحظنا عبر الوثائق ان الحزب الذى ظل تاريخيا مؤيدا لحق تقرير المصير للشعب الاريترى عبر ادبياته فى الستينيات ثم بيان نوفمبر ١٩٧٥ وتقريره حول البحر الاحمر فى يوليو ١٩٧٧ والذى نادى فيه الحكومة العسكرية التى اطاحت بنظام هيلاسلاسى اطلاق الحريات الديمقراطية والسياسية واعطاء الشعب الاريترى حق تقرير المصير بما فيه حقه فى الانفصال • عاد سريعا وبدون ان يمهد لذلك بالتخلى عن الثورة الاريترية وأخذ يتحدث عن صيغ غامضة للحكم الذاتى الاقليمى مشابه لما تطرحه القيادة الاثيوبية الحالية •

مرة أخرى نستخلص من واقع الصراع الدامى للقوميات والشعوب فى اثيوبيا ان الديمقراطية وحدها القادرة على افتتاح الطريق امام حلول سليمة للمسألة القومية وان طريق الهيمنة وتجاوز الشعوب لن يؤدى الا الى المزيد من التعقيد والهدم والتمزق •

تناولنا فى الباب الثانى موقف الحزب الشيوعى السودانى من المسألة الجنوبية للفترة من ١٩٤٦ وحتى نوفمبر ١٩٥٨ ، حيث استطعنا عبر وثائق هذه الفترة

اثبات احدى فرضياتنا فى هذه الرسالة وهى ان الحزب الشيوعى لم تيقظه طلقات الرصاص الاولى لانفجار اغسطس ١٩٥٥ ٠ كما بقية القوى السياسية في السودان ٠

فقد وعى الحزب الشيوعى ومنذ وقت مبكر وجود مسألة قومية فى جنوب السودان تنتظر حلولا عاجلة وذلك عندما طرح منذ أوائل الخمسينيات فكرة الوضع الخاص للمديريات الجنوبية ونادى بضرورة حماية التجمعات القومية من القهر القومى وتطويرها ومنحها حق الحكم المحلى وتنظيم قوانينها المحلية ، بل نبه عبدالخالق محجوب منذ وقت مبكر من عام ١٩٥٣ الى ضرورة التوفر بالدراسة للحلول اللغوية والسياسية للمسألة القومية فى جنوب السودان والا كان الانفجار الكبير ٠

ويتقدم الحزب الشيوعى السودانى خطوات الى الامام ليطرح فى عام ١٩٥٦ صيغة الحكم الذاتى الاقليمى للجنوب فى مواجهة دعاوى الفيدرالية التى عارضها الحزب بحجة ان القيادات الجنوبية تطرحها كخطوة للانفصال ٠ وبذلك يكون الحزب الشيوعى السودانى أول من دعا الى منح الجنوب الحق فى الحكم الذاتى الاقليمى ٠

نادى الحزب الشيوعى السودانى فى نوفمبر ١٩٥٤ باعلان مشترك توافق عليه كل الاحزاب والهيئات السياسية ينص على استعدادها منح الجنوبيين حقهم فى حكم انفسهم داخليا بمجرد رحيل الاستعمار البريطانى ٠ وعاد الحزب الشيوعى بعد انفجار اغسطس ١٩٥٥ لينادى فى فبراير ١٩٥٦ حكومة اسماعيل الازهرى لعقد مؤتمر عام تحضره الاحزاب والنقابات والهيئات للتوصل الى حلول ديمقراطية للمسألة الجنوبية ثم دعوته للحركة السياسية عبر مؤسساته الطلابية الى عقد مؤتمر مائدة مستديرة لوضع تصور مشترك يؤسس لحل المسألة الجنوبية ٠ وكان ان عقد هذا المؤتمر لاحقا بعد سنوات طويلة من الدم فى ١٦ مارس ١٩٦٥ بدعوة من حزب سانو٠

وتعكس الادبيات فى هذه الفترة جـدية طـرح الحزب الشـيوعى السودانـى فى الدعوة الى احترام حقوق القوميات فى جنوب السودان وحمايتها من القهر القومى وذلـك مثل انتقاداته الشديدة لسياسات الاسلمة والتعريب فى الجنوب ودعوته المستمرة لتطويـر ثقافات ولغات واحترام ديانات القوميات الجنوبية ، ومطالبته بأن ينص صراحة دستـور السودان الدائم على ان جمهورية السودان دولة موحدة متعددة القوميات وان للقوميـات والاقليات حق فى الحكم الذاتى الاقليمى فى الشمال والجنوب على حد سـواء ٠

فى الباب الثالث من هذه الرسالة استعرضنا مواقف الحزب الشيوعـى السودانى من المسألة الجنوبية خلال حقبة الحكم العسكري الاول والممتدة من نوفمبـر ١٩٥٨ وحتى أكتوبر ١٩٦٤ ، حيث حاولنا تتبع خط الحزب تجاه المسألـة الجنوبية والتأكد من احدي فرضيات هذه الرسالة وهى ان اليسار السودانى ربـط بيـن الديمقراطية بمفهومها الليبرالى وبين حل المسألة الجنوبية ٠ وواضح ان الحزب صـارع السلطات العسكرية الجديدة منذ لحظاتها الاولى وتصدي لسياسات التعريب والاسلمـة والحل العسكري التى انتهجتها حكومـة الفريق ابراهيم عبود ،وكشف الحزب عبـر أدبياته تدهور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى الجنوب مدينا مسلسل انتهاكـات حقوق الانسان فى الجنوب من قبل السلطات العسكرية ومجموعات الانيانيا المسلحـة كما ربط بشكل واضح بين استعادة المؤسسات الديمقراطية والحياة الحزبية لدورهـا وحل المسألة الجنوبية ، عندما ظـل يؤكـد بأن حكم الفرد فى بلد مترامى الاطـراف ومتعدد القوميات كالسودان يضر بشكل بالغ بقضية الوحدة الوطنية ولاسيما بالنسبـة للمسألة الجنوبية التى تتطلب الديمقراطية حـلا وليس القـرارات الفوقية ٠ وظـل فى كل بيان جماهيري حول الجنوب يؤكد على ضرورة استعادة الحياة الديمقراطيـة اولا كطريق وحيد لايجاد صيغة لحلول ديمقراطية للمسألة الجنوبية كما دافـع

الحزب الشيوعى السودانى ايضا فى هذه الفترة عن البنية الثقافية واللغوية للقوميات فى الجنوب بل ساهم فى طرح حلول لغوية تصب فى اتجاه تطوير اللغة المحلية للتوسط بها فى مجال التعليم ٠

فى الباب الرابع والممتدة فترته من اكتوبر ١٩٦٤ وحتى مايو ١٩٦٩ هى فترة الديمقراطية الثانية ٠ فقد استعرضنا خلاله مواقف الحزب الشيوعى الفكرية والسياسية من مجمل تطورات المسألة الجنوبية فى هذه الفترة والتى نعتبر انعقاد مؤتمر المائدة المستديرة اهم احداثها ٠ وقد نادى الحزب داخل هذا المؤتمر بقيام مجلس تمثيلى ديمقراطى للجنوب يراعى فيه تمثيل القبائل المختلفة ومجلس تنفيذى خاضع له للاشراف على الشئون المحلية من تعليم وصحة وطرق وغيرها ٠ وأن تحتفظ الحكومة المركزية بسلطاتها فى التخطيط العام والسياسة الخارجية والدفاع ٠ وانشاء مجلس قومى يضم شماليين وجنوبيين للنظر فى تخطيط وتطوير اقتصاديات الجنوب ٠ وانشاء مؤسسات تبشيرية سودانية ويتم كل ذلك فى اطار الحكم الذاتى الاقليمى ، وربط الحزب الشيوعى السودانى فى هذا المؤتمر ولاول مرة بوضوح حل المسألة الجنوبية بشكلها النهائى بالقضاء على التخلف فى السودان ، حيث اشار الحزب الى انه لايمكن التحدث عن التخلف فى الجنوب بمعزل عن التخلف الاقتصادى والاجتماعى فى القطر كله ٠

فى هذه الفترة بدأنا نتلمس جزء من الاجابة على سؤال طرحته فرضيات هذه الرسالة وهو الى أي حد كان الحزب الشيوعى قادرا على التأثير على الحركة السياسية فى الشمال والجنوب ، فقد لاحظنا اقتراب طرح الاحزاب الشمالية النظري كثيرا من طرح الحزب الشيوعى السودانى المعلن منذ الخمسينيات من حيث الاعتراف بالوضع الخاص للجنوب واعتماد الحل السلمى الديمقراطى كطريق وحيد لانهاء النزاع وقبول صيغة الحكم

الذاتي الاقليمي ٠

واصل الحزب الشيوعي في هذه الفترة ايضا كشفه لانتهاكات القيادات العسكرية الحكومية في الجنوب لحقوق الانسان كحادثتي جوبا وواو ، كما ادان وبنفس الشدة ممارسات حركة الانيانيا المسلحة والتي كان يطلق عليها مسميات مثل الارهابية والعميلة ٠ وفي هذه الحقبة وضح انه وبعكس ماتوقعت احدى فرضياتنا من ان الحزب الشيوعي السوداني يتمتع بعلاقات جيدة مع الاحزاب السياسية الجنوبية بحكم وقوفه سياسيا مع قضايا القوميات في جنوب السودان ، فان الحزب ظل يوجه انتقادات حادة للاحزاب السياسية الجنوبية ووصلت العلاقات بينهما مرحلة القطيعة الكاملة وتبادل اتهامات العمالة ولو رجعنا للوراء الى فترة الخمسينيات سنلاحظ ان قادة الاحزاب الجنوبية في ادبيات الحزب الشيوعي هم مجموعات انتهازية ضيقة الافق معادية لمصالح شعوبها وقومياتها ٠ وتبادل الاحزاب الجنوبية والحزب الشيوعي العداء وكانت قد ساهمت بشكل فعال في قرار حله وحظر نشاطه القانوني واقصائه عن الجمعية التأسيسية في عام ١٩٦٥ م ٠

رفض الحزب الشيوعي بشكل قاطع مشروع الدستور الاسلامي المقدم عام ١٩٦٨ ووصفه بأنه دستور خطر على وحدة البلاد الديمقراطية ونادى بدستور علماني يحفظ البلاد ويؤسس لديمقراطية اكثر جذرية ٠

استوقفتني في هذه الفترة وثائق المؤتمر الرابع للحزب الشيوعي السوداني في اكتوبر ١٩٦٧ والذي يعد اهم مؤتمرات الحزب الشيوعي السوداني ٠ وكان هذا المؤتمر قد ناقش التطورات السياسية في ذلك الوقت ومستقبل السودان السياسي والبنية

الاقتصادية ، والديمقراطية ومستقبلها ، اضافة الى الوضع فى الساحة العربية والافريقية والدولية ، الا انه من المدهش ان لاينطرق الحزب فى واحد من اهم مؤتمراته للمسألة الجنوبية الا بصورة عابرة اثناء حديث التقرير السياسى للمؤتمر عن الدور السياسى للقوى الحديثة منبها كوادره الى اهمية العمل فى الجنوب لبناء حلف قوى بين التجمعات القومية الجنوبية والحركة الديمقراطية فى شمال السودان " اى الحركة الشيوعية ".

وقد كان من المؤمل ان يفرد الحزب المعروف عن اهتمامه الشديد بالمسألة الجنوبية جانب خاص فى مؤتمره وتقريره السياسى لتطوير خطه تجاه المسألة الجنوبية طارحا برنامجا اقتصاديا وثقافيا وسياسيا اكثر تقدما للجنوب . وكانت قيادات الحزب الشيوعى غير قادرة على طرح اجابة شافية توضح اسباب اهمال المسألة الجنوبية بكل تعقيداتها فى هذا المؤتمر وسيظل هذا السؤال ينتظر الاجابة ؟

اما فى الباب الخامس والاخير والممتد من مايو ١٩٦٩ وحتى يوليو ١٩٨٣ م تاريخ اعلان الحركة الشعبية لتحرير السودان بجناحيها السياسى والعسكرى الجيش الشعبى لتحرير السودان عن نفسها . تتبعنا ايضا منهجه وخطه السياسى تجاه المسألة الجنوبية ، وكانت هذه الفترة قد حفلت بأحداث هامة وتطورات ابرزها بيان ٩ يونيو ١٩٦٩ واتفاقية اديس ابابا فبراير ١٩٧٢ ، واعلان الحركة الشعبية عن نفسها .

لقد طرح الحزب الشيوعى السودانى الشديد القرب من حكومة الرئيس جعفر نميرى فى هذه الفترة بيان ٩ يونيو ١٩٦٩ ، ذلك البيان الذى كان تلخيصا مكثفا لرؤية ومنهج الحزب الشيوعى تجاه المسألة الجنوبية ، وقد ساهم الحزب بعد ذلك بشكل نشط فى تنفيذ بيان ٩ يونيو ١٩٦٩ ، فقد بذل جوزيف قرنق وزير شئون

الجنوب ومؤسسات الحزب الشيوعى النقابية والسياسية جهودا كبيرة فى اعادة صياغة الحياة فى الجنوب وتنشيط الدورة السياسية والاقتصادية والثقافية هناك ٠

وقد مهد بيان ٩ يونيو بالفعل ومجهودات جوزيف قرنق الداخلية والخارجية لولادة ، اتفاقية اديس ابابا فبراير ١٩٧٢ ، تلك الاتفاقية التى عارضها الحزب الشيوعى السودانى وطالب بالغائها بالرغم من ان الاتفاقية استطاعت ان تستوعب امالا مشروعة كبيرة للجنوبيين وتم قبولها محليا فى الجنوب ودوليا كاطار نظرى سليم لحل مسألة الحرب الاهلية فى السودان ٠

ان معارضة الحزب الشيوعى السودانى لاتفاقية اديس ابابا جملة وتفصيلا لا ينم عن تسرع نتج عن غلبة روح المعارضة السياسية والكراهية الشديدة لحكومة الرئيس جعفر نميرى على القراءة المنهجية المتأنية التى جبل عليها الشيوعيين السودانيين وحرمت الحزب من ان يرى الكثير من الايجابيات والرؤية المتقدمة المضمنه فى قانون الحكم الذاتى الموقع فى عام ١٩٧٢ ٠ ليعود الحزب نفسه ليعترف فى مذكرته المؤرخة فى ١٩٨٥/٤/١٧ للمجلس العسكرى الانتقالى والحركة السياسية والنقابية السودانية حول الجنوب مشيرا الى انه بالامكان العودة الى قانون الحكم الذاتى الاقليمى لعام ١٩٧٢ بوصفه قانونا ملائما لاسس الحل والحوار ٠ تحدث الحزب الشيوعى السودانى عن بنود سرية وصفها يومذاك بأنها خطرة على وحدة البلاد تضمنتها اتفاقية اديس ابابا الا ان الاحداث وبعد مرور ثمانية عشر عاما لم تكشف عن وجود مثل هذه البنود ، الا ان الحزب كان صائبا حينما راح يؤكد وبأستمرار على ان حكومة جعفر نميرى وقيادات الانيانيا ليست مؤتمنة على صيغة الحكم الذاتى الاقليمى ، اذ سرعان ماحولت قيادات الانيانيا الحاكمة الجنوب الى ساحة للنهب والفساد المالى والادارى ، والثراء الحرام ، ونقلت حكومة جعفر نميرى أدوات حكم الفرد بكاملها من الشمال الى الجنوب ٠ وفى انتهاك صارخ للاتفاقية قامت حكومة جعفر نميرى بتقسيم الجنوب

الى ثلاثة اقاليم ، ثم اعلنت تطبيق قوانين الشريعة الاسلامية فى سبتمبر عام ١٩٨٣ مخالفة بذلك نصوص الاتفاقية .

فى هذه الفترة ظهر واضحا تأثير الحزب الشيوعى السودانى على تطور الفكر السياسى فى الجنوب ، حيث برزت حركات يسارية ذات طابع ماركسى ينادى بالاشتراكية كحل لقضايا التخلف الاقتصادى والاجتماعى فى الجنوب ، وتعتبر حركة العمل الوطنى " نام " اهم هذه الحركات . كما انه فى تقديرنا ان الحركة الشعبية لتحرير السودان تأثرت هى الاخرى بالحزب الشيوعى السودانى . ولهذا نستطيع القول ان مدرسة الحزب الشيوعى السودانى أثرت بشكل أو بآخر فى المدرسة السياسية السودانية فى الشمال والجنوب .

تخلى الحزب الشوعى السودانى فى الفترة مابين ٢٥ مايو ١٩٦٩ وحتى ١٩ يوليو ١٩٧١ عن خطه الرابط بين استعادة المؤسسات الديمقراطية واطلاق الحريات كشرط اساسى لاى حل ديمقراطى سليم للمسألة الجنوبية . اذ انه ماعاد يتحدث فى هذه الفترة عن المؤسسات الديمقراطية والحريات الصحفية والسياسية ، وذلك لارتباطه بتحالف متوتر مع حكومة جعفر نميرى العسكرية ، الا انه عاد بعد ١٩يوليو ١٩٧١ الى خطه القديم داعيا الى اطلاق الحريات الديمقراطية وحق تكوين الاحزاب والتعبير واصدار الصحف مؤكدا على ان أى نظام يصادر الحريات فى الشمال لن يكون مؤتمنا على انجاز أى حلول ديمقراطية للمسألة القومية فى الجنوب .

من الفرضيات الهامة التى أكدتها هذه الرسالة ان الحزب الشيوعى السودانى ظل دون غيره من الاحزاب السودانية شمالية وجنوبية مهموما بتطوير ثقافات ولغات شعوب وقوميات الجنوب وظل دائب التشجيع لنمو فعلى لثقافات ولغات

الملاحق

ملحق رقم (١)

بيان حول رأى اتحاد العمال فى حوادث الجنوب

ان اتحاد نقابات عمال السودان يعلم تمام العلم ان الاستعمار البريطانى قد احتفظ بالجنوب كمنطقة معزولة عن السودان لاستقلاله ضد وحدة البلاد وتمكين نفوذه الذى يجد مقاومة جادة من جماهير شعبنا ، وبما ان اتحاد العمال يدرك هذه الحقيقة فقد سلك شتى الطرق للحيلولة دون مؤامرات الاستعمار واعداء الشعب فطلب من جميع الاحزاب والهيئات الوطنيه ان تلتقى لتضع اساس عملى يكفل للجنوب أمنه وسلامته وتطويره وجدد هذا المطلب الهام فى اليوم التاسع من هذا الشهر اذ بعثت بخطابات لكل الاحزاب والهيئات الوطنية والصحافة لعقد مؤتمر فى اليوم الرابع عشر من هذا الشهر غير انه للاسف لم يتم نتيجة لتخلف عدد من الاحزاب والهيئات ولا يزال الاتحاد عند رأيه هذا وهو يدعو بالحاح جميع الهيئات والاحزاب لوضع حل لمشكلة الجنوب تفويت مؤامرات الاستعمار وقبل هذا ومنذ سنين طالب الاتحاد بوجوب تطبيق اجر متساوى للعمل المتساوى بالنسبة للجنوبيين ، وهذا المطلب زيادة على انه حق طبيعى فانه بلا شك يوفر الثقة المفقودة بالنسبة للجنوبيين ويطمئنهم على مستقبلهم ويرفع من مستواهم بمالا يترك مجالا لاخفاء مؤامرات الاستعمار ٠

ان الاشتباكات التى حدثت فى الجنوب ونجم عنها قتل عددا من المواطنيين الجنوبيين والشماليين يدعم مايزرعه الاستعمار البريطانى من كراهية للشماليين ويضاعف من تفاقم الموقف ٠

ومن الواضح جدا ان الموقف يزداد خطورة كل يوم فى الجنوب وكل ما تأزم الموقف كلما وجد الاستعمار البريطانى فرصته لتقوية نفوذه ، وها هى الحوادث تشير بصدق ماتقول ٠

١) تدخل الحاكم العام٠

ان الحاكم العام قد تدخل باستعمال سلطاته ، اذ اعلن حالات الطوارىء بموجب قانون وضع عام ١٩٣٩ وبذلك يكون له مطلق التصرف فيما يرى ٠ وطبعا مايراه الحاكم العام لم يكن على الاطلاق في مصلحة بلادنا ٠

٢) يتضح من تدخل الحاكم العام ان الاستعمار البريطاني يتجه نحو تدخل الجيش البريطاني بزعم حماية الامن والاستقرار ولايهام الجنوبيين بان الجيش البريطاني حريص على حياتهم ويهدف الاستعمار البريطاني من ذلك كسب ثقة الجنوبيين وبهذا يقوى مركزه ٠

٣) يرغب الاستعمار البريطاني ويعمل جاهدا لعرقلة تدابير الجلاء ، ولا يمكن ان نفهم حوادث الجنوب الا على هذا الاساس ، وكان من الواجب ان تتحرك جيوش الاحتلال عقب قرار البرلمان غير ان ذلك لم يحدث بغية في البقاء واستعادة النفوذ الذى بدأ يتقلص بشكل بفزعه هذه هى الاهداف التى تكمن خلفها هذه المؤامرات الدنيئة ، التى يجب ان نقف بحزم وفهم ويقظة ضدها ٠

ان الايدى الاستعمارية التى تقوم بتنفيذ هذه المؤامرة هم الجواسيس الانجليز والارساليات ، تلك الارساليات وضح منذ زمن بعيد ماتقوم به لصالح الاستعمار من اثارة الحقد والكراهية للشماليين ومنذ زمن قريب كتبت الصحف عن مفتش المراكز الذين عادوا بعد سودنتهم وانضموا رهبانا فى الكنائس ومن ثم تحويل كل المفتشين الانجليز السابقين الى يوغندا لمواصلة اهداف الاستعمار فى الجنوب ويعاونهم فى ذلك الانجليز اصحاب المزارع فى يوغندا المجاورة للجنوب ٠

ان هذه الايدى التى طالما تحدثت عنها الكثير والكثير من قبل هى التى تحرك هذه المؤامرة وان الاستعمار البريطاني الذى ابقى على الجنوب بهذه الصورة

اكثر من خمسين عاما هو المحرك الاول لهذه المؤامرة اذ جعل الجنوب فى هذا الهدف ، كما ان الدكتاتورية العسكرية المصرية تحاول ايضا استغلاله بالرشاوى والتضليل الفاسد لمصلحتها الرجعية عن طريق شراء الزمم وتأليب الجنوبيين وعلينا ان تنتبه ايضا لتحطيم محاولاتها البائسة الفاشلة

ايها العمال ، ايها المواطنون ان الموقف لجد خطير ويستلزم يقظة وعملا سريعا ، فان بلادنا تواجه اخطارا جسيمة ذلك ان الاستعمار يعمل جاهدا لاسترداد المواقع التى انتصرنا فيها بكل السبل فلنحزم امرنا ولنقف بشدة ضده لهذا فأن أول شيء ندعوا المواطنيين بشدة للوقوف ضده صفا واحدا والوقوف ضد تدخل الحاكم العام لان تدخله كما اسلفنا يعطيه الفرصه الكاملة ليتحكم كما يشاء لمصلحة بريطانيا والرجوع بنا للقهقرى •

٢) الاحتجاج من داخل البرلمان اننا نناشدجميع النواب ان يسجلوا احتجاجا صارخا خارج البرلمان وداخله ضد نشاط الجواسيس الانجليز فى الجنوب ، وان نطالب جميعا بقفل الارساليات المكمن الرجعى للاستعمار وطرد الانجليز من هناك ونطالب بشدة بوقف الدعايات المصرية المغرضه التى تساعد الى حيذ كبير الاستعمار البريطانى فى الاهداف التى يعمل لها فى الجنوب منذ اكثر من خمسين عاما •

٣) وكحق طبيعى للقوميات الجنوبية وباشاعة الثقة لدى الجنوبيين لاحترام ارادتهم ان يعلن البرلمان حق المديريات الجنوبية فى الحكم الداخلى تحت اطار السودان الموحد فى الدستور الجديد لان فى ذلك مايطور الجنوب ويطور بلادنا بشكل متكامل •

ايها المواطنيين والعمال ،

اضعوا نصب اعينكم الواجب التاريخى الملقى على عاتقكم فوحدوا صفوفكم واعلنوا صرخاتكم الداوية محتجين ومستنكرين لهذه المؤامرة وادفعوا بهيئاتكم واحزابكم ونوابكم وشيوخكم لتوحيد سياسة سليمة تقضى على مؤامرات الاستعمار ٠

....

هذا النص الكامل لرأى اتحاد العمال فى حوادث الجنوب

الاستقلال ص ٤ ، ١٩٥٥/٨/٢٣ ٠

ملحق رقم (٢)

النص الكامل لخطاب سكرتير مؤتمر الطلاب الجنوبيين المنعقد فى
واو — يونيو ١٩٥٧

ايها الانسات والسادة ،

نيابة عن طلبة واو اشكركم على تلبية الدعوة لهذا الحفل المتواضع الذى نقيمه تكريما لزملائنا الذين حضروا المؤتمر من خارج هذه المديرية وتكريما لجميع الاشخاص الذين ساعدوا على انجاح المؤتمر ٠

انها فى الحقيقة مناسبة تاريخية فبمناسبة أول اجتماع للطلبة يقام فى الجنوب منذ بدء التاريخ وانى على ثقة انه يمثل الحجر الاساسى للحركة الطلابية فى المديريات الجنوبية ٠

وهذا المؤتمر تاريخيا ايضا لسبب آخر اكثر اهمية ، وانى لسعيد ان انوه بنجاحه العظيم ، فان اكثر قراراته قد اجيزت اما بالاجماع أو اغلبية ساحقة ٠٠ قد اصدرنا قرارات بعيدة المدى تتعلق بالطلبة بل لها شمول وطنى عام ٠ بعد فحص عديد التقارير عن مدارس التبشير وسياسة الارساليات فى الماضى ، توصل المؤتمر الى النتيجة الوحيدة التى يصل اليها الناس العقلاء — وهى ان مدارس التبشير يجب ان تسلم حالا الى الحكومة — أى تؤمم ٠

ان البراهين المدعومة بالوثائق قد دلت بوضوح ، ان المبشرين كانوا جواسيس مستدعين للحكم الاستعمارى ٠ فقد تعاونوا مع المستعمرين البريطانيين على الاحتفاظ بالجنوب متخلفا ، وكانوا وكلاء تنفيذيين للاستعمار لخلق انقسامات خطيرة بين الشمال والجنوب وقد وسعوا الهوه الى مدى عظيم بتدريس الناس اراء مغرضة عن الاسترقاق

فى العصور القديمة واخطار السيطرة الاسلامية فى الجنوب واشياء اخرى كثيرة ٠

انهم يعاملون الاطفال فى مدارسهم اسوأ معاملة بالتضحية (والتشريد) والطعام المفزع والمساكن الرديئة المزدحمة والعمل البدنى الشاق ، وتدل تقاريرنا على ان الطلبة فى اكثر مدارس الارساليات يقضون اسبوعين وثلاثة فى عمل بدنى مستمر بالمزارع الواسعة التى تمتلكها الارساليات وفى احدى الارساليات يتلقى الطلبة دروسهم اثناء عملهم بالحقول والمبشرون دائما يقولون انه لولاهم لما وجد أى جنوبى متعلم ٠ وهذا كلام باطل وانه اذا لم توجد الارساليات لاحظ المستعمرون لفتح المدارس من اجل تدريب كتبه وماسكى دفاتر الخ باجور رخيصة للمكاتب وهذه الخدمة بالفعل هى التى اداها المبشرون لسادتهم المستعمرين ، ان المستعمرين هم الذين شجعوا المبشرين على القدوم ، بحيث ان المستعمرين حينما يشنون حرب القهر والظلم يشن المبشرون الحرب السايكولوجية ، هذه هى بعض الاسباب التى دعتنا لاصدار قراراتنا وعليه فاننا نعارض بشدة سياسة وزير المعارف الرامية للتأميم التدريجى للمدارس التبشيرية ، ونطالب بالتأميم الفورى ، حتى ولو غدا ٠

اننا الطلبة ندرك واجب كل سودانى فى ان يبذل كل مافى طاقته لتحسين العلاقات بين الشمال والجنوب واستعادة الثقة ٠

ومساهمتنا فى هذا المجال هى المطالبة بازالة واحد من مصادر سوء الفهم وهو التعليم التبشيرى ، ازالة نفوذ الارساليات الذى ساهم بقدر كبير فى انشقاق الشعب السودانى ، وكان بالتأكيد من اسباب ثورة ١٨ أغسطس ومن اسباب صرف انتباه الشعب الجنوبى عن الكفاح المشترك ضد الحكم البريطانى ٠

آنســات ســادة ،

هذا واحد فقط من القرارات التى اجيزت ، وهناك قرارات عديــدة لها اهميــة عظيمة ، فنحن نتمسك مثلا بان الثقافات واللغات الجنوبية يجب ان تطور وان من واجب الحكومة ان تساعد فى هذا الميدان ويجب الغاء العمل الاجبارى فى المدارس وهلم جر ٠

ونحن نعارض ايضا سياسة الوزارة المتعلقة بنقل المدارس الــى الشمال ٠ ان هذه المدارس مراكز نور الحضارة للشعب الجنوبى ٠ وفوق ذلك فــان الحكومة التى تنادى بالاقتصاد فى استعمال اموالها فانها فى نفس الوقت تتكبد امــوال هائلة بنقل التلاميذ الى الشمال واعادتهم ، ولذلك فان مؤتمرنا قد قرر ان المــدارس التى نقلت الى الشمال تعاد الى الجنوب باسرع مايمكن ٠

آنســات ســادة ،

قبل ان اجلس يجب ان اذكر كلمة عن الصعوبات التى واجهتنا فى انجاح هذا المؤتمر ، وعلى رأسها سوء الظن من جانب السلطات الادارية ٠

فمع انها سمحت لقادة الدعوة الفيدرالية بالطواف فى هذه المديرية والقيام بدعاية انقسامية ، فانها أى السلطات قد سعت لايقاف كل خطوة اتخذت لعقــد هذا المؤتمر ٠ فان كل انواع التصاريح يجب الحصول عليها وقد رفض طلبنا بتســيير موكب بعد انفضاض المؤتمر ٠ فرع مريدى وجوبا رفضت السلطات الادارية الترخيــص للطلبة بجمع مال من اجل ارسال مندوبين الى هذا المؤتمر وقد قاسينا هنا هــذه الصعوبة التى واجهت بكرم المتبرعين الذين نقدم لهم تشكراتنا القلبية ، وفــى الحقيقة ان بعضهم الآن هنا والشاى الذى نقدمه قد ابتيع بمالهم نفســه ٠

- ٥٧ -

آنسات سادة ،

اكرر شكرى على اجابتكم دعوتنا ونأمل ان يعمل كل منكم بجد اكثر من اجل سودان سعيد ، فليحيا طويلا الشعب طويلا ، ولنحيى ذكرى الطلبة الذين ماتوا فى الكفاح ضد الاستعمار وليسقط دعاة انقسام الشعب ٠

جوزيف ٠ و ٠ قرانق

سكرتير مؤتمر الطلاب الجنوبيين

يونيو ١٩٥٦

ملحق رقم (٣)

بيان حول الوضع فى الجنوب

بعد ان تفشت الفتنة واتسعت رقعة الاحداث المؤسفة فى الجزء الجنوبى من الوطن وبعد ان اضطرب سير الحياة الطبيعى واصبحت شمس كل يوم جديد تشهد مصرع العشرات من المواطنيين الابرياء وبعد ان اشفق الحادبين على مصير البلاد وبات من المستحيل ان يرضى أهل وذوى ضحايا سياسة الطيش وعدم المسئولية التى تنتهجها عصابة ١٧ نوفمبر ان يكون ثمنا لدماء ابنائهم ، خرجت الحكومة ببيان هزيل لم يجروء على سرد الحقائق ولم يتعرض لاسباب المشكلة أو يشير للحلول الناجعة لها بيان لم يهدف الا الى تبرير الجرم والتبروء من مسئولية الدماء التى سالت وتسيل من غير ذنب ٠

ان الامر لجد خطير ويتوقع فى كل يوم بل فى كل لحظة انفجار رهيب لا يدانيه انفجار ١٩٥٥ ، انفجار تتطاير على اثره وحدة البلاد اشلاء وتعم الفوضى وتظهر على المسرح اكثر من دولة استعمارية تريد ان تصطاد فى الماء العكر ٠ فلا يجب ان يسترخى المواطنيين أو يفقدوا اليقظة السياسية بسبب هدوء الحكومة المصطنع ٠ وبيانها الهزيل وتصريحاتها الكاذبة عن حقيقة الموقف ٠ فنفس الحكومة كانت بالامس تصطنع الهدوء بل تطوى الدنيا تفاخرا بتقدم الحالة الاقتصادية على عيد (الثورة) وترمى كل من يشير الى حقيقة الأمر " بالتخريب والانتهازية والغرضى " ، حتى ظهر الحق وزهق الباطل ، حينما اطبقت الازمة الاقتصادية على خناق جميع فئات الشعب فاستقال أو أقيل وزير المالية ليأتى وزير جديد يعترف بالضائقة والاحتراس ويطالب الشعب بالتضحية وشد الحزام على البطن ٠ ولا يجب ان يسترخى المواطنيين بفعل هذه المخدرات وليتعلموا ان عواقب الفتن

القومية اشد دمارا على الوطن ومقوماته المادية والروحية واوخم ضررا على مستقبله من كافة العواقب الاخرى ٠

حقا ان مشكلة الجنوب لم تظهر فجأة ٠ ولكنها ايضا لست مشكلة تاريخية بحته ، انها مشكلة سياسية واجتماعية ترتبط أوثق ارتباط بطبيعة السلطة السياسية ومنهجها فى الحكم ومسلكها ازاء كافة قضايا التطور الاجتماعى ٠ والتاريخ يعلمنا ان مثلها من المشاكل القومية لم يجد الحل لاتحت الحكم الاستعمارى الاجنبى ولا تحت حكم الطبقات المتملكة على العكس كان نصيبه التفاقم والاستعجال ٠ انه فقط تحت النظام الاشتراكى حيث تؤل السلطة السياسية الى يد الطبقات الثورية بزعامة الطبقة العاملة وحيث شرع فى تصفية الاستغلال الطبقى والظلم الاجتماعى وازالة التناقضات بين صفوف الشعب يمكن استئصال جذور التعصب العنصرى الضيق وحل المشكلة القومية على اساس المساواة والاحترام المتبادل والتعاون المثمر داخل الاسرة الاشتراكية ٠

لقد استغل الاستعمار فى بلدنا السلطة السياسية لتقطيع اوصال الوطن واقامة الحواجز المصطنعة بين ابنائه لتعزيز سيطرته وتحقيق استغلاله للبلاد ونهب ثرواته ، فبينما قضى فى الشمال على الملكية الجماعية للارض واحيى العلاقات القبلية الاقطاعية وادخل نظام الاقتصاد السلعى النقدى لممارسة استغلاله الرأسمالى وابقى الجنوب كمنطقة مقفولة كأحتياطى لموارد يستغلها مستقبلا من ناحية ومن ناحية أخرى كأساس مادى لحفظ التباين بين جزئى القطر وتوسيع شقة الخلاف بينهما ٠ وظل شعبنا بشقيه يعانى الاضطهاد الاستعمارى ، وان نجحت سياسة التفرقة فى غرس الشكوك وخلق بعض مراكز النفوذ الاستعمارى هنا وهناك ، فانها لم

تنجح نجاحا كاملا فى كبت المشاعر الوطنيـة المشتركة او صد التيار التحررى الموحد الذى اطاح فى النهاية بالسيطرة الاستعمارية الاجنبيـة ٠

بنيل البلاد استغلالها السياسى تهيأت الظروف الملائمة لتصفية تلـك الشكوك وتوفير الثقة المتبادلة لبناء أمة موحدة قوية ونهضة تستأصل النفوذ الاستعمارى الاقتصادى والسياسى والتخلف الناجم عنه وتحقق النمو والازدهار ٠

ان الاحزاب التى تعاقبت على الحكم عجزت بتأثيـر مصالحها الانانية الضيقة من ادراك مهام تطور البلاد وفهم مصالح الجماهير العاملة التى اسهمت بالتضحيـات الكبرى فى سبيل الاستغلال ٠ لقد اكتفت تلك الاحزاب بالنظر الى السلطة السياسـية كوسيلة للتطور الرأسمالى والاثراء الطبقى وبالنظر الى الكتلة الجنوبية البرلمانية كسند لتعزيز اقدامها فى الحكم ٠ فزاغت قضيـة الجنوب الاساسية فى حومة المناورات الحزبية وشراء وافسـاد النواب ٠ فى ذلك الجو المسموم كان من الطبيعى ان تنشط الدعايات الاستعمارية الانفصالية وتنجح تدبيراتها فى اشعال فتنة ١٩٥٥ التى راح ضحيتهـا المئات من المواطنيين شماليين وجنوبيين ، وان تقوى دعوة الفيدرشـن وغيرها مـن دعوات الانفصال ٠

كانت القوى التقدمية والديمقراطية وفى طليعتها حـزب الطبقة العاملـة الحزب الشيوعى السودانى والتى وضعت طريق الاشتراكية الطريق المجـرد الذى يكفـل لجماهير شعبنا التقدم الاقتصادى والاجتماعى ويحقق وحدة ديمقراطية الامـة حقـا الوحيدة القادرة على تفهم واحتياجات التطور الاجتماعى تفهما موضوعيا خاليا من النزعات الضيقة باتحاد العمال كانت الهيئة الاجتماعية الاولى التى بادرت بتنظيم العمـال الجنوبيين ورفض شعار المساواة فى الاجور وشروط العمل والضمانات ٠٠ الخ وكـان

الحزب الشيوعى الوحيد الذى عالج فى برنامجه السياسى المسمى " سبيل السودان نحو تعزيز الاستغلال والديمقراطية والسلم " الصادر فى مطلع الاستغلال ، معالجة مبدئية تعبر عن حق الجنوبيين فى حكم ذاتى داخلى يخلق لديهم الشعور بالثقة والاحساس بالحرية التامة والتفهم الذاتى لدورهم وساهمتهم فى بناء الجمهورية السودانية الموحدة وأكد عن ضرورة المساعدة الاخوية الصادقة من اشقائهم فى الشمال لازالة البدائية والتخلف الذى ترك لاستعمار الجنوب عليها .

جاء فى برنامج الحزب " اعطاء المديريات الجنوبية الثلاثة حكما داخليا مؤسسا على مجلس تمثيلى لكل القبائل بنسبة عددها لتنظيم شئونها الداخلية مع وجود تمثيل ديمقراطى لها فى المجلس النيابى المركزى والحكومة المركزية وساعدتها مساعدة فعالة من الخزينة العامة لتطوير ورفع مستوى معيشتها .

ان عجز الاحزاب الحاكمة آنذاك من ارداك المغزى العميق لموقف التقدميين من قضية الجنوب ، واثره الايجابى فى تعزيز وحدة البلاد والنابع من ضعف سياساتها العامة البعيدة من مصالح الجماهير ادت الى عزلة نظامها ونجاح الدوائر الاستعمارية فى الاطاحة به عن طريق انقلاب ١٧ نوفمبر الرجعى . ومنذ اليوم الأول سار النظام الجديد فى خط السير المرسوم له والهادف الى اخضاع البلاد جنوبا وشمالا الى سيطرة رؤوس الاموال الاستعمارية الاحتكارية الاجنبية ونفوذ لاستعمار الجديد مستخدما العنف والارهاب الدكتاتورى وكانت السجون والمعتقلات بل المشانق لخيرة الوطنيين فى الشمال وكانت حملات الابادة وحرق القرى وقصف الغابات بالقنابل فى الجنوب .

لقد انتقلت مشكلة الجنوب كغيرها من مشاكل البلاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية تحت هذا العهد الرجعى الى محيط المؤامرات الاستعمارية ووجد الاستعماريون

اليوم فرصة سانحة لمعاودة اطماعهم القديمة فى التفرقة مستعملين كافة الاساليب القديمة والجديدة ، مقدمين كل عون ممكن للعملاء لشق وحدة البلاد قبل فوات الفرصة وزال هذا النظام الذى لا يطمئنون الى بقائه • وبذلك يتمكنون من اقامة مركزى نفوذ يحفظان لهم توازن سيطرتهم على البلاد •

ان تسرع حسن يشير الى فض احتمال العون الاجنبى والارجح الاستعمار وراء الاحداث الدامية في الجنوب ، انما يكشف جبن عصابة ١٧ نوفمبر فى مواجهة مؤامرات الاستعماريين ومحاولة اسدال ستار من الشك حول خططهم الشريرة •

تدافع الحكومة عن سياساتها القومية بسرد الاصلاحات التى قامت بها فى الجنوب والتى تدعو الى " الفخر والاعتزاز " وتوحيد الجهاز الادارى والمساواة فى الاجور •• الخ • ومثل هذه الاصلاحات الشكلية لم تحل في يوم من الايام مشكلة قومية وانها لن تكون فى احسن الحالات سوى عوامل ثانوية لن تبدل من طبيعة الاحوال او تخفف من الآثار الضارة لكل سياسة هذا النظام الرجعى التى تعود البلاد بأسرها الى المزيد من الازمات الاقتصادية والتبعية السياسية والاستبداد والتسلط على الشعب • ان أية اصلاحات جذرية تكون ممكنة بالضبط بعد ازالة نظام التبعية الاستعمارية •

ان القوى الديمقراطية فى الشمال مستندة الى تجاربها الطويلة سلكت سبيل النضال السياسى من اجل تبديل الوضع الراهن وقد استطاعت حتى الآن قضمه وعزله واضعافه ولا تزيدها اعماله وجرائمه الا اصرارا على النضال المستقيم الحازم• اما فى

الجنوب حيث باضت وافرخت الافكار الانفصالية الاستعمارية ، فان اعمال الحكومة كانت ولا تزال تمثل بؤرة المؤامرات الاستعمارية الهادفة الى صرف نضال الجنوبيين الديمقراطى وتشويه اهدافه الحقيقية وتستغل اية بادرة من اعمال العنف الى اذكاء نيران الحقد وتوسيع اعمال الانتقام ·

اننا اذ ندين بشدة عمليات ترباده الحكومية وتقتيلها بالجملة للمواطنيين الجنوبيين نستنكر ايضا الاسلوب الانتقامى وندين اعمال الارهاب والتخريب التى تتفشى بين الجنوبيين والتى لا تخدم سوى اغراض استعمارية وتحجب المطالب الحيوية لابناء الجنوب وتسود نضالهم المشروع ضد النظام الديكتاتورى الرجعى· ومثل هذا الاسلوب المغامر التخريب يضر بالنضال الديمقراطى العام وينسف امكانية انتصاره وتبديل الاوضاع السياسية لصالح الامة باسرها ·

اننا ندعو الشعب للمطالبة بوقف حالة الحرب المستترة فورا وايقاف اعمال التقتيل الجماعى كما ندعو الجنوبيين الى معارضة اعمال التذبيح والتخريب التى تقوم بها عناصر مدفوعة بدافع بعيد عن مصلحة الوطن · وندعو الجماهير المخلصة فى الجنوب الى تبصير حقيقة اهداف العناصر الانفصالية المشبوهة وتفادى الوقوع تحت تأثير الدعايات الاستعمارية السامه ·

انه فقط بالنضال الموحد لجماهير شعبنا وتوجيهه باسقاط الحكم العميل واقامة حكم وطنى ديمقراطى حقا يصفى النفوذ الاستعمارى ويحبط مؤامراته ويكفل الحرية للشعب ليقول رأيه فى تطور البلاد ومشاكلها يمكن التقدم نحو حل مشكلة الجنوب حلا حاسما وعادلا ·

ان معرفة رأى الشعب فى قضية الجنوب يمكن ان تتم عن طريق مؤسساته السياسية والاجتماعية وفى جو ديمقراطى سليم لا عن طريق لجنة تعينها وفق هواها وتعمل فى جو تنعدم فيه ابسط الحقوق الديمقراطية وتطارد فيه العناصر الوطنية المعادية للاستعمار وتفتح فيه المعتقلات من جديد • والحال هذه من الطبيعى ان تنبرى كما حدث بعض تلك العناصر المعينة الى " رد الجميل " الى الحكومة فشرع فى مدحها والدفاع عن سياساتها قبل ان تشرع اللجنة نفسها فى تقصى الحقائق •

وعلى أى حال فان التقدم نحو حل القضية لا يبدأ بحصرها فى نطاق لجان التحقيق والتقارير السرية والمناقشات المعزولة عن الشعب ••• الخ ولكن بطرحها على الصعيد الوطنى العام حيث تستطيع كل الكفاءات الوطنية والنظيفة بالجهد المشترك والمسئولية الجماعية ان تسلط الاضواء على الجذور الحقيقية للمشكلة • وتضع الاسس الصالحة لحلها •

ان ما أثاره وزير المالية وعضو اللجنة الوزارية لشئون الجنوب من حديث حول كفالة الحكومة الحرية للجنة الجنوب القومية لتعمل فى حدود اختصاصاتها ومن غير ان يضار مواطن لرأى عبر عنه " • ان هذا الحديث على مافيه من دلالة واضحة واعتراف ضمنى باحترام الحريات التى يستطيع تحتها الشعب التعبير عن ارائه بطمأنينة فانه ليس سوى ذر للرماد فى العيون • ونسأل الوزير لماذا اوقفت حكومته المؤتمر العمالى ، ولماذا اعتقلت العشرات من المواطنيين اليس بالضبط لان لهؤلاء المواطنيين اراء حول مشاكل البلاد ومن بينها مشكلة الجنوب وحول طريق تطورها • ان الحريات السياسية لا تكلفها تصريحات هذا او ذاك من المسئولين ، ولكن يكفلها

دستور وطنى ديمقراطى يعبر قانونيا عن مصالح الجماهير الوطنية ويحدد مسئولياتها وحقوقها فى توجيه شئون البلاد ، ومعلوم انه من اللحظة الاولى التى مزقت فيها حكومة ١٧ نوفمبر دستور البلاد وحلت مؤسسات الشعب الدستورية والديمقراطية واضافت الى قوانيين الاستعمار حصيلة جديدة من القوانين الموغلة فى الرجعية انهدت المقومات الاساسية للحرية فى البلاد . وانفتح الباب على مصراعيه لكل لون من الوان النشاط الاستعمارى ، فالمسئولية الاساسية للاحداث الدامية الخطيرة فى الجنوب ولكافة المشاكل التى حدثت من تطورنا وجمدت الطاقات الثورة الهائلة لشعبنا فى قوقع الاستغلال الاحتكارى الاجنبى والنفوذ الاستعمارى الحديث ، تقع اولا واخيرا على الطغمة الرجعية الحاكمة .

وفى هذه اللحظات التاريخية الحاسمة حين شكل ازمة الجنوب زائدا الازمة الاقتصادية الطاحنة زائدا النشاط الاستعمارى المتسع امتحانا عسيرا لبلادنا فى وحدتها وتطورها وسيادتها فان تكاتف الجماهير الوطنية وتكثيف نشاطها لهزم مؤامرات الاستعمار ووقف سير بلادنا فى طريق التبعية الاستعمارية هو المخرج الوحيد .

ان الحاجة تدعو بالحاح وشدة الى كفالة الحريات العامة لتعبئة الشعب امام الخطر المحدق به وقد بات من الضرورى .

-- رفع حالة الطوارىء فورا وازالة القوانيين التى تعوق المنظمات الجماهيرية والعناصر الوطنية والصحافة من النشاط السياسى الواسع ضد الاستعمار فى كافة اشكاله وصوره واحباط مؤامراته ضد البلاد .

-- اطلاق سراح السجناء والمعتقلين السياسيين ليسهموا بجانب الشعب فى الدفاع عن وحدة البلاد وسيادتها –

- الاعتراف بمطالب الجنوبيين العادلة فى حكم ذاتى يكفل لهم حرية التصرف فى شئونهم الداخلية فى اطار المحافظة التامة على الوحدة الاقتصادية والسياسية للبلاد ٠

- تأليف لجنة قومية للشروع فى وضع الدستور الذى يحدد وضع الجنوب داخل الجمهورية الموحدة ويكفل لهم المساواة فى كافة الحقوق السياسية والاجتماعية ٠

- كشف ومحاربة النشاط الاستعمارى وخططه لتقويض وحدة البلاد بالتعاون الصادق الواضح مع الدول الافريقية المتحررة ضد السياسة الاستعمارية الحديثة التى تهدد استقلالها وسيادتها ٠

بالنضال المستقيم ضد الاستعمار وعملائه وبتوفير الحريات الديمقراطية للشعب والعناصر الوطنية المخلصة يمكن حماية الاستقلال والمكتسبات الوطنية وتوضع البلاد فى طريق التطور الوطنى الديمقراطى الذى يكفل لها حل مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية والقومية ٠

١٩٦٤/٩/١٩

الحزب الشيوعى السودانى ٠

ملحق رقم (٤)

خطاب السيد عبدالخالق محجوب السكرتير العام للحزب الشيوعى السودانى مؤتمر المائدة المستديرة ٠

الاخوان الضيوف ،

مواطنى الكرام ،

يجدر بنا ونحن نسجل نصرا جديدا للديمقراطية ومبادىء ثورة الحادى والعشرين من اكتوبر الظافرة ، ان نمجد ذكرى شهداء تلك الثورة الذين مهدوا الطريق لانعقاد هذا المؤتمر بدمائهم الغالية ، وذكرى الضحايا الابرياء لاحداث جنوب الوطن الدامية ٠ ولتكن لنا فى ذكرى الشهداء والضحايا عبرة فى هذا المؤتمر الذى ينتظر منهم شعبنا الكثير لحقن الدماء ، واعادة الطمأنينة للاسر السودانية وردع المستعمرين وعملاءهم الذين يريدون تجزأة وطننا وتقطيع أوصاله ليتحول الى فريسة سهله لاطماعهم ٠

ولا بد لى فى بداية حديثى ان اتقدم بخالص الشكر والتقدير لاخواننا المراقبين من البلدان الافريقية الشقيقة الذين سارعوا بروح الوحدة الافريقية الاصيلة لمراقبة جهودنا فى التوصل لحل مشكلة مزمنة خلقها الاستعمار كما خلق مثيلاتها فى بلدان افريقية عديدة ليتخذ منها ثغرة ينفذ منها لبلداننا بعد ان تنال استقلالها ٠ ولكننا على ثقة تامة ان جهود ابناء السودان واشقائهم فى البلدان الافريقية ستخيب فأل المستعمر ، وتلحق به هزيمة ساحقة فى الميدان الذى اختاره للمعركة وبالسلاح الذى نختاره نحن ــ سلاح الوحدة والتضامن ٠

ان المسئولية التاريخية الملقاة على عاتق المشتركين فى هذا المؤتمر جد كبيرة لأن شعبنا نال استقلاله ، وقضى على الدكتاتورية العسكرية بثورة ظافرة لن يعجز فى حل مشكلة داخلية مثل مشكلة الجنوب ٠ وينتظر شعبنا من الذين تسلموا

قيادة الحركة السياسية على اختلاف مذاهبهم واتجاهاتهم الفكرية ان يرتقوا لمستوى المسئولية التاريخية ، ويوحدوا جهودهم مثلما اتحدت صفوف ثوار اكتوبر فخرت تحت ضرباتهم الدكتاتورية المتغطرسة صريعة ذليلة، وهبت على بلادنا رياح اكتوبر العاتية تكنس امامها كل ماهو قديم وبال ، وتبعث فى مجتمعنا حيوية دافقة تمكنه من تذليل الصعاب وتخطى العقبات ٠

ان التغيرات التى شملت بلادنا ، امتدت ايضا لمفاهيم الدوائر السياسية المختلفة ، فانتصر صوت العقل ، واصبح هناك اتفاق جماعى حول وجود مشكلة وقضية للجنوب ، وان الحل الديمقراطى السليم هو السبيل ، بعد ان عانينا سنوات عدة من سياسة الارهاب والبطش واراقة الدماء ٠

وكنا نأمل لوشملت تلك التغيرات مفاهيم بعض اخواننا هنا الذين يسموننا احفاد الزبير ، ونحن نقول لهم بصراحة ووضوح ٠ نعم نحن احفاد الزبير باشا فنحن لا نتهرب من تاريخنا، ولكننا ننظر اليه نظرة موضوعية ناقدة وفى غير مرارة نستمد منه الدروس ونستقى منه العبر ٠ فتجارة الرقيق كانت مدفوعة من المستعمر الاوربى ولمصلحته ، وهى وصمة عار عليه فى تلك العهود وعار على كل من نفذها ٠ هذه حقائق بسيطة للذين يعرفون التاريخ ٠ ولكننا نذكر من لا يرون سوى الجانب المظلم فى تاريخنا الغابر ، ان اخواننا الافريقيين نقلوا بالالاف بل الملايين لزراعة القطن فى الولايات الجنوبية لامريكا ، وبواسطة وكلاء اوربيين ، ولا زال زنوج امريكا يتعرضون للعنف والارهاب والحرمان من الحقوق المدنية ، بينما ينعم بها الافريقيون فى بلدان القارة المستقلة ومن بينها السودان ٠

لو كنا ننظر للتاريخ بمرارة ومن جانب واحد، لما كان بيننا ضيوف كرام٠ فاحفاد الزبير يتغيرون ويتطورون مع الزمن وهم يبنون السودان الحديث وتنشأ

بينهم منظمات حديثة متقدمة مثل الحزب الشيوعى الســـودانى ٠

ولمشكلة الجنوب فى رأينا جذورها التاريخية النابعة من الفوارق العنصرية ولجغرافية، وهذه اوجه خلاف عادية لم تمنع الشعوب المختلفة ان تعيش فى دولـــة واحدة وتتحد مصالحها واهدافها متى ما قامت العلاقات بينها على الاحترام المتبـــادل للحقوق المشروعة لكل مجموعة ٠ وللمشكلة جذورها التى غرسها الاستعمار بسياســته الرامية الى فصل الجنوب وجعله اداة تهديد للحركة الديمقراطية فى الشمال ، وقاعـدة له فى قلب افريقيا ٠ هذه عوامل نعترف بها جميعا الان بعد التجارب المريـــرة والجهد المبدد والاف الضحايا ٠ ولكن هناك عوامل اخرى هامة فى نظرنا لابـــد من اعتبارها جيدا ودراستها بصبر وعقول مفتوحة، اذا اردنا ، ونحن حتما نريد، ان نصل الى الحل الديمقراطى السلمى ٠

من اهم عوامل فشل الشمال فى حل مشكلة الجنوب فى الماضـى الاعتماد على ديمقراطية مشوهة عرجاء خلال فترة الحكم الذاتى وفترة الاستقلال ٠ كانت لدينا اشكال ديمقراطية من برلمان ومجلس شيوخ وحكومة خاضعة لاشراف البرلمـــان ولكن تشريعات الاستعمار وقوانينه ظلت باقية وسارية المفعول لتسلب الشعب حقوقـه الاساسية ، وبقيت مؤسسات الاستعمار الاقتصادية ووجد الاستعمار الحماية الكافيـــة لمصالحه ولم يحدث تغيير فى هيكل السودان الاقتصادى وبقى جهاز الدولة الـــذى اسســه الاستعمار لحماية ذلك الهيكل دون مساس او اصلاح ٠ فنتج عن ذلـــك ان الاستقلال السياسى لم يحدث تغيرا فى حياة الناس الذين صنعوا ذلك الاســتقلال وبقى جهاز الحكم غريبا عن الشعب معاديا له موجها لقهره وارهابه٠ وقد حدث كـل ذلك لغياب القيادة السياسية الوطنية الجادة الجريئة التى تخطط للمستقبل وتعمـل بصبر ونكران ذات لاحداث تطور حقيقى وتبديل جذرى فى حياة المجتمع السودانى٠

وكان من الطبيعى ان تظل الحكومات السودانية المتعاقبة بلا سياسة محددة لحل المشاكل الاساسية العديدة فى المجتمع ومن بينها مشكلة الجنوب، وحلت مكان السياسة الاستعمارية الخبيثة لاختلاق مشكلة الجنوب ، سياسة ضيقة الافق لا تعترف بمشكلة الجنوب ٠ وكلا النظرتين خاطىء ولا تقل احداهما خطورة عن الاخرى فى خلق الفتن واثارة الاحقاد وفقدان الثقة ٠

ومن العوامل الهامة ايضا تلك الاخطاء التى لازمت الحياة السياسية والقادة السياسيين فى الجنوب ٠ فمنذ بداية الحكم الذاتى عام ١٩٥٤ حتى يومنا هذا تميزت قيادة الحركة السياسية الجنوبية بعدم وضوح الرؤيا ، وفقدانها للاتجاه ، وعدم صياغتها البرنامج محدد لتطوير الجنوب اقتصاديا وثقافيا واجتماعيا واكتفت تلك القيادة بترديد شعارات ومفاهيم عامه غير محددة المعالم ٠ ادى كل الى ضعف الاصالة فى الحركة السياسية الجنوبية وانعدامها فى كثير من الاحيان ، وادى الى عجز تلك الحركة فى ان تتطور كقوة ديمقراطية مستقلة عن النفوذ الاجنبى ونفوذ المبشرين الاجانب والتعصب القبلى ٠ تجلى كل ذلك فى الصورة غير الكريمة للنواب الجنوبيين وبعض النواب الشماليين ايضا وهم يتخلون عن مسئوليتهم وثقة ناخبيهم اذ تحولوا الى سلعة تباع وتشترى بين احزاب الشمال داخل البرلمان ٠ ولعل من العوامل الرئيسية التى اضعفت امكانية التوصل لحل قضية الجنوب ، ضعف الاتجاهات المتحررة بين قادة الحركة السياسية الجنوبيين ان لم يكن انعدامها ٠ ويستحيل على حركة سياسية فى افريقيا ان تعبر عن امانى شعبها ويكتب لها النجاح اذ لم تتخذ مواقف صريحة جرئية وواضحة من السيطرة الاستعمارية قديمها وحديثها ، ومواقف شجاعة التضامن مع شعوب القارة المناضلة ضد الاستعمار ، وخطوات عملية لبناء الوحدة الافريقية وتدعيمها ٠

ان دراسة اخطاء الماضى وانتقادها بصراحة ووضوح قد اصبح امرا هاما وملحا اذ كنا حقا نريد بداية تاريخ جديد خال من سياسة التبريرات واختلاق المعاذير ٠

اما عن تخلف الجنوب ، فلا يمكن الحديث عنه بمعزل عن التخلف الاقتصادى والاجتماعى العام للسودان • فالتحكم الاستعمارى وطريق التطور شبه الاقطاعى والرأسمالى الذى دفعنا فيه الاستعمار وسارت عليه الحكومات السودانية المتعاقبة ، مسئول عن التطور غير المتناسق لقطاعات الاقتصاد الوطنى والمديريات المختلفة ، وما نشاهد اليوم من مشاريع الانشاء والتعمير التى تمت خلال سنوات الحكم العسكرى فهى عنوان لسيطرة الاستعمار الحديث من معونة امريكية وقروض اجنبية اكثر منها مقياسا للتقدم ، وهى سبب رئيسى فى تفاقم الازمة الاقتصادية العامة فى السودان شمالا وجنوبا •

وفى الواقع فان حل مشكلة الجنوب هى فى القضاء على التخلف لا فى الجنوب وحده بل وفى السودان اجمع • فالحلول السياسية التى تقدمها ، لن تؤدى تلقائيا لمحو التخلف وبناء النهضة الاقتصادية • ولحسم هذه القضية لابد من تحديد طريق تطور الجنوب والشمال ، وبعد ان ثبت عمليا فشل الطريق التقليدى الذى ورثناه عن الادارة البريطانية وخضوع الاقتصاد الوطنى للسيطرة الاستعمارية فى حل مشاكل المجتمع السودانى •

ان الطريق الاشتراكى يشكل الضمان الوحيد والعملى لتطور السودان • والقضاء على الاستغلال • فاذا كان القادة الجنوبيون يريدون حقا تطور ذلك الجزء من الوطن عليهم ان يقدموا برامجهم المحددة والواضحة • ذلك ان الضمانات التى يطلبونها من الاحزاب الشمالية لتنفيذ مانتوصل اليه من اتفاق سياسى يجب ان يقابلها ضمانات تؤكد ان المواطن الجنوبى العادى لن يقع فريسة للاستغلال او السيطرة• وهذا يستلزم النظرة الشاملة للوضع فى السودان صحيح ان التجار الشماليين يستغلون الجنوبيين وهذا أمر من الممكن معالجته بتدخل جهاز الدولة والقطاع العام ولكن الاستغلال الحقيقى الكبير هو الذى تمارسه الشركات الاجنبية

وروؤس الاموال الاستعمارية على المجتمع السوداني ككل بما فيه صغار التجـــار والمتوسطون منهم ٠

واذا كان حال الجنوب لم يتبدل كما يقول بعض القادة الجنوبيين لان الشماليين حلوا كل البريطانيين فى ادارة ، فقد لا يتبدل الحال بالنسبة للمواطن الجنوبى العادى اذا حل جنوبى مكان الشمالى فى الادارة ، تماما كما لم يتبدل حال المواطن الشمالى العادى بسودنة وخاف البريطانيين ٠ هذه قضية هامة يجب ان نوليها اعتبارا كافيا لان الذى يهمنا اولا وقبل كل شئ هو مصير المواطن الجنوبى الفقير ٠

من هذه الزاوية ــ زاوية القضاء على تخلف الجنوب ينظر الحزب الشيوعى السودانى للمقترحات السياسية التقليدية لحل قضية الجنوب ٠ فالذين ينادون بالفدريشن مثلا لم يقدموا برنامجا يوضح ان هذا الطريق ينقذ الجنوب من التخلف٠ ونحن نرى ان دعوة الفدريشن لا تلبى احتياجات تطور الجنوب ٠ ذلك لان نظام الفدرالى ، رغم الغموض وعدم الوضوح الذى يلا"م هذه الشعار ، يتطلب قيام اقتصاد مستقل فى الجنوب وان يكون الاقليم الفدرالى مكتفيا ذاتيا ٠ ولكن وضع الجنوب الراهن يوضح ان الحكومة المركزية تغطى سنويا العجز فى ميزانية المديريات الثلاثة ٠ ان تجارب البلدان حديثة الاستقلال وبصفة خاصة فى القارة الافريقية تشير الى ضرورة قيادة الحكومة المركزية للاقتصاد الوطنى واحلال القطاع العام محل القائد والموجه لبقية القطاعات ٠ وتطبيق نظام الفدريشن على الجنوب بوضعه الراهن سيظل حبرا على ورق ، اللهم الا اذا لجأ الجنوب للقروض والمعونات الاجنبية وفتح الباب لروؤس الاموال الاجنبية التى جرت على بلادنا الخراب وتحذرها وتحاربها كل الدول المستقلة ٠

اما دعوة الانفصال فانها تعنى فى نظرنا تسليم الجنوب لقمة سائغة للدول الاستعمارية نسبة لضعف القوى الاجتماعية الحديثة المناهضة للاستعمار فى

الجنوب من عمال ومزارعين وطبقة وسطى ومثقفين • وموارد الجنوب الداخليـة وما زالت معطلة وما ينهب منه من خيرات يذهب في النهاية للشركات والمؤسسات الاستعمارية التي تهيمن على الاقتصاد السوداني ككل •

ان الحل السليم والمناسب لاى مشكلة يجب ان يستمد عناصره من واقع المشكلة المعنية ، بماضيها وحاضرها ومستقبلها ، وان يراعى الظروف المحيطة بها من كل جانب • والحزب الشيوعي السوداني عندما يقترح الحكم الذاتي الاقليمي كحل لمشكلة الجنوب ياخذ في اعتباره بعد دراسة متواضعة مهام التطور الوطني الديمقراطي في السودان وحق الاقليات القومية في الدولة المستقلة الموحدة ، وظروف العالم من حولها ، ومسئوليتنا في بناء الوحدة الافريقية المتحررة ، فقيام مجلس تمثيلي ديمقراطي للجنوب يراعى فيه تمثيل القبائل المختلفة ومجلس تنفيذي خاضع له ، للاشراف على الشئون المحلية من تعليم وصحه وطرق وما شابه ذلك ، على ان تحتفظ الحكومة المركزية بسلطاتها في التخطيط الاقتصادي العام والسياسة المالية وامن الدولة والقوات المسلحة وتوزيعها على القطر وشئون السياسة الخارجية •• الخ • يضمن في رأينا وحدة البلاد ويستجيب لامال ومطامح القوميات والقبائل المتعددة في الجنوب ويسد الطريق امام دعوة التفرقة الاستعمارية ويفتح الطريق امام بناء سودان موحد وديمقراطي •

يأخذ الحزب الشيوعي السوداني في اعتباره الخصائص المميزة للسودانيين كجسر ونقطة تمازج للحضارتين العربية الاسلامية والزنجية • وما يمكن ان يسجل شعبنا من تقدم في هذا الصدد ، اذا بدأنا نهضتنا الثقافية الديمقراطية بالقضاء على الامية وحاربنا الخرافة والدجل ، وشجعنا البحث العلمي بتاريخنا وتراثنا المشترك وساعدنا القوميات الجنوبية في تطوير تراثها واحترامنا عقائدها وعاداتها •

هذا الحل يعطي الجنوبيين فرصة للعمل الجاد لتطوير مناطقهم واصلاح وضع قبائلهم واسرهم ، ويجذبهم اكثر واكثر نحو تحمل المسئولية المشتركة في بناء

[illegible] من [illegible]

الامن فى الجنوب • وفى رأينا ان الامن لم يعد قضية داخلية تتعلق بالجنوب، بل اخذ يمس سيادة الدولة السودانية ككل بعد تحرشات تشومبى وغيره من القوى الاستعمارية التى لا تريد للسودان ان يسلك طريق التطوير الديمقراطى المستقل • ومن هذه الزاوية فان امن السودان اصبح امن القارة الافريقية باسرها ومستقبل كل بلد فيها يسلك الطريق الديمقراطى المعادى للاستعمار• صحيح ان هناك اخطاء ترتكب وقد تحدث بعض التجاوزات من جانب قوات الامن فى الجنوب • وهذا يحدث فى الشمال ابضا • هذه حقيقة نقرها لاننا لا نريد ان نكابر وننكر الواقع • ولكن هذه القوات تحمل اليوم مسئولية تاريخية فى الدفاع عن استقلال السودان ، لقد اصبحت مسئوليتها اكبر من مجرد حراسة الامن الداخلى للمديريات الجنوبية ، انها مسئولية عن الحفاظ على سيادة السودان المستقل الموحد باسره فى وجه التحرش الاستعمارى الظاهر والمستتر وعلينا جميعا ان نسهل على قوات الامن مهمتها ونرفع روحها المعنوية • وهذه مسئوليتكم انتم فى الجنوب قبل ان تكون مسئوليتنا فى الشمال • ومهما كان المستقبل الذى تريدونه للجنوب ــ انفصال او فدريشن او أى نوع آخر ــ فلا بد ان يكون داخل نطاق الاستقلال والامن ، والا فلا فائدة ولا مستقبل يرجى لاى حل مهما كان مثاليا اذا افتقد عنصر الاستقلال والسيادة • ولكم ان تسألوا اخوانكم ثوار الكنغو المتاخمين لحدودكم عن مأسى تجزئة الوطن الواحد وفقدان السيادة والحماية ؟ وما من عاقل يريد للسودان ان يتحول الى كنغو آخر •

اما حديث البعض عن الحكم العسكرى مازال قائم فى الجنوب ، فقد نصدق كلماتهم لو جاءت مكتوبة فى رسالة وهم خارج الحدود ، اما ان يعلنوها فى الخرطوم ومن مجلس البرلمان فامر يدعو للدهشة والعجب . ان وجود حالة الطوارىء فى الجنوب رهينة بوقف العنف ، وهذا امر فى يد كل من يدعى قيادة الحركة السياسية فى الجنوب . فى يدكم وحدكم باقادة الجنوب ان تبادروا بتنظيم الحركة السياسية فى الجنوب ، والقضاء على روح العداء . ومن جاءنا نؤكد لكم ان القوى الديمقراطية فى الشمال من عمال ومزارعين ومثقفين وكافة الاحزاب الوطنية ستعمل على مد يد الوحدة والاخاء والتضامن ، حفاظا على وحدة السودان ، ودفاعا عن امنه فى وجه شومبى وامثال شومبى .

فعلى القادة الجنوبيين ان يقوموا بمسئوليتهم كاملة فى وقف القتال والعنف وضمان الامن الداخلى . فالشعب فى الشمال قد ثار واستشهد خيرة ابنائه وبينهم جنوبى للقضاء على العنف والاستبداد فى السودان عامة ، ومهد بذلك لعقد هذا المؤتمر وللحل الديمقراطى السلمى لمشكلة الجنوب . ولنا ان نطلب من القادة الجنوبيين ازالة العنف فى الجنوب فورا . ونقترح ان نوقع جميعا على ميثاق يدين سياسة العنف والارهاب ، وسياسة الفتن العنصرية واثارة الاحقاد لنصل الى اتفاق يتلاءم واسلوب الحل السلمى الديمقراطى الذى ارتضيناه .

ولكن الوصول للحل النهائى مهما كان نوعه لا يتم بضربة واحدة ، لهذا نقترح ان يتدارس المؤتمر الخطوات العملية الممكنة التنفيذ والضرورية لتمهيد الطريق لتطبيق الحل الديمقراطى . فقد عانى الجنوب كثيرا من التخريب وتدهور الانتاج والتعمير خلال السنوات الماضية ، وهو يعانى من التخلف المزمن . وفى رأينا ان انشاء مجلس قومى يضم . شماليين وجنوبيين للنظر فى تخطيط وتطوير اقتصاديات الجنوب سيساعد كثيرا فى حل بعض المشاكل العاجلة . ونرى ايضا ان خطوات عملية عديدة يمكن

اتخاذها لانشاء مؤسسات سودانية خالصة للتبشير ، والعناية بتدريب الجنوبيين على مهام الادارة والمهن الفنية بفتح المزيد من معاهد التدريب ، وان تنظر الدولة فى امكانية استيلائها على مشاريع الانتاج وانشاء صناعات مختلفة لبناء قطاع عام منتج يساعد فى تطوير الجنوب مستقبلا ، ويستفيد من اسلوب الحياة الجماعية التى يعيشها الجنوبيون ، ونقترح اخيرا ان نوقع على برنامج للتطور يكتسب صفة القانون ، او قانون مبرمج يتم تنفيذه على مراحل زمنية محددة لتطور الجنوب.

السيد الرئيس

اخوانى الضيوف الكرام

مواطنى الاعزاء،

ها نحن نقف فى مفترق الطريق بالنسبة لحل مشكلة الجنوب، ولانريد السير فى الطريق القديم المقفول ، طريق العنف والارهاب والاخطاء ، وطريق السلام الديمقراطى امامنا واسعة وآفاقها رحبة بعد ثورة الحادى والعشرين من اكتوبر. فلنعمل لانجاح هذا المؤتمر بالتوصل للحل الديمقراطى العملى الذى يدعم الديمقراطية فى البلاد ويجعل من الجنوب قلعة للتحرر والتضامن ، لا قاعدة لنفوذ الاستعمار ومسرحا للمجازر والتآمر ضد سلامة السودان وامن القارة الافريقية .

والسلام عليكم ورحمة الله .

مارس ١٩٦٥

ملحق رقم (٥)

الخرطوم : ١٩٦٥/٨/١٩

السادة اعضاء لجنة الاثنى عشر ،

بعد التحية ،

اعلن الحزب الشيوعى رأيه حول الانسحاب من لجنة الاثنى عشر وقدم اقتراحا بتجميد نشاطها ومقررات مؤتمر المائدة المستديرة حتى يستتب الأمن فى الجنوب . كشرط اولى وضرورى للسير بالحل السلمى الديمقراطى فى الطريق المرسوم له .

مازال حزبنا عند رأيه حول اعمال هذه اللجنة ، وقد تقدم بمذكرة للسيد رئيس مجلس الوزراء فى الخامس من اغسطس ١٩٦٥ (المذكرة مرفقة) . تتضمن رأى الحزب الشيوعى حول الموقف فى الجنوب والمقترحات التى ترى انها تساعد فى ازالة الخطر المحدق بالبلاد .

وعلى ضوء موقفنا الذى تتضمنه تلك المذكرة اشتركنا فى اجتماع اللجنة الذى اشترك فيه السيد رئيس مجلس الوزراء وما تبعه عن قرارات حول موقف الأمن .

لقد كان موقفنا واضحا منذ اليوم الاول لتكوين هذه اللجنة وبداية اعمالها فطلبنا ادانة العنف والتدخل الاستعمارى واكدنا ان كل صلاحيات اللجنة والمهام المكلفة بها لايمكن ممارستها وتحقيقها مالم تتحد افكار وارادة المشتركين فيها حول القضاء على المنظمات الارهابية ووقف التدخل الاجنبى الذى يعمل جاهدا لتفتيت

وحدة البلاد · ان تطورات الموقف فى الجنوب تجعلنا نتمسك اكثر من ذى قبل برأينا حول تجميد نشاط هذه اللجنة وبذل المزيد من الجهد لتحقيق استمرار الأمن فى الجنوب ، ونحن على استعداد للتعاون فى كل خطوة من شأنها اعادة السلم والأمن فى ذلك الجزء من الوطن ·

اما الشروع فى مناقشة الوضع الدستورى وحالة الأمن على ما هى عليه ليوم فى الجنوب ، فانه لا يخدم غرضا ، لهذا نحيطكم علما ان الحزب الشيوعى يتمسك بقراره حول الانسحاب عن اللجنة وعدم الاشتراك فى مناقشة الوضع الدستورى ··

السكرتارية المركزية
للحزب الشيوعى السودانى·

ملحق رقم (٦)

موقف الحزب الشيوعي من اللجنة ومن تصور الاحداث في الجنوب

السادة اعضاء لجنة الاثنى عشر

بعد التحية ،

اعلن الحزب الشيوعي رأيه حول الانسحاب من لجنة الاثنى عشر وقدم اقتراحا بتجميد نشاطها ومقررات مؤتمر المائدة المستديرة حتى يستتب الامن في الجنوب كشرط اولي وضروري للسير بالحل السلمي الديمقراطي في الطريق المرسوم له ٠

لا زال حزبنا عند رأيه حول اعمال هذه اللجنة وقد تقدم بمذكرة للسيد رئيس مجلس الوزراء في الخامس من اغسطس ١٩٦٥ (المذكرة مرفقة) تتضمن رأى الحزب الشيوعي حول الموقف الراهن في الجنوب والمقترحات التي نرى انها تساعد في ازالة الخطر المحدق بالبلاد ٠ وعلى ضوء موقفنا الذي تتضمنه تلك المذكرة اشتركنا في اجتماع اللجنة الذي اشترك فيه رئيس مجلس الوزراء وما يتفق من مداولات حول موقف الامن ، ولقد كان موقفنا واضحا منذ اليوم الاول لتكوين هذه اللجنة وبداية اعمالها فطلبنا ادانة العنف والتدخل الاستعماري ، واكدنا ان كل صلاحيات اللجنة والمهام المكلفه بها لا يمكن ممارستها وتحقيقها مالم تتحد افكار وارادة المشتركين فيها حول القضاء على المنظمات الارهابية ووقف التدخل الاجنبي الذي يعمل جاهدا لتفتيت وحدة البلاد ٠

ان تطورات الموقف في الجنوب تجعلنا نتمسك اكثر عن ذي قبل برأينا حول تجميد نشاط هذه اللجنة وبذل المزيد من الجهد لتحقيق استمرار

الامن في الجنوب ٠

ونحن على استعداد للتعاون في كل خطوة من شأنها اعادة السلم والامن في ذلك الجزء من الوطن ٠ اما الشروع في مناقشة الوضع الدستوري وحالة الامن على ماهي عليه اليوم في الجنوب لا يخدم غرضا ٠ لهذا نحيطكم علما ان الحزب الشيوعي يتمسك بقراره حول الانسحاب من اللجنة وعدم الاشترك في مناقشة الوضع الدستوري ٠

السكرتارية المركزية

للحزب الشيوعي السوداني

١٩٦٥/٨/١٩ ٠

ملحق رقم (٧)

مذكرة الحزب الشيوعي
الخرطوم الخامس من اغسطس ١٩٦٥

الى السيد المحترم رئيس مجلس الوزراء
بالانابة الى السادة المحترمين اعضاء مجلس الوزراء ،

بعد التحية ،

نود في هذه الظروف القاسية التي تختارها البلاد ان نبدى لكم الرأى يحدونا في ذلك اهتمامنا بأهم قضية يمكن ان تواجه شعب ما ـ قضية وحدة الوطن وكيانه .

أولا : اننا نرى انه من المستحيل مواجهة مايجرى في جنوب الوطن من احداث ا اذا استطعنا ان نحدد الدوائر التي تدفع بتلك الاحداث من وراء ستار ثم تحزم امرنا على مواجهتها وتصفية مراكز نفوذها التي تعتمد عليها في تهديد وحدة وطننا . لم يعد خافيا أمر هذه الدول المنتمية لحلف الاطلنطي كما لم يعد خافيا امر الدويلات الافريقية وبعض الاتجاهات المخالفة للمستعمرين في قارتنا . ان شعبنا له كل الحق في معرفة أمر هذه الدوائر لان المشكلة تهم كيانه وبقاؤه .

ولهذا فان الحكومة عليها ان تطلع الشعب على حقيقة الامر حتى يعرف في وضوح وصراحة اعداءه ، ومتى ماعرف شعبنا الاصيل اعداءه فهو قادر على مواجهتهم فقد واجههم من قبل وهو لايملك من ادوات الحرب الحقيقية الا وحدته وايمانه بحقه في الحياة .

ثانيـا : اذا استطاعت الحكومة ان تضع القضيـة على اساسها : قضيـة شعب يناضل الاستعمار من أجل وحدة ثراه فاننا سنحدد وضع بلادنا مصيـرا ومسـتقبلا ، واعتمادنا على اصدقاء بلادنا الذين لامطامع لهم نستطيع ان نقوى مركزنا وندعمـه • ان سياسة الترضيـة للدوائر المعادية لوحدة بلادنا لا تجدى ، فقـد جربنا هذه السياسة وجنينا ثمارها المرة خلال الستة سنوات الحالكة من الحكـم الدكتاتورى ، وارضاء للمستعمرين خذلنا شعب الكنغو ، وبهذا دعمنا من المراكـز الاستراتيجية لدعاة الانفصال فى جنوب بلادنا ، وارضاء للحكم التعسفى فى اثيوبيـا سلمت الحكومة الدكتاتورية ثوار اريتريا ، وهكذا ••• ماذا جنينـا ••• لم نجنـى سواء المزيد من التآمر على وطننا ، لان هذه القوى لها مصالح حقيقية فى تفتيـت جمهوريتنا ولن نتنازل عن هذه المصالح مهما تهالكنا امامها •

استنادا الى ماذكرنا نود ان نقترح الخطوات التاليـــة :ـ

(أ) دعوة الجمعية التأسيسية فى جلسـة طارئة لاطلاعها على كل مايـدور فى جنوب وطننا فى موضوعيـة وامانـة • ستكون هذه الخطوة الاولى لتعبيئة شعبنا ضد اعدائـه المستعمرين •

(ب) قطع علاقاتنا الدبلوماسـية مع جميع الدوائر الاستعمارية والطامعة والتـى تشجع تفتيـت وطننا وتوجيه ضربة حازمـة لمصالحها الاقتصادية فـى بلادنا من مصادرة للممتلكات وطرد للرعايا •

(جـ) وتقديم شكوى لهيئة الامم المتحدة والعمل على استنفار اصدقائنا فى العالم لتأييدنا الاعمال العدوانية التى تباشـرها تلك الدول الاستعماريـة واذنابهـا •

(د) الاتصال فورا بدول المعسكر الاشتراكى والدول الصديقة من الكتلة غيـر

المنحازة ، طلبا للسلاح الحديث والتدريب لقواتنا المسلحة وخاصة القوات الجوية التى تلعب دورا هاما فى هذا

(هـ) دعم قواتنا المسلحة بالدعوة للتجنيد بين المواطنبين تطوعا وان يجرى تدريبهم سريعا على الاسلحة الحديثة ٠

(و) الكف عن سياسة الضغط على القوى الشقيقة الثورية فى بلادنا ووقف الهجوم على الحقوق الديمقراطية ٠

ان الشعب المتمتع بحقوقه الديمقراطية هو الوحيد الكفيل بحماية وطنه وبكشف اوكار التجسس وضربها ٠

حضرات السادة ،

هذه بعض المقترحات التى نراها فى هذه الظروف العصيبة التى يواجهها شعبنا ٠ ان المسئولية كبيرة على كل مهتم بمستقبل هذا الوطن ، ولهذا نأمل ان تنظروا اليها على هذا المستوى بلا تعصب ، واذا وجدتم فى هذه المقترحات ماترونه مفيدا فنأمل ان تدعوا رؤساء الاحزاب السياسية الى اجتماع سريع يجدون فيه ميعادا لسفرهم لجنوب الوطن حتى يتمكنوا من الاحاطة بالموقف مباشرة وسيكون ذلك بداية العمل لتنفيذ هذه المقترحات أو أى مقترحات ايجابية اخرى يتوصل اليها رؤساء الاحزاب ٠

اننا على استعداد للبذل فى سبيل تنفيذ هذه المقترحات ومقتنعون بان قوى ثوار اكتوبر ستضع بثقلها الكامل فى مواجهة المستعمرين واذنابهم مستندين الى حقنا المشروع فى الدفاع عن كيان وطننا ٠٠

وشكرا ، ،

الحزب الشيوعى السودانى
ع / السكرتارية المركزية
عبدالخالق محجوب عثمان

الميدان ٢٢ أغسطس ١٩٦٥

ملحق رقم (٨)

المسيحيون يتقدمون بمقترحاتهم للجنة الدستور
والللجنة تعتذر عن قبولها لفوات الاوان

ننشر فيما يلى نص المذكرة التى تقدم بها السيد سعد سليمان للجنة الدستور نيابة عن المسيحيين مقترحاتهم حول وضع دستور دائم للبلاد يوم السبت ٢٣ نوفمبر الحالى ، وقد رفضت الللجنة قبولها بحجة انها جاءت متأخرة استجابة للنداء الذى صدر من الللجنة القومية للدستور ، نتشرف نحن المسيحيين السودانيين ان نتقدم بالاقتراحات التالية فيما يتعلق بمراجعة بنود الدستور ٠

انه لمن المؤسف حقا ان صدر قرار الجمعية الموقرة بان يحصر أمر مراجعة الدستور فى داخل الجمعية نفسها وحيث اننا لسنا ممثلين بصفة رسمية داخل الجمعية وبما ان الامر هام جدا بالنسبة لنا كمواطنين مسيحيين ، رأينا ان نبدى وجهة نظرنا بهذه العريضة وتتركز فقط فى المواد التى تتعلق بالدين وحرية العبادة فى المؤسسات الدينية ٠

البند الاول :

ان وضع الدولة على دين واحد فيه تمييز ضد الديانات الاخرى واننا نريد ان يكون الدستور مبنى على عبادة الله وصيانة حقوق الجميع ٠

البند الثالث :

انه بالاشارة الى البند الاول نعتبر كذلك ان تأييد الدولة لدين معين يكون او يصبح تمييزا وهذا يتعارض مع حقوق الانسان والحريات الانسانية العامة ٠

البند (١٤) :

من ناحية المبدأ ليس لدينا اعتراض على هذا البند ولكن من التجارب الفعلية اتضح ان الدولة تعمل على نشر دين معين ، ونحن نطالب بان الدولة تسهل نشر الوعى الدينى بدون تمييز بين الديانات السماوية ، ونقترح أن يكون نشر الوعى الدينى والتعاليم الدينية فى نشاط الهيئات الدينية المختلفة وليس الدولة او الحكومة •

البند (١٩) :

نوافق على هذا البند ولكن نريد ضمان لدمجها تحت بند الحريات الاساسية كحق •

البند ٣٢ (١) :

يضاف بعد كلمة شعائرهم الدينية فرديا أو ومع موافقتنا على فقرات هذا جماعيا • هذا البند نرى انه من اللازم ان يضمن لكل هيئة دينية الحق فى ادارة شئونها الخاصة وتملك وادارة ممتلكاتها الثابته والمنقولة ، وان يحق لها ان تؤسس وتدير مؤسسات دينية وتعليمية للاغراض الخيرية •

وكذلك نرى انه من الضرورى ان يضاف بان كل شخص يلتحق باية مؤسسة تعليمية لا يجوز ان تطلب منه ان يتلقى تعاليم دينية اذا كانت هذه التعاليم أو الخصله أو العبادة خاصة لدين غير دينه •

البند (١١٣) و (١١٤) و (١١٥) و (١٤٢) :

وبما اننا قد اعترضنا على ان تكون الدولة مؤسسة على دين معين ، وكذلك فنحن نعترض ايضا على ان تكون قوانيين الدولة مستمدة من دين معين لاننا نشعر

ان استمداد القوانيين من دين معين يؤثر على حقوق المواطنيين التابعين للديانات الاخرى ·

الخرطوم في ٢٣ نوفمبر ١٩٦٨

ع / المسيحيين السودانيين :-

جون فايز نصار	سعد سليمان تادرس
كليتو حسن ريال	جورج همب الريح
يوسف ابوزيد	كارلو كلاين
نديم اسود	نعوم عيجي
اسكندر اوملي	فرنسيس كداين

ملحق رقم (٩)

الى لجنة الدستور الوطنية ،

الخرطوم ،

بالاشارة الى العريضة المقدمة الى لجنتكم الموقرة استجابة للنداء الصادر بخصوص تعديل بنود الدستور نتشرف بان نتقدم بالاقتراحات التالية ، وهى ان تعدل البنود المذكورة ادناه كالآتى :ـ

البند الأول : ان يكون النص :

السودان جمهورية ديمقراطية اشتراكية ، او السودان جمهورية ديمقراطية اشتراكية تقوم على هدى الاسلام والديانات السماوية ٠

البند الثالث : ان يكون النص : الاخرى ٠

الدولة تعتبر من واجبها عبادة الله تعالى وتقضيس اسمه وان تولى احترام جميع الديانات السماوية ٠

البند ٣٢ (١) : يكون النص :

يكفل للناس حرية الدين والفكر ويضمن للناس الحق فى ممارسة شعائرهم الدينية فرديا أو جماعيا وفقا للقيود المعقولة التى تفرضها القانون لحماية الاخلاق أو الصحة أو النظام العام ٠

(أ) انه فى الدالا ان يضمن لكل هيئة دينية الحق فى ادارة شئونها الخاصة وتملك اقتناء وادارة ممتلكاتها الثابتة والمنقولة وان يحق لها ان تؤسس وتحفظ وتدير مؤسسات دينية وتعليمية للاغراض الخيرية ٠

(٢) أ ـ يحق للاباء والاوصياء تنشئة اولادهم والقصر الذين تحت رعايتهم على الدين ووفقا للنهج الذى يرتضونه ٠

(٢) ب ـ ان كل شخص يلتحق بمؤسسة تعليمية لا يجوز ان يطلب منه ان يتلقى تعاليم دينية أو ان يشترك فى أى حفلة دينية أو ان يمارس اعمال العبادة الدينية اذا كانت هذه التعاليم أو الحفلة أو العبادة خاصة لدين غير دينه • هذا والبنود ١٤ ، ١٩، ١١٣، ١١٤، و١١٥ و ١٤٢ يجب وفقا للتعليقات التى فى المذكرة المرفقة التى تقدمنا بها فى نفس التاريخ •

الخرطوم ٢٣/فبراير/١٩٦٨

الاعضاء

ع/ المسيحيين السودانيين

سعد سليمان تادرس

جورج هب الريح

جون فايز نصار

كليتو حسن ريال

نعوم لميجى

يوسف ابوزيد

كارلو كلاين

نديم اسود

فرنسيس كلاين

اسكندر اوملى

ملحق رقم (١٠)

الخرطوم ١٩٦٧/٤/٥

السيد المحترم رئيس اللجنة القومية للدستور

الخرطوم ،

تحية وبعد ،

اسمح لنا وبكل احترام ياسيادة الرئيس لك ولاعضاء حكومتك الموقرة ان نخاطبكم نحن ممثلى الاحزاب الجنوبية الموقعين اسماءنا ادناه حول جانب مهم من اعمالكم وهو الاقتراح الخاص بوضع دستور اسلامى او شبه اسلامى لجمهورية السودان ٠

اسمحوا لنا ان نؤكد اولا ومنذ البداية ، اننا كممثلين للاحزاب الجنوبية نرفض بشدة أى اقتراح يرمى او يهدف الى تفضيل أى دين معين على الاديان الاخرى وعلى مستوى الدولة فى مجتمع متعدد الاديان مثل السودان ٠

بمعنى آخر نحن نرفض بشدة التحركات الحالية الرامية الى وضع دستور اسلامى او شبه اسلامى لبلادنا ٠ وكما تعلمون فان بلادنا تمزقها الخلافات التى اخذت ابعادا ضخمه بمافيها الصدامات المسلحة واسمحوا لنا ان نحذر لجنتكم بانها سوف تتحمل مسئولية جسيمة ان هى وضعت هذا المعوق الجديد فى التفاهم بين الشمال والجنوب ٠ لقد سمعنا صحيح اولئك الذين يطالبون بوضع دستور اسلامى او شبه اسلامى القائلة ان الاسلام دين الاغلبية فى السودان ، وعليه فان هذه الاغلبية من حقها ان تعرض الاسلام على الجميع ٠

نحن نعتقد ان هذه الحجج لا اساس لها وفى بلد متعدد الاديان يصبح رفع أى دين معين على مستوى الدولة وبطريقة اوتوماتيكية دعوة الى عدم المساواة

والتميز بين المواطنيين - ويقول هؤلاء بان الاقلية من غير المسلمين لهـــا وضعها الخاص فى النظام الاسلامى ولكن هذا فى حد ذاته تمييزا • اذ يكـــون للاقليــة اوضاع تتمتـع بها وبدلا من تمتعها بالحقوق والواجبات على قـــدم المساواة مع المواطنيين الآخريــــن •

وبالاضافة الى ذلك فان مقياس الاقليات والاغلبيــات لا مكان له فى مثل هذه الحالة ولا يمكن تطبيعـــه وان الدين هو مســألة عقيدة ومبدأ ولا يمكـن معالجة المسائل المتعلقة به على اساس الاغلبية والاقليهــتفـى المبادىء ولا تقــاس بعدد مؤيديها •

هناك بلدان فى الشرق الاوسط وفى اسيا جميــع سكانها تقريبـــــا مسلمون ومع ذلك فهى لم تتخذ لنفسها دساتير اسلامية ، وانها وجدت ان هـذا النهـج هو النهج الســليم ـ فكيف يكون الحال هنا فى بلادنا حيث يوجـــد خمســة ملايين مواطن فقـــط غيــر مسلمين • وانما يعارضون دمج الديــن الاسلامى فى الدولة • وكيف يكون شعور المسلمين فى هذا البلد لو ان الاغلبية كانت مســيحيين ثم قررت وضع دستور البلاد وفق مبادىء الدين المسيحى ، فاننا نعتقد ان المبدأ السليم هو ما يعبر عنه بعض المسلمين انفسهم بقولهم : الديــن لله والوطن للجميــع •

واذا نظرنا للتاريخ فاننا لانســتطيع ان نجد مثالا واحدا للدستور الاسلامـى• ان الدساتير هى مفاهيم نشــأت فى الغرب فى العصور الحديثة ولم تنشأ عن الديـن اسـلامى مســيحى او غير ذلك ، وكل النظم السياسية الدينية اسلامية أو مسيحيــة

كانت دائما نظما ديكتاتورية مستبدة ولا مكان لها فى عالم اليوم ٠

وفى نفس الوقت فنحن نلاحظ بكثير من القلق نشاطات وتصريحات الدوائر الداعية للدستور الاسلامى فى هذه البلاد فنجد أنها مؤخرا قد ادخلت اساليب الفتن والارهاب والحياة السياسية قدمت الى ذبح خصومها السياسيين ، بل وهددت بفرض الدستور الاسلامى بالقوة ٠ ، وفوق ذلك فهى فيما يبدو ــ لا تأبه كثيرا بقرارات القضاء وهذه لايمكن وصفها بانها مظاهر للديمقراطية ٠

وتجدر الملاحظة ايضا الى ان دعاة الدستور الاسلامى يولون وجوههم شطر دكتاتوريات القرون الوسطى مثل المملكة العربية السعودية ، والمملكة الاردنية الهاشمية وغيرها يستمدون منها الالهام ٠ وهذه الاتجاهات ليست بالتأكيد فى مصلحة الاغلبية المسلحة فى هذه البلد ٠

نرجو ان يحظى هذا الخطاب بالاعتبار الكافى فى لجنتكم الموقرة ــ مؤكدين لكم اننا لا يمكن ان نربط انفسنا فى أى وقت من الاوقات بدستور دينى ٠

المحلفون :

هيلارى لوقالى	سكرتير عام جبهة الجنوب
فيليب أوبانق	عضو اللجنة المركزية لحزب سانو
جوزيف قرنق	سكرتير عام حزب الجنوب الديمقراطى

ملحق رقم (١١)

بيان عن مشكلة الجنـــــوب

اذاع السيد اللواء ا٠ح جعفر محمد النميرى رئيس مجلس قيادة الثورة البيـــان التالى :ـ

مواطنى الاعـزاء :

ابادر فاهنئكم احر التهانى واعبر لكم عن اطيب الامنيات فى هـــذه اللحظات التاريخية التى يعيشها شعبنا العظيم فى ظل ثورته المظفرة ٠

لا شـك انكم الان على علم باهداف الثورة التى اعلنتها واعلنها السيد رئيس مجلس الوزراء صبيحة يوم ٢٥ مايو الخالد ولا شك انكم تدركون ايضا ان ثورتكم هـــذه هى امتداد لثورة الحادى والعشرين من اكتوبر تعمل من اجل البعث الجديـــد لبلادنا ومن اجل التقدم الاجتماعى وتبديل حياة البؤس والشقاء التى ظلت تعانيهـا جماهير شعبنا فى ظل الاوضاع البائدة ٠ ان ثورة مايو هى ثورة ضد الاستعمـار والامبريالية تمد يدها فى صدق واخلاص لحركات التحرر والانعتاق فى البلـــدان العربية والافريقية وفى العالم باســره ٠

الابعاد الحقيقية للمشكلة :

مواطنـــى الاعـزاء ،

ان الثورة تدرك الابعاد الحقيقية لمشكلة الجنوب وهى مصممة على المضـــى قدما لايجاد تسوية نهائة لتلك المشكلة التى تحملت اعباء ها جماهير شعبنا فـــى جنوب البلاد وشمالها ٠ اننا جميعا ندرك الجذور التاريخية لقضية الجنوب والتركـــة

المثقلة التى القاها على كاهلنا جميعا الاستعمار البريطانى الذى درج عن قصد وتدبير على رسم خطة التطوير غير المتكافىء بين شقى البلاد فى الجنوب والشمال ، لقد كانت النتيجة الطبيعية لذلك التخطيط الاستعمارى ان وجد اخواننا الجنوبيين انفسهم عشية استقلال بلادنا فى وضع غير متكافىء مع اخوانهم فى الشمال فى كل المجالات .

لقد فشلت القوى التقليدية التى تعاقبت على السلطة منذ الاستقلال ان تجد حلا لمشكلة الجنوب وقد استغلت هذه القوى سلطة الدولة للاثراء الحرام ولخدمة المصالح الحزبية الضيقة وتجاهلت المصالح الحقيقية لجماهير شعبنا سواء كان ذلك فى الجنوب او الشمال .

ولعله غنى عن الذكر ان اقول ان معظم القادة الجنوبيين انفسهم قد اسهموا وبقدر وافر فى تدهور الاحوال فى ذلك الجزء العزيز من بلادنا وعبر السنين ومنذ سنة ١٩٥٠ وحتى يومنا هذا ظل معظم اولئك القادة يتحالفون مع القوى الرجعية فى الشمال ومع الدول الاستعمارية صاحبة المصلحة فى بقاء المشكلة دون حل نهائى لها وكان رائدهم فى ذلك الكسب الشخصى .

مواطنى الاعزاء ،

ان اعداء الشمال هم فى الوقت نفسه اعداء الجنوب ، ان عدونا المشترك الذى يجب ان نوحد جهدنا جميعا لسد الطريق امام مخططاته ومؤامراته هو الامبريالية والاستعمار الذى يستغل الشعوب العربية والافريقية ويقف حجر عثرة فى سبيل تقدمها وفى الداخل فان لنا عدوا مشتركا هو القوى الرجعية التى تمثل توام الثورة المضادة وتقف سدا امام انطلاق بلادنا شمالا وجنوبا نحو التقدم والرخاء والاشتراكية .

ان ثورة الخامس والعشرين من مايو ليست كانقلاب نوفمبر سنة ١٩٥٨ الذى خططه الاستعمار مع العناصر الرجعية فى داخل القوات المسلحة وخارجها لضرب الحركة الجماهيرية الهادفة للاصلاح الاجتماعى والديمقراطية الحقة فى جنوب البلاد وشمالها ، ان ثورة الخامس والعشرين من مايو هى نقيض لانقلاب نوفمبر سنة ١٩٥٨ ، انها ثورة ضد الاستعمار وضد الدوائر التقليدية والاحزاب الفاسدة التى خربت مصالح الشعب فى جنوب البلاد وشمالها واجهضت ثورة اكتوبر بهدف تصفية الحركة التقدمية فوضعت نظاما دكتاتوريا رجعيا ٠

مواطنى الاعزاء ،

ان حكومة الثورة لاتتهيب الاعتراف بالواقع ، انها تدرك ان ثمة فوارق تاريخية وثقافية بين الشمال والجنوب وتؤمن ايمانا اكيدا ان وحدة البلاد يجب ان تبنى على ضوء هذه الحقائق الموضوعية ٠ ان من حق شعبنا فى الجنوب ان يبنى ويطور ثقافاته وتقاليده فى نطاق سودان اشتراكى موحد ٠

ومن اجل تحقيق هذه الاهداف فقد عقد مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء اجتماعات مشتركة وبعد مناقشات بناءة ومستفيضة قرر العمل على خلق الحكم الذاتى الاقليمى فى نطاق السودان الموحد ٠

مواطنى الاعزاء ،

اننا نرى انه من الاهمية بمكان عظيم نمو حركة اشتراكية ديمقراطية فى الجنوب تضع يدها على يد الحركة الثورية فى الشمال على قدم المساواة والاخاء فى سبيل تحقيق اهدافنا التقدمية المشتركة ولتتقلد تلك الحركة الديمقراطية فى الجنوب زمام السلطة فى هذه الرقعة العزيزة من بلادنا لوقف النشاط الاستعمارى كشرط اساسى فى سبيل التطبيق العملى السليم لمبدأ الحكم الذاتى الاقليمى ٠

فى سبيل حكم ذاتى اقليمى :

ومن اجل الاعداد لليوم الذى يستطيع فيه شعبنا فى الجنوب ممارسة حقه فى الحكم الاقليمى فقد قررت ثورتكم :ـ

١) استمرار ومد فترة قانون العفو العام ٠

٢) وضع برنامج اقتصادى اجتماعى ثقافى للجنوب ٠

٣) تعيين وزير لشئون الجنوب٠

٤) تدريب كادر متمرس لتولى المسئولية٠

وسوف تنشىء الحكومة ايضا لجنة خاصة للتخطيط الاقتصادى فى الجنوب كما سوف تعد ايضا ميزانية خاصة بالجنوب تستهدف رفع مستواه ليقف على قدميه فى وقت قريب ٠

اخوانى الاعزاء مواطنى بالمديريات الجنوبية ،

لاشك انكم تدركون انه من الضرورة القصوى ان يستتب الامن والسلام فى الجنوب وترفرف الطمأنينة فى ربوعه ، وتعود حياة الجماهير الى مسارها الهادىء بعد طول العناء حتى نتمكن من تنفيذ هذه البرامج وهذه هى مسئوليتكم الاولى ٠ وعليه فاننا نناشدكم بكل ما نملك من اخلاص وفى كل مكان تتواجدون فيه ان تحافظوا على الامن وتتعاونو معنا يدا واحدة وشعبا واحدا واهدافا مشتركة واحدة لنبنى معا سودانا جديدا ديمقراطيا متحدا وندعو اخواننا الموجودين الان بالخارج ان يعودوا الى وطنهم ليتعاونوا معنا فى سبيل الوصول الى هذه الغايات السامية ٠

ملحق رقم (١٢)

اتفاقية اديس ابابا تتناقض مع المصالح الاساسية لوطننا ومع حقوق ومصالح الجماهير البسيطة من ابناء الجنوب

* لتتحد كل القوى الوطنية المخلصة من اجل الدفاع عن سيادتنا الوطنية والمحافظة على وحدة التراب السوداني وحماية ملايين المواطنيين الجنوبيين من النهب والارهاب والتمزق ..

من موقع المسئولية التى اضطلعت بها الطبقة العاملة السودانية وكل القوى الديمقراطية الثورية تجاه الجنوب . ونضالها المتصل طيلة عشرين عاما من اجل تقدم جماهير الجنوبيين وحقوقهم الديمقراطية ، نرفع صوتنا ضد اتفاقية اديس ابابا السوداء المشينة التى تسجل تفريط النظام الدموى الراهن فى سيادة بلادنا واستقلالها وفى وحدة ترابها ، كما نرفع صوتنا ضدها لانها تسجل على السفاح نميرى وزمرته انهم ضحوا بمصالح الملايين من ابناء الجنوب البسطاء فى سبيل التحالف مع الانيانيا والخضوع لمن هم وراء ها من الامبريالية والحكام الافارقة العملاء .

وبالكذب والتزييف والخداع ، وبالضجة العالية من اجهزة الاعلام . وباحاديث التطمين الفارغة ، يحاول السفاح وزمرته ان يجعلوا شعبنا يبتلع اتفاقية اديس ابابا التى عقدوها من وراء ظهره عقب سلسلة طويلة من التآمر المستتر بظلام الدكتاتورية والمحتمى بارهابها المسلح . وكجزء من الحملة المحمومة التى اعقبت اعلان الاتفاقية وجه الدكتاتور الجزار ومعاونوه الافتراء ات والشتائم ضد الحزب الشيوعى وسياسته نحو الجنوب، وضد الشهيد الخالد جوزيف قرنق .

وعبثا يحاولون طمس وتشويه نضال الشيوعيين من أجل وحدة الشمال والجنوب ومن اجل الحقوق الديمقراطية للجنوبيين ، فقد امتزج هذا النضال بحركة شعبنا الثورية

واصبح معلما بارزا بين معالمها الرئيسية • ومنذ حداثته اتخذ الحزب الشيوعى لنفسه سياسة واضحة ازاء قضية الجنوب تهتدى بنظرته الماركسية اللينينية وتنبثق من اصالة الطبقة العاملة السودانية ـ تلك الطبقة المعادية للاستعمار بشتى اشكاله ، والمناضلة ضد كل اضطهاد واستغلال والمتحررة من كل اتجاهات التعصب العرقى •

فتحت قيادة الحزب الشيوعى ناضلت المنظمات النقابية للطبقة العاملة منذ عام ١٩٥١ ضد الفدريشن وغيره من الشعارات الانفصالية ، وأسست النقابات فى الجنوب فى ظل ظروف صعبة ، وفضحت شروط العمل المزرية التى كانت مفروضة على العاملين الجنوبيين ، ورفعت شعار الاجر المتساوى للعمل المتساوى • وفى الانتخابات البرلمانية الاولى عام ١٩٥٣ ، طالب الشيوعيون بوضع خاص للمديريات الجنوبية • وخلال ايام التمرد ١٩٥٥ • وفى وسط حملة مجنونة لالهاب نيران التعصب والانتقام فى الشمال صدر الصوت العاقل الوحيد من الحزب الشيوعى حين دعا الحكومة القائمة انذاك الى ضبط النفس والغاء احكام الاعدام ضد قادة المتمردين وكشف واحباط المؤامرة الاستعمارية التى كانت ترمى الى الى زرع الفرقة والانقسام بين شقى البلاد• وفى فبراير عام ١٩٥٦ صاغ الحزب الشيوعى شعار الحكم الذاتى الاقليمى وضمنه برنامجه وعمل بلاكلل على نشره وسط الحركة الشعبية • وقد خاض غمار نضال متصل ضد سياسات الاحزاب اليمينية وحكوماتها التى كانت تتجاهل الوجود الموضوعى لقضية الجنوب ولا ترى غير الحلول العسكرية ، وكذلك ضد سياسات الاغلبية من الساسة الجنوبيين الذين وصلوا الى مستوى بيع انفسهم فى سوق النواب لمصالحهم الذاتية •

وفى اواخر ايام الدكتاتورية العسكرية الاولى بينت التجربة المريرة فشل القوة فى حل مشكلة الجنوب • وعقب ثورة اكتوبر التى كنست رياحها العاتية الكثير من المفاهيم البالية ، اعترفت مختلف القوى السياسية بضرورة التوصل الى حل سلمى

ديمقراطي . وفى مؤتمر المائدة المستديرة الذ دعت اليه الحكومة الانتقالية ، وقف البطل الوطني الشهيد الخالد عبدالخالق محجوب ، ممثلا للحزب الشيوعى ، وطرح برنامج الحكم الذاتي الاقليمي وتقدم بمقترحات عملية لتنفيذه . وفى ذلك المؤتمر ناضل المندوبون الشيوعيون بعناد ضد مختلف المشاريع غير الموضوعية والتى كانت تتجاهل مصالح ملايين البسطاء فى الشمال والجنوب ، سواء تلك التى كانت تسعى لفرض سيطرة الشمال ، او تسعى لفصل الجنوب . ولكن الاحزاب اليمينية ، شمالية وجنوبية ، تآمرت وكونت لجنة الاثنى عشر التى قاطعها الحزب الشيوعى .

وعادت حكومات التحالف الرجعي الى سياسات الحل العسكرى فى الجنوب، مرتكبة جرائم بشعة جديدة فى حق وحدة التراب السودانى . وكان ذلك فى الواقع جزءا من مجموع سياساتها المضادة للثورة والمعادية لمصالح البلاد باسرها والمتمثلة فى الارتماء فى احضان الامبريالية ، واخضاع اقتصاديات البلاد لمؤسسات الاستعمار الحديث ، والتحالف مع الحكومات الرجعية العميلة الافريقية والعربية ، وفرض دكتاتورية هوجاء تحت رايات الدستور الاسلامى والجمهورية الرئاسية . وقد وجدت احزاب التحالف الرجعى المساندة الكاملة من اغلبية الساسة الجنوبيين ، وعلى الاخص من قيادة سانو وجبهة الجنوب – من امثال كلمنت امبورو وابيل الير وهيليرى لوقالى وتوبى مادوت وغيرهم – والذين يتحملون مسئولية اساسية فى كل ماكان ينفذ من سياسات معادية لمصالح الشمال والجنوب على السواء .

وظل الشيوعيون ، فى قلب الحركة الثورية ، يناضلون ضد هذه المخططات الاجرامية ، مواصلين فى الوقت نفسه تطوير شعار الحكم الذاتى الاقليمى . وفى برنامجه الصادر عام ١٩٦٧ ، اكد الحزب الشيوعى الارتباط الذى لا ينفصم بين الحكم الذاتى الاقليمى وسائر المهام الوطنية الديمقراطية للثورة السودانية، كما أكد اهمية وحدة السودان لثورتى التحرر العربية والافريقية . وجاء فى ذلك البرنامج .

من هذه المواقع يجب ان نعالج القضية على الوجه التالى :ـ

أ ـ سير البلاد فى طريق الثورة الوطنية الديمقراطية ·

ب ـ تحالف قوى الثورة السودانية فى الشمال مع شعوب وقبائل جنوب البلاد على اساس ديمقراطى مناهض للاستعمار ، بقيام حكم ذاتى فى الجنوب تحت قيادة جنوبية ربطت مصيرها بهذا التحالف ·"

ولو كان نميرى يتمتع باamانة الرجال لقال ان بيان ٩ يونيو ١٩٦٩ انبثق فقط من هذه الصياغة العلمية الواضحة وليس من غيرها ، ولقال ان الذى كتب البيان بعباراته ويده كان المناضل العنيد من اجل وحدة الشمال والجنوب الشهيد جوزيف قرنق ، ولاعترف بان الترحاب الشعبى الواسع الذى استقبل به الشماليون والجنوبيون ذلك البيان يدل على اصالة الحزب الشيوعى وعمق جذوره فى الثورة السودانية وتفهمه لاحتياجات شعبنا ، ولكن قادة النظام الراهن ، الذين يذكرون ذلك البيان تملقا للجماهير ، وقد " نسوا " كل محتوياته وتنكروا لها ودا سوها بالاقدام دعونا " نذكرهم ز باهم اركان ذلك البيان :ـ

* ان جذور قضية الجنوب تكمن فى التطور غير المتكافىء بين الشمال والجنوب والذى رسمه ونفذه الاستعمار البريطانى ·

* ان القوى التقليدية فشلت فى حل القضية ، وان معظم القادة الجنوبيين تحالفوا معها وساهموا فى تسوىء الاوضاع فى الجنوب جريا وراء منافهم الذاتية ·

* ان الاعداء المشتركين للشمال والجنوب ، والذين يجب ان تتوحد قواهما لمحاربتهم هم الامبريالية والقوى الرجعية ·

* ان انقلاب ١٧ نوفمبر جلب آلاما لا حصر لها على الشمال والجنوب معا لانه لم يقم الا لضرب الحركة الجماهيرية المناضلة من اجل التقدم الاجتماعى والديمقراطية الحقة ·

ثم يقول البيان : " اننا نرى انه من الاهمية بمكان نمو حركة اشتراكية ديمقراطية فى الجنوب تضع يدها على يد الحركة الثورية فى الشمال على قدم المساواة

والاخاء وفي سبيل اهدافنا المشتركة ، ولتتقلد تلك الحركة الديمقراطية في الجنوب زمام السلطة في هذه الرقعة العزيزة من بلادنا لوقف النشاط الاستعماري كشرط اساسي في سبيل التطبيق العملي السليم لمبدأ الحكم الذاتي الاقليمي ٠

لقد كان بيان ٩ يونيو العظيم برنامجا متكاملا ، لا لحل قضية الجنوب على اساس ديمقراطي وحسب ، وانما لتحالف كل القوى الوطنية الديمقراطية في الشمال والجنوب من اجل التقدم وسد الطريق امام الاستعمار والثورة المضادة ٠ (واذا كان اللواء نميري وزمرته قد اضمروا الانقلاب على هذا البيان منذ البداية ، فان الحركة الثورية ،وفي قلبها الحزب الشيوعي ، اقبلت على تنفيذه بحماس ، وفي وجه معوقات متزايدة من جانب مجلس الثورة المنحل وكل قوى اليمين في مجلس الوزراء ومختلف اجهزة الدولة ٠)

ان الافتراء ات والشتائم المفلته ضد الشيوعيين ، والادعاء بانهم اهتموا بمصالحهم الحزبية في الجنوب على حساب بيان ٩ يونيو ، لا تثير سوى الازدراء٠ فالشيوعيون الذين صاغوا شعار الحكم الذاتي وبيان ٩ يونيو كانوا احرص الناس على التفاني في تنفيذهما ٠ وحتى من ناحية حزبية بحته فان افضل الظروف ملاء مة لهم هي التي تنشأ من التطبيق الناجز والشامل لبيان التاسع من يونيو ! فالتحقيق الشامل لمصالح الجماهير الجنوبية يتفق تماما مع مصالح الشيوعيين -

وكان الحزب الشيوعي يرى ان تطبيق الحكم الذاتي الاقليمي يعتمد على ركنيين اساسيين : اولهما التنمية وازالة التخلف الاجتماعي ، وثانيهما توفير الديمقراطية وتوسيع النشاط السياسي واقامة الوحدة بين الشمال والجنوب على اساس الاقتناع الحر الواسع بين الجنوبيين ٠ وانطلاقا من هذا الفهم ناضل الشيوعيون على مختلف المستويات

والميادين في سبيل تنفيذ بيان ٩ يونيو ٠

ان السفاح نميري يفتري الاكاذيب عامدا ضد الشهيد قرنق ٠ ونحن نتحداه ان يترك الشتائم جانبا وان ينشر على الناس ماتم انجازه من عمل على ارض الجنوب في عهد قرنق ، ومايتم انجازه اليوم ، حتى يستبين من الذي عمل لمصلحة الوحدة ولمصلحة الناس البسطاء في الجنوب ، والذي يعمل للانفصال ومصالح الاستعمار ومؤسساته ٠ فرغم ان الشهيد قرنق كان وزيرا بلا سلطات تنفيذية ، ورغم ان اكثر الوزارات كانت تضع العقبات في طريقه ، فقد انجز الكثير في ميدان التنمية استطاع ان ينتزع الموافقة على عدة مشروعات للزراعة والثروة الحيوانية وشق الطرق وتشييد المدارس والمستشفيات والتي بلغ مارصد لها مايقارب ٣ ملايين من الجنيهات ٠ وفي ميدان اعداد الكادر تمت ترقية العديد من الجنوبيين الى وظائف في وزارات الخارجية والحكومة المحلية والداخلية وغيرها ، وتم تجنيد المئات من الجنوبيين في قوات البوليس، وهو وليس غيره صاحب الاقتراح بان تأخذ المدارس والمعاهد العليا ٢٠٪ من طلبتها كل عام من بين الجنوبيين المؤهلين " وسافر قرنق الى مختلف ارجاء الجنوب يعبيء جماهيرها خلف بيان ٩ يونيو ويناضل ضد السلبية التي خلقتها سنوات عديدة من القهر والارهاب، كما ساعد في بناء المنظمات الديمقراطية وجذب الجنوبيين اليها وربطها برصيفاتها في الشمال ٠ وكان للشهيد قرنق نشاط واسع وسط اللاجئين ، وكان يجري معهم اتصالات مستمرة لشرح بيان ٩ يونيو لهم واقناعهم بالعودة ٠ وكانت آخر رحلاته للاتصال بالاجئين في افريقيا الوسطى قبل اغتياله الغادر باسبوعين ٠ ومن ناحية اخرى فقد اهتم بقضية توطين اللاجئين العائدين ٠ واستطاع ان يحصل على مايزيد على ١٠ مليون دولار من الاغذية ومن الامم المتحدة وكان يخطط للحصول على المزيد ٠ ولا يمكن ان ينسى لقرنق عمله الدوءوب في الجال الدولي لشرح قضية الجنوب والحكم الذاتي الاقليمي سواء عن طريق رحلاته للخارج في لندن واوربا والمجر وغيرها ، او عن طريق دعوته للبرلمانيين البريطانيين ولممثلين عن مجلس الكنائس العالمي وغيرهم لزيارة السودان والاطلاع على مايجري فيه بانفسهم ٠

وساهمت الحركة الثورية فى الشمال بجهود عظيمة فى بناء الحركة الديمقراطية وتنظيماتها فى الجنوب • وباشراف الشهيد العظيم الشفيع احمد الشيخ ذهبت الوفود النقابية من اعلى المستويات الى مختلف مدن وعواصم المديريات الجنوبية حيث بعثت او اقامت نقابات العمال والموظفين والمعلمين وساعدت على تجميعها فى اتحادات فرعية • كما قامت فروع اتحاد الشباب والاتحاد النسائي • وادى ذلك كله الى توسيع العمل السياسى وتنشيط الحركة الديمقراطية • وكان ابرز تجسيد لهذا النشاط الواسع هو مهرجان جوبا ١٩٧٠ والذى نظم بمبادرة من اتحاد الشباب السودانى احتفالا بمرور عام على بيان ٩ يونيو • وقد اشترك فى المهرجان آلاف الشباب والشابات من الشمال والجنوب وشهدته وفود من مختلف بلدان العالم • واهتمت المنظمات الديمقراطية بالرأى العام العالمى المناهض للاستعمار فدعت وفود القوى التقدمية النقابية والشبابية والنسائية والطلابية فى افريقيا وسائر اقطار العالم لزيارة السودان والتعرف على الجهود المبذولة لتطبيق الحكم الذاتى الاقليمى •

ان كل الوقائع تثبت ان الحركة الثورية بذلت جهدا متصلا ومخلصا لتنفيذ بيان التاسع من يونيو ، ولكنها واجهت التعويق المتعمد من جانب السلطة والذى انتهى الى تقييد حركة الشهيد قرنق ومصادرة الديمقراطية وتعطيل المنظمات الجماهيرية وملاحقة قادتها والزج بهم فى المعتقلات • لقد انقلبت عصابة السفاح نميرى على بيان ٩ يونيو قبل ١٩ يوليو بوقت طويل • وبعد ردة ٢٢ يوليو الدموية الشاملة اكتمل نكوصها عليه وتمزيقها لكل اركانه وشروط تنفيذه • ان صفقة اديس ابابا المشينة هى النتاج الطبيعى لحكم الردة والخيانة القائم •

ولا يمكن ان تنطلى على احد تلك الحجج السخيفة التى يحاول نميرى ومعاونوه ان يختفوا وراء ها ليبرروا اتفاقية اديس ابابا • وليس اكثر مدعاة للسخرية من الدفاع عن قادة المتمردين و" اكتشاف " انهم كانوا " ضحايا خداع الحكومات السابقة" ، او دفاع

منصور خالد فى المؤتمر التلفزيونى عن الفدريشن • فرغم الظلام يستطيع شعبنا ان يربط بين وقائع كثيرة • وكما كشف ابيل الير فى المؤتمر التلفزيونى فقد بدأت الخطوات العملية للصفقة قبل مايو ١٩٧١ عندما كان العميل الامريكى منصور خالد فى نيويورك • وبتوجيه منه سافر الير الى اوربا ليتم سبك المؤامرة مع مجلس الكنائس العالمى ، وتتم فضيحة محاكمة المرتزق شتاينر بعد مذابح الشجرة • ويبدأ تحسين العلاقات مع موبوتو وهيلاسلاسى وعيدى امين • ويزور الخرطوم مبعوثون من نيكسون والمانيا الغربية • ثم تبدأ المفاوضات فى اثيوبيا " تحت رعاية عاهلها العظيم الامبراطور هيلاسلاسى الاول " الذى كان له ممثل شخصى يشترك فى المفاوضات ويتابعها اولا بأول •

والواقع انه لكيما تدرك الابعاد الحقيقية لاتفاقية اديس ابابا لابد من نظرة فاحصة على الظروف المحلية والعالمية التى تمت فيها •

اولا تمت هذه الصفقة كاحدى النتائج الاساسية للتحولات السياسية التى اعقبت انقلاب ١٦ نوفمبر اليمينى ، وخاصة بعد ماتحولت السلطة كليا عقب ردة ٢٢ يوليو الدموية الى يد القوى اليمينية الجديدة من عملاء الامبريالية ومؤسساتها الحديثة•

ثانيا : تمت هذه الصفقة فى ظروف تعاظم اهتمام الامبريالية بقارة افريقيا كاخر مجال للنهب الاستعمارى وازدياد قبضة الامبريالية ، وخاصة الامريكية ، على عديد من الدول الافريقية وخاصة وسطها ، وسعيها النشيط لصنع حزام يمتد من اثيوبيا عبر كينيا والسودان ويوغندا الى زائيرى ، بهدف تمكين سيطرتها السياسية والاقتصادية على القارة باسرها واقامة حاجز سميك بين حركتى التحرر العربية والافريقية •

ثالثا : تمت الصفقة فى ظروف اشتداد ضغط الامبريالية واسرائيل والرجعية العربية الغرض استلام مهين على مصر والدول العربية الاخرى فى مقابل تجنب الحرب وفتح قناة السويس والانسحاب من بعض الاراضى العربية •

في صفقة اديس ابابا لا يقع الغبن الا على الثورة السودانية وجماهير البسطاء الكادحين في شمال بلادنا وجنوبها . فلا مبريالية تكسب موقعا بالغ الامتياز في وسط القارة الافريقية تتحكم منه على البلدان المجاورة وتضغط على شمال السودان وعلى مصر . وبالنسبة للحكومات العربية والافريقية العميلة فان هذه الصفقة تمثل نكسة شديدة للثورة السودانية ، بينما ترى فيها الحكومات الافريقية المجاورة تراجعا لتلك الثورة بعيدا عن حدودها . وبينما يستولي قادة الانفصال وقوى اليمين في الجنوب على السلطة في ثلث السودان ارضا وسكانا ، يحصل نظام نميري الدموي على الثمن في شكل " مساعدات " (كما لمح منصور خالد) ، ويتفرغ لمحاولة المحافظة على وضعه المهتز في الشمال .

ان نظام نميري يحاول ان يطلق الكثير من الغبار والدخان حتى لا يدرك شعبنا الحقيقة الكاملة عن صفقة اديس ابابا . فهو يصور الانيانيا كما لو كانوا جماعات تائهة ومسكينة وجائعة ومنهكة ومستسلمة لا تثير غير الرثاء والاشفاق . لكن الحقائق المتجمعة من خلف كل السطور والتصريحات والخطب ترسم صورة مغايرة تماما .

فهذه الاتفاقية لم تتم بين السلطة المركزية وممثلين مفوضين للجنوب، بل هي اتفاقية بين النظام الدموي الراهن وممثلين للانيانيا . نتجت عن مفاوضات تمت خارج البلاد بين طرفين سيدين متكافئين وبحضور مراقبين اجانب تولى احدهم رئاسة الجلسات . ونصت هذه الاتفاقية على بنود مختلفة لتسليم وتسلم السلطات في الجنوب ، بل ان المفاوضات تطرقت الى نزاع حول الحدود تم الاتفاق بعده على حدود المديريات الجنوبية كما كانت يوم اعلان الاستقلال . ونصت الوثيقة اتفاق لوقف اطلاق النار تحت اشراف لجنة محايدة . واصبح للجنوب برلمان وحكومة ورئيس ولغة عمل غير لغة البلاد الرسمية . وعلى غير مايزعم نميري فان القوات المسلحة في الجنوب لن تكون " قومية " لانها محكومة باتفاق محدد بنص المعروف منه على ان يكون

نصفها من الانيانيا • وبالاضافة الى ذلك فات قوات البوليس والسجون تخــــرج كلها من اشراف الحكومة المركزية • ولا تصبح هذه الاتفاقية نافذة بمجرد توقيـــع السفاح نميرى او ممثله عليها ، وانما تحتاج ايضا الى توقيع جوزيف لاقو زعيـــم الانيانيا او من يمثله !

هذا هو واقع اتفاقية اديس ابابا الذى لن تغطيه المحاولات العابثة لتهدئــة خواطر الجنود والشماليين القاطنيين فى الجنوب ولازالة مخاوف الجنوبيين البســطاء الذين قاوموا الانفصال ، والذى لن يجمله حشد الناس بالقوة وبالحيلة فى مواكــب النفاق والرياء •

ان النظام الدموى الراهن قد اقدم على مالم تجرؤ عليه حكومة سـابقــة• بالغة مابلغت من الخيانة • ولوكان الوطنيون السودانيون فى شمال البلاد وجنوبهـا يرضون بمثل صفقة اديس ابابا ثمنا لمجرد وقف نزيف الدماء ، لما كان هناك ادنــى مبرر لذلك الصراع الذى امتد لاكثر من ١٦ عاما ، ولا لتلك التضحيات الجســيمة التى تحملها عشـرات الالاف من الشماليين والجنوبيين الذين قاوموا التمرد، ولا لتلك المعارك الضارية التى خاض غمارها بولين الير وسرسيو ايرو وجوزيف قرنق وغيرهما مـن الجنوبيين كما خاضها الشيوعيون وسائر الوطنيين • ولا يستحق غير السخرية مــاردده نميرى من ان الحل الذى اختاره كان يحتاج الى " رجالة " • والواقع ان هذا ليس الا تعبيرا ســمجا عن التبجح بالخيانة السافرة •

ان الحكم الذاتى الاقليمى ليس منحة ، بل هو حق ديمقراطى مقدس لشعوب وتجمعات قومية وحدتها ظروف تاريخية معينة • وعندما تعترف القومية العربية فــى الشمال بهذا الحق للجنوب ، وتوفر افضل الظروف لممارسته ، فانها تزيل اســباب

الشكوك والتخوف وتبنى وحدة راسخة تقوم على المساواة والثقة المتبادلة. لكن هذا الاعتراف الخالص للجنوبيين بممارسة حقهم الديمقراطى الاكبر لا يمكن ان ينبثق الا من السلطة فى الشمال نفسها ديمقراطية ومتحررة من كل اشكال التعصب والانانية الطبقية . ولهذا — واستنادا الى التجربة السودانية الفعلية — فان أى سلطة تحجب الحكم الذاتى الاقليمى عن الجنوب ، لابد ان تكون سلطة غير ديمقراطية بالنسبة للشمال ، وفى نفس الوقت فان اية سلطة دكتاتورية فى الشمال يستحيل ان تمنح الجنوبيين حقوقهم الديمقراطية وعلى رأسها الحكم الذاتى . وهذه العلاقة البسيطة بين سيادة الديمقراطية فى الحياة السياسية السودانية والحكم الذاتى الاقليمى هى التى فضحت اغلبية الساسة الجنوبيين الذين تحالفوا دائما مع القوى المعادية للديمقراطية فى الشمال ، حتى فى سياستها المعادية للجنوب .

ان الحركة الثورية فى الشمال هى التى تحملت جل اعباء النضال فى سبيل التحرر الوطنى والتقدم الاجتماعى وقد القى ذلك على عاتقها واجبات ومسئوليات تجاه كل التجمعات القومية ، وفى مقدمتها قبائل الجنوب وشعوبه المتعددة . وتتفهم هذه الحركة جيدا ان مصلحة الشمال سياسيا واقتصاديا ترتبط بوحدته مع الجنوب وبقيام السودان الكبير الموحد المتين البيان . ولكن الاتحاد مع الشمال بدوره يعطى الجنوبيين ايضا فرصا للتقدم الاجتماعى والاقتصادى والسياسى افضل مئات المرات مما يحصلون عليه من اقامة دولة مستقلة او من ارتباط بأى من الدول المجاورة. وفوق كل ذلك فان اتحاد الجنوب مع الشمال على اساس الحكم الذاتى الاقليمى يتيح له النجاة من النزاعات القبلية الدموية التى مزقت كثيرا من البلدان الافريقية .

انطلاقا من كل ماتقدم ، كيف نقيم اذن اتفاقية اديس ابابا ؟

<u>أولا :</u> ان الاتفاقية قد تنكرت للمبدأ السليم الذى ورد فى بيان ٩ يونيو من ضرورة وضع الحكم الذاتى الاقليمى فى يد القوى المؤتمنة عليه — أى فى

يد حركة ديمقراطية ربطت مصيرها بالتحالف مع الحركة الثورية في الشمال للنضال من أجل الاهداف التقدمية المشتركة وضد العدو المشترك٠ ان نظام نميرى الدموى ، الذى " ضرب الحركة الجماهيرية المناضلة من أجل التقدم الاجتماعى والديمقراطية الحقة " فى الشمال ، وضع السلطة فى الجنوب فى يد قيادة عملت من اجل الانفصال الى درجة القتال بالسلاح التى كانت تحصل عليه من الدول الامبريالية ومن اسرائيل ٠ واستعانت بمرتزقة لهذا الغرض ٠ بهذا فان اتفاقية اديس ابابا ترفع راية الوحدة المظهرية فوق حراب الانفصال الواقعى ٠(وفى هذا الصدد يصبح كل حديث عن "الشهود" الافارقة" والضمانات الدستورية " مجرد هذر وخداع ٠ فالانفصال قد يؤجل للوقت المناسب ، وبعد ان يستخدم لاعتصار آخر قطرة من التنازلات ولكنه لم يعد اكثر من عملية شكلية ٠)

ثانيا : ان من اخطر ما فى اتفاقية اديس ابابا مايتعلق بقوات الأمن ٠ ولقد كان موقف الحزب الشيوعى دائما واضحا وحازما حول هذه القضية ، بل انها كانت السبب الرئيسى فى انسحابه من لجنة الاثنى عشر ٠ ان الحزب يرى انه مهما كان الوضع الذى ستحل به قضية الجنوب فان ، كما جاء فى الخطاب التاريخى الذى القاه الشهيد عبدالخالق محجوب امام مؤتمر المائدة المستديرة " لابد ان يكون داخل نطاق الاستقلال والأمن ٠ فلا فائدةولا مستقبل يرجى لأى حل مهما كان مثاليا اذا افتقد عنصر الاستقلال والسيادة" ويمضى خطاب الحزب الشيوعى ليقول انه مهما كانت الاخطاء والتجاوزات التى ارتكبتها القوات المسلحة" فانها تحمل اليوم مسئولية تاريخية فى الدفاع عن استقلال السودان ٠ لقد اصبحت مسئوليتها اكبر من مجرد حراسة الأمن الداخلى فى المديريات الجنوبية ٠ انها مسئولة عن الحفاظ على سيادة السودان المستقبل الموحد باسره فى وجه التحرش الاستعمارى الظاهر والمستتر ٠ وعلينا جميعا

ان نسهل على قوات الأمن مهمتها ونرفع روحها المعنويـــة " ٠

ان اتفاقية اديس ابابا تترك كل قوات البوليس والسجون تحـــت قيادة السلطات الاقليمية (واتجاهاتها الانفصالية فوق كل شك) ٠ ومـــن ناحية اخرى ورغم تأكيدات نميرى الزائفة حول قومية التكوين والمسئوليــــة ومركزية القيادة ، فان الاتفاقية تخلق وضعا جديدا يشل حركة القـــوات المسلحة فى وجه أى خطر داخلى او خارجى فى الجنوب ٠ ولا تغيـــب النتائج المترتبة على هذا الوضع عن نميرى وزمرته ٠ (ومن ثم فـــان دافعهم لقبوله ليس " الرجالة " وانما الاستسلام الكامل المشين للضغـــوط الاستعمارية ٠ انهم يحاولون تخدير الجماهير بالحديث عن علاقات الصداقـــة التى نشأت مع جيراننا الافارقة ، ولكن ذلك ليس سوى تبرير قبيح لتفريطهـم فى واحد من اهم واجباتهم كحكومة ولتخليهم عن مسئوليتهم سواء فى توفيـر الاستقرار بالمديريات الجنوبية او فى المحافظة على سيادة وطننا واستقلالـه) ٠

ثالثا : ان اتفاقية اديس ابابا لاتقدم أى حل جاد لمشكلة التخلف الاجتماعــــــى والاقتصادى الذى يمثل جذر قضية الجنوب وانما تكتفى بعبارات ظلت تعـــاد وتكرر منذ الاستقلال ٠ ولا يخفى ان سبب التطور غير المتناسق فى الجنـــوب (والمديريات الاخرى والقطاعات الاقتصادية المتخلفة) يرجع الى خضوع الاقتصاد السودانى للنفوذ الاجنبى والى اتباع طريق التطور التقليدى الذى ورثناه عـــن السلطة الاستعمارية ٠ ولقد ثبت عمليا فشـــل هذا الطريق ، (وتجلى بوضوح ان ازالة التخلف فى بلادنا ، شمالها وجنوبها ، لا يمكن ان تتم الا باتخــــاذ طريق التطور غير الرأسمالى ذى الافق الاشتراكى ٠)

وتحاول زمرة نميرى ان توهم شعبنا بان تبرعات المواطنيين الشماليـــــن ، ومساعدات منظمات الامم المتحدة والمنظمات " الخيرية" العالمية ، بالاضافــة الى مساعدات الدول الافريقية المجاورة ــ كل ذلك يمكن ان يحل الازمـــة

الاقتصادية والمالية فى الجنوب • ونحن نقول ان هذا مجرد خداع • وسواء صدق ابيل البير أم لا عندما قال ان توطين اللاجئين يحتاج الى ٥٠ مليون جنيه ، فان جذر الازمة لن يكون ندرة الدول التى يمكن " تساعدنا " بهذا المبلغ الضخم وانما السياسة التى يسير عليها نظام الردة الدموية الراهن ، والتى يمكن ان تبدد مئات الملايين من الجنيهات بلا عائد • ان سبب الازمة الحالية ، التى تزداد تفاقما ، هو فتح الباب من جديد امام مؤسسات الاستعمار الحديث (البنك الدولى ومال التنمية وغيرهما) للسيطرة على مفاتيح الاقتصاد ، واستنزاف ثرواتنا القومية بواسطة هذه المؤسسات وايضا بواسطة دول البترول العربية ، بالاضافة الى تضخم الانفاق على جهاز الدولة وعلى البذخ والتفاخر والى الادارة الفاسدة وغير المسئولة للمشروعات والمؤسسات الاقتصادية •

(ومهما تشدق السفاح نميرى وزمرته بالتقدمية والاشتراكية ، فانهم يسيرون على نفس خطى الحكم العسكرى الأول وسائر الحكومات التى تعاقبت على بلادنا • انهم يحصلون على قروض ومعونات ، ولكن محصولها سيصبح — مثلما فى الماضى — عنوانا لسيطرة الاستعمار الحديث اكثر منه مقياسا للتقدم • وسيؤدى الى مفاقمة الازمة الاقتصادية العامة فى الشمال والجنوب على السواء •

مما يدعم هذا ان النشاط الاقتصادى فى المديريات الجنوبية قد اصبح خاضعا لتصرف السلطات المحلية والتى تتكون من الانيانيا والقوى اليمينية الاخرى المرتبطة بالدول الاستعمارية والتى ترى مثلها الاعلى فى طريق التطور الرأسمالى) •

رابعا : ان الاتفاقية تصور ان الشيء الرئيسى فى الحكم الذاتى الاقليمى هو تسليم السلطات للجنوبيين • ولكن ذلك شيء جربناه من قبل ، وجربته كل

الدول الافريقية • ولن تكون له نتيجة غير احلال جنوبيين فى الادارة محل الشماليين ، وغير نشوء قلة متميزة ومتيسرة من الموظفين ، بينما يظل ملايين الجنوبيين البسطاء الفقراء فى فقرهم وتعاستهم وتخلفهم ، تماما كما حدث فى الشمال • ومعنى هذا ان يصبح الحكم الذاتى الاقليمى وسيلة للاثراء وظهور طبقة من الرأسماليين الجنوبيين على حساب المواطن الجنوبى العادى •

ان " جنوبة " الوظائف نتيجة طبيعية للحكم الذاتى الاقليمى ، ولكنها يجب ان تخضع لقيود قاسية حتى لا يتكرر ما حدث فى الشمال — فلا بد من تجنب تضخيم جهاز الدولة ، وتقليل امتيازات الموظفين ، وتقييد سلطات البروقراطية • ولكن هذا لا يمكن ان يتم الا فى ظل طريق التطور الديمقراطى غير الرأسمالى حيث توفر مشاريع التنمية العمل للاكثرية وحيث تستطيع الجماهير ان تمنع نمو البروقراطية والامتيازات وبمشاركتها فى ادارة المشاريع الانتاجية وبممارستها لحيوية نقد الظواهر غير الديمقراطية والنضال ضدها •

خامسا : وهذا يقودنا الى ان اتفاقية اديس ابابا لم تتضمن أى نص على الحقوق والحريات الديمقراطية وكفالة ممارستها • والواقع ان الاتفاقية برمتها تقوم على اساس سلب جماهير الجنوبيين كل حقوقهم الديمقراطية حيث تفرض عليهم حكما وحاكمين دون ادنى استشارة او تفويض • (والاتفاقية بهذه الصورة تغطى الانيانيا وبعض القوى السياسية اليمينية الاخرى حق احتكار العمل السياسى فى الجنوب • واذا اخذنا فى الاعتبار ان هناك قوى سياسية خارج السودان تعارض الاتفاقية وان هناك تنظيمات وقوى سياسية فى المديريات الجنوبية محرومة من ابداء وجهة نظرها ، فلن يكون من

الصعب ان تستنتج ان النظام الجديد فى الجنوب سيقوم على الفرض والاكراه ، وانه يحمل عوامل الانفجار فى داخله ، ومن ثم يتحول الحكم الذاتى الاقليمى الذى نشأ كمطلب ديمقراطى ، الى ادارة للديكتاتورية) ان من اخطر جوانب الاتفاقية هو ازدراؤها التام للديمقراطية ، ليس فقط بمدلولها ومعناها العام ، وانما بمعنى ضرورتها الحيوية لتطور مجتمع مثل الذى فى الجنوب لم تتبلور فيه بعد الاتجاهات الاجتماعية والسياسية ، ولكنها موجودة وتتطور بسرعة • ووجه الخطر هو ان مصادرة الديمقراطية ستقف حجر عثرة امام النشاط الحر للقبائل والشعوب المختلفة فى الجنوب ، وامام تطور وازدهار ثقافاتها ، كما ستقف عقبة امام المساواة التامة بينها • وهذا هو بالضبط المناخ الذى يمكن ان تفرخ فيه النزاعات والصراعات القبلية •

سادسا : ان السلام بين ابناء الوطن الواحد هو مطلب الجميع • ولكن اتفاقية اديس ابابا لا تسلك الطريق السليم اليه ، فهناك ثغرات عديدة مثل الوضع الجديد لقوات الأمن ، وانعدام الحقوق الديمقراطية ، وعدم وجود مخرج من الازمة الاقتصادية والمالية ، وما يجعل السلام نفسه معرضا للخطر والضياع • والواقع ان طريق الاستسلام لا يمكن ان يؤدى الى السلام الحقيقى • ان الالتزام بالاركان الاساسية للحكم الذاتى الاقليمى هو وحده الذى يؤدى الى سلام حقيقى • (قد كان موقف الشهيد قرنق فى هذا واضحا وجليا • فكان يقول : " ان قضية الجنوب تحتاج الى نفس طويل لان جوهرها هو العمل الصبور لاقناع الجنوبى البسيط بالوحدة وعزله عن مواقع التمرد وازالة الاسس المادية للتمرد • ينبغى طرح الحكم الذاتى الاقليمى وضمان العفو العام واعطاء كل من يريد فرصة للعمل ، لكن ينبغى الا نسلم الحكم الذاتى الا للقوى المؤتمنة على

الوحدة مع الشمال • ينبغى ان نقيم المشاريع الانتاجية والصناعية وان نبنى المدارس والمستشفيات والطرق والكبارى • من ناحيتنا علينا ان نواصل عملية البناء والتعمير وان نترك للمتردين ان يخربوها اذا ارادوا • وبمضى الزمن سيعرف الجنوبى العادى البسيط من الذين يريدون مصلحته الحقيقية • وبهذا تبنى الوحدة على اساس الاقتناع العميق وستحميها انذاك سواعد الملايين " • هذا هو منهج المناضلين الحقيقيين من اجل الوحدة •)

أيها المواطنون ••• ان السلطة الراهنة قد شوهت شعار الحكم الذاتى الاقليمى مثلما شوهت التأميم والاصلاح الزراعى والثورة الثقافية والوحدة العربية وغيرها من الشعارات التى رفعتها قوى الثورة السودانية من قبل • وبهذا حولت الحكم الذاتى الاقليمى من اداة لتطور وازدهار قبائل وشعوب الجنوب وجماهيرها الكادحة البسيطة فى اطار السودان الديمقراطى القوى الموحد ، الى ادارة لربط بلادنا بعجلة الامبريالية واخضاع مقدراتها لمصلحة رووس الاموال الاجنبية ولمؤسسات الاستعمار الحديث ولتحويلها الى قاعدة معادية للثورتين العربية والافريقية • ان العصابة الحاكمة التى جعلت التستر بالخداع والكذب ركنا اساسيا فى تبرير سياساتها المعادية للشعب ، تتمسح اليوم نفاقا بالحكم الذاتى الاقليمى وبالامانى الطيبة المشروعة فى السلام بينما تضمن الشر المستطير لمصالح الملايين من ابناء الجنوب والشمال على السواء • ان الحكم الذاتى الاقليمى ليس مجرد تغيير اسماء ولافتات واجراءات ادارية شكلية • ولكنه خلق حياة جديدة تقوم على الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطوير الجماهير الجنوبية فى اطار تقاليدها وثقافاتها القبلية والقومية ، انه تجسيد الوحدة الحقيقية القائمة على المساواة بين القبائل والتجمعات القومية وبين الشمال والجنوب وازالة كل اشكال القهر والاملاء • فكيف يتم كل ذلك على يد نظام دكتاتورى دموى اساسه

البطش والاستناد الى الامتيازات الطبقية والوظيفية والتفريط فى سيادة البلاد ومقدراتها ودفعها الى طريق التنمية الرأسمالية الذى لا يقود الا الى تعاسة الاغلبية الساحقة من الشعب . ان الحكم الذاتى الاقليمى لن يحقق الا بانتصار ناجز لقوى الجبهة الوطنية الديمقراطية فى الشمال والجنوب ، متحالفة مع حركة الثورة العربية والافريقية فى اسقاط حكم الردة والدكتاتورية والخيانة الراهن ، واقامة سلطة وطنية ديمقراطية تحقق التنمية غير الرأسمالية وتحمى مقدرات البلاد وثرواتها لابنائها وتزيل التخلف وتوفر العمل المجزى للملايين من البسطاء وترسى قواعد الديمقراطية الحقة دون قهرا ووصاية او تمييز وتحرس بيقظة وصلابة سيادة الوطن واستقلاله .

يسقط حكم القهر والخيانة ... عاش تحالف القوى الوطنية الديمقراطية فى الشمال والجنوب ...

عاش السودان الموحد الديمقراطى المزدهر القوى المستقل ...

١٣ مارس ١٩٧٢ — اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السودانى

ملحق رقم (١٣)

عـام مـن الخيانـــة

ننشـر اليوم بيان اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السودانى حول اتفاقيـة ادي ابابا الذى صدر فى مارس من العام الماضى • ومن بين حملة الضجيج والتشويه المحلية والعالمية ظهرت خلال عام من التنفيذ حقيقـة صفقة الاستسلام امام المتمردين وتسليمهم الجنوب كجزء من الصفقة الشاملة التى وقعها نظام الردة الدموى مع الاستعمار والبيان الذى ننشـره اليوم يسرد الجوانب السياسية والتاريخية والفكرية لتلك الاتفاقية• ويكشـف جوانبها الاساسية •

ان ماجرى خلال العام المنصرم منذ تسـلمت القوى والعناصر المرتبطة بالاستعمار مقاليد الحكم بالجنوب ، يؤكد صحة موقف الحزب الشيوعى • فمشكلة الجنوب بشقيهـا الوطنى والديمقراطى لن تحل على طريق سلطة الردة اليمينية وحلفائها المسيطرين على مقاليد الامور فى الجنوب • انها لم تعجز عن حل المشكلة فحسب وانما وضعت عراقيل جديدة امام حلها مستقبلا • وستظل قضية توحيد القبائل والقوميات الجنوبية على اسـس ديمقراطية متقدمة باقية تنتظر الحل •

ومضى عام استكملت فيه حكومة نميرى سن القوانيين والاوامر الجمهورية لمايسـمى زورا بالحكم الذاتى الاقليمى • وتعددت زيارات رئيس الدولة للجنوب، وحملة الاغاثـة والتوطين ، والمساعدات من الاصدقاء فى الخارج ، وباشر المجلس العالى الانتقالـى سلطاته • فماذا كانت النتيجة ؟

وسط القيادات الجنوبية ظهر التهافت على المغانم والغنى السريع ، وتفشـت ظاهرة الفساد ونهب الاموال العامة — واخبار السرقة والصفقات التجارية فى المـواد الغذائية من ذرة وغيرها تملأ البلاد كلها وبينها ظهرت الخلافات على اساس قبلـى —

فهم يبنون سندهم ونفوذهم كل بقبيلته ، وعلى اساس سياسى ـ احزاب سانو وجبهة الجنوب والانيانيا ٠

ان ثمار التخطيط الاستعمارى فى خلق نواة للتنمية الرأسمالية يستند عليها نفوذه من الزعماء المتعلمين والمتطلعين الجنوبيين بدأت تظهر ٠

تم فتح الجنوب امام الشركات والمؤسسات الاستعمارية ، وتعقد الصفقات بين السلطات الجنوبية وبين تلك الشركات راسا للعمل فى مجال البناء والطرق والكبارى فى الوقت الذى تتوفر فيه امكانيات مصلحة الاشغال والطرق ٠ ويعمل عملاء المخابرات الاستعمارية من الولايات المتحدة والمانيا الغربية وبريطانيا وابطاليا تحت ستار انهم خبراء ومندوبين للهيئات الاجنبية والدولية للاغاثة ٠

وضح هدف الاتفاقية فى تحويل الجنوب الى قاعدة للسيطرة الاستعمارية لاستكمال السياج الرجعى لضرب الثورات الوطنية فى شرق ووسط افريقيا ٠ وبدأت تتكشف الاتفاقات السرية مع زائيرى لضرب اللاجئين والتآمر عليهم وعزلهم فى معسكرات خاصة ٠ وفى هذا الشهر وقع صدام مسلح بين ثوار الكنغو والجيش السودانى راح ضحيته مائة شخص من الجانبين ٠ وهذا جزء من الاتفاق العام مع كل من الامبراطور هيلاسلاسى وتمبل باى لضرب ثوار ارتيريا وثوار تشاد ٠

فى مجال التنمية فى الجنوب يواجه الخط الذى وضعه الحزب الشيوعى والشهيد قرنق الاهمال بل الرفض التام ٠ ومثلما تستحكم الازمة الاقتصادية فى البلاد كلها نتيجة لسياسة التنمية الرأسمالية والخضوع للاستعمار الحديث فانها فى الجنوب تتخذ صورة حادة ٠ فاعتمادات الحكومة المركزية تتناقص (من ٦ مليون الى ٥ر٤ مليون) وجهاز الحكم الاقليمى يتضخم وتخلق الوظائف الثابتة الجديدة لعشرات الالاف(٢١ر٠٠٠) لارضاء الانيانيا ٠ والاسعار تصل ارقاما خيالية ، وتنعدم السلع والمواد التموينية والخدمات الطبية والتعليمية لاتفى بشئ ٠

وفى مجال التوطين والاغاثة ـ وكل ذلك الجهاز الضخم وفروعه من امناء ورؤساء ومديرين وموظفين يواجه الفشل • فكثير من الاموال والمواد المرسلة للاغاثة والتوطين تم تبديدها فى منصرفات لجان التوطين والاغاثة نفسها ، والمواد العينية المرسلة من الخارج ومن تبرعات المواطنيين يساء توزيعها • وهكذا بعد عام كامل لم يجد قائد الردة الرجعية ماينشره على الناس رغم التصريحات التى كانت تنشر خلال العام عن ان كل شىء يسير على مايرام وبنجاح فائق " وبعد مؤتمر التوطين المنعقد بالخرطوم خلال هذا الشهر تلجأ السلطة لاعادة النظر فى هيئات التوطين وتكوين لجنة جديدة تعمل حتى مايو " لجميع الانتصارات •

وتم تخريب الدور الوطنى الذى ظلت تلعبه القوات المسلحة فى توحيد البلاد بعد ادخال قوات الانيانيا فى جسدها ، بغرض حراسة تنفيذ الاتفاقية واهداف الاستعمار ولحماية سلطة اللواء فى الخرطوم • وبوجود قواتهم داخل فرق الجيش بالجنوب يفرض الانفصاليون عملاء الاستعمار شرعيتهم • وقد أدى هذا الوضع لتفكك الجيش وانهيار الضبط والربط وشاع اسلوب عدم الانصياع للاوامر • وانقسم الجيش الى مجموعتين كل لها ادواتها وعرباتها الخاصة ، وليس بعيدا بالطبع قيادتها الخاصة ايضا •

ان الجماهير فى الجنوب والقوى الوطنية والتقدمية محرومة من المشاركة فى تسيير امور السلطة الاقليمية وهى بعيدة عنها • وكل شىء فى ايدى الحلقات الضيقة من الانفصاليين الذين كانوا خارج البلاد يعيشون على سند الدول الاستعمارية ومعهم الانتهازيين والوصوليين • وتواجه السلطة الاقليمية ، مثلها فى ذلك مثل السلطة المركزية مطالب الجماهير بالرفض • فقد قابلت اضرابات عمال الاشغال والصحة والتربية والتعليم فى سبيل التثبيت فى العمل وحق الترقى بالتكيل والتشريد • " تم تشريد ٥٠٠ عامل من الاشغال كما سرح ١١٥ من عمال الزراعة بتركاكا (وعمال الزراعة فى تركاكا يعملون

بالســخرة ويتقاضون اجرا صفيحة ذرة فى الشهر !)

وهكذا ينقضى عام على اتفاقية اديس ابابا وينقشع ضباب التهليل والتضليل • وتنكشف طبيعتها المعادية لوحدة البلاد وتقدمها ، ويظهر عجز سلطة الردة الدمويـــة وحكومة الاقليم فى التصدى لحل القضايا المختلفة التى تعانى منها الجماهير فـــى الجنوب • ومواجهتها يرتفع السخط الشعبى ويتعاظم وينفجر فى شكل اضرابـــات ومظاهرات ومواكب •

ان الحزب الشيوعى يتوجه للجماهير التقدمية وكل السودانيين المخلصيـــن لوحدة البلاد واستغلالها فى الشمال والجنوب لاعادة تجميع الصفوف من جديـــد لمواجهة الوضع الخطر الذى نشأ فى جنوب البلاد • على القوى التقدمية وجماهيـــر العاملين رفع صوتها ضد سياسة الحكومة المركزية والمجلس العالى الانتقالى فـــى الجنوب •

- علينا المطالبة بالديمقراطية فى الجنوب وفى كل البلاد ، بالحقوق الديمقراطية للجماهير الثورية فى تنظيم نفسها فى منظماتها النقابية والديمقراطية المستقلـة عن سيطرة السلطة وحزبها الواحد ، اننا نطالب بحق العمال الجنوبييـــن ، والشباب والنساء والمزارعين فى تنظيم انفسهم داخل منظمات موحدة مع اخوانهـم الشماليين •

- وليرفع العمال الجنوبيون ومعهم كل الجماهير الجنوبية الوطنية صوتهم عاليـــا ضد المجلس الانتقالى العالى والقيادات الجنوبية الفاسدة عميلة الاستعمار ويتحدوا مع اخوانهم العمال الشماليين والقوى الديمقراطية فى الشمال فى النضال لانقـاذ لانقاذ البلاد من حكم الردة الرجعية وعملاء الاستعمار الحديث • عليهم النضال

لوقف الفساد الجاري في اجهزة الحكم الاقليمي وفي هيئات التوطين ضد الغلاء والارتفاع الجنوني للاسعار ومن اجل تحسين مستوى معيشة جماهير الجنوبيين وايجاد الفرص للعمل والاستقرار للعائدين ٠ ان تحركات العمال والجماهير في الجنوب لدلالة واضحة على امكانية اتساع هذا النضال اذا تعاون كل المخلصين الجنوبيين تساندهم القوى الثورية والديمقراطية في الشمال ٠

٢٥ فبراير   الحزب الشيوعي السوداني

ملحق رقم (١٤)

من اجل وقف سياسة البطش الامبراطورية التى تمارسها السلطات العسكرية الاثيوبية

من اجل حماية وتطوير وانتصار الثورتين الاثيوبية والاريترية

عندما تفجرت الحركة الشعبية فى اثيوبيا ضد النظام الامبراطورى الرجعى استقبلها شعبنا بترحاب بالغ ، وتابع بانتباه شديد انباءها وهى تشق طريقها وتصارع صعوباتها ، وهلل بحماس لتنحية هيلاسلاسى وللضربات التى وجهت الى سدنة واركان نظامه البالى – ولم يكن ذلك غريبا – فسقوط الامبراطورية لم يكن حدثا ضخم الاهمية لحركة التقدم فى افريقيا ومنطقة البحر الاحمر وحسب ، بل كان يعنى بالنسبة لشعبنا خاصة انهيار احدى القلاع التى ساندت ودعمت قوى التخلف والرجعية السودانية منذ الاستقلال حتى الآن ، وتحالفت مع اشد الدوائر عداء لحركة الشعب فى قيادات الاحزاب التقليدية ، وتعاونت تعاونا وثيقا مع حكومات عبدالله خليل وعبود والسفاح نميرى • وفى المقابل وجدت السند بدورها من هذه القوى الحكومات • ففى ديسمبر ١٩٦٠ مهد الفريق عبود لهيلاسيلاسى طريق عودته الدموية عبر الخرطوم ليسحق انتفاضة منغستو العسكرية• وسائر الحكومات اختفت وراء ستار عدم التدخل فى شئون اثيوبيا لتطلق يده بالتنكيل ضد شعوبها •

وكان الامبراطور المخلوع قلعة من قلاع التحالف الامبريالى الرجعى فى المنطقة، وسلاحا ضد قواها الديمقراطية • فقد منح الامبريالية الامريكية قاعدة اسمرا التى يغطى رادارها وتهدد طائراتها كل البلدان العربية ومنطقة وسط وشرق افريقيا • واتاح لاسرائيل ان تجعل من اثيوبيا قاعدة لنشاطها السياسى والعسكرى ضد شعب فلسطين وحركة التحرر العربية • واكثر من مرة استخدم تهديد الصومال ومنع تطورها الديمقراطى• اما بالنسبة للسودان فقد تدخل مرات عديدة فى السياسة الداخلية ، وخاصة ضد القوى

الديمقراطية ، كما ساعد المتمردين الانفصاليين بالسلاح والمال جاعلا من اثيوبيا ساحة لشن الهجمات وعمقا للانسحاب وقاعدة للتدريب وممرا للسلاح ٠

سقوط هذه الطاغية السفاح كان بالحق مصدر ابتهاج لشعبنا ٠ وقد عبر الحزب الشيوعى السودانى عن مشاعر كل القوى الوطنية والديمقراطية فى بلادنا ببرقية مطولة بعث بها فى نوفمبر الماضى الى المجلس الادارى العسكرى المؤقت للقوات المسلحة الاثيوبية ، معلنا تأييده لنهوض الشعب الاثيوبى وترحيبه بتنحية الامبراطور وبالبيانات الصادرة من المجلس والتى اكدت العزم على انهاء النظام الامبراطورى وتصفية موروثاته٠ وقال حزبنا فى برقيته :" ان شعبنا والذى قدم دائما مافى طاقته لمساندة نضال الشعوب المجاورة من اجل حريتها وتقدمها الاجتماعى ، ليبهجه ان تتحرر اثيوبيا من نظام استغل شعوبها واستعبدها قرونا طويلة وفرض سيطرته عليها بالبطش الدموى ٠ وان تصبح وطنا حرا لشعب حر ، لان ذلك يسند الثورة الديمقراطية السودانية ويقويها ويقرب يوم انتصارها ٠

وانطلاقا من واجبات وحقوق الجوار والتزامه نحو شعبه ومسئوليته تجاه حركة التحرر الافريقية ، اكد الحزب الشيوعى السودانى مايراه شروطا ضرورية لتأمين انتصار الثورة الاثيوبية وسد طريق اعدائها الذين يتحينون الفرص للانقضاض عليها واغراقها فى بحر من الدماء ٠ وجاء على رأس تلك الشروط " تأمين وكفالة الحقوق الديمقراطية الاساسية (حرية التنظيم والتعبير والاعتقاد ، حرية تنظيم الاحزاب والنقابات، حرية الصحافة والكتابة والتظاهر والاضراب ، حرية الضمير والعبادة) وتصفية القاعدة المادية للنظام الامبراطورى الاقطاعى وازالة كافة المؤسسات السياسية والقانونية للحكم الامبراطورى ، وتحقيق اصلاح زراعى جذرى يلغى استغلال الفلاحين ويطلق طاقات وقدرات الجماهير من قهر القرون ويفتح الطريق امام ازدهارها وتقدم الثقافة ، والتحالف مع شعب اريتريا والاعتراف

بحقه فى تقرير مصيره بحرية تامة وتمكينه من ذلك ، ووقف كافة العمليات العسكرية والقمعية المستخدمة ضده ، وحل قضية اوقادين بطريقة اخوية وسلمية مع الصومال ولاكمال هذا البرنامج الديمقراطى ، طالب حزبنا بازالة القاعدة الجوية الامريكية ووقف النشاط الاسرائيلى فى اثيوبيا والغاء اتفاقية هاراسى التى عقدها هيلاسلاسى مع كينياتا ونميرى ٠

وحذر الحزب الشيوعى السودانى من مغبة تقليد السلبيات التى لازمت الانقلابات العسكرية ، وخاصة فى البلدان العربية ، ومن الانفراد بالسلطة ، لان ذلك لن يقود الا الى تمزيق وحدة الشعب وفرض سلطة تعتمد فى بقائها على البطش والديكتاتورية ومصادرة الحقوق الديمقراطية وقمع الحركة الشعبية ٠ ودعا حزبنا الى توحيد جميع القوى المعادية للنظام الامبراطورى كضمان لانتصار الثورة وقفل الباب امام الجهود المبذولة لاجهاضها وسد الطريق على الديكتاتورية ٠

لقد كانت القضية الاساية لدى الحزب الشيوعى السودانى ، وهو يتجه بندائه الى اطراف الحركة الشعبية الاثيوبية المدنية والعسكرية ، هى قضية الديمقراطية ٠ تلك كانت التجربة الجوهرية للثورة السودانية ٠ فالثورة توحد صفوفها وتتقدم وتهزم اعداءها بان تكون ديمقراطية حتى النخاع ـ بان تتمسك بالديمقراطية نظاما اجتماعيا ومنهجا فى السلطة وحقوقا تمارسها الجماهير ٠

ومن اصدق الدلائل على ديمقراطية اية سلطة او اية حركة سياسية موقفها من القضية القومية ٠ فليس حرا ذلك الشعب الذى يستعبد شعبا آخر ، ولقد كانت اثيوبيا فى ظل الامبراطورية الاقطاعية سجنا للقوميات والشعوب المختلفة ٠ وهذه حقيقة نابعة من صميم طبيعة نظام هيلاسلاسى ٠ وكان امرا منطقيا تماما ان يقهر ذلك النظام

شعب اثيوبيا نفسه • ومن ثم كان من الزم ضروريات تحرر الشعب الاثيوبى تحررا كاملا اقتلاع جذور القهر الامبراطورى فى كافة صوره ـ كنظام متواطىء مع الاستعمار، وكنظام اقطاعى يستعبد الفلاحين ، وكنظام لقهر الشعوب الاخرى • كان من أول دلائل تصميم الحركة الشعبية الاثيوبية على سحق الامبراطورية نهائيا ومنع الانتكاسة وترسيخ قواعد الديمقراطية ، الاعتراف بحق الشعب الاريترى فى تقرير مصيره وكفالة الحرية السياسية ذلك الحق •

عندما نؤكد هذا المفهوم فانما نأخذ ايضا مصالح الشعب الاثيوبى نفسه فى الاعتبار ، ونطرح مانراه اساسا للصداقة الاخوة الراسخة بينه وبين الشعب الاريترى وطريقا لتقدم الثورة الاثيوبية •

ان مواجهة حركة الشعب الاريترى بالقمع المسلح هى مواصلة لسياسة هيلاسلاسى الدموية الباغية الغاشمه • اننا نرفض هذه السياسة وندينها ونطالب حكومة اثيوبيا العسكرية بالكف عنها والاعتراف فورا بحق الشعب الاريترى فى تقرير مصيره • واننا لندعو القوى الديمقراطية العالمية لاستنكار مسلك السلطات الاثيوبية والمطالبة بوقف عمليات القمع المسلح ضد الثوار والمواطنيين الاريتريين • اننا لنناشد بصفة خاصة القوى الديمقراطية الاثيوبية ، الشعبية والعسكرية ، ان تتحد لغل يد حكومتها وان تساند دون تحفظ نضال الشعب الاريترى لممارسة حقه المقدس فى تقرير مصيره كما يشاء • واننا نقول للدمقراطيين الاثيوبيين ان السلطة التى تقمع شعب اريتريا اليوم ، ستوجه نيرانها بكل تأكيد غدا ضدهم •

اننا ندعو الى وقف اطلاق النار فورا ، وان يرتبط ذلك باعلان الاعتراف بحق شعب اريتريا فى تقرير مصيره بحرية ، وبالتفاوض على الطريقة التى سيمارس بها ذلك الحق بما فى ذلك حق الانفصال • وان ذلك هو الطريق الى رعاية المصالح المشتركة بين الشعبين

(ومن بينها تمكين اثيوبيا من استخدام الموانى الاريترية) ، وارساء اواصر العلاقات الاخوية المتينة بينهما على اساس المساواة والنفع المتبادل . فكلا الشعبين في حاجة ماسة لاخيه .

وفى هذا الصدد لابد من كلمة عن مبادرة نميرى المزعومة التى تطبل لها اجهزة اعلامه . ان علاقات سلطة الردة بنظام هيلاسلاسى معلومة للجميع . ومازالت ترن فى الآذان اطنان المديح المتبادل بين السفاحين . ومعلوم ان الاثنين ارتبطا مع كينيانا ـ باتفاقية هارامبى المعقودة فى يونيو ١٩٧٣ ، وهى الاتفاقية التى نصت على التعاون السياسى والدبلوماسى والعسكرى والامنى بين الانظمة الثلاثة وعلى الاعتراف بالحدود الراهنة للبلدان الثلاثة وعلى العمل المشترك ضد" الحركات التخريبية" الداخلية (المقصود بها طبعا الحركات الثورية فى البلدان الثلاثة ، بما فيها حركة الثورة الاريترية) . وهكذا اعلن نميرى فى معاهدة رسمية موقفا معاديا للصومال فى نزاعاتها المشروعة حول الاقليات الصومالية فى كل من كينيا واثيوبيا ، كما اتخذ موقفا معاديا لنضال شعب اريتريا من اجل الاستقلال . وتنفيذا لمشيئة هيلاسلاسى قبل اتفاقية هارامبى وبعدها ، وجه السفاح نميرى اجهزة قمعه ضد جبهة تحرير اريتريا ، فلاحق كوادرها واعتقلهم ومنع نشاطهم وحظر عليهم دخول السودان . ويذكر المواطنون كيف حاول نميرى الزج بثوار اريتريا فى عملية السفارة السعودية فى مارس ١٩٧٣ ليبرر تنكيله بهم ، وكيف حرض القوات المسلحة السودانية ضدهم . ويذكر المواطنون كيف ان نميرى ووزير خارجيته الجاسوس منصور خالد واجهزة اعلامه كانوا يبررون هذه الخيانة لمواقف شعبنا المعلنة تجاه الثورة الاريترية بالحديث عن عدم التدخل فى الشئون الداخلية للبلدان الاخرى وعن عدم تصدير الثورات . ومن جهة اخرى فقد اتخذت سلطة نميرى موقف العداء الصريح للحركة الشعبية الاثيوبية ، وارسل نميرى برقية لصديقه هيلاسلاسى ـ قبل تنحيتهـ يتعهد فيها بتقديم اية مساعدة يطلبها (وهذه البرقية بيد السلطات الاثيوبية

الآن !) وقد كان التآمر ضد الشعب الاثيوبى بين المسائل التى تداول حولهـا فيصل ونميرى خلال موسم الحج الاخير • ورغم الانكار ، فان سلطة الردة السودانيـة تتآمر مع الرأس منقيـا وغيره من سدنة النظام الاسراطورى لسحق الثورة الاثيوبية •

ان الهدف الحقيقى لمبادرة السفاح نميرى هو ضرب القوى الديمقراطية فى كـل من اثيوبيا واريتريا معا ، واجهاض حركتها واخضاعها للقوى المعادية للثورة • فهو يرتجف هلعا من مجرد تصور نظامين ديمقراطيين معاديين للامبريالية والتخلف على حـدود السودان الشرقية ، وماسيكون لذلك من اكثر على دعم الثورة الديمقراطية السـودانية وتقويتها •

اننا نكرر نداء نا للسلطات الاثيوبية بان تكف عن توجيه السلاح ضد الشعب الاريترى ، وللحركة الشعبية الاثيوبية بان تتحد لفرض حل ديمقراطى يقوم على الاعتـراف لشعب اريتريا بحقه فى تقرير مصيره وممارسـته بكل حرية دون تدخل ، وبذلـك تسـد طريق الردة والديكتاتورية من الداخل وتصـد محاولات الاجهاض التى يقوم بهـا نميرى واضرابـه من الخارج •

كما نتوجـه بالنداء لثوار اريتريا لتوحيد صفوفهم، شـرطا ضروريا لانتصارهـم الذى تتطلع اليه ، كما ندعوهم للتحالف مع القوى الديمقراطية الاثيوبيـة ، انطلاقـا من ان دعم مواقع هذه القوى هو لصالح الشعب الاريترى فى نضاله الراهن وفـى مستقبله على أى صورة من الصور • واننا لنناشدهم ان يوحدوا نضالهم فى العالـم العربـى مع حركة الشعوب العربيـة ، وان يحرروا نشاطهم من كل نفوذ للرجعيـة

العربية ولليمين العربى الحاكم وغير الحاكم ، وان يوثقوا علاقاتهم مع البلــدان الاشــتراكية وحركة التحرر الافريقيــة والحركــة العالميــة المناوئــة للامبرياليــة ٠

عاشــت الثورة الاثيوبيــة

عاشــت الثورة الاريتريــة

عاش تحالف شعوب اثيوبيا واريتريا والســودان

من اجل الحرية والديمقراطية والتقدم الاجتماعــى٠

السكرتارية المركزيــة

الحزب الشيوعي الســوداني

١٩ فبراير ١٩٧٥

ملحق رقم (١٥)

نص البيان الاول الصادر عن ندوة سجن كوبر

١) ان لجنوب السودان وضعا خاصا فى السودان تاريخيا وثقافيا ودينيا • وهذه حقيقة توجب ان يكون للجنوب فى ظل التركام السياسى والدستور السودانى وضعا يراعى تلك الحقيقة بموضوعية وعدالة •

٢) ان المشاركة السياسية العادلة حق لكل مواطن سودانى ينبغى ان تكتب للجميع على اساس سوى يمارسونها عن طريق اجهزة نيابية قومية واقليمية ومحلية ديمقراطية •

٣) التنمية الاقتصادية السودانية تهدف بالاسراع بتنمية موارد البلاد الزراعية والصناعية والمعدنية والحيوانية والمائية وبناء الثروة السودانية لتوفير اسباب الحياة الكريمة لأهل السودان وتوفير اسباب الدفاع عن حريتهم وتلتزم التنمية باهداف اجتماعية فتحقق الكفاية والعدل لكل قطاعات الشعب وتلتزم بتولية المناطق المتخلفة فى السودان عناية خاصة وبقدر وجود الظلم الاجتماعى والتخلف الاقتصادى يكون التركيز على ازالتها •

٤) غالبية أهل السودان مسلمة وفى السودان مواطنون يعتنقون اديان أخرى• والخريطة الدينية للسودان ليست جامدة بل متحركة باستمرار فتقوم علاقات دولية بين أهل السودان وغيرهم فى العالم • والذى ينبغى اقراره فى هذا الصدد أمرين الاول : ان تقوم العلاقات بين جميع الاديان والملك على اساس لا اكراه فى الدين • والثانى: لا يسمح للاستعمار والنفوذ الاجنبى بالتسلل عبر القنوات الدينية •

٥) ان فى السودان تراثا لغويا عريقا كما ان السودان آخذ بالانفتاح على حضارات الانسان مما أدى لتعدد اللغات الاجنبية لا سيما الانجليزية فى ثقافة السودان المعاصرة • وهذه حقائق ينبغى الاعتراف بها واعتبارها • ولابد للسودان من لغة خطاب واحدة ولغة رسمية واحدة • ولأسباب موضوعية عديدة ينبغى اعتبار اللغة العربية لغة الخطاب الرسمية فى السودان

٦) لابد لأىّ كيان سياسى من قوات مسلحة تتناسب مع تكوينه وتحمى كيانه من التفكك داخليا ومن العدوان خارجيا • هذا هو دور القوات المسلحة • وينبغى ان تكون القوات المسلحة قوية التكوين صادية الولاء لأهداف المجتمع العليا ممثلة لقيادة شرعية •

٧) بالاضافة لماذكر فى البند الاول فهناك مسائل ينبغى ان تمارس بحرية ذاتية تامة مثل الاعتقاد الدينى ، العبادات ، الاحوال الشخصية ، التراث الثقافى والفنى ، ولكل أهل السودان تمام الحرية فى تنظيم هذه الانشطة •

٨) هناك قضايا هى من صميم شئون السيادة ومسائل أخرى تتعلق بتعريف وتحديد هوية المجتمع • هذه الامور لا تدخل فى الاستثناءات التى يوجبها وضع الجنوب الخاص ولا تشملها الخصوصيات الواردة فى البند السابع

٩) هذه الأسس الثمانية هى قاعدة اساسية تقرها الحركة السياسية السودانية على مشكلة الجنوب وتقبلها القوى السياسية الجنوبية اساسا دائما للحل السلمى الذى يتجاوز بالحوار التآمر الدامى ••

اكتوبر ١٩٨٣

ملحق رقم (١٦)

قانون العقوبات سنة ١٩٨٣ والعدالة الاسلامية

مقدمـــــة :

بعد انحسار الضجة الاعلامية التى صاحبت اعلان تطبيق القوانيين الاسلامية بالسودان فى سبتمبر الماضى يمكن الان النظر بهدوء وتروى الى جانب اساسى مـــن هذه التشريعات لم يسلط عليه الضوء بعد ذلك انه مع اعلان القوانيين الاسلاميـــة اتجه الاخوان المسلمون هنا فى بريطانية فى خبث مدروس الى تركيز الحوار حـــول ما اذا كانت الشريعة الاسلامية تصلح ابدا نظاما للحكم . ويمكن استقراء هذا التوجـــه من بيان اتحاد الطلاب السودانيين ببريطانيا ومن المحاضرات التى القاها منـــدوب الاخوان فى ديوان النائب العام فى بعض المدن البريطانية . قصد الاخوان المسلمـــون من ذلك التوجه استبعاد خصوصيات الواقع السودانى من عناصر الحوار . ايضا تعمـــدوا قفل الحوار فى مستوى نظرى " اكاديمى " يصعب فيه الوصول الى اجابات محـــــددة دون التعرض للعلاقة التاريخية بين الدين والدولة ، والتى تعتبر بالنسبة للاخـــوان المسلمين محلولة على الاقل نظريا . " فالاسلام دين دولة" واى تشكيك فى تلـــــك القناعة او طرحها للبحث قد يرقى الى مستوى التعدى على ابجديات العقيدة . كيـــــف تفســر تلك العلاقة فى اطار الواقع العملى للسودان فهذا ما لا يريد الاخوان المسلمـــون الدخول فيه . ذلك ان الاخوان المسلمين كتنظيم سياسى ، يفتقرون الى التجربـــــة السياسية الكافية التى تزودهم ببعض الاجابات حول كيفية حكم السودان اسلاميا ، ثانيـــا تنظيم الاخوان المسلمين داخل وخارج السودان لم يستطع حتى الآن بلورة فكر سياسـى واضح حول طبيعة وشكل الدولة الاسلامية خارج اطار الفكرة السلفية للدولة الاسلاميـــة الاولى .

فى هذه الورقة نود ان ننزل بالحوار من ذلك المستوى الاكاديمى الذى اراده له الاخوان المسلمون " نسبة لاهدافهم السياسية ومحدودية امكاناتهم فى الحوار" الى مســتوى

اكثر قربا للواقع السودانى ـ المعمل البشرى ـ الذى يجرى فيه تطبيق التشريعات الجديدة ٠ النزول بالحوار الى ساحة التجربة يفرض نفسه لثلاث اسباب :ـ

أولا : لقد تم خلال الفترة الاخيرة تجهيز ساحات الاعدام وقطع الايدى فى سجون السودان وتم بالفعل خلال ديسمبر الماضى قطع ايدى ثلاثة مواطنين سودانيين بموجب قانون العقوبات الجديد لسنة ١٩٨٣ ٠ بالنظر لهذا الواقع يصبح تقل الحوار فى المستوى الاكاديمى المشار اليه جريمة اخلاقية ومؤامرة دنيئة ضد الانسان العادى فى حواضر السودان وارياقه ٠ لقد كان الاجدى ان يحدثنا الاخوان المسلمون عن كيفية تحقيق العدالة الاجتماعية فى السودان وكيفية ملء تلك البطون الخاوية" قبل الافئدة " حتى لا يستمر نزيف الدماء الذى بدأوه فى " كوبر " فى الشهر الماضى ٠

ثانيا :النزول بالحوار للمستوى العملى يفرضه التساؤل عن سيادة حكم القانون وفق التشريعات الجديدة ومساواة المواطنين " كبيرهم " وصغيرهم ٠ تساؤل عن حيادة وامانة الاجهزة المناط بها تطبيق القانون " النائب العام " ٠ ذلك التساؤل اساسى لان قانون العقوبات سنة ١٩٨٣ اشتمل على مواد جديدة ، كما سنرى ، تقنن تعدى مؤسسات الدولة على حرية الفرد على اسس غير واضحة " للبينة " ، بحيث يصبح معها المواطن لقمة سائغة فى افواه اجهزة الامن والنائب العام ٠

ثالثا : نقل الحوار الى ارضية الواقع يفرضه التساؤل عن علاقة التشريع الجديد بأسس العدالة فى الاسلام ٠ ان المتعلم السودانى مدين للشعب السودانى بتوضيح علاقة مايجرى باغلى ما يملك ذلك الشعب من المعتقدات ٠ هل نقول للشعب السودانى ان التشريع الجديد هو عصارة الفكر الاسلامى من اجل حل مسألة الامن الاجتماعى فى السودان ؟ وهل يستطيع شعب " بلع " هذه الاطروحة ، بالنظر لعراقة الحضارة الاسلامية فى السودان ٠

سنتناول فى الجزء التالى بشىء من التفصيل بعض المواد الاساسية من قانون العقوبات سنة ١٩٨٣ بقدر ما يلقى الضوء على الاعتبارات الثلاث اعلاه - بغرض تثبيت الاهمية الحيوية للتشريع الجديد لكل من يمت بصلة للسودان ، ومن أجل اعادة فتح الحوار على اسس واضحة .

(١) أول مايثير الانتباه فى قانون العقوبات الجديد الصادر فى ١٩٨٣/٩/٦ هو انه قد حوى ولأول مرة فى تاريخ السودان المستقل بنود قانون أمن الدولة . اذا كان قانون العقوبات فى أى بلد ما هو الوسيلة التى ينظم بها المجتمع النظام الاجتماعى عن طريق ضمان الحقوق الاساسية للمواطن فى نفسه وسكنه وعمله ، فان قانون أمن الدولة هو بدعة ابتكرها الحكام لحماية وجودهم فى السلطة عن طريق ضرب وتصفية كل ما من شأنه أن يهدد سلطانهم . ونسبة للتعارض المبدأى بين اهداف كل من القانونيين ، ظل قانون أمن الدولة فى السودان خارج اطار الهيئة القضائية حتى اصدار قانون العقوبات لسنة ١٩٨٣ . ان ادخال مواد قانون أمن الدولة فى قانون العقوبات ١٩٨٣ يثير عدة مسائل اساسية :-

اولا : يساوى القانون الجديد بين متطلبات اسباب النظام الاجتماعى " حقوق وواجبات المواطنة " وبين الاحتياجات السياسية للحاكم للبقاء فى الحكم دون رقيب او حسيب . وهذه احدى سمات قانون العقوبات فى عهد الاستعمار .

ثانيا : التساوى النظرى اعلاه ينتفى عمليا ، حسب ماسيرد لاحقا فى القانون ويعلو حق الحاكم فوق حق المواطن والمجتمع متى ماكان هناك تعارض بينهما .

ثالثـا : اذا اعتبرنا ان الحاكم مواطن مثله مثل بقية افراد المجتمع أمـام القانون فان ادخال مواد قانون أمن الدولة فى قانون العقوبات سنة ١٩٨٣ يعنى الاستحالة العملية لتساوى المواطنين أمام القانون . اذا فالتشريع الجديد يقنن ويثبت عدم المساواة وبالتالى يخلق الاسبـاب اللازمة لتغيير هذا النظام الاجتماعى الذى من اجل استتبابه استنت الشعوب قوانين العقوبات .

جاء فى قانون العقوبات سنة ١٩٨٣ تحت باب " الجرائم ضد الدولة والخيانة والتجسس وتخريب الاقتصاد الوطنى " المادة ٩٦ : تقويض الدستور واثارة الحرب ضد الدولة " يعتبر مرتكبا جريمة مع جواز التجريد من الاموال أى شخص :

(أ) يرتكب جريمة أو يحرض أو يساعد على ارتكاب أى فعل بقصد بـه تقويض الدستور أو هدم السلطة أو النظام السياسى للبلاد .

أو (ب) يرتكب عمدا أى فعل أو يشترك أو يحرض أو يساعد بأى وسيلة علـى ارتكاب فعل من شأنه أن يؤدى الى المساس بأستقلال البـلاد أو وحدتها أو سـلامة أراضيها .

أو (ج) يثير الحرب ضد الدولة عسكريا أو سياسيا أو اقتصاديا أو يشرع فـى ذلك أو يحرض عليه .

أو (د) يتآمر أو يتصل بدولة أجنبية .. للقيام بأعمال عدائية ضد الدولة .

أو (هـ) يلتحق بأى وجه كان بالخدمة المدنية أو العسكرية لاية فى حـالة حرب مع السودان أو يعلن السودان أنها دولة معاديـة .

أو (و) يقوم بداخل السودان ... بجمع الجند لغزو دولة أجنبية ..

أو (ز) يخرب أو يتلف أو يعطل أسلحة أو مؤن أو سفن أو طائرات أو وسـائل

مواصلات أو مهمات أو مبانى عامة أو أدوات للمرافق العامة ... بغرض الاضرار بمركز البلاد الحربى أو زعزعة الثقة فى النظام السياسى للدولة أو اثارة الرعب والفوضى بين المواطنين أو الاضرار بهم .

أو (ح) يحوز على أى سلاح بغرض استعماله لاغراض سياسية غير مشروعة أو معادية للدولة أو يسهل ذلك أو يساعد عليه ...

أو (ط) يذيع أو يكتب أو ينشر عمدا بأية وسيلة أخبارا أو ادبيات كاذبة أو مغرضة حول الاوضاع الداخلية للبلاد بقصد تضليل الرأى العام أو اثارته ضد السلطة أو الاخلال بالأمن أو اثارة الفزع بين المواطنين أو اضعاف الثقة المالية للبلاد أو هيبة الحكومة .

أو (ى) يذيع أو يكتب أو ينشر عمدا بأى وسيلة خارج السودان بيانات كاذبة أو مغرضة حول الاوضاع الداخلية للبلاد ... أو يباشر بأى طريقة كانت نشاطا من شأنه الاضرار بالمصلحة العامة للبلاد .

أو (ك) يحوز أو يعد أو يسهم فى اعداد أى محرر أو مطبوع أو تسجيل يتضمن أخبارا أو بيانات كاذبة أو مغرضة حول الاوضاع الداخلية أو أى مادة أخرى تتضمن هجوما على السلطة أو تحريض على الثورة عليها أو الى تنظيم أى عمل عدائى ضدها أو ضد مصلحة البلاد أو يحوز على اداة لطبع أو تسجيل أو اذاعة أى شيء مما هو منصوص عليه فى هذه الفقرة .

يلاحظ أن المادة ٩٦ أعلاه تشمل أحدى عشرة حالية يمكن أن يحاكم بموجبها المواطن السودانى بالاعدام ، السجن المؤبد أو السجن . الجريمة تندرج تحت عدة مسميات : تقويض الدستور ، هدم السلطة المساس بأستقلال البلاد ووحدتها ، اضعاف هيبة الحكومة الاضرار بالمصلحة العليا للبلاد ، رغم أن المسميات قد تتحمل عدة تفسيرات

فقهية ، الا انها عمليا تعنى شيئا واحدا فقط ، هو حماية حكم الدكتاتور المطلق على حساب حقوق المواطنة التى انتزعتها الشعب السودانى عبر نضاله الطويل مع المستعمر منذ القرن الماضى. بل ان تلك المكتسبات تعتبر الان حقوقا ثابتة فى فى العرف الدولى وتنص عليها مواثيق الامم المتحدة الخاصة بحقوق الانسان . غير أن المادة ٩٦ من قانون العقوبات تمثل انتهاكا شنيعا للحقوق والحريات الاساسية من أجل حماية حكم الفرد المطلق .

تحت باب تخريب الاقتصاد الوطنى جاءت المادة ٩٨ من القانون أعلاه لتعطى البعد الاخر للتشريع الجديد ، فاذا كانت المادة ٩٦ قد وضعت لحماية سلطة "النميرى" سياسيا ، فان المادة ٩٨ تكفل المحافظة على النهج الاقتصادي الذى خلقه النظام ، وذلك بمصادرة الحقوق والحريات النقابية للطبقة العاملة ، وفتح الباب على مصراعية لرأس المال المستورد لنهب عرق الشعب السودانى وثرواته .

تقرأ المادة : " يعد مرتكبا جريمة تخريب الاقتصاد الوطنى ويعاقب بالاعدام أو السجن المؤبد أو السجن لمدة أقل مع جواز تجريده من جميع أمواله أى شخص :ـ

(أ) يقوم .. بتصدير أية بضائع أو منتجات أو مواد من السودان الى دولة معادية أو يستورد . بضائع أو منتجات من تلك الدولة أو يباشر معها أو مع رعاياها أو وكلائها و ممثليها أى أعمال تجارية أو غيرها .

أو (ب) يرتكب أو يشارك أو يساعد على ارتكاب أى فعل بهدف أو يحتمل أن يؤدى الى الاضرار بالاقتصاد الوطنى أو زعزعة الثقة فى سلامته ...

أو (ج) ينظم أو يدبر أو يحرض أو يشجع على الاشتراك فى اضراب غير مشروع عن العمل أو الامتناع عنه أو ترك جماعى له ولو فى صورة استقالة جماعية بغرض معرضة السلطة الشرعية أو بغرض الحاق الضرر بالاقتصاد الوطنى

أو تعويق سير أي مرفق من المرافق العامة ٠

أو (د) يحتل أو يشرع في احتلال أي مبنى من المباني العامة أو ابة منشئات أو أية وسائل نقل ٠٠ مخصصة لاستعمال اجهزة الدولة ٠ أو يحتجز أي شخص في تلك المباني ٠٠ أو وسائل نقل ٠٠ أو يمنعه من الدخول فيها بغرض الحاق الضرر بالاقتصاد الوطني أو التعويق لأي مرفق عام ٠

أو (هـ) يقوم بتهريب أي بضائع بقصد الاضرار بالاقتصاد الوطني ٠٠ "

(٢) بمطالعة المواد ٩٦ و ٩٨ من التشريع الجديد يتضح جليا أن كل مواد قانون أمن الدولة السيء الذكر قد انتقلت بكاملها الى قانون العقوبات الجديد بحيث انتفت الحاجة الان لوجود قانون منفصل لامن الدولة ٠ على مستوى الحركة الشعبية فان هروب قانون أمن الدولة للاحتماء بقانون العقوبات " الاسلامي " يعكس النضال المستميت لفصائل الشعب السوداني المختلفة ضد قانون أمن الدولة ، لعل من المعالم البارزة في هذا النضال الموقف التاريخي لرجال ونساء القضاء من أجل حماية استقلال القضاء وبالتالي الحقوق الاساسية للانسان السوداني في وجه تغول قانون أمن الدولة ٠ غير أن التطور الخطير في التشريع الجديد أنه أشتمل على احكام " خرافية" لم تكن واردة من قبل ، لا في قانون أمن الدولة ولا قانون العقوبات لسنة ١٩٧٤ ، وتصل تلك الاحكام الى حد الاعدام فالمواد ٩٦ و ٩٨ فقط من التشريع الجديد تحتوي على ستة عشرة حالة يحاكم بموجبها المنهم بالاعدام ـ هذا بخلاف بقية مواد القانون الاخرى ٠

أشرنا مسبقا أن هذه الجرائم ضد الدولة وفي تخريب الاقتصاد الوطني تندرج تحت مسميات وتعريفات عدة : تقويض الدستور ، الاضرار بمصلحة البلاد العليا ، اضعاف هيبة الحكومة ٠٠ الخ ٠

هذه التعريفات غير المحدودة تترك المجال ٠ مفتوحا لاجهزة الدولة " النائب العام ـ

الامن القومى " للتعدى على من تشاء من المواطنين • فقانون الاجراءات الجنائية لسنة ١٩٨٣ وقانون العقوبات لسنة ١٩٨٣ يتضمن كل المواد الخاصة بحالات الطوارئ و الحالات الاستثنائية التى تتيح تجريد المواطن من أبسط حقوقه ومواجهته بتهم تصل الى حد الاعدام •

القضية الاساسية هنا ليست ادانة أو براءة المواطن أمام " قانون" العقوبات الجديد ، بل ادانته من أجل ماذا ؟ ماهى تلك الجهات التى تحتمى خلف المواد ٩٧ و ٩٨ من قانون العقوبات الجديد • تظل القضية الاساسية ، سيادة القانون على كل المواطنين قائمة حتى لبقية مواد التشريع الجديد • ففى الجرائم المتعلقة بالمال تحاكم المادة (٣٢١) (٢) مرتكب السرقة الحدية بالقطع • وتجد هذه المادة سوقا رائجة وسط صغار المجرمين والنشالين فقط ، غير أنها لاتملك أن تطال كبار اللصوص المختبئين فى دهاليز السلطة •

أن المواد الواردة فى القانون الجديدة فى الجرائم الموجهة ضد الدولة فى تخريب الاقتصاد الوطنى ، وضعت اساسا لحماية جعفر نميرى ورأسماليته الطفيلية من غضب الشعب السودانى •

فقانون العقوبات لسنة ١٩٨٣ يسلب المواطن السودانى مكتسبات غالية دفع الشعب فى سبيلها دماء عزيزة فى كررى ، وفى حركة ود حبوبة وفى انتفاضة ١٩٢٤ فى احداث الجمعية التشريعية وفى انتفاضات اكتوبر ويوليو ١٩٧١ ويوليو ١٩٧٦ وغيرها • والشعب السودانى مازال قادرا على العطاء لازالة التشوهات التى الحقها التشريع الجديد بالحقوق الاساسية للانسان السودانى •

(٣) اختار جعفر نميرى شعار الاسلام واجهة لتشريعاته الجديدة • ولقى الشعار تجاوبا متزامنا من جماعة الاخوان المسلمين ، التى سرعان ماتحركت تبشر العالم بالصحوة

الاسلامية فى السودان • فاخرج اتحاد الطلاب السودانيين ببريطانيا بيانا يهلل فيه بالدستور الاسلامى • ثم " هرول " مندوب الاخوان يدعوان النائب بالخرطوم الى بريطانيا وليبشر بالصحوة الاسلامية • وبعد هدوء الزوبعة الاعلامية مايزال التساؤل الرئيسى مطروحا : ماهى علاقة قانون العقوبات الجديد بأسس العدالة الاسلامية الغراء ؟ لنأخذ مثلا احكام الاعدام فى الاسلام — فالحدود المعروفة فى التشريع الاسلامى هى أربعا بينما المواد ٩٦ و ٩٨ من القانون الجديد تشتمل على ستة عشرة حالة يحاكم المتهم بموجبها بالاعدام فى جرائم الدولة والاقتصاد فقط ناهيك عن بقية مواد القانون •

أن جماعة الاخوان المسلمين والعناصر المؤيدة لهم ببريطانيا والسودان مطالبون ببعض التوضيح • كيف يمكن التوفيق بين ماجاء فى قانون العقوبات سنة ١٩٨٣ وبين تعاليم ونصوص العدالة الاسلامية المعروفة للشعب السودانى • هل نعقل أن " جعفر نميرى " قد تاب واستغفر •• " وأن علينا أن نمنحه الفرصة ليثبت ذلك " كما قال مندوب النائب العام الذى جاء يبشر بالصحوة الجديدة؟

الاطلاع علي قانون العقوبات لسنة ١٩٨٣ باعتباره وثيقة أساسية تحكم النظام الاجتماعى فى السودان ، والالمام بالظروف التاريخية التى استوجبت اصدار هذا التشريع ، يبرز ثلاثة دروس مهمة يجب أن نشير اليها :—

أولا : التعارض الواضح بين أسس العدالة فى الاسلام وبين ماجاء فى التشريع الجديد يفضح الخواء الفكرى لحركة الاخوان المسلمين والقصور النظرى الفاضح لمفكريها فى السودان ، ذلك القصور الذى يصل الى حد التدنى الاخلاقى حينما تجاهلوا / أو شاركوا فى التعدى اعلى اغلى مكتسبات الانسان السودانى وحقوقه الاساسية المتعارف عليها عالميا •

ثانيا : القانون الجديد باعتباره معلما بارزا للسقوف الفكرى لحركة الاخوان

المسلمين ويمثل في نفس الوقت نقطة النهاية في الفراغ الايدولوجي الذي عمل على افرازه نظام مايو طيلة الخمسة عشر عاما الماضية ، بغرض تعمية مواقفه من ناحية ومنع المتعلم السوداني من اتخاذ مواقف فكرية واخلاقية واضحة تجاه قضايا الوطن من ناحية أخرى • المتعلم السوداني اليوم مطالب بأن يجد لنفسه أولا رؤية محددة للواقع السوداني تبدأ بالتعرف على الابجديات في مأساة الخمسة عشرة عاما الماضية، وكيفية الخلاص ثانيا فهو مطالب بأن يعي دوره مع بقية فصائل المجتمع الاخرى وأن يوصل ذلك الوعي بالشعب السوداني من أجل درء المأساة واستعادة الحياة في الوطن لهذا الجيل والاجيال القادمة •

ثالثا : القانون الجديد للعقوبات لسنة ١٩٨٣ يبرز أهمية وضرورة الوصول الى فهم متكامل لمؤسسات نظام مايو واستبيان العلاقة واستبيان العلاقة العضوية بينها في دعم وترسخ سلطة الحاكم الفرد ورأسماليته الكسيحة • لماذا أدخل قانون أمن الدولة في قانون العقوبات الجديد وما علاقة ذلك بالموقف التاريخي للقضاة والاقطاعات الاخرى التي ساندتهم ؟ هل هناك علاقة بين الاتجاه الحالي لعسكرة قطاعات ومهمة من الاقتصاد السوداني وبيع قطاعات أخرى للرأسمال الاجنبي وبين حملة التشريد النقابي في الخدمة العامة والارهاب المسلط علغ النقابات في قانون العقوبات الجديد ؟

رغم أن هذه التساؤلات تبدو أكاديمية أسلوبا ، الا ان الشعب السوداني كان قد أستوعب مضمونها منذ فترة عندما انتظم في نقاباته وهيئاته واتحاداته يقدم التضحيات تلو التضحيات • غير ان بعض قطاعات المتعلمين مازالت تتعثر في استيعابها لطبيعة النظام المايوي ، ولقدرات الجماهير السودانية التي ابدا ما جحدت في العطاء ولاساومت على انصاف الحلول • ان قضية العدالة الاجتماعية لاتنفصل عن قضية الديمقراطية في السودان •

فلنوحد جهودنا فى جبهة الديمقراطية وانقاذ الوطن ، نعمل على اسقاط حكم الفرد ومؤسساته واستعادة الديمقراطية والحقوق الاساسية والحريات للشعب السودانى.

المجد لشعب السودان

الحرية والسيادة للوطن ، والهزيمة لاعداء الوطن والحرية .

تنظيم التقدميين السودانيين بالمملكة المتحدة وايرلندا

يناير ١٩٨٤م

المصادر

المراجـــــع

الكتب العـربيــة

١ ــ اشيلى مونتاغيو ، ترجمة حسن أحمد بسام ، الدحض العلمي واسطورة التعـــوق العرقي ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر

٢ ــ بيركيت هايتي سيلاسى ، ترجمة عفيف الرزاز ، الصراع في القرن الافريقـــي بيروت ، مؤسسة الابحاث العربية ، الطبعة العربية الاولى ١٩٨٠ .

٣ ــ محمد أحمد محجوب ، الديمقراطية في الميزان ، الخرطوم ، دار جامعة الخرطوم للنشر ، الطبعة الثانية ١٩٨٦ .

٤ ــ روزا اسماعيل وفا ، ترجمة سامى الرزاز ، المشكلات العرقية في افريقيا الاستوائية هل يمكن حلها ، القاهرة ، دار الثقافة الجديدة ١٩٨٣ .

٥ ــ بله ج . شيركوه ، القضية الكردية ماضى الكرد وحاضرهم ، منشورات جمعيـــة خويبون الكردية الوطنية ، رابطة كادا للثقافة الكردية ، بيروت دار الكاتـــب الطبعة الاولى ١٩٨٦ .

٦ ــ الاكراد في العراق ، بيروت ، دار الخلود ، للطباعة ، بلا تاريخ ولا مؤلـف .

٧ ــ الحزب الشيوعي العراقي ١٩٣٤ ــ ١٩٧٩ ، ٤٥ عاما من النضال في سبيـل وطن حر وشعب سعيد ، منشورات الحزب الشيوعى العراقى ١٩٧٩ .

٨ ــ كمال الدين رفعت ، دراسات في القومية والاشتراكيـــة ، بيروت ، المؤسسة العامة للدراسات والنشر ، الطبعة الاولى ، فبراير ١٩٧٩ .

٩ ــ لينين ، المجلد الثالث ، الجزء الاول ، موسكو ، دار التقدم ، بلا تاريخ .

١٠ ــ لينين ، حق الامم في تقرير مصيرها ، موسكو ، دار التقدم ، بلا تاريخ .

١١ ــ ايفان عروشيف ، ترجمة فارس عضوب ، المسألة القومية في الاتحاد السوفيتي تجارب وحلول ، بيروت ، دار الفارابى ، نيسان ١٩٧٣ .

١٢ ـ لينين ، مختارات ، الجزء الاول ، موسكو ، دار التقدم ، بلا تاريخ .

١٣ ـ هيلين كاربر دانكوس ، ترجمة هندى عبود ى ، القوميات فى الدولة السوفيتية بيروت ، دار الطليعة ، الطبعة الاولى ، يلوليو ١٩٧٩ .

١٤ ـ لينين ، مختارات ، الجزء الاول ، الثورة الاشتراكية وحق الامم فى تقرير مصيرها ، موسكو ، دار التقدم ، بلا تاريخ .

١٥ ـ لينين ، المختارات ، ثلاثة مجلدات ، المجلد الاول ، الجزء الثانى ، موسكو دار التقدم ، ١٩٧٦ .

١٦ ـ لينين ، مسائل السياسة القومية والاممية والبروليتارية ، أعمال لينين حول المسألة القومية فى الفترة من ١٩١٣ ـ ١٩١٦ ، موسكو ، دار التقدم بلا تاريخ .

١٧ ـ بسام العسيلى ، سلسلة قادة الكرملين ، جوزيف ستالين جوغاشغلى ، دمشق دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، الطبعة الاولى ، ١٩٨٥ .

١٨ ـ هوراس دافيز ، ترجمة سمير كرم ، القومية نحو نظرية علمية معاصرة ، بيروت الطبعة

١٩ ـ لينين ، حركة شعوب الشرق التحررية الوطنية ، موسكو ، دار التقدم بلا تاريخ .

٢٠ ـ جبهة التحرير الاريترية ، التنظيم الموحد ، مكتب الخليج ، السلطة السياسية والعسكر فى اثيوبيا ، أبوظبى ، ديسمبر ١٩٨٨ .

٢١ ـ جبهة التحرير الاريترية ، دائرة الاعلام ، اريتريا بركان القرن الافريقى ، دمشق ١٩٨٢ .

٢٢ ـ سيد أحمد خليفة ، حان وقت التسويات ، الكويت ، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع ، بلا تاريخ .

٢٣ ـ جورج حداد ، اثيوبيا الثورة والعسكر ، ملف بيروت ، دار الكاتب ، الطبعة الاولى ، كانون الاولى ، ١٩٧٩ .

٢٤ ـ أحمد برخت ماح ، وثائق عن الصومال والحبشة واريتريا ، القاهرة ، شركة الطوحى للطباعة والنشر ، الطبعة الاولى ، ١٩٨٢ ٠

٢٥ ـ حامد صالح تركى ، اريتريا والتحديات المصرية ، دراسة وثائقية فى الشعب الاريترى ، وكفاحه المسلح ، بيروت ، دار الكنوز الادبية ، الطبعة الثانية ١٩٧٩ ٠

٢٦ ـ بازيل ديفيد سون ، ليونيل عليف ، بيركيت هايتى سلاسى ، ترجمة محمد شموس ، وراء الحرب فى اريتريا ، بيروت ، مؤسسة الابحاث العربية ، الطبعة العربية الاولى ، اكتوبر ١٩٧٩ ٠

٢٧ ـ ج ٠ ك ٠ ن تريفا سكيس ، ترجمة جوزيف صفير ، اريتريا مستعمرة فى مرحلة الانتقال ١٩٤١ ـ ١٩٥٢ ، بيروت ، دار الكنوز الادبية ، الطبعة الثانية ١٩٨٤ ٠

٢٨ ـ عثمان صالح سبى ، تاريخ اريتريا ، بيروت دار الكنوز الادبية ، الطبعة الثانية ١٩٨٤ ٠

٢٩ ـ جبهة التحرير الاريترية ، قوات التحرير الشعبية ،القرار الفيدرالى وتدمير القرار الفيدارلى ، الاعلام الخارجى ، ١٩٨١ ٠

٣٠ ـ وثائق محكمة الشعوب الدائمة المنبثقة عن الرابطة الجماعية لحقوق وتحرير الشعوب ترجمة خليل الكنتى ، دورة اريتريا ، ميلانو ، ايطاليا ، ٢٤ ـ ٢٦ ، مايو ١٩٨٠ ، الطبعة الاولى ١٩٨٥ ٠

٣١ ـ الحزب الشيوعى السودانى ، ثورة الشعب ، الخرطوم ، دار الفكر الاشتراكى ١٩٦٥ ٠

٣٢ ـ طه ابراهيم جربوع ، حق القوميات فى حكم ذاتى داخل امميا ، الخرطوم المركز الطباعى ، بلا تاريخ ٠

٣٣ ــ الحزب الشيوعى السودانى ، فرع المملكة المتحدة ، وايرلندا ، دفاع التيجانى الطيب بابكر امام المحكمة العسكرية ١٩٨٢ ، بلا دور نشر .
٣٤ . جوزيف ستالين ، ترجمة عبد الخالق محجوب ، الماركسية اللغات ، القاهرة مطبعة النهضة .
٣٥ ــ برنامج الجبهة المعادية للاستعمار ، دار الطباعة الحديثة ، الخرطوم ، بلا تاريخ .
٣٦ ــ محمد سليمان ، اليسار السودانى فى عشرة أعوام ١٩٥٤ ــ ١٩٦٣ ، مدنى مكتبة الفجر ١٩٧٠ .
٣٧ ــ الحزب الشيوعى السودانى ، الحزب الشيوعى السودانى ومشكلة الجنوب ، ابريل ١٩٧٧ .
٣٨ ــ اتحاد نقابات عمال السودان ، ، دراسات نقابية ، الكتاب الثالث ، الخرطوم ، بلاتاريخ .
٣٩ ــ عبد المنعم الغزالى ، الشفيع أحمد الشيخ ، الحركة النقابية والوطنية السودانية بيروت ، دار الفارابى ، تموز ١٩٧٨ .
٤٠ ــ الحزب الشيوعى السودانى ، لمحات من تاريخ الحزب الشيوعى السودانى يوليو ١٩٨٨ .
٤١ ــ وزارة الارشاد ، جمهورية السودان ، الخرطوم ، حقائق اساسية عن جنوب السودان ، ١٩٦٤ .
٤٢ ــ محمد عمر بشير ، ترجمة هنرى رياض ، الجنيد على عمر ، وليم رياض ، مشكلة جنوب السودان ، حلقة النزاع ، من الحرب الداخلية الى السلام ، بيروت ، دار الجيل دار المأمون الخرطوم ، يونيو ١٩٨٣ .
٤٣ ــ محمد أبو القاسم حاج حمد ، السودان المأزق التاريخى وآفاق المستقبل ، بيروت دار الكلمة للنشر ١٩٨١ .
٤٤ ــ الحزب الشيوعى السودانى ، طريقك للتنمية الاقتصادية ، خطاب عبد الخالق محجوب ، مناقشة ميدانية ١٩٦٨ ــ ١٩٦٩ الخرطوم دار الفكر الاشتراكى بلا تاريخ .

٤٥ ـ جمهورية السودان الديمقراطية ، وزارة الارشاد القومي ، الحكم الذاتي الاقليمي للجنوب بيان اللواء أ ٠ ح ٠ جعفر محمد نميري رئيس مجلس قيادة الثورة الخرطوم المطبعة الحكومية ، يونيو ١٩٧٩ ٠

٤٦ ـ مؤتمر الاحزاب الشيوعية والعمالية موسكو ١٩٦٩ ، براغ ، منشورات السلم والاشتراكية ، يونيو ١٩٦٩ ٠

٤٧ ـ الصادق المهدي ، مسألة جنوب السودان ، الخرطوم ، شركة الطبعة والنشر ابريل ١٩٦٤ ٠

الدوريات :

١ ـ افريقيا ، القاهرة ، دار المستقبل العربي ، العدد الاول اكتوبر ١٩٨٦ ٠

٢ ـ السياسة الدولية ، القاهرة ، يناير ١٩٨٨ العدد ٩١ ٠

الرسائل الجامعية :

١ ـ سارة طيت كوال ، " ايديولوجية العرق للقوميات ، حالة جنوب السودان " بحث دبلوم ، جامعة الخرطوم ، معهد الدراسات الافريقية والاسيوية أبريل ١٩٨٦٠

٢ ـ سارة طيت كوال ، " الصحافة السودانية وقضية الجنوب " ، بحث دبلوم جامعة الخرطوم ، معهد الدراسات الاضافية ١٩٨٤ ٠

٣ ـ جعفر كرار أحمد ، " الاضراب السياسي العام في السودان " بحث دبلوم جامعة الخرطوم ، معهد الدراسات الافريقية والاسيوية أبريل ١٩٨٦ ٠

المجلات :

١ ـ صوت المرأة ، الاتحاد النسائي السوداني كافة الاعداد المتوفرة بدار الوثائق المركزية ٠

٢ ـ الفجر الجديد ، العدد السابع مارس ١٩٦٥ ٠

٣ ـ النشـرة ، العدد رقم (٤٠) ٤ مارس ١٩٨٥ ، اثينا ، اليونان ٠

الصحـــــف :

١ ـ صحيفة البيان الاماراتيـة الفترة من ١٩٨٨/٦/١٥ وحتى ١٩٩٠/٥/٢٢ م ٠

٢ ـ صحيفة الخليج الاماراتيـة الفترة من ١٩٨٨/٦/١٥ وحتى ١٩٩٠/٥/٢٢ م ٠

٣ ـ صحيفة الاتحـاد الامارتيـة الفترة من ١٩٨٨/٦/١٥ وحتى ١٩٩٠/٥/٢٢ م ٠

٤ ـ صحيفة الميدان الناطقة بأسم الحزب ا لشيوعى السودانى الفترة من يناير ١٩٥٤ م وحتى يناير ١٩٨٧ م ٠

٥ ـ صحيفة الصراحة الاعداد من ١٩٥٥/٤/١٢ وحتى ١٩٥٦/٣/١٧ ٠

٦ ـ صحيفة الايام ١٩٥٥/١٢/٢٣ ٠

٧ ـ صحيفة الايام ١٩٥٦/١/١٨ ٠

٨ ـ صحيفة الايام الاعداد من يناير ١٩٨٧ حتى يناير ١٩٨٨ ٠

٩ ـ صحيفة السياسة يناير ١٩٨٧ وحتى يناير ١٩٨٨ ٠

١٠ ـ صحيفة النيل ١٩٥٨/١١/٢١ ٠

١١ ـ أخبار الاسبوع الفترة مابين ١٩٦٦/٤/٢٦ وحتى ١٩ يوليو ١٩٧١ ٠

١٢ ـ صوت السودان ٢٠ / ١١ /١٩٥٨

وثائق الحزب الشيوعى السودانى :

(وتتكون من منشورات وبيانات ودورات للجنة المركزية تصدر من وقت لاخر ، حصلت عليهـا من مصادر خاصة ومن صحيفة الميدان السرية والعلنية ٠) ٠

١ ـ سكرتاريـة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السودانى ، بيان جماهيرى صادر فـى فبراير ١٩٧٥ ٠

٢ ـ السكرتارية المركزية للحزب الشيوعى السودانى ، خطاب الى رئيس مجلس الوزراء فى ٢٠ يوليو ١٩٦٥ ٠

٣ ـ سكرتارية اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السودانى ، عبد الخالق محجـــوب حول البرنامج ، المؤتمر الخامس سبتمبر ١٩٧٣ ٠

٤ ـ سكرتارية اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السودانى ، روى الحزب حول مشكلـــة الجنوب ، مذكرة المجلس العسكرى وتجمع النقابات والاحزاب السياسية ابريـــل ١٩٨٥ ٠

٥ ـ الحزب الشيوعى السودانى ، بيان جماهيرى ١٩ سبتمبر ١٩٦٤ ٠

٦ ـ اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السودانى ، بيان جماهيرى الخرطوم ٢٥ مايو ١٩٦٩ ٠

٧ ـ المكتب السياسى للحزب الشيوعى السودانى ، بيان جماهيرى صـادر فى ٢٠يوليو ١٩٧١ ٠

٨ ـ الحزب الشيوعى السودانى بيان جماهيرى بعنـــوان اتفاقية أديس ابابا تتناقـــض مع مصالح الوطن والجماهير صادر فى ١٣ مارس ١٩٧٢ ٠

٩ ـ الحزب الشيوعى السودانى ، بيان جماهيرى ـ بعنـــوان دور عام عن اتفاقيـــة الخيانة ، صادر فى ٢٥ فبراير ١٩٧٣ ٠

١٠ ـ الحزب الشيوعى السودانى ، بيان جماهيرى ـ فبراير ١٩٧٥ ٠

١١ ـ الحزب الشيوعى السودانى ، الديمقراطية مفتاح الحل للازمة السياسية ، أغسطـــس ١٩٧٧ ٠

١٢ ـ الحزب الشيوعى السودانى ، أدبيـــات مكتب الجنوب المركزى ٠

١٣ ـ الحزب الشيوعى السودانى ، المكتب السياسى ، بيان جماهيرى ، صادر فى ٢١ نوفمبر ١٩٧٥ ٠

١٤ ـ السكرتارية المركزية للحزب الشيوعى السودانى ـ بيان جماهيرى ـ ١٩ نوفمبر ١٩٧٥ ٠

١٥ ــ خطاب الحزب الشيوعى السودانى الى اعضاء لجنة الاثنى عشر ١٩ أغسطس ١٩٦٥.

١٦ ــ أعمال اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السودانى يوليو ١٩٧٧ "وثيقة غير مشورة" .

١٧ ــ دور اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السودانى نوفمبر ١٩٧١ " وثيقة غير منشورة " .

١٨ ــ وثائق دورات اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السودانى دورة سبتمبر ــ نوفمبر ١٩٧١ " وثائق غير منشورة " .

١٩ ــ دورة اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السودانى يوليو ١٩٧٢ " وثيقة غير منشورة " .

٢٠ ــ دورة اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السودانى مايو ١٩٧٣ " وثيقة غير منشورة " .

٢١ ــ لست دورات اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السودانى ــ ٧٢ ــ ١٩٧٥ ــ "وثيقة غير منشورة " .

٢٢ ــ الحزب الشيوعى السودانى ، برنامج الحزب الشيوعى السودانى نحو تعزيز الاستقلال والديمقراطية والسلم ، المؤتمر الثالث فبراير ١٩٥٦ .

٢٣ ــ الحزب الشيوعى السودانى ، كاتب الشونة ، مساهمة عبر دورية حول مسائل الثقافة السودانية ، الماركسية ومسألة اللغة فى السودان ، يناير ١٩٧٧ .

٢٤ ــ التنمية فى الجنوب ، ورقة اقتصادية مقدمة من أحد اعضاء المكتب السياسى للحزب الشيوعى السودانى مايو ١٩٧٠ .

٢٥ ــ مشروع برنامج الجبهة المعادية للاستعمار ١٩٥٤ .

مصادر مختلفة :ــ

١ ــ مشروع القرار الجمهورى ، تشريع رقم (٢٩) مشروع قانون الحكم الذاتى الاقليمى لمديريات الجنوب ١٩٧٨ .

٢ ــ التقارير والاعلامية والسياسية للسفارات السودانية فى الخارج ، الفترة من نوفمبر ١٩٧٢ ــ نوفمبر ١٩٧٣ . ــ وزارة الخارجية السودانية ، الخرطوم .

أم درمان ، الفتيحاب ، ١٩٨٧/٦/١٣ .

٩ ـ اسماعيل عريق ، ٤٥ عاما ، فنى طبى ، أحد اعضاء الحزب الشيوعى السودانـــى الذين عملوا فى الجنوب ، الخرطوم ، الحلة الجديدة ، ١٩٨٧/٦/١ .

١٠ ـ صديق عمر ، ٤٨ عاما ، أحد قيادات الحزب الشيوعى السودانى فى الجنـــوب عطبرة ، الحصايا ، ١٩٨٧/٥/٣١ .

المراجـــع باللغة الانجليزيـــة :ـ

BOOKS :

1 - Deng, F. Mading, Africans of Two Worlds, The Dinka in Afro-Arab Sudan, Khartoum, Institute of African and Asian Studies, University of Khartoum, 1978.

2 - Deng, F. Mading, Dynamics of Identification a Basis for National Integration in the Sudan, Khartoum, Khartoum University Press 1973.

3 - Beshir, M. Omer, The Southern Sudan, Background to Conflict, Hurst London 1968.

4 - The Sudanese Communist Party, Round Table Conference, Khartoum, 17th March, 1965.

5 - Garang, U. Joseph, The Dilemma of the Southern Intellectual Is It Justified ? Khartoum, Ministry of Southern Affairs; The Democratic Republic of Sudan, 1971.

٣ ـ مجلس النواب ،الدورة الثانية ، الجلسة رقم (٢) ، ١٩٥٤/٣/١٥ ٠

٤ ـ مجلس النواب ، الدورة الثانية ، الجلسة رقم (٧) ، ١٩٥٤/٣/٢٣ ٠

٥ ـ مجلس النواب ، الدورة الثالثة ، الجلسة رقم (٢٢) ، ١٩٥٥/٨/١٦ ٠

٦ ـ حزب الشعب الديمقراطى يعلن الانسحاب من لجنة الاثنى عشر بيان جماهيرى ٢٠ يوليو ١٩٦٥ ٠

٧ ـ بيان الحركة الشعبية لتحرير السودان ، ٣ يوليو ١٩٨٣ ٠

المصـــادر الشفهيـــة :ـ

١ ـ التيجانى الطيب بابكر ، ٦٠ عاما ، رئيس تحرير صحيفة الميدان ، عضـــو اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السودانى ، صحفية الميدان ، الخرطوم ٩ يونيـــو ١٩٨٧ ٠

٢ ـ هاشم السعيد ، ٦٠ عاما ، عامل ، سكرتير نقابة عمال السكة حديد ، الفتـرة من ٦٥ ـ ١٩٦٨ ، وأحد رواد الحركة النقابية العمالية منذ منتصف الاربعينات٠

٤ ـ فاطمة أحمد ابراهيم ، ٥٥ عاما ، رئيسة الاتحاد النسائى السودانى ، عضـــو اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السودانى ، أم درمان ، ١٩٨٧/٦/١٥ ٠

٥ ـ عز الدين على عامر ، ٦٥ عاما ، عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السودانى الخرطوم ، صحيفة الميدان ٩ يونيو ١٩٨٧ ٠

٦ ـ جوزيف مدستـــو ، ٣٧ عاما ، نائب شيوعى برلمانى ، أم درمان ، الجمعيـــة التأسيسية ١٩٨٧/٧/١٢ ٠

٧ ـ عبد الله على ابراهيم ، ٥٠ عاما، استاذ جامعى ، عضو سابق للحزب الشيوعـــى السودانى ، الخرطوم ، ١٩٨٨/١١/٨ ٠

٨ ـ الرشيد نايل المحامى ، ٦٥ عاما ، نائب شيوعى أبان فترة الديمقراطية الثانيـــــة

6 - Ministry of Southern Affairs, A Revolution in Action, No. 2 Regional Autonomy for the South, speech by Joseph U. Garang, Minister of State for Southern Affairs, Khartoum, Government Printing Press, 1970.

PAPERS :

1 - A. El Galeel, Mahdi, The Political Dimension, The Eritrian Question and the Status of Refugee, paper presented to Kassala Refugee Seminar, 1982.

2 - Olwak. N. Regional Autonomy for the South, Paper in the Fifth Erkawit Conference Juba, Jan. 1971.

NEWSPAPERS:

1 - Advance, Organ of the Communist Party of the Sudan, for Southern Region, 1972 - 1985.

2 - The Sudan Bulletin, Issued by the Central Committee of the Communist Party of the Sudan, 1972 - 1985.

OTHER RECORDS :

1 - The Manifesto of the Nationalist Action Movement(NAM), Juba, Southern Sudan, January 1980.

****
****
****
****
****
****
****
******
****
**